universität wien

DISSERTATION / DOCTORAL THESIS

Titel der Dissertation / Title of the Doctoral Thesis

التيّارات السلفية في تونس

بين البروز والتمدّد والإنكماش

(Salafistische Bewegungen in Tunesien zwischen Erscheinung, Verbreitung und Untergang)

Verfasst von / submitted by

Rafik Bouaziz, MA

Angestrebter akademischer Grad / in Partial fulfilment of the requirements for the degree of

Doktor der Philosophie (Dr. phil.)

Wien, 2020 / Vienna 2020

Studienkennzahl lt. Studienblatt / degree programme code as it appears on the student record sheet:	UA 792 397 252
Dissertationsgebiet lt. Studienblatt / field of study as it appears on the student record sheet:	Islamwissenschaft
Betreuet von / Supervisor:	Univ.-Prof. Mag. Dr. Rüdiger Lohlker

إهداء

ـ إلى روحي أبي وأمي؛ حبا ووفاء، وقد قاما بما عليهما وأفضيا إلى الرحمن الرحيم، "رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا".

ـ إلى أخي السيد توفيق الذي حمّل نفسه ما كنت في أمس الحاجة إليه يوم توفي والدي، وكنت ابن اثنتي عشرة سنة، فرعى وحضن ووجّه، وكان الأب الذي لم ينجب.

ـ إلى أستاذي الدكتور عدنان إبراهيم الذي علمني أبجديات التفكير، وحرّك فيّ روح البحث، وكان ولا يزال خير أستاذ وخير مرشد.

ـ إلى رفيقة العمر منية، وهدية السماء آدم، اللذين لولا تشجيعهما، لما كان هذا العمل، ولولا دفعهما، لما واصلت ووصلت.

شكر وتقدير

"مَن لا يشكر الناس، لا يشكر الله".

واجب إزجاء الشكر والعرفان والتقدير والامتنان إلى أستاذي الفاضل العالم البروفيسور روديغر لولكر، الذي تحمّلني قبل سنوات بإشرافه على رسالة الماستر، وتحمّلني ثانية في هذا العمل إشرافا ومتابعة وتوجيها، رغم انشغالاته الكثيرة. ولولا مساعداته وتوجيهاته ودقيق ملاحظاته وحسن إرشاده، لما كان هذا العمل، فله كلّ الشكر على سعة صدره وعلى ما قدّمه لي طوال هذه السنوات.

المحتويات

إهداء I

شكر وتقدير II

المحتويات III

توطئة IX

1. مشكلة البحث وأهميته XI

2. صعوبات البحث XIII

3. منهج وهيكل البحث. XIV

الفصل الأول: تونس من عصر ما قبل التاريخ وحتى ثورة يناير 2011 1

1. نبذة تاريخية 1

1.1 بين عصر ما قبل التاريخ والعهد الوسيط 1
1.2 العهد العربي 3
1.3 العهد المعاصر 7

2. تونس البورقيبية (1957- 1987) 9

2.1 اختراق المجالين التقليدي والاجتماعي 11
2.2 اختراق المجال الديني 12
2.3 اختراق المؤسسة العائلية 15
2.4 الأزمات الاجتماعية والسياسية 16

3. العهد الجديد (1987-2011) 19

3.1 الوعود والإنجازات 21
3.2 الأمن والحريات 23
3.3 السياسة والاقتصاد 25
3.4 المسألة الدينية 27
3.5 هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات 28
3.6 الفساد وسقوط النظام 31

4. ثورة خبز أم ثورة كرامة؟ 32

4.1 معنى الثورة 33
4.2 التراكمات والأسباب البعيدة والقريبة 35
4.3 الشرارة 36
4.4 المجريات 37
4.5 الفاصل بين السياسي والاجتماعي 38
4.6 الشعارات 39

5. الفترة الانتقالية (يناير 2011 - يناير 2015) 41

5.1 هيئة بن عاشور 44
5.2 انتخابات 2011، المجلس التأسيسي، الترويكا، والدستور 45
5.3 بين الشرعية الانتخابية، والشرعية التوافقية 47
5.4 العدالة الانتقالية. 47
5.5 انتخابات سنة 2014، والخروج من الفترة الانتقالية 48

6. التجربة الدستورية 49

6.1 دستور 1861 51
6.2 دستور 1959 52
6.3 دستور 2014 53

7. الخارطة الحزبية، والمجتمع المدني 54

7.1 ما قبل 14 يناير 2011 55
7.2 ما بعد 14 يناير 2011 57

8. الإسلاميون 60

8.1 حركة النهضة، أو الاتجاه الإسلامي 63
8.2 حزب التحرير 64
8.3 الإسلاميون التقدميون. 65
8.4 جماعة الدعوة والتبليغ 67
8.5 الشيعة 68
8.6 الصوفية. 70
8.7 السلفيون 71
8.8 الزيتونة 72

الفصل الثاني: السلفية من التبلور إلى الربيع العربي 75

1. من هم السلفيون؟ 76

2. المسار التاريخي، والخارطة السلفية واتجاهاتها 78

2.1 التبلور، وسلفية ما بعد الخلاف. 78
2.2 الصعود الثاني للسلفية 80
2.3 الصعود الثالث للسلفية، والحركات المعاصرة 81
2.3.1 الوهابية 81
2.3.2 سلفية المصلحين، أو السلفية الجديدة 83
2.3.3 السلفية الوطنية 85
2.3.4 السلفية التقليدية: الألباني 86
2.3.5 السلفيات المعاصرة 87
2.3.5.1 سلفية السمع والطاعة: الجامية والمدخلية 88
2.3.5.2 السلفية الصحوية 89
2.3.5.3 السلفية الحركية: السرورية، وتيّار الصّحوة 90
2.3.5.4 السلفيات المحلية 91
2.3.5.5 السلفية الجهادية 95

3. المناهج والمفاهيم (المقولات) السلفية. 98

4. الإسلام: بين السياسة والعولمة 100

5. السلفيون، والربيع العربي 102

الفصل الثالث: السلفية في تونس 105

1. في عقد الأشعري وفقه مالك...وفي طريقة الجنيد السالك. 106

1.1 المذاهب الفقهية في تونس 108
1.2 المذاهب العقدية في تونس 111

2. التجربة التحديثية والإصلاحية التونسية 112

2.1 رائد الإصلاح محمود قبادو (1812-1871) 114
2.2 رجل الدولة خير الدين التونسي (1822-1890) 115
2.2.1 المدرسة الصادقية والجمعية الخلدونية 117
2.2.2 المكتبة العبدلية 119
2.3 عبد العزيز الثعالبي زعيم النهضة التونسية 119
2.4 مجلة المنار، وجمعية العروة الوثقى، وزيارة محمد عبده لتونس 121
2.5 الحركة الإصلاحية، ومؤسسة الزيتونة 123

2.5.1 الشيخ سالم بوحاجب 123
2.5.2 الإمام محمد الطاهر بن عاشور 124
2.5.3 الشيخ محمد الخضر حسين 125
2.5.4 التعليم الزيتوني بين الشد والجذب. 126
2.6 تحرير المرأة بين الطاهر الحدّاد ومجلة الأحوال الشخصية 127

3. التلقّي الأول للسلفية: الرسائل الوهابية، والردود عليها 129

3.1 ورقة الوهابي الواردة من المشرق 130
3.2 كشف الشبهات 131
3.3 أهمية الرسائل والردود 132

4. التلقّي الثاني للسلفية: من الظهور، إلى ثورة يناير 2011 132

4.1 البدايات. 133
4.2 تنوّع الأسباب: بين المحلي، والإقليمي، والدولي 136
4.2.1 الأسباب المحلية 136
4.2.2 الأسباب الإقليمية والدولية 138
4.3 ما بين سبتمبر 2001، ويناير 2011 139

5. التلقّي الثالث للسلفية: سلفيات ما بعد الثورة 141

5.1 السلفية العلمية، والسلفية المدخلية. 143
5.2 السلفية الحركية 144
5.3 السلفية الجهادية 146
5.3.1 أنصار الشريعة 147
5.3.2 الخطيب الإدريسي 151
5.3.3 ساحات التيار الجهادي 152
5.4 طرق الاستقطاب 153
5.5 محطّات هامة 155
5.5.1 جدلية الفعل ورد الفعل 155
5.5.2 قضية النقاب 156
5.5.3 حادثة السفارة 157
5.5.4 حرق وتهديم الزوايا والمقامات 158
5.5.5 معركة المساجد 158
5.5.6 الاغتيالات السياسية، واستهداف الأمنيين والعسكريين 159
5.5.7 النفير إلى بلاد الشام 160

الفصل الرابع: نقد السلفية 163

1. تيار وليس تنظيما! 164

2. ثقافة الفتوى العابرة للقارات. 168

3. معركة الشريعة: لا دستور لا قانون، قال الله قال الرسول 169

4. العلاقة مع الآخر القريب والآخر البعيد 170

5. الهوية الثقافية - ما الذي يغري في السلفية؟ 175

6. بين التمدّد والانكماش 176

الخاتمة..... 181

الملاحق 185

الملحق عدد 1: خارطة الجمهورية التونسية..... 186

الملحق عدد 2: بروتوكول الاستقلال من فرنسا (1956) 187

الملحق عدد 3: قرار إعلان الجمهورية (1957)..... 188

الملحق عدد 4: القانون المنظم للمساجد لسنة 1988 189

الملحق عدد 5: بيان لمنظمة العفو الدولية حول حالات تعذيب في السجون التونسية، يعود تاريخه إلى سنة 1991..... 190

الملحق عدد 6: جامع الزيتونة..... 191

الملحق عدد 7: وثيقة إلغاء العبودية (الرّق) لسنة 1846 192

الملحق عدد 8: وثيقة إعلان إنشاء المدرسة الصادقية سنة 1875 193

الملحق عدد 9: وثيقة إعلان إنشاء الجمعية الخلدونية سنة 1896..... 194

الملحق عدد 10: صور لبعض علماء تونس (ابن عاشور، الثعالبي، حسين، والحداد) 195

الملحق عدد 11: بيان ممضى من شخصيات وجمعيات سلفية حول انتخابات 2014 196

الملحق عدد 12: ميثاق علماء تونس الصادر في جريدة المغرب، بتاريخ 15.12.2012 197

الملحق عدد 13: صور لبعض علماء السلفية في تونس (الإدريسي وبن حسين عن السلفية الجهادية، وبن حسن والمرزوقي عن السلفية العلمية) 198

الملحق عدد 14: ثلاثة بيانات لكتيبة عقبة بن نافع 199

قائمة المراجع 201

المراجع العربية..... 201

الكتب الإلكترونية..... 212

الدراسات والتقارير 213

المجلات والدوريات..... 217

المراجع الأجنبية..... 217

KURZFASSUNG I

ABSTRACT V

توطئة

قرطاج، إفريقية، ثم تونس، "تونس البورقيبية"،[1] "تونس التحول"،[2] و"تونس الثورة"؛[3] مسميات لحقب متتالية، عاشها بلد صغير إفريقي متوسطي عربي إسلامي، لكل منها خصوصيتها. بدأت قبل الميلاد بمجيء الفينيقيين من لبنان، ثم بمجيء الفاتحين العرب من المشرق، وصولا إلى مجيء الاستعمار الفرنسي، الذي زال بإمضاء بروتوكول الاستقلال في 20 مارس 1956،[4] والشروع في بناء الدولة الوطنية بإعلان الجمهورية في 25 يوليو 1957، وإنجاز دستور 1959 من قبل المجلس التأسيسي،[5] والعمل على بناء دولة حديثة وثقافة جديدة؛ بتعميم التعليم، وتوحيد القضاء، وتأسيس نظام التغطية الاجتماعية، وتعصير الإدارة، وبناء مظاهر السيادة الوطنية التي تمثلت في بناء المؤسسة العسكرية وتونسة الأمن، بالرغم من إمكانيات البلاد المتواضعة.[6]

حكم الحبيب بورقيبة 30 سنة (1957-1987)، قبل أن يزاح من قبل الوزير الأول (رئيس الحكومة) زين العابدين بن علي، فجر السابع من شهر نوفمبر 1987، بتلاوة "بيان السابع من نوفمبر"، والذي بشّر فيه بالمحافظة على قيم الجمهورية وفتح باب الحريات السياسية والفكرية، إلا أنّ هذه الشعارات لم تترجم على أرض الواقع؛ بسبب سيطرة العقلية الأمنية على مجمل جوانب الحياة (شأن كل الأنظمة الديكتاتورية)، والتضييق على الحريات العامة، وخصوصا حرية التعبير، وسيطرة الحزب الحاكم "التجمع الدستوري الديمقراطي" على مجمل الحياة السياسية ومجرياتها، ما خلق حالة من الجمود السياسي ومن الإحباط الاجتماعي والعزوف عن المشاركة السياسية في الحياة العامة، إلى جانب بروز طبقة من حاشية الرئيس وأقربائه، تحكمت في مقدرات البلاد وخيراتها. وهذه الأسباب مجتمعة ولّدت حالة من الاحتقان والشعور بالتهميش، أدّت إلى اندلاع ثورة عارمة، انطلقت من مدينة سيدي بوزيد يوم 17 ديسمبر 2010، ومنها إلى المناطق المجاورة، وصولا إلى العاصمة تونس. رفعت فيها شعارات مطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. فشل النظام في إخمادها، ما تسبب في إجبار بن علي على ترك البلاد، بعد 23 سنة كان فيها على رأس السلطة.

---

[1] نسبة إلى الحبيب بورقيبة (1903-2000)، أول رئيس للجمهورية التونسية.

[2] نسبة إلى تحول السابع من نوفمبر التاريخ، الذي أقال فيه زين العابدين بن علي الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، مستغلا الفراغ السياسي الذي تسببت فيه شيخوخته والأوضاع الاقتصادية السيئة، والذي عرف بالانقلاب الطبي؛ لاستناده على شهادة طبية ممضاة من سبعة أطباء، تثبت أنّ بورقيبة غير قادر على مواصلة مهامه، وبالرجوع إلى الفصل 57 من الدستور، يتولى رئيس الحكومة مهام رئيس الجمهورية.

[3] نسبة إلى ثورة 14 يناير 2011، التي أجبرت الرئيس زين العابدين بن علي على الفرار مع عائلته إلى المملكة العربية السعودية.

[4] اعترفت فيه فرنسا علانية باستقلال تونس، وأمضي عليه في باريس، من قبل كريستيان بينو عن الجانب الفرنسي، والطاهر بن عمار رئيس الحكومة آنذاك عن الجانب التونسي.

[5] تكون المجلس من 108 أعضاء إثر انتخاب مباشر في 25 مارس 1956، ترأسه الحبيب بورقيبة، ثم جلولي فارس. وكانت أول قراراته إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية في 25 يوليو 1957، وإصدار الدستور في 1 يونيو 1959.

[6] كونت أول نواة للحرس والشرطة في 18 أبريل 1956، وأول نواة للجيش الوطني في 24 يونيو 1956، وانخرطت تونس في منظمة الأمم المتحدة يوم 12 نوفمبر 1956، وأصدر القانون الأساسي للنظام التربوي في 4 نوفمبر 1958، والذي ألزم توحيد البرامج وتعصير محتواها وفرض مجانية التعليم، وأصدرت مجلة الأحوال الشخصية في 13 أغسطس 1956 التي تمنع تعدّد الزوجات وتدعو إلى تحرير المرأة.

حقبة "تونس الثورة" بدأت مساء يوم 14 يناير 2011، بفرار بن علي بصحبة عائلته على متن طائرة إلى مدينة جدة، لتعرف تونس مرحلة انتقالية شهدت فيها؛ ثلاثة رؤساء، وست حكومات متعاقبة، وأربعة انتخابات حرّة، وصعوبات اقتصادية وأمنية. وتميزت أيضا بفتح الباب على مصراعيه للحريات العامة والخاصة، واسترداد حقوق من سلبت منهم لأسباب مختلفة، وعودة المهجّرين، وإطلاق سراح المساجين السياسيين، بفضل صدور "مرسوم العفو العام"،[7] الذي سمح للآلاف باسترداد حقوقهم المدنية والسياسية، التي حرموا منها نتيجة أفكارهم أو انتماءاتهم السياسية والنقابية.[8]

وفي هذه الأجواء الجديدة السريعة النسق، كان لا بدّ من بروز العديد من الظواهر، التي لم تكن موجودة أصلا نتيجة المنع أو متخفية نتيجة القمع، ومن أبرزها تغيّر المشهد الديني عموما وظهور التيارات السلفية على اختلاف لافتاتها واستواؤها كما ونوعا وبسرعة فاجأت الجميع، ما ولّد حالة من الارتباك والتردّد في طريقة التعامل معها، بين الداعين لمنح أتباع هذه التيارات الحق في التعبير عن أنفسهم وعن أفكارهم ومواقفهم، وفتح قنوات الحوار معهم، واعتبارهم جزءا لا يتجزأ من التركيبة الفكرية والثقافية والسياسية في البلاد، ومطالبتهم بالرقي إلى مستوى التحديات، بما في ذلك ردم الفجوة بين المنهج التقليدي وبين الواقع المعاصر، وبين من أصيبوا بالدهشة والخوف من المشاهد التي لم يألفوها إلا في الفضائيات العربية من لحى طويلة وأعلام سوداء وأخرى بيضاء تعلوها جملة "لا إله إلا الله"، ليسرع هؤلاء إلى التحذير والدعوة الصريحة إلى محاربتهم، مرتكزين على أن هذه ظاهرة مستوردة من الخارج، ولا تشكّل تواصلا مع الموروث التونسي الروحي والعلمي والاجتماعي، وقد غذّى هذا التوجه أحداث العنف المتفرقة التي كانت تحدث هنا وهناك وينسب أغلبها إلى التيار السلفي.

وكثر الاهتمام بالظاهرة من قبل وسائل الإعلام ومن التيارات السياسية والثقافية، وأصبحت العبارات من قبيل السلفية الجهادية والخطر السلفي والإرهاب تردد صباح مساء، وعقدت الندوات، وصدرت العديد من المؤلفات، التي تحذّر من "أفغنة" المجتمع التونسي الذي عرف بتفتحه وحبّه للحياة.

وعلى الرغم من وقوع بعض الأحداث قبل ثورة يناير 2011، كالاعتداء على معبد الغريبة بجزيرة جربة،[9] ومواجهات سليمان،[10] فإنّه لم يقع التركيز على الظاهرة السلفية كما كان الحال بعدها، حيث صوّرت

---

[7] صدر هذا القانون رسميا يوم 19 فبراير 2011، بالرائد الرسمي. ويمكن الاطلاع على النص الكامل، من خلال هذا الرابط:
http://www.legislation.tn/detailtexte/Décret-loi-num-2011-1-du-19-02-2011-jort-2011-012__2011012000012
(آخر زيارة 27.07.2020).

[8] خرجت الحكومة بعد أول اجتماع للوزراء يوم 19 يناير 2011 بقرارات يحتاج إصدارها إلى عقود؛ كالعفو العام عن المساجين السياسيين، والاعتراف بالأحزاب المحظورة، وفصل الدولة عن الأحزاب السياسية، ومصادرة ممتلكات حزب التجمع الذي حلّ لاحقا بقرار من المحكمة.

[9] تفجير تبنته منظمة القاعدة، وقع في 11 أبريل 2002، واستهدف كنيس الغريبة اليهودي، الذي يعود تاريخ إنشائه إلى عام 566 قبل الميلاد، وتسبب في مقتل 14 شخصا، وجرح 30.

[10] مواجهات بين مسلحين نسبوا إلى السلفية الجهادية بقيادة لسعد ساسي وبين قوات الأمن والجيش، وقعت بين 29 ديسمبر 2006 و3 يناير 2007 في منطقة سليمان (تبعد 30 كيلومترا عن تونس العاصمة)، وأسفرت هذه المواجهات عن مقتل 15 مسلحا، وإلقاء القبض على المئات، حوكم منهم ثلاثون شخصا، وتراوحت أحكامهم بين السجن 5 سنوات والإعدام.

الحركات السلفية على أنها الجناح المسلّح لحركة النهضة؛ لإرهاب الخصوم السياسيين، كما وجّهت اتهامات لبقايا نظام بن علي بوقوفهم وراء تغذية هذا الظهور السريع؛ لعرقلة الانتقال الديمقراطي.

وبعد أن سوّق البعض القوى الإسلامية على أنها كتلة مصمتة،[11] ولم يؤخذ في الاعتبار التنوع الكبير في منابتها الفكرية وفي السياقات الاجتماعية والسياسية التي حددت ولادتها ونشأتها، برز اضطراب كبير وجدل في التعامل مع الظاهرة؛ بسبب صعوبة التمييز بين السلفي وغير السلفي في خارطة الجماعات الإسلامية المتنوعة من حزب التحرير وحركة النهضة وجماعة الدعوة والتبليغ، وأيضا في رسم صورة قريبة للتعددية في الساحة السلفية نفسها وللبيئات الاجتماعية والثقافية التي تزدهر فيها التوجهات السلفية.

وهذا الجدل لم يقتصر على تونس فقط، بل احتل موقعا هاما في العالم، منذ أن بدأت الجماعات السلفية في لفت انتباه النخب والسلط إليها، وبروزها كتيار فكري أولا وسياسي ثانيا. وازداد هذا الاهتمام بأفكارها وسلوكها السياسي والاجتماعي خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001،[12] وحربي الخليج الأولى والثانية، ومقاومة القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان، وبروز ما بات يعرف بتنظيم القاعدة. وتضاعف الاهتمام بها بعد أن تمددت في الكثير من البلدان العربية التي عرفت تحولات في أنظمتها السياسية بداية من سنة 2011، أو ما بات يعرف بالربيع العربي، الأمر الذي استدعى الرجوع إلى الأصول الفكرية والتاريخية لها؛ لمحاولة فهمها ورصد تياراتها، على اعتبار وجود سلفيات وليس سلفية واحدة، تتمدد كل واحدة منها في مناطق جغرافية محدّدة، بعد نجاحها في استقطاب الكثير من الشباب للتنظّم تحت لواء الجماعات المسلحة والالتحاق ببؤر التوتر في سوريا والعراق وليبيا واليمن ونيجيريا ومالي، وفي بلدان أخرى.

1. مشكلة البحث وأهميته

فرضت الحركات السلفية، كظاهرة اجتماعية متحركة سريعة التكاثر والانتشار، نفسها على مراكز الأبحاث، ولم يعد بالتالي ممكنا تجاهلها، حيث عقدت الكثير من الندوات، وصدرت الكثير من الكتب والدراسات والبحوث التي اهتمت بالظاهرة، وتناولتها بالدرس والمتابعة من زوايا مختلفة، وحاولت إيجاد تفسيرات لانتشارها، وخصوصا بين الشباب الذي يعتبر الرأس المال البشري لها، وفهمها من الزوايا الاجتماعية والنفسية.

وتعتبر دراسة وتتبع هذه الظاهرة من أكثر الأمور تعقيدا؛ باعتبارها لا تخضع لهيكلة معينة، وظاهرة متحركة يصعب ملاحقتها. وأولت هذه الدراسات اهتماما كبيرا بالسلفية الجهادية من وجهة نظر عقائدية

[11] تعرف في وسائل الإعلام والأوساط الاجتماعية ب "الخوانجية" نسبة إلى الإخوان المسلمين، أو "بالخمينيين" نسبة إلى قائد الثورة الإيرانية الخميني.
[12] هجمات شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، تسببت في مقتل حوالي ثلاثة آلاف، وتبناها تنظيم القاعدة.

دينية وأيديولوجية سياسية،[13] وحاولت تفسير أسباب انتشارها وأسباب انخراط الشباب فيها بسبب توسع نشاطاتها، ولم يتناول معظمها بقية التيارات السلفية كالعلمية والحركية بالدراسة، وحتى ما توفّر منها، فهي في الغالب مراجع نظرية دينية، لم تهتم بتفاصيل وجزئيات وحراك هذه الجماعات.

وبالرغم من حداثة التيار السلفي في تونس، بالمقارنة مع مثيلاته في المشرق العربي وبلدان الخليج، فقد حاول البعض ملاحقة الظاهرة وتفسير أسباب انتشارها وأسباب انخراط الشباب فيها، إلا أنّ تسارع نسق الأحداث داخليا وخارجيا (في سوريا وليبيا خصوصا) صعّب المهمة كثيرا على الباحثين. وكل ما صدر إلى وقت كتابة هذا البحث؛ إما كتابات غارقة في الهجوم والخصومة الأيديولوجية للتخويف منها كظاهرة وافدة ترفض التنظّم ولا تعترف بالدولة وقوانينها،[14] وإما محاولات لملاحقة بعض الأحداث وتتبع الجماعات ورصد تحركاتها.[15]

وسيعمل هذا البحث على رصد الظاهرة بالعودة إلى جذورها البعيدة والقريبة بشكل أكاديمي وموضوعي، ومحاولة فهمها ودراسة مجال أنشطتها، وتقدير حجمها وتأثيرها الاجتماعي والسياسي، وأشكال التغيير وحدوده في منهجها الفكري وفي سلوكها السياسي، ورصد رؤية أصحاب هذا التيار لقضايا حيوية، مثل؛ الديمقراطية والمرأة والحريات العامة والحريات الفردية والعلاقة بين الدين والدولة. وكل ذلك سيكون بالاعتماد على المتوفر من الأدبيات النظرية ومجريات الأحداث، وكذلك على المتوفر في المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، ورصد الأحداث والتصريحات والممارسات والظواهر المتعلقة بالموضوع.

وستقع الإجابة عن السؤال الرئيسي المنطلق للبحث عن **"الطريقة والأسباب التي ساهمت في صعود السلفيين في تونس، وردود الأفعال تجاه هذا الصعود خلال وبعد ثورة يناير 2011، وما هو النقد الذي يمكن توجيهه لهم؟"** وسيقع تدقيق السؤال وتعميقه بعدة أسئلة، ستكون مدار التحليل، من قبيل: هل السلفية في تونس حركة فكرية، أم مجرد ظاهرة اجتماعية؟ هل تتواصل مع الميراث التونسي الروحي والعلمي والاجتماعي، أم تشكل قطعا معه واستئنافا لشيء جديد - أي حركة هجينة ودخيلة على المجتمع التونسي، فرضتها أحداث إقليمية ودولية -؟ هل السلفية في تونس حركة تقليد، أم حركة تجديد؟ هل هي ظاهرة سلوك

---

[13] كان من آخرها ما صدر عن البروفيسور روديغر لولكر، الأستاذ بجامعة فيينا والمشرف على هذه الرسالة، سنة 2017، عن دار C.H.Beck الألمانية، بعنوان "السلفية: انتفاضة المتدينين، العربية السعودية والإسلام" (Die Salafisten: Der Aufstand der Frommen, Saudi-Arabien und der Islam)، والذي تناول فيه جذور السلفية، والعلاقة بينها وبين الحركة الوهابية والجهاد والدولة السعودية، وانتشارها خارج المملكة في أوروبا والعالم. وصدر له قبلها بعام عن دار Facultas بفيينا كتاب "لاهوت العنف – داعش مثالا" (Thologie der Gewalt – Das Beispiel IS) والذي تناول فيه الدولة الإسلامية بالعراق والشام (داعش) بالدراسة والتحليل.

[14] بدأت تظهر هذه الكتابات منذ سنة 2011، حيث صدر على سبيل المثال؛ كتاب "هل غادرنا السقيفة؟ الحنابلة الجدد في تونس المحروسة" لمختار الخلفاوي، وكتاب "تلقّي الوهابية في تونس" لفرج بن رمضان، وكتاب "الإرهاب في تونس، الآباء والأبناء" لعميره عليه الصغير. وكلها يغلب عليها الاتجاه المعادي للظاهرة.

[15] على سبيل المثال؛ صدر لأحمد نظيف كتاب "بنادق سائحة: تونسيون في شبكات "الجهاد العالمي""، وللهادي يحمد كتاب "تحت راية العقاب: سلفيون جهاديون تونسيون".

ديني متمثلة في التشدد في قراءة وتأويل النصوص؟ هل هي إحياء لمذهب أو حركة إصلاح، أم مجرد ردة فعل؟ وهل هي مجرد ردة فعل اجتماعي، أم فكرة وأيديولوجيا؟

ويرمي هذ البحث إلى مناقشة هذه الفرضيات من خلال استعراض موجز للتاريخ والبحث عن الأسباب التي تدفع البعض إلى تغيير نمط حياتهم والانقياد بالكامل الى أوامر تنظيمات تصل إلى أمرهم بالقتل والانتحار.

2. صعوبات البحث

نظرا لدقة الموضوع وصعوبة تناوله والإمساك بخيوط الظاهرة السلفية في تونس وعناصرها المتحركة والمضطربة، كان لابد من الاصطدام ببعض العراقيل، التي يمكن تلخيصها في التالي:

- التغيّرات المتسارعة الطارئة على موضوع البحث، والتي تزامنت مع نسق التحوّلات السياسية والاجتماعية والثقافية المتسارعة التي عرفتها البلاد عقب ثورة يناير 2011، والذي عرفت فيه الظاهرة وفي وقت قصير صعودا وانحدارا، وحاولت اللحاق بنسق الأحداث المتسارع داخليا وخارجيا من أجل اقتلاع مكان لها في الخارطة الدينية والثقافية والسياسية، ما جعل البحث في الموضوع كالمشي على الرمال المتحركة، حيث يحاول الماشي اللحاق بتسارع الأحداث.
- عدم وجود إطار مرجعي يمكن له أن يضبط تصورا منهجيا، باعتبار أنّ السلفية هي مزيج من تيارات من جهة، وعدم وجود فواصل واضحة بين الظاهرة السلفية بعامة وباقي التيارات الإسلامية، حيث يتداخل الإسلام السياسي بالإسلام المعولم، من جهة أُخرى.
- البون الشاسع بين ما يقوله السلفيون عن أنفسهم، حتى أن بعضهم يجعل الإسلام هو السلفية والسلفية هي الإسلام، ويعتبر أنهم هم الأصل ومَن دونهم لا شيء، وبين ما يقوله عنهم الآخرون (خصومهم)، والذي يغلب عليه الأسلوب الهجومي، الذي يصل إلى حد شيطنتهم.
- قلة المراجع المكتوبة التي تناولت السلفية العلمية والحركية، مع غياب شبه كلي للكتابات الموضوعية الرصينة. فأغلب ما توفر إما مراجع نظرية دينية لم تهتم بتفاصيل وجزئيات وحراك هذه الجماعات، وإما أدبيات للجماعات السلفية نفسها، ركزت على القضايا الأخلاقية والدينية، دون الاهتمام بالشأن العام.
- بالرغم من تكسير الثورة للحواجز الأمنية، إلا أنّ إجراء مقابلات مع عدد كبير من أتباع التيار السلفي كان صعبا؛ بسبب توخيهم نهج الاحتياط من الاختراقات الأمنية، ما اضطرني إلى الاعتماد على الخطاب المنطوق والخطاب المدون.

3. منهج وهيكل البحث

لدرس الظاهرة السلفية في تونس والتعمق في استكشافها والوصول إلى المسببات، تم اللجوء إلى وسائل استقصاء متعددة، اعتمدت على جمع المعطيات، وتتبع المواقف والآراء، وتحليل الخطاب، والملاحظة المباشرة، وتحليل الوثائق والبيانات والتصريحات المنشورة على شبكة الإنترنت، والكتب التعليمية التي يتبادلها الأعضاء فيما بينهم، والملاحظة المركزة، وولوج فضاءات مجموعات الشباب السلفي، وإجراء لقاءات عفوية مع الكثيرين منهم. ووقع الالتجاء إلى التعامل مع المناهج المتاحة؛ لتقديم النتائج والتفسيرات العميقة للظاهرة، دون الاكتفاء بالظواهر.

ولرصد الظاهرة من كل الجوانب، اعتمد البحث في مجمله على منهجية تحليل المضمون (Content analysis)، وذلك بتحليل الخطاب الشفهي والمكتوب من مصادره الأصلية، وإجراء مقارنات لبعض النماذج والأحداث، وذلك بالاعتماد على المحتوى المتوفر من المواد الإعلامية من حوارات صحفية وتسجيلات صوتية وخطابات شفهية. كما تمت الاستعانة بالملاحظة الميدانية المرتبطة بمعايشة بعض الفاعلين، وذلك باعتماد طريقة المحادثة الجماعية، خلال المقابلات والزيارات الميدانية لبعض المساجد.[16]

كما اعتمد البحث في جزء منه على المنهج التاريخي والمنهج المقارن (Historical approach and comparative approach)، وذلك في مسألة البحث عن الجذور التاريخية للسلفية ومسار تطورها في العالم وفي تونس بشكل خاص، وإخضاع الظاهرة لقانون يحكم مسارها منذ توافر أسباب نشوئها وتشكلها، مرورا بالمسارات التي سلكتها، ووصولا إلى النتائج التي تتركها في الواقع الراهن، دون الخوض في استشراف المستقبل، ويعود ذلك إلى طبيعة البحث.

وينطلق البحث من فرضية أنّ الحركة السلفية هي حركة هجينة ودخيلة على المجتمع التونسي، فرضتها أحداث إقليمية ودولية، ويرمي هذ البحث إلى مناقشة هذه الفرضية من خلال استعراض موجز للتاريخين القريب والبعيد.

وانتظمت خطة البحث في مقدمة وأربعة فصول:

أما **المقدمة**، فقد ذكرت فيها دواعي اختيار الموضوع، والمنهج المتبع فيه، وخطة البحث، والصعوبات التي فرضت نفسها.

أما **الفصل الأول**، ففصل تقديمي، يحوي نبذة تاريخية، كمحاولة لإبراز العمق الحضاري لهذه الرقعة الصغيرة. وجاء موزعا على ثمانية مباحث؛ تناولت في المبحث الأول نبذة تاريخية عن تونس من العصور

[16] كان ذلك في مساجد مختلفة في تونس العاصمة، وفي جزيرة جربة، وفي مسجد التوحيد بالحي الثاني عشر بفيينا Murlingengasse 61، حيث يتجمع بعض الشباب التونسيين من أتباع التيار السلفي.

القديمة حتى وقتنا الحاضر، مرورا بالدولة الرومانية والبونيقية، ووصولا إلى الحركة الوطنية. في المبحث الثاني تناولت الفترة البورقيبية، ونجاحها في بناء دولة عصرية، بفضل اختراق المجالات الاجتماعية والتقليدية. في المبحث الثالث تناولت الفترة التي تولى فيها بن علي الحكم، والمعروفة بالعهد الجديد أو الفترة النوفمبرية، والأسباب التي أدت إلى قيام الثورة. أما المبحث الرابع فتناولت فيه الثورة ويومياتها وشعاراتها ووسائلها. تناولت في المبحث الخامس الفترة الانتقالية التي عقبت فرار بن علي، بما حوته من حكومات متعددة وانتخابات ودستور جديد. أما المبحث السادس، فخصصته للتجربة الدستورية. المبحث السابع خصصته للخارطة الحزبية والمجتمع المدني في تونس وما فيه من تنوع وثراء. والمبحث الثامن والأخير تناولت فيه التيارات الإسلامية بمختلف تشكيلاتها.

أما **الفصل الثاني**، فتناولت فيه المسألة السلفية بدءا من النشأة، والمعروفة بالسلفية الأولى مع أحمد بن حنبل، ثم بأتباعه حتى ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، والمعروفة بالسلفية الوسيطة، ثم السلفية المتأخرة من وهابية وإصلاحية وحركية وجهادية وإصلاحية وتقليدية ووطنية، وصولا إلى السلفيات المحلية والمعاصرة، وأسباب ولادة هذه الجماعات، والمسوغات التي تجعل مجموعة تسلك نهج المعارضة السياسية، وأخرى نهج العمل المسلح، وثالثة نهج الولاء للنظام الحاكم مهما كانت طبيعته، والمناهج والمفاهيم السلفية التي يكررونها صباح مساء، والفاصل بين الإسلام السياسي والإسلام المعولم، وأخيرا تفاعل الحركات السلفية مع ما أطلق عليه الربيع العربي.

أما **الفصل الثالث**، فقد خصّص لرصد الجذور التاريخية للتيار السلفي في تونس، وظروف نشأته، ومرجعياته العقدية والسياسية، وتفرعاته العلمية والحركية والجهادية، وتأثره بالسلفية المشرقية، والفرق بين سلفيات ما قبل الثورة وما بعدها، والطرق المتبعة لاستقطاب الشباب، والمحطات الهامة التي عرفتها البلاد وعلاقتها بالتيارات السلفية في تونس.

أما **الفصل الرابع**، فهو للنقد، من خلال رصد رؤية أصحاب التيار السلفي لقضايا حيوية، مثل الديمقراطية والحريات العامة والحريات الفردية والعلاقة بين الدين والدولة وسؤال الفنون والآداب والسلم الأهلي والمجتمعي، ودراسة مجال أنشطتها وأهدافها، وتقدير حجمها وتأثيرها الاجتماعي والسياسي، ورصد علاقتها بالآخر القريب والآخر البعيد، ورصد تفاعلها مع حركة الثورة، وأشكال التغيير وحدوده في منهجها الفكري وسلوكها السياسي، وأخيرا رصد الأسباب التي جعلتها تتمدد وتنكمش بسرعة كبيرة.

وجاءت **الخاتمة** عرضا لما توصّل إليه من نتائج، أعقبه ملحق وثبت المصادر والمراجع.

الفصل الأول: تونس من عصر ما قبل التاريخ وحتى ثورة يناير 2011

فرض موقع تونس الإستراتيجي في قلب المتوسط عليها الانخراط مبكرا في الحضارة الإنسانية؛ بفضل تنوّع وتعدد المكونات البشرية والحضارية الوافدة من المشرق ومن المغرب، وتحولت من مستقر سكاني، في عصور ما قبل التاريخ، إلى كيان قومي منذ العهد البونيقي، ثم إلى كيان سياسي أواخر القرن السادس عشر. وساهمت الحضارات المتعاقبة من المشرق كالفينيقية والبيزنطية والعربية والتركية، ومن المغرب كالرومانية والوندالية والإسبانية والفرنسية، في نحت شخصية مغاربية وعربية وإسلامية وإفريقية ومتوسطية مستقرة وموحدة دينيا وعرقيا ولغويا ومعيشيا، بعد أن كان السكان الأصليون الذين يتشكلون من البربر يتميزون بقدرة كبيرة على الاحتفاظ بعوائدهم وأخلاقهم ولغتهم.[17]

وتحتل تونس الجزء الشرقي من بلاد المغرب، ولا يزيد ارتفاعها عن سطح البحر أكثر من مئتي متر، وتتميز باعتدال مناخها وسهولة تضاريسها، ولا تبعد عن أوروبا سوى بضعة أميال،[18] وتشهد الأطلال البونيقية والرومانية والبيزنطية والمساجد الكثيرة المتنوعة الأشكال والزخارف المتوزعة على كامل التراب التونسي على عمق تاريخ هذا البلد الصغير في حجمه الواغل في عمق الحضارة الإنسانية.

وليس مجال البحث الغور في تاريخ تونس لا البعيد ولا القريب، ولكنها مقدمة أردت من خلالها إبراز العمق الحضاري لهذا البلد الضارب في أعماق التاريخ، وهو الذي عرف عدة مسميات وحضارات ولغات وفترات رفاه وازدهار وفترات اضطراب وفوضى، وعرف أيضا بِقِدَم بسط الدولة لهيمنتها على أهم أجزاء البلاد (ما يعرف بالدولة المركزية) وبالوعي بالانتماء الجماعي للسكان.[19]

1. نبذة تاريخية

1.1 بين عصر ما قبل التاريخ والعهد الوسيط

يمكن اعتبار تاريخ تونس تاريخا متعدد المستويات والأبعاد والمكونات، فاستنادا إلى قطع من الحجارة المستديرة المنحوتة عثر عليها في منطقة عين البرمة بالجنوب التونسي، يتبين أنّ تاريخ تونس أو أفريكا[20] يمتد إلى عصور ما قبل التاريخ، أو ما يعرف بالعصر الجيولوجي الرابع القديم، أي حوالي نصف مليون

---

[17] البربر هم سكان البلاد الأصليين. أصل الكلمة يوناني، وتطلق على كل من هو ليس يونانيا، ثم انحصرت لاحقا في شعب شمال إفريقيا في العهد الروماني، وهي من أقدم الجماعات البشرية المعروفة التي استوطنت شمال إفريقيا. انظر: كرو، أبو القاسم محمد، عصر القيروان، دار طلاس، دمشق 1989، ص 10-11. والمدني، أحمد توفيق، قرطاجنة في أربعة عصور: من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 13.

[18] تبعد 140 كيلومترا عن جزيرة صقلية، و200 كيلومتر عن جيرة سردينيا.

[19] التيمومي، الهادي، كيف صار التونسيون تونسيين؟ دار محمد علي الحامي، صفاقس 2015، ص 47.

[20] أفريكا Africa تسمية أطلقها البونيون على ما يعرف اليوم بتونس، واختلف المؤرخون في أصل الكلمة، ورجح بعضهم أنه يرجع إلى اسم قبيلة كانت تعيش بالشمال التونسي الحالي على أرض تابعة لقرطاج. انظر: التيمومي، الهادي، كيف صار التونسيون تونسيين؟ مصدر سابق، ص 101.

سنة.[21] وتركت الحضارتان البونيقية والرومانية أثرا كبيرا في تغيير ملامح القسم الشرقي من بلاد المغرب، حيث سيطر الفينيقيون القادمون من مدينة صور اللبنانية[22] على تونس، وقاموا بتأسيس مدينة قرطاج (قرط حدث، ومعناها المدينة الجديدة) سنة 814 قبل الميلاد، قبل أن يبدأوا في التوسّع في المناطق الداخلية، بعد نجاح الوافدين في الاندماج في النسيج الاجتماعي للسكان الأصليين البربر، وتمكنوا من بناء دولة تجار ومحاربين، ثم إمبراطورية مترامية الأطراف، وإدخال عناصر حضارية هامة كالكتابة ومفهوم الدولة.[23]

وعظم دور قرطاج بعد تمكنها من السيطرة على الموانئ التجارية في جزيرة صقلية، وبالتالي السيطرة على المنافذ التجارية. وشهدت هذه الفترة الممتدة حروبا متعددة مع الرومان، امتدت من سنة 264 قبل الميلاد وحتى سنة 202 قبل الميلاد. انهزم القرطاجيون في نهايتها، وسقطت قرطاج في يد الرومان سنة 146 قبل الميلاد، بعد حصار دام ثلاث سنوات، وقاموا بتدمير المدينة بالكامل.[24]

ونجح الرومان في فرض السيطرة الكاملة على الأرض التي افتكوها، وأطلقوا عليها اسم Terra Africa، وكان تأثيرهم قويا في المجتمع بعد أن خضعت البلاد لهم لعدة قرون، واستفاد السكان الأصليون منهم في مجالات السياسة والتشريع والإدارة، كما شهدت البلاد ازدهارا كبيرا في مجالي الزراعة والتجارة، حتى أضحت تونس تعرف بمطمورة روما.[25]

كما عمل الرومان على بسط سيطرتهم على كامل المنطقة المغاربية حتى سواحل المحيط الأطلسي، قبل أن تبدأ دولتهم في الانهيار بداية من القرن الثالث، نتيجة اختلال الأمن الذي سببته الثورات الداخلية فيما يعرف بأزمة القرن الثالث بعد الميلاد. وينتهي حكمهم لأفريكا بعد 575 سنة (بين 146 قبل الميلاد وسنة 439 بعد الميلاد)، ليحل محلهم الوندال الذين قدموا من إسبانيا، والذين لم يدم حكمهم للبلاد سوى قرن من الزمن (بين سنة 429 وسنة 533)، حيث إنهم فشلوا في السيطرة على مقاومة السكان الأصليين لهم بعد استقرارهم بقرطاج واتخاذها عاصمة لهم، ولم يستطعوا الصمود أمام زحف البيزنطيين (وهم ممثلوا الإمبراطورية الرومانية الشرقية) القادمين من القسطنطينية واستيلائهم على البلاد بسهولة.

ولم يوفق البيزنطيون بدورهم في مواجهة الانتفاضات البربرية شبه الدائمة والسيطرة على المجتمع، لينهاروا بعد 114 عاما (بين سنة 533 وسنة 647) على يد الجيوش العربية القادمة من المشرق العربي.

---

[21] الشريف، محمد الهادي، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، سراس للنشر، تونس 1993، ص 13. والمدني، أحمد توفيق، قرطاجنة في أربعة عصور: من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي، مصدر سابق ص 18-19.

[22] كانوا يبحثون عن مراكز بعيدة لتوسعهم التجاري، وكانوا تجارا أذكياء وبراغماتيين ومنفتحين على الآخر ومحبين للحياة. انظر: التيمومي، الهادي، كيف صار التونسيون تونسيين؟ مصدر سابق، ص 25.

[23] اعتبر أرسطو "دستور قرطاج" أحسن دستور في العالم القديم؛ لأنه يحول دون قيام أي ديكتاتورية. انظر: التيمومي، الهادي، كيف صار التونسيون تونسيين؟ مصدر سابق، ص 99.

[24] أحرق الرومان حضارة قرطاج بالكامل، وهدموا ما لم تحرقه النار، ومنعوا البناء والتجديد العمراني في المدينة، حتى أنّ المؤرخين اعتبروا ما حصل أعظم تهديم عرفته العصور القديمة. انظر: وناس، منصف، الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية، الدار المتوسطية للنشر، تونس 2014، ص 42. والمدني، أحمد توفيق، قرطاجنة في أربعة عصور: من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي، مصدر سابق، ص 75.

[25] أي مخازن روما لما كانت تنتجه من الحبوب والزيوت والفواكه. انظر: ثامر، الحبيب، هذه تونس، مطبعة الرسالة، القاهرة بدون تاريخ، ص 6.

وشهدت البلاد انطواء الكثير من سكان أفريكا في العهدين الوندالي والبيزنطي على أنفسهم، والإغراق في التمسك بماضيهم وعاداتهم القديمة البربرية القرطاجية، خصوصا مع تخلخل المرجعيات الدينية الوثنية الرومانية والمسيحية. وفي الوقت الذي نجح فيه القرطاجيون والرومان في ترك العديد من الآثار، لم يترك لا الوندال ولا البيزنطيون آثارا ذات بال.[26]

1.2 العهد العربي

عرّف المؤرخون الفترة الزمنية ما بين منتصف القرن السابع وبداية القرن السادس عشر ب "العهد الوسيط" أو "القرون الوسطى"، وعرفت تونس في هذه الفترة قدوم الجيوش العربية من المشرق حاملة معها الدين الإسلامي في إطار ما اصطلح على تسميته "بالفتوحات الإسلامية"، مستغلة الأزمات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد. وتمكنت بعد مقاومة شرسة من القبائل البربرية من نشر الدين الجديد بصورة نهائية وتعريبها بصورة متفاوتة حسب الجهات،[27] ووضع موضع قدم لها في هذه المنطقة البعيدة نسبيا عن مركز الخلافة في الشام ثم في بغداد.[28]

وأطلق العرب اسم إفريقيّة (بتشديد الياء)[29] على المنطقة، بعد حروب بينهم وبين البيزنطيين من جهة وبين القبائل البربرية من جهة أخرى دامت ثلاثين سنة. أسّس العرب بعدها مدينة القيروان سنة 670 على يدي عقبة بن نافع،[30] ثم تنظيم ولاية إفريقية في بداية القرن الثامن، بعد نجاح حسان بن النعمان[31] في تحقيق مصالحة مع البربر، وضبط القبائل وتشريكهم في الجيش والحكم، وتأسيس مركز تجاري وإداري وديني.[32] واكتسب الفتح العربي بفضل حملات الجيوش المتعاقبة من الشرق دواما وتواصلا ميزاه عن الغزو البونيقي والغزو الروماني الذين سبقاه، وقامت حضارة جديدة منطلقها الدين الإسلامي واللغة العربية.

وعرفت هذه الفترة نزاعا بين السلطة المركزية في دمشق ثم في بغداد وبين أصحاب النزعات الاستقلالية الذين استغلوا بعد المنطقة عن مركز السلطة المركزية، ونجح إبراهيم بن الأغلب[33] سنة 800 في الحصول

---

[26] تزخر تونس بالكثير من المواقع الأثرية، منها: "حمامات أنطونيوس" في قرطاج، و"المعابد الرومانية" في دقة وزغوان وسبيطلة، و"المقبرة البونيقية" في أوتيك، و"المساكن الرومانية" في بالريجيا، و"المسرح الروماني" في الجم، وهو أهم مسرح من نوعه بعد مسرح روما، وغيرها من المواقع التي تشهد إلى اليوم على الحقب التي توالت على هذه الرقعة الصغيرة ذات الموقع الإستراتيجي.

[27] قبيلة البرانس بقيت محافظة على وثنيتها وعلى رأسها كسيلة بن لمزم، وقبيلة البتر تنصرت وعلى رأسها الكاهنة دهياء بنت ثابت بن تيفان. انظر: الطالبي، محمد، في تاريخ إفريقية، دائرة المعارف التونسية، الكراس الرابع، تونس 1994، ص 56 و62.

[28] كانت الديانات المنتشرة في البلاد الوثنية في الدرجة الأولى، وخصوصا في البوادي والجبال، ثم المسيحية واليهودية في الدرجة الثانية وخصوصا في المدن. انظر: كرو، أبو القاسم محمد، عصر القيروان، مصدر سابق، ص 28.

[29] كان العرب يقسمون بلاد المغرب إلى ثلاثة أقطار: "المغرب الأدنى" ويطلقون عليه إفريقية، ويشمل القطر التونسي بكامله وجزءا من الجزائر وطرابلس، "المغرب الأوسط" ويشمل ما يعرف اليوم بالجزائر، و"المغرب الأقصى" وهو ما يعرف اليوم بالمغرب. انظر: المصدر السابق، ص 9.

[30] أصله من بني فهر، ولد سنة 622 بالمدينة، وتوفي سنة 683 بالجزائر، وتميز بمهارة حربية عالية. انظر: القاضي، محمد محمود، عقبة بن نافع الفهري فاتح إفريقية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة 1999.

[31] قائد أموي ولاه معاوية بن أبي سفيان إفريقية، وأقام بالقيروان، وتوفي سنة 705. انظر: الطالبي، محمد، في تاريخ إفريقية، مصدر سابق، ص 51-53.

[32] وناس، منصف، الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية، مصدر سابق، ص 53.

[33] من بطن بني تميم، ولد بمرو سنة 757، وتوفي بالقيروان سنة 812. انظر: الطالبي، محمد، الدولة الأغلبية التاريخ السياسي 184-296 هـ/ 800-909 م، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1995، ص 107.

على استقلال إفريقية من الخليفة العباسي هارون الرشيد،[34] مقابل مقدار من المال يدفعه كضريبة،[35] متخذا من القيروان عاصمة للدولة الأغلبية الحديثة، والتي يعتبر قيامها تجربة جديدة في نظام الحكم في الدولة الإسلامية، وذلك بالتخلي عن قسم من الدولة لصالح أسرة معينة من أهل الولاء والطاعة، لقاء دفع مقدار سنوي معين من المال.[36]

وظلت دولة الأغالبة قائمة لأكثر من قرن (حتى سنة 909)، تعاقب عليها أمراء البيت الأغلبي الذين نجحوا في إعطاء إفريقية وأهلها شخصية مميزة وجعل القيروان مركز إشعاع ديني وثقافي، واستفادوا من موقع الوسط بين المشرق والأندلس، ما سمح بنقل الأفكار والكتب والعلماء. وتسببت الخلافات بين العرب والبربر من جهة وبين الولاة من جهة أخرى، في ضعف الدولة التي انهارت في عهد إبراهيم الثاني،[37] ومهّد انهيارها إلى ظهور الدولة الفاطمية بعد نجاح المهدي الفاطمي،[38] القادم من الشرق، في استمالة البربر، ودخول القيروان سنة 910، ولقّب بالخليفة للدولة الفاطمية. وعدّت هذه الدولة الجديدة نموذجا واضحا للدولة المذهبية في التاريخ الإسلامي، على رأسها الإمام الذي يملك ويحكم بوصفه مرشدا روحيا وزعيما دينيا وصاحب السلطة الزمنية المستمدة من الله وفقا لنظرية الحق الإلهي.[39] وتعمّد الفاطميون فرض سلطة واحدة، وصهر كل مكونات المجتمع ودمجها قصريا في المذهب الشيعي الإسماعيلي،[40] وإزالة كل مظاهر الاختلاف المذهبي والتنوع الديني، وذلك باستعمال القوة والدعاية الشعبية، من إقامة للمجالس والحلقات والاحتفال بعاشوراء، ما نفّر الناس والفقهاء منهم، واضطرهم إلى ترك القيروان، وبناء مدينة المهدية سنة 920، والانتقال إليها، واتخاذها كعاصمة لدولتهم، ثم منها إلى مصر سنة 972.

فسح مغادرة الفاطميين إلى مصر المجال لبني زير لتولي إدارة الأمور في البلاد بعد استقرارهم قرب القيروان، وتسلّم الإدارة الأمير زيري الأول،[41] الذي قطع صلته بالدولة الفاطمية في القاهرة، وأسّس الدولة الصنهاجية (أو الزيرية) سنة 973، وتمكنت بذلك أسر بربرية الأصل من السيطرة على الحكم.

---

[34] الخليفة العباسي الخامس المولود سنة 786 بالري، والمتوفى في طوس سنة 809، ويعتبر من أشهر الخلفاء العباسيين.

[35] كان ينظر من الدولة المركزية إلى هذه المنطقة البعيدة عن مركز الخلافة كمصدر للغنائم، بعد أن فتحت عنوة، فوجب أن تخضع من الوجهة الشرعية لنظام أرض الخراج، أي لا يحتفظ سكانها بمحصولها إلا مقابل ضريبة تدفع للدولة. انظر: الطالبي، محمد، الدولة الأغلبية التاريخ السياسي 184-296 هـ/ 800-909 م، مصدر سابق، ص 28.

[36] طقوش، محمد سهيل، تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقية ومصر وبلاد الشام، دار النفائس، بيروت 2007، ص 32.

[37] ولد بالقيروان سنة 850، وتوفي بها سنة 902، وكان أبعد الشخصيات أثرا في البيت الأغلبي، وتميز حكمه بالظلم والاستبداد. انظر: الطالبي، محمد، في تاريخ إفريقية، مصدر سابق، ص 21-23.

[38] عبيد الله المهدي ولد سنة 873 بخراسان، وتوفي بالمهدية سنة 934، ويعتبر الإمام الحادي عشر عند الشيعة الإسماعيلية، ومؤسس سلالة الفاطميين. انظر: طقوش، محمد سهيل، تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقية ومصر وبلاد الشام، مصدر سابق، ص 79-82 وص 118.

[39] المصدر السابق، ص 8.

[40] نسبة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، الإمام السادس عند الشيعة، والذي مات في حياة أبيه، ويعتقد الإسماعيلية أن الإمامة في نسله.

[41] بلكين بن زيري بن مناد قائد بربري، عينه الفاطميون واليا على إفريقية والمغرب الإسلامي بعد انتقالهم إلى مصر، توفي سنة 984. انظر: المصدر السابق، ص 47.

وعرفت إفريقية في النصف الثاني من القرن العاشر أياما مشرقة، تطور فيها المجتمع، ونشأ مركز لامع في القيروان زينه رجال الأدب، كابن شرف[42] وابن رشيق.[43] وتم القطع مع المذهب الشيعي بالكلية، واعتناق المذهب المالكي.

لكن ما أربك الأوضاع وتسبب في انهيارها لاحقا، ما يعرف بالزحف الهلالي سنة 1050، حيث أرسل الخليفة الفاطمي جموعا من بدو بني هلال؛ عقابا لولاة إفريقية الزيريين على تمردهم، فأدخلوا الفوضى والاضطراب لقرون متوالية، وقدّر عددهم بثلاثمائة ألف، من البدو المستقرين آنذاك في صعيد مصر، وتمكنوا من استعادة السلطة من الزيريين، وتحويل البلاد إلى دويلات مستقل بعضها عن بعض، يحكم كل دويلة أمير هلالي.[44] واستطاعت مدينة تونس بفضل موقعها الإستراتيجي أن تكون أهم مدينة بإفريقية، وتمكنت من احتضان التراث القيرواني،[45] وقد أدّى التواجد الهلالي في تونس إلى تعريب إفريقية تعريبا شبه كامل.

وشهدت سنة 1160 استرجاع مدينة المهدية من جديد من قبل الموحدين القادمين من المغرب الأقصى، فقد استطاعوا إخضاع القبائل لسلطانهم وتوحيد إفريقية من جديد بعد قرن من الانقسام، ووضعوا حدا للفوضى السياسية الناجمة عن تفتّت السلطة. ولكن سلوكهم سياسة استبدادية ساهم في سقوطهم، وقيام الدولة الحفصية على يدي أبي زكريا الحفصي،[46] الذي أعلن استقلاله عن الخليفة الموحدي بالمغرب الأقصى سنة 1230 (وسط عالم إسلامي ممزّق نتيجة الحروب الصليبية على المشرق، حتى صارت تونس تشكّل موطن الأمن والسلام). وتمكنت الدولة الحفصية من الصمود حوالي ثلاثة قرون ونصف (حتى سنة 1574، وهي أطول ما عرفه تاريخ تونس)، نتيجة سياسة الأمراء التي تميزت بالبساطة وإنشاء مؤسسات لم تكلّف الدولة أعباء كبيرة، واعتمادهم على موارد اقتصادية جديدة مستقلة عن الوضع الداخلي السياسي، على غرار النشاط البحري.

وتمكّن الحفصيون الذين اتخذوا من مدينة تونس عاصمة لهم، بعد تخليهم عن القيروان والمهدية، من بناء الأسواق، ونجحوا في الربط بين ازدهار التجارة والفلاحة وبين تغيير ملامح الحياة الثقافية، من خلال مواصلة عملية التعريب، مقابل اللغة البربرية التي انحصرت في المناطق النائية. ومن الناحية الدينية، حقّق

---

[42] محمد بن أبي سعيد بن شرف الجذامي القيرواني، ولد بالقيروان سنة 999 ونشأ بها. شاعر وأديب، له تآليف متعددة في الأدب والأخبار، وتوفي بمدينة طليطلة بالأندلس سنة 1067.

[43] أبو علي الحسن بن رشيق، المعروف بالقيرواني. أديب وناقد وشاعر، صاحب كتاب "العمدة في محاسن الشعر ونقده وآدابه". ولد بالجزائر سنة 999، وارتحل إلى القيروان سنة 1016، وتوفي بصقلية سنة 1064.

[44] ما كان يميزهم هو ثقافتهم الخشنة التي قوامها البداوة والقبيلة والفروسية والخيمة والأخذ بالثأر ونزعة الاستقلال عن كل حكم دولاني مركزي، وتراجعت في البلاد ثقافة التاجر لصالح ثقافة الأعرابي. انظر: التيمومي، الهادي، كيف صار التونسيون تونسيين؟ مصدر سابق، ص 115.

[45] لم تعرف المدينة إلا بعد نجاح الجيوش العربية في الاستيلاء على مدينة قرطاج سنة 698، وكان تاريخها قبل ذلك مجهولا. واستطاعت لاحقا منافسة مدينة القيروان كمركز حضاري، وتحولت بعدها إلى عاصمة للقطر مع العهد الحفصي، بداية من القرن الرابع عشر. انظر: ثامر، الحبيب، هذه تونس، مصدر سابق، ص 3.

[46] أبو زكريا الأول مؤسس الدولة الحفصية وأول ملوكها، ولد سنة 1203 بمراكش، وتوفي بتونس سنة 1249. تولى الخلافة لمدة 21 سنة، نجح خلالها في تركيز أسس متينة للدولة الوليدة. انظر: برنشفيك، روبار، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15 م، الجزء الأول، تعريب حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988، ص 50-54.

المجتمع تقدّما كبيرا نحو الوحدة، بفضل انتصار المذهب المالكي، وبروز علماء من أمثال ابن عرفة،[47] الذي وفّق في تبسيط المذهب المالكي وفي ملاءمته مع البيئة الإفريقية، وكان ذلك عن طريق إخضاع المذهب لمقتضيات العرف والعادة وما يفرضه الصالح العام والضرورة. وظهر في هذه الفترة عبد الرحمن بن خلدون، واضع علم الاجتماع، الذي ولد بمدينة تونس، وتلقّى فيها تعليمه.[48]

وشهدت الحركة الصوفية وانتشار الزوايا ازدهارا، نتيجة عوامل خارجية قادمة من الشرق، وأخرى داخلية مصدرها شعبي، حيث وافقت هذه الحركة ما تصبوا إليه العامة من دين بسيط من حيث المعتقد وحيوية من حيث الطقوس، وبرزت أسماء هامة، فهناك مثلا الأديب أبو سعيد الباجي،[49] وأبو الحسن الشاذلي،[50] ومحرز بن خلف،[51] حيث صارت زواياهم وأضرحتهم ملجأ يهرع إليه الناس في أوقات الشدائد، وقد أغدق عليها رجال الدولة العطايا. وبذلك غدت ظاهرة عبادة الأولياء والصالحين دينا يعيشه الجمهور ويحياه، أما إسلام العلماء، فقد غدا دين النخبة المثقفة، وأخذ يبتعد عن واقع الحياة، بداية من القرن الخامس عشر.

ونتيجة الاكتشافات البحرية العظمى وتحول الطرقات التجارية الكبرى عن البحر الأبيض المتوسط في بداية القرن السادس عشر، وازدياد الحركة والنشاط في أوروبا في عصر النهضة، وضعف الدولة الحفصية وانحسار سلطتها في شمال البلاد في الوقت الذي خضعت فيه بقية المناطق لسيطرة القبائل، شهدت السواحل التونسية صراعا بين القوات التركية التي احتلت تونس سنة 1534 والقوات الإسبانية التي احتلت تونس بعدها بسنة، واستمر هذا الاحتلال حتى قدوم الأسطول العثماني بقيادة سنان باشا،[52] في سبتمبر 1574، الذي قوبل بالترحاب؛ بسبب ما عاناه التونسيون من الحملات العسكرية الإسبانية.

ووجد الوافدون الأندلسيون (أو الموريسك) الذين حلّوا بتونس سنة 1609 والذين قدّر عددهم بعشرات الآلاف، حفاوة من التونسيين الذين قاسموهم الأرض والرزق، ولعبوا دورا في تعمير بعض المناطق وفي تنشيط الحركة الثقافية والدراسات الدينية، وكثر عدد العلماء من المالكية ومن المنتمين إلى المذهب الحنفي الذي دخل تونس مع الأتراك الوافدين.

وعرفت الإيالة التونسية في النصف الأول من القرن السابع عشر انطلاقة واضحة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي، قبل أن تعرف صراعات داخلية على الحكم بين البايات وخارجية بمحاولات الجزائر

---

[47] محمد بن محمد بن عرفة الورغمّي، الإمام الأصولي الفقيه المتكلّم اللغوي، صاحب التفسير، وإمام جامع الزيتونة. ولد بتونس سنة 1316، وتوفي بها سنة 1400، وقد عاصر ابن خلدون وتنافس معه.

[48] مؤسّس عالم الاجتماع، وواضع أصول فلسفة التاريخ. ولد بمدينة تونس سنة 1332 حيث درس الفقه والأدب وعلم الكلام والفلسفة والتاريخ، صاحب المقدمة وكتاب العبر، وتوفي بالقاهرة سنة 1406.

[49] خلف بن يحي التميمي الباجي ولد سنة 1156 بمدينة باجة، وتوفي سنة 1230 بضاحية سيدي بوسعيد، في ضواحي العاصمة تونس، وقد عرف بالزهد والتصوف.

[50] علي بن عبد الله الشاذلي صاحب الطريقة الشاذلية، ولد بالمغرب سنة 1193، وتوفي سنة 1256 بمصر، وتنقل بين المغرب وتونس والعراق.

[51] محرز بن خلف ولد سنة 951 بتونس، وتوفي بها سنة 1022، يعرف في تونس بسلطان المدينة، وكان له دور في نشر المذهب المالكي بها، ويعتبر مقامه مزارا حتى الآن، وذلك في وسط مدينة تونس، بالسوق الجديد.

[52] رجل دولة وقائد عسكري عثماني، ولد بتركيا سنة 1520، وتوفي بها سنة 1596.

ضمها إليها، ما تسببت في ضعف الحكم العثماني المباشر، وأدى ذلك في صيف سنة 1705 إلى قيام دولة جديدة من قبل حسين بن علي،[53] عرفت بالدولة الحسينية، التي أعلنت انفصالها عن الأستانة، وشرّكت النخبة التونسية في شؤون الحكم، بعدما كان يتولى المناصب العليا فيها العبيد المماليك، وكتب لها البقاء حتى سنة 1957.

وفي ظل هذه الفترة الطويلة شهدت تونس العديد من الاضطرابات نتيجة الصراع على الحكم بين البايات أنفسهم، فضلا عن أزمات تسبب فيها طاعون سنة 1784، ومجاعة سنة 1804، وبعض الانتفاضات، كانتفاضة الجيش في سبتمبر 1811، ولكنها شهدت أيضا تطورا اقتصاديا واجتماعيا في القرن الثامن عشر، حيث تضاعف عدد السكان؛ لانعدام الأوبئة، ونشطت فيها الحياة الثقافية.

1.3 العهد المعاصر

عرف القرن التاسع عشر في تونس بالقرن العصيب؛ بسبب اتّساع الهوّة بين العائلة الحاكمة وأهالي البلاد، وبسبب الثورات التي عمّت البلاد، والتي بلغت ذروتها سنة 1864، فيما يعرف بثورة علي بن غذاهم،[54] وأيضا بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عرفتها البلاد سنة 1867، والتي تسببت في انتشار المجاعة ووباء الكوليرا. وفرضت التغيرات التي شهدتها أوروبا - بحكم الجوار - على تونس واقعا جديدا، وكانت سنة 1815علامة تشهد على التغير الحاصل في ميزان القوى بين قوة في طريق التوسّع، بفضل ما وفرته لها الثورة الصناعية، وأخرى جامدة تتراجع وتتقهقر، ما تسبّب في تفتّت داخلي، قادها إلى فقدان السيادة. وانتهى السباق بين إيطاليا وفرنسا إلى احتلال تونس في 12 مايو 1881،[55] باجتياز الجيوش الفرنسية للحدود، وفرض معاهدة الحماية على الباي، التي قضت على استقلال الدولة التونسية.[56]

ومكنت هذه المعاهدة الفرنسيين من حكم البلاد بطريقة غير مباشرة، وذلك بواسطة السلط التقليدية القائمة، مع فرض مراقبين عليهم من مقيم عام (إلى جانب الباي) ومراقبين مدنيين في المحافظات الداخلية، في حين انتقلت شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية بالكامل إلى سلطات الحماية وسنّت قوانين لتشجيع الفرنسيين على الهجرة إلى تونس، وأقامت الحماية تجهيزات أساسية من شبكة طرقات وخطوط حديدية؛ لخدمة المستوطنات

---

[53] حسين باي الأول ولد بالكاف سنة 1675، وتوفي بالقيروان سنة 1740، تولى حكم المملكة الحسينية بين سنة 1705 وسنة 1735.

[54] بسبب الترفيع في الضرائب على الرؤوس والمعروفة بالمجبى كمحاولة للتغلب على المشاكل الاقتصادية التي كانت تعانيها تونس، ولم يكن هدفها إزاحة الباي، بل دعت إلى إصلاح السلطة من الداخل، وانتهت بإخمادها بعد قبول علي بن غذاهم الذي قاد الثورة بأمان الباي، مقابل التخفيض في الضرائب. انظر: غانياج، خان، ثورة علي بن غذاهم 1864، الباب الخامس من كتاب أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، ترجمة لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، المطبعة الرسمية، تونس 1965.

[55] يمكن الاطلاع على النص الأصلي للمعاهدة التي وقعها كل من محمد الصادق باي والجنرال بريار، عبر هذا الموقع:
http://www.archives.nat.tn/fileadmin/user_upload/pdf_publications/polit-admin/287807.PDF (آخر زيارة 05.08.2020)، وعلى الترجمة العربية في: ثامر، الحبيب، هذه تونس، مصدر سابق، ص 115-116، وفي الملحق عدد 1.

[56] كان تواجد الفرنسيين في تونس على شكل استعمار كولونيالي قام على السيطرة العسكرية والسياسية المباشرة، وتوطيني بجذب أكثر ما يمكن من المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين للبلاد. انظر: التيمومي، الهادي، تونس 1956-1987، دار محمد علي للنشر، تونس 2008، ص 7.

الفلاحية والمناطق المنجمية، وجهّزت الموانئ بمعدّات حديثة، وانتقلت خمس المساحات الصالحة للزراعة إلى أيدي المعمرين.[57]

ولأسباب دينية واقتصادية وسياسية، ووجهت القوات الفرنسية بمقاومة وطنية واسعة، على اعتبار أنها قوات ناهبة وغازية وكافرة، وكانت أيضا مقاومة النظام السياسي الذي أراد المستعمر فرضه مكان النظام الأهلي المتعوّد عليه والذي تغلب عليه القبلية.[58] وبلغت المقاومة أشدها مع بداية الثلاثينات على مستويين: جماهيري رافض لكل شكل من أشكال الاستعمار، يغذّيه الشعور الديني والانتماء إلى الأمة العربية الإسلامية، ونخبوي يرى في نظام الحماية حتمية تاريخية، ويرى أن بالإمكان مقاومته من خلال المقالات في الجرائد والمجلات (كجريدة الحاضرة، وجريدة الزهرة) والتعريف بالقضية في المحافل الدولية.

وتجمّع ثلة من المثقّفين حول عبد العزيز الثعالبي،[59] بعد الحرب العالمية الأولى، وأسّسوا الحزب التونسي، ثم الحزب الحر الدستوري في شهر مارس 1920.[60] وشهدت سنة 1924 ميلاد أول نقابة عمّال تونسية "جامعة عموم العملة التونسيين"،[61] من قبل محمد علي الحامي،[62] وظهر الحبيب بورقيبة على الساحة بعد عودته من فرنسا سنة 1927.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء، بدأت حقبة جديدة في العالم وفي تونس بإعلان مبادئ جديدة، منها حق الشعوب في تقرير مصيرها، واحترام حقوق الإنسان. وبدأت بذلك المفاوضات بين الحزب الجديد وفرنسا، كما تنوّعت طرق النضال بين المقالات الصحفية والاجتماعات والإضرابات والمظاهرات العامة، ونشط الزعماء الوطنيون في منافيهم بالخارج، كالحبيب ثامر،[63] والحبيب بورقيبة، بداية من المشرق العربي، وحتى المنظمات الدولية، وتواصلت حتى إعلان الاستقلال الداخلي في 1 يونيو 1955،[64] ثم إمضاء وثيقة الاستقلال التام في 20 مارس 1956، بين الطاهر بن عمار ممثلا عن الحكومة التونسية، وكريستيان بينو ممثلا عن الحكومة الفرنسية.[65]

---

[57] الشريف، محمد الهادي، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، مصدر سابق، ص 99-104.

[58] لم تختلف هذه المقاومة عن مثيلاتها في المغرب بقيادة عبد الكريم الخطابي (1882-1963) وفي الجزائر بقيادة عبد القادر الجزائري (-1883 1808).

[59] سيتم التعريف به في الفصل الثالث، في إطار التعريف بالتجربة التحديثية والإصلاحية التونسية.

[60] هو امتداد لحركة الشباب التونسي، التي تكونت من خريجي المدرسة الصادقية، وهو أول حزب وطني تونسي طالب بإرساء نظام دستوري، ومجلس منتخب يتولى المهام التشريعية، وإنشاء مجالس محلية، وإقامة سلطة قضائية، والفصل بين السلطات، وضمان حرية المساواة، وإجبارية التعليم. انظر: القصاب، أحمد، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1986، ص 500-506.

[61] تعتبر أول منظمة نقابية بتونس بعد أن كانت الحركة النقابية التونسية منضوية تحت لواء الجامعة الفرنسية للشغل، ولم تعمر هذه النقابة طويلا، حيث حلت بعد محاكمة قادتها. انظر: المصدر السابق، ص 523-525.

[62] يعتبر رمزا من رموز الذاكرة التونسية، ولد بالحامة سنة 1890، وأسس النقابة مع رفاقه في نوفمبر 1924، ووجد المساندة من الحزب الدستوري، ثم تخلوا عنه، وحكم عليه بالنفي خارج البلاد بتهمة التآمر على أمن الدولة، فاستقر في الحجاز حتى توفي سنة 1928 هناك.

[63] طبيب وسياسي، ولد بتونس سنة 1909، وتوفي بلاهور سنة 1949، من مؤسسي مكتب المغرب العربي بالقاهرة.

[64] استرجعت تونس بمقتضى هذه الاتفاقية التي أمضيت في 3 يونيو 1955 صلاحيات سياستها الداخلية مع الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية وثقافية مع الدولة الفرنسية، ولقيت الاتفاقية معارضة من بعض الأطراف التي كانت ترى في الكفاح المسلح السبيل الوحيد لنيل الاستقلال التام، في حين رأى مؤيدوها أنها خطوة على طريق الاستقلال التام. انظر: القصاب، أحمد، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، مصدر سابق، ص 653.

[65] اعترفت فرنسا علانية في البروتوكول الموقع باستقلال تونس عنها. انظر: الملحق عدد 2.

ولم تؤثّر الحقبة الاستعمارية (1881-1956) كثيرا على بنية الثقافة العربية الإسلامية وثوابتها لدى الشعب التونسي. وأفرز الحراك الاجتماعي نخبة من الزعماء السياسيين الذين عملوا لاحقا على بناء مشروع وطني لا يتنكّر للحداثة في خطابه السياسي، ولكنه يتنكّر لها على مستوى الممارسة، كالتداول السلمي على السلطة، واحترام سيادة الشعب، وضمان حقوق الإنسان. ونجح في تحقيق إنجازات اجتماعية، مثل تعميم التعليم، وتحسين ظروف العيش، وتحرير المرأة، وتركيز المؤسسات التعليمية والصحية والقضائية وسلكي الجيش والشرطة وغيرها من المؤسسات.

2. تونس البورقيبية (1957-1987)

ارتبط اسم الحبيب بورقيبة[66] (أو "المجاهد الأكبر" أو "باني الدولة الحديثة" كما يحب أن يلقّب) بالدولة التونسية الحديثة، التي استمدّت شرعيتها من الحركة الوطنية،[67] والتي ورثت سلطة ضعيفة كانت موزّعة بين طرفين: مؤسسة الحماية الفرنسية، والحكم الملكي للبايات، وغياب لمصادر التمويل الضرورية لبناء البنية التحتية للدولة الحديثة من مؤسسات أمنية وعسكرية ومؤسسات تربوية وصحية.[68] علاوة على وضع اجتماعي صعب؛ بسبب الفقر والأمية اللذين كانا مستفحلين، وأيضا بسبب الفراغ الذي تركه انسحاب المستوطنين الفرنسيين.

ولم تكن تونس مفصولة عن ظروف محيطها الإقليمي المغاربي والعربي المشابهة بشكل أو بآخر؛ بسبب التحديات الضاغطة التي لازمت ولادة دول ما بعد الاستعمار (أو الانتداب أو الوصاية أو الحماية)، والتي فرض عليها قسرا الانتقال من مجتمع الدولة القائم على مؤسسات تقليدية، كنظام الأوقاف والمجموعات القروية والعشائرية والقبلية، إلى عهد الدولة الحديثة، المتمثلة في الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والجمعيات، وبالتالي المواجهة بين التقليدي المحافظ والحداثوي المتطور.[69]

ولئن عرفت بقية التجارب نجاحات وإخفاقات متفاوتة، فإنّ بورقيبة، الذي يعتبر الرمز والمهندس الأول في وضع معالم دولة الاستقلال، نجح في إحداث انقلاب ثقافي في بنية المجتمع التونسي دون مواجهات تذكر في معركته، التي أطلق عليها "معركة الخروج من التخلّف"، والتي وصفها بالجهاد الأكبر. ويسجّل

---

[66] ولد في مدينة المنستير يوم 03 أغسطس 1903، وتوفي بها يوم 06 أبريل 2000، ينحدر من أسرة ذات أصول ليبية. درس بالمعهد الصادقي بتونس العاصمة قبل أن ينتقل للدراسة بالجامعات الفرنسية حيث درس القانون. تولى منصب كاتب عام الحزب الدستوري الجديد منذ تأسيسه في 02 مارس 1934، ثم رئاسته بداية من أبريل 1938. انتخب رئيسا لأول مجلس قومي تأسيسي في أبريل 1956، ثم رئيسا للدولة في يوليو 1957.

[67] المتأمل في أدبيات الوطنيين التونسيين يلاحظ المكانة الكبيرة التي تحتلها الدولة كجهاز سياسي وكنمط اجتماعي في تصورهم للواقع، وبورقيبة يرى أن من واجبات الدولة القضاء على كل مظاهر الفوضى، والتأسيس لمفهوم الانضباط لسلطة الدولة، بالقبول بسيادتها على الأفراد والمؤسسات. انظر: المنصر، عدنان، دولة بورقيبة: فصول في الأيديولوجيا والممارسة (1956-1970)، دار أمل للنشر والتوزيع، صفاقس 2007، ص 17.

[68] ورثت تونس عن الاستعمار الفرنسي بنية تحتية بسيطة وبدائية، وموارد طبيعية واقتصادية، لا تكاد تغطي الحاجيات.

[69] عاشت هذه الدول بين تيارين: تيار الإصلاح العثماني المتعثّر والمعروف بالتنظيمات، والذي بدأ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والثاني هو مشروع التحديث الاستعماري الذي فرض قسرا على مجتمعات المنطقة، وهو مستنسخ من مشروع تحديث في سياق اجتماعي مختلف. انظر: المصدر السابق، ص 43.

للتونسيين اتحادهم قبل الاستقلال حول هدف رئيسي، تمثل في تحرير البلاد من المستعمر الفرنسي وبناء دولة مستقلة، واتّحادهم بعده على خوض معركة التنمية، وهو ما سهّل مهمة بورقيبة ومشروعه الحداثي، الذي ارتكز على بناء المجتمع وتعليمه وإخراجه من الفقر، وذلك بإصلاح التعليم وإجباريته وعصرنته،[70] وتوحيد القضاء، وتعويض المحاكم المتعددة بالمحاكم المدنية،[71] وتعميم الصحة ببعث نظام التغطية الاجتماعية، الذي سمح للطبقات الضعيفة بالاستفادة من التغطية الصحية ومن الجرايات. كما تمكّن من إرساء مؤسسات دولة حديثة بسلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتعصير الإدارة، وبناء مؤسسة عسكرية، وتونسة جهاز الأمن. ونجح بورقيبة في فرض خياراته التحديثية دون قوة، في وجود قابلية واستعداد لدى المجتمع لتقبّل كل هذه الإصلاحات مرّة واحدة، بما فيها مجلة الأحوال الشخصية، التي وجدت مساندة من شيوخ زيتونيين معروفين.

إلا أنّ بعض هذه الإنجازات الحيوية والهامة أفرغ من محتواه منذ البداية؛ بسبب تأثّر النظام بالشخصية الاعتبارية للزعيم القائد، الذي يؤمن بالقرار الفردي، والمرتكز على شرعيته النضالية ضد المستعمر الفرنسي، وعلى إطلاق العنان للحزب الواحد (الحزب الحر الدستوري الذي تمّ تغيير اسمه إلى الحزب الاشتراكي الدستوري سنة 1964 في المؤتمر الذي انعقد بمدينة بنزرت) بالتداخل الكامل بينه وبين الدولة، والذي كانت مهمته الأساسية؛ التمجيد، والتعبئة، وتعطيل الحياة السياسية وتدجينها لصالح مجموعة متنفّذة، واعتبار المنظمات الجماهيرية والاجتماعية امتدادا له، كاتحاد الطلبة، واتحاد الشغالين، واتحاد الفلاحين، واتحاد المرأة، حيث أصبح دور هذه المنظمات إبلاغ منخرطيها أوامر الحكومة، والسهر على تطبيقها، وليس العكس،[72] وإلغاء كل أشكال التعددية؛ بسبب النظر إلى الشعب على أنه لم يبلغ درجة النضج التي تمكنه من تسيير نفسه بنفسه،[73] ما ولّد مؤسسات بلون واحد، كبرلمان يكون بمثابة حجرة لتسجيل القوانين التي تتقدم بها الحكومة، وحكومة مهمتها الرئيسية تنفيذ سياسات الرئيس الذي وصل به الحال إلى تغيير الدستور؛ ليصير رئيسا مدى الحياة، كسابقة أولى في العالم.[74]

---

[70] فتح القانون عدد 118 لسنة 1958 التعليم أمام الجميع بداية من سن السادسة، ووحّد محتواه بما يناسب حاجات البلاد من الإطارات العلمية والتقنية، وجعله مجانا في كامل مراحله، ولم يكن التعليم قبلها موحدا على مستوى البرامج ولا على مستوى الهياكل، حيث وجد التعليم الزيتوني التقليدي، والتعليم الفرنسي العصري، والتعليم الصادقي القائم على الثقافتين العربية الإسلامية والفرنسية، ومدارس المؤسسات الدينية المسيحية واليهودية. انظر: التيمومي، الهادي، تونس 1956-1987، مصدر سابق، ص 49-52.

[71] بعد إزالة المحاكم الشرعية (تطبق المذهبين المالكي والحنفي في مجال الأحوال الشخصية على المسلمين التونسيين) ومحاكم اليهود (مجالس الأحبار التي تطبق التشريع اليهودي في مجال الأحوال الشخصية على اليهود) والمحاكم المشتركة بين الأجانب والتونسيين (المحاكم التونسية العصرية التي تطبق القانون على التونسيين في غير الأحوال الشخصية، والمحاكم الفرنسية، وهي التي تطبق القانون الفرنسي في القضايا التي يكون أحد أطرافها غير تونسي). انظر: التيمومي، الهادي، تونس 1956-1987، مصدر سابق ص 40-41.

[72] وفي الوقت نفسه منعت الدولة وجود أي تنظيمات قادرة على منافستها في إدارة شؤون المجتمع، أو هددت وجودها، إما بقمعها وإما بإضعافها. انظر: المصدر السابق، ص 76-77.

[73] اضطر بورقيبة إلى الاعتراف ببعض الأحزاب السياسية بعد التحركات الشعبية بين 1978 و1980، واكتفى بالاعتراف بالأحزاب التي نشأت وترعرعت داخل الحزب الاشتراكي الدستوري، مثل "حركة الاشتراكيين الديمقراطيين"، و"حركة الوحدة الشعبية"، وأغلق الباب أمام الأحزاب ذات التوجهات اليسارية والقومية والإسلامية.

[74] مارس بورقيبة أسلوب الوصاية الأبوية، لذلك لم يصنّف كطاغية، وصنّف كمستبد. انظر: ولد أباه، السيد، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير - يوميات من مشهد متواصل، دار جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت 2011، ص 18.

ويمكن تقسيم الفترة البورقيبية إلى ثلاث مراحل: الأولى من الاستقلال إلى منتصف السبعينات، وهي مرحلة بناء الدولة الحديثة، وتفكيك الهياكل التقليدية في المجتمع، وإخضاع الهياكل التقليدية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لمؤسسات الدولة. الثانية بدأت من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات، وهي الفترة التي حصل فيها فشل تجربة التعاضد، وبدأ فيها ظهور المعارضة الإسلامية والليبرالية. وأما الثالثة، فهي الفترة التي تلتها، والتي تميزت بمرض بورقيبة وشيخوخته. ولا يمكن لأي كان إنكار تأثير التجربة البورقيبية ببعديها السياسي والفكري في المجتمع التونسي بجميع أطيافه، لجمعها بين الجرأة والاستفزاز والقوة، ونجاحه في تغيير قناعات الناس بالقوة والقانون أحيانا وبالإقناع أحيانا أخرى.[75]

2.1 اختراق المجالين التقليدي والاجتماعي

عمل بورقيبة منذ البداية على اختراق الولاءات التقليدية، التي تعتمد على المرجعية الدينية والمرجعية الاجتماعية القبلية، وتحطيم أسسها من خلال تشريعات ثورية،[76] ومن خلال سلوك ما يعرف بثنائية الهدم وإعادة البناء وفرض أيديولوجية التحديث: أي هدم المؤسسة التقليدية، واستبدال مرجعية بها قوامها التحريض على مقاومة التخلف، مسميا إياها "جهادا أكبر".[77] واعتبر أنّ التحديث الاجتماعي والفكري يتطلب تقويضا للتقاليد القائمة بالقوة وفرض التغيير من أعلى لإعادة بناء الشخصية وجعلها قابلة لاستيعاب القيم السياسية الحديثة.[78] واعتبرت الدولة نفسها الناطق الوحيد باسم المجتمع، والمعبّر الأوحد عنه، والفاعل الأقدر على تشخيص حاجياته وصياغتها في شكل مخططات وسياسات عامة. الشيء الذي أدى إلى ذوبان المجتمع في جهاز الدولة.[79] وعمل بورقيبة على إعطاء الشخصية التونسية هوية وطنية قطرية متباعدة عن السياق العربي ومكتفية بمراجعها الحضارية الذاتية،[80] وساعده في ذلك التجانس العرقي والديني والثقافي واللغوي للمجتمع، وعراقة تقاليد الولاء للدولة في التراث السياسي التونسي؛ نظرا لقدم ظاهرة الدولة في تاريخ البلاد.

بدأت الدولة الفتية بإعلان الجمهورية في 25 يوليو 1957، وإلغاء النظام الملكي (البياتي)، المتمثّل في مؤسسة الباي، صاحب النفوذ على المستوى الرمزي؛ لارتباطه بالشرعية الدينية، والذي كان امتدادا للخلافة

---

[75] عاشت البلاد زمن الاستعمار الفرنسي نسبة من الحرية السياسية والفكرية، تناساها التونسيون؛ بسبب كرههم الطبيعي للاستعمار، حيث ظهر إلى الوجود أحزاب وجمعيات وصحافة ونقابات حرة. انظر: التيمومي، الهادي، تونس 1956-1987، مصدر سابق ص 89.

[76] كان تصرف بورقيبة كرجل دولة حديثة الاستقلال، وكصاحب مشروع يقوم في الأساس على التحديث والعصرنة، ويهدف إلى تفكيك البنى التقليدية للمجتمع التونسي؛ تأسيا بسياسات قائد الحركة التركية الحديثة ومؤسس الجمهورية التركية كمال أتاتورك (1881-1938)، الذي لم يخف بورقيبة تأثره به. انظر: موسى، آمال، بورقيبة والمسألة الدينية - إلى أيّ حد طغى التوتّر في علاقة الديني بالسياسي؟ سراس للنشر، تونس 2011، ص 46-47.

[77] وناس، منصف، الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية، مصدر سابق، ص 65.

[78] التيمومي، الهادي، تونس 1956-1987، مصدر سابق ص 36.

[79] يطلق على هذه الظاهرة "الدولنة". انظر: المصدر السابق، ص 246.

[80] المصدر السابق، ص 36.

الإسلامية في إسطنبول (التي ألغيت قبل ذلك)،[81] وألغيت في الوقت نفسه مرتكزات هذا النظام السياسية والاجتماعية والثقافية، وبنيته الأسرية، وصودرت أملاكه وتمّ إلحاقها بأراضي الدولة التونسية، ولم يلاق هذا القرار احتجاجات شعبية أو معارضات سياسية ذات دلالة.[82]

كما نجح بورقيبة في تفكيك البنية القبلية للمجتمع التونسي، والتي رأى في وجودها خطر منازعة سيادة الدولة الوليدة ومنازعتها لسلطتها وتعطيلا لمسار الحداثة عبر التضامن والتعصّب القبلي، واستعاض عنها بالمؤسسة الحزبية.[83] وبدأ بتحويل أراضي العروش التي كانت تمسح ما يقارب الثلاثة ملايين هكتار من أراضي جماعية إلى أراضي فردية،[84] وبإجبار كل التونسيين على تسجيل وقائع الحالة المدنية (الولادات والوفايات) بداية من ديسمبر 1959، وتجنّب الاعتماد عند اختيار الألقاب العائلية على المرجعيات القبلية، باكتساب ألقاب جديدة عوضا عن التسلسل اللانهائي من الأسماء،[85] كما أصدرت مجلة الجنسية التي تضمّنت تعريفا علمانيا للجنسية التونسية.[86]

كما نجح بورقيبة في إلغاء المحاكم الشرعية ذات الصبغة الدينية، والتي كانت تفصل في القضايا المعروضة عليها وفقا للانتماء المذهبي، وتهتم بالقضايا المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والشؤون العقارية، وتمّ ذلك في إطار توحيد القضاء الذي تمت تونسته في يوليو 1957، وتجميع كل صلاحيات المحاكم المتنوعة في المحاكم التونسية، وتم إلحاق قضاة المحاكم الشرعية بالدوائر المعنية بأمور الأحوال الشخصية.

2.2 اختراق المجال الديني

يعتبر الاهتمام بالمظاهر الدينية والاستفادة من الوظيفة الاجتماعية للدين عنصرا ترتكز عليه الأنظمة السياسية؛ لإضفاء شرعية على وجودها، ويعتبر المساس بالمعتقدات والتعاليم والأحكام والمؤسسات الدينية من المحرمات عند الشعوب بعامة والإسلامية بخاصة. ولم تشذ الدولة الحديثة في تونس عن هذه القاعدة، حيث إنّ الفصل الأول من دستور 1959 نصّ على أن "تونس دولة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها"،[87] وعملت على استيعاب المؤسسات الدينية (إدارة الشؤون الدينية) داخل مؤسساتها، ونجحت في تطويع الدين لصالح الدولة وجعلته في خدمتها. وحرصت النخبة الحاكمة في تونس على توفير

---

[81] كان محمد الأمين باي (1881-1962) آخر البايات الذي أعلم يوم 25 يوليو بإقالته.

[82] انظر قرار إعلان الجمهورية بالملحق عدد 3.

[83] كان ذلك عبر تفكيك المرتكزات الاقتصادية والعسكرية والسياسية للنظام القبلي، عبر جملة من الإجراءات؛ كإعادة التقسيم الإداري، والقضاء على نمط البداوة والترحل، وإحلال نمط الفلاحة المستقرة. ولكن الدولة فشلت في إلغاء كل مظاهر الانتماء القبلي ثقافيا ونفسيا واجتماعيا، حيث بقيت رواسبه. انظر: بوطالب، محمد نجيب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2011، ص 26-27.

[84] شكلت هذه الأراضي عقبة أمام نمو النشاط الزراعي؛ لعدم ثبات الحدود بينها وبين أراضي العائلات. انظر: التيمومي، الهادي، تونس 1956-1987، مصدر سابق، ص 39.

[85] للقضاء على اللاوعي بالانتماء إلى كل هيكل فوق عائلي.

[86] المصدر السابق، ص 41.

[87] هذا الفصل حسم معركة بين الحداثيين والزيتونيين في حينها، ووقع الاتفاق بأن تونس "دينها الإسلام" بدل "دولة إسلامية"، أي أن دينها الأساسي هو الإسلام، وتبقى حرية المعتقد متاحة لغير المسلمين. انظر: موسى، آمال، بورقيبة والمسألة الدينية - إلى أيّ حد طغى التوتّر في علاقة الديني بالسياسي؟ مصدر سابق، ص 161-162.

الشرعية الدينية لحكمها، وذلك من خلال الخطاب الذي يستدعي الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية واستعراض مناقب الدين الإسلامي. وفي الوقت الذي تنوعت فيه تجارب الدول العربية المستقلة حديثا بين التحديث الثوري والتحديث المحافظ، فإنّ التجربة التونسية الحداثية تعتبر الأكثر جراءة من بينها في التعاطي مع المسألة الدينية الحساسة لربطها بما أطلق عليه "معركة الخروج من التخلّف" وبالإصلاح الاجتماعي.[88]

ولم يفرّق بورقيبة المعروف بعلمانيته بين الدين والدولة، كما فعل كمال أتاتورك في تركيا،[89] بل عمل على احتكار الدولة للمسألة الدينية بكل مؤسساتها، والإشراف على الدين جهازا وتشريعا، فبسطت الدولة إشرافها ومراقبتها للمنشآت الدينية من مساجد وإدارة للإفتاء ومؤسسات تعليمية وأعادت تنظيمها. كما حرص على اختراق المجال الديني بممارسته لسلطة الإمامة واحتكار النطق باسم الدين،[90] جاعلا من نفسه حاميا له وناطقا باسمه، والإفتاء في كبريات القضايا الدينية، في مقابل تهميش المؤسسات التقليدية، كالمؤسسة الزيتونية ذات الدور الحضاري الهام، بوضع حد لنشاطها العلمي في إطار توحيد المنظومة التعليمية وعصرنتها سنة 1958، حيث قام بفصل التعليم الثانوي عن الزيتونة، وإلحاقه بوزارة التربية، والاكتفاء بإدراج التربية الإسلامية كمادة، وإلحاق الكلية الزيتونية بوزارة التعليم العالي، وإلغاء المؤسسة الزيتونية بالكامل.[91]

كما تمّ تفكيك القاعدة الاقتصادية للهياكل التقليدية، وذلك بإلغاء ما عرف ب "الأحباس" بنوعيه الخاص والمشترك، وهي المرافق الاجتماعية التي تؤمّنها الأوقاف لتمويل المؤسسات الدينية ومؤسسات التعليم التقليدي وتجعلها مستقلة على الدولة، وتكفلت الدولة الحديثة بتأمين جرايات الأئمة ومستلزمات دور العبادة.

وفي مارس 1958 تم إحداث خطة "مفتي الديار التونسية"، كبديل عن خطة "شيخ الإسلام"، كخطوة لتوحيد الإفتاء، والاقتصار على مصدر رسمي واحد يعيّن من قبل رئيس الجمهورية وليس من قبل العلماء، وبالتالي استبعاد الفقهاء من الواجهة، والاكتفاء بمؤسسة الإفتاء الرسمية، وهو ما يوحي بدولنة الشعائر الدينية وسيطرة الدولة على المجال الديني واحتوائها له، بحيث صارت السلطة الدينية من صميم السلطة السياسية.[92]

كما تمّ اعتماد الحساب الفلكي، بدل الرؤية بالعين المجرّدة، في تحديد الأشهر القمرية سنة 1960، أخذا بالوسائل العلمية.[93]

---

[88] استند خطاب بورقيبة السياسي إلى مفاهيم: المصلحة، والواقعية، والبناء، والعمل، والعقل، والتقدم. انظر: المصدر السابق، ص 13.

[89] كان بورقيبة يرى أنّ فصل الدين عن الدولة عملا انتحاريا (عكس ما قام به أتاتورك في تركيا)، وهو ما اصطلح على تسميته ب "علمنة الدين". انظر: التيمومي، الهادي، تونس 1956-1987، مصدر سابق، ص 62-63.

[90] تتفوق الإمامة على سلطة الرئاسة من حيث النفوذ والتأثير. انظر: المنصر، عدنان، دولة بورقيبة: فصول في الأيديولوجيا والممارسة (1956-1970)، مصدر سابق، ص 26-27.

[91] ظلت قلعة علمية لقرون طويلة، وتعتبر من أولى الجامعات التي انتظمت فيها الدروس منذ سنة 737.

[92] موسى، آمال، بورقيبة والمسألة الدينية - إلى أيّ حد طغى التوتّر في علاقة الديني بالسياسي؟ مصدر سابق، ص 86.

[93] تم إيقاف مجلة المعرفة عن الصدور في أبريل 1961؛ بسبب دعوتها إلى اعتماد الرؤية لمعرفة دخول الأشهر القمرية، ولم تعد إلى الصدور ثانية إلا بعد إحدى عشرة سنة من الإيقاف. انظر: المصدر السابق، ص 116.

وبدعوى تغليب قيم العقل على العاطفة، وقيم الإرادة الحرّة على القيم القدرية، وقيم الإبداع والاجتهاد على قيم الاتّباع والنقل، تحدّى بورقيبة المؤسسة الفقهية (باعتباره إماما، والإمام أرقى من الفقيه، ذلك أنّ طاعته مقترنة بنص الكتاب بطاعة الله وطاعة الرسول) باعتلائه المنبر، والإفتاء في مسائل فقهية، وتصدّيه للعديد من الطقوس التي اعتبرها مناقضة للفهم الصحيح للإسلام، كالأضحية والصوم والحج، دون مراعاة استحقاقات الفتوى وقواعدها، وصادما في أحايين كثيرة الشعور الديني الراسخ.[94]

ومن أشهر ما دعا إليه بورقيبة الإفطار في رمضان "من باب التوسّع في باب الرخص وإعمال الرأي في فهم المقصد والنتائج من عبادة الصوم"،[95] ووصل به الأمر إلى شرب الماء وهو بصدد إلقاء خطاب وسط العاصمة في نهار أول يوم من شهر رمضان 1964، ودعا الناس إلى الاحتذاء به، من أجل بذل المزيد من الجهد في العمل. ورفض مفتي الجمهورية في حينها عبد العزيز جعيط تقديم فتوى تؤيد دعوته تلك، فتمّ عزله من منصبه، وإحالته على التقاعد. وبالتالي، لم يجد بورقيبة في مسألة الإفطار أي سند ديني.[96]

أما بخصوص الحج والأضحية، فقد أفتى صراحة "بأولوية رصد المال الذي يصرف فيهما لصالح صندوق التضامن الاجتماعي للدولة، للمساهمة في إنماء ثرواتها".[97] كما فكّر في فرض المساواة بين الرجل والمرأة في الإرث، ولكنه لم يفلح في الحصول على تأييد من المشائخ، الذين أعلموه أنّ الآيات القرآنية لا تحتمل التأويل، كما هو الحال بالنسبة لتعدّد الزوجات.[98]

أما عن علاقة بورقيبة بشيوخ الزيتونة والنخب التقليدية، فلم تكن على أحسن ما يرام، ولم يكن يسمح لهم بالبروز، حيث إنه نجح في تحييدهم؛ بسبب مساندة الكثيرين منهم لغريمه صالح بن يوسف إبّان الأزمة اليوسفية، واتهامهم بالوقوف وراء الحركة الاحتجاجية على سياسته التي شهدتها مدينة القيروان سنة 1961، والتي سقط فيها العديد من القتلى.[99]

كما عرفت بداية الثمانينات إصدار ما يعرف "بالمنشور رقم 108"، الذي يحظر على الطالبات والمدرسات وموظفات القطاع العام ارتداء الحجاب داخل المؤسسات التابعة للدولة (المدارس والجامعات والمستشفيات والإدارات العمومية) بحجة عدم ملاءمته لروح العصر، ويصفه "بالزي الطائفي". وقد نزع المبرر الديني عنه، واختزله في بوتقة العادات والتقاليد. وبموجب هذا المنشور الوزاري تعرّضت المحجبات لحملات

---

[94] المنصر، عدنان، دولة بورقيبة: فصول في الأيديولوجيا والممارسة (1956-1970)، مرجع سابق، ص 27.

[95] من خطاب ألقاه بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي بمدينة القيروان في فبراير 1960. انظر: موسى، آمال، بورقيبة والمسألة الدينية - إلى أيّ حد طغى التوتّر في علاقة الديني بالسياسي؟ مصدر سابق، ص 107.

[96] المصدر السابق، ص 113.

[97] من خطاب ألقاه في أبريل 1964. انظر: المصدر السابق ص 136.

[98] بلخوجة، الطاهر، الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم - شهادة على العصر، الدار الثقافية للنشر، القاهرة 1999، ص 15.

[99] السبب الحقيقي لاندلاع هذه الأحداث هو منع إمام جامع عقبة بن نافع بالقيروان الشيخ عبد الرحمن خليف (1917-2006) منتج فيلم أمريكي إيطالي من تصوير مشاهد داخل صحن الجامع، تتضمن مشاهد لخيول تركض في بهو المسجد، فتم نقله تعسفيا من القيروان إلى قابس، فردّ الناس الفعل؛ احتجاجا على إبعاد الشيخ من القيروان. انظر: موسى، آمال، بورقيبة والمسألة الدينية - إلى أيّ حد طغى التوتّر في علاقة الديني بالسياسي؟ مصدر سابق، ص 177-178.

أمنية، وأجبرت الطالبات على خلع حجابهن، وإلا يمنعن من دخول المؤسسات التعليمية. وقد تواصل العمل بهذا المنشور طوال فترة حكم بن علي.

2.3 اختراق المؤسسة العائلية

في إطار تعصير الدولة، نجح بورقيبة في اختراق المؤسسة العائلية، بإصداره لمجلة الأحوال الشخصية أشهرا قليلة، بعد تسلّمه مقاليد الحكم (في 13 أغسطس 1956)، وهي تعتبر الأولى في محيطها العربي والإسلامي.

والمجلة عبارة عن قانون يخص الأسرة التونسية، ويعالج وضع المرأة ووضع الرجل في مسألتي الزواج والطلاق، والتي بموجبها صار تعدّد الزوجات جريمة يعاقب عليها القانون (الفصل 18). وحجّرت المجلة فوضوية الطلاق بنقله من الرجل كحق ذاتي إلى جهاز قانوني يحدّد حقوق المرأة والرجل في آن واحد، بمنعه الطلاق العرفي الذي كان يكتفي بمقتضاه الرجل بتلفظ كلمة الطلاق حتى تصبح المرأة مطلقة، وتعويضه بالطلاق العدلي الذي لا يقع إلا لدى المحاكم المختصة (الفصل 30)، ومنحها حق الطلاق للطرفين، ما ساهم في ترتيب التوازنات الاجتماعية من خلال مراجعة الأدوار والمراتب داخل العائلة وخارجها. كما أقرّت الزواج المدني، وحدّدت السن الأدنى للزواج بعشرين سنة للزوج وسبع عشرة سنة للزوجة، وبذلك قطعت الطريق على ما يعرف بزواج القاصرات. وقامت المجلة بتحوير قانون الميراث، بمنح المرأة الحق في الإرث في صورة عدم وجود إخوة ذكور لها.

وأحدثت هذه المجلة ثورة في قلب النظام التقليدي للمجتمع التونسي، على أنها ضرورات فرضها تطور المجتمع ولا تتصادم مع الدين، وذلك بتقييد الحلال وليس بتحريمه،[100] ونقل مسألتي الزواج والطلاق من المجال الديني الاجتماعي إلى المجال القانوني الوضعي، وهو ما يعتبر انقلابا على النظام التقليدي للمجتمع التونسي.[101]

كما ربط بورقيبة الوظيفة الإنجابية بمفهوم التنمية الاجتماعية؛ لإحداث توازن بين الإنتاج والنمو الديمغرافي، بوضعه سياسة التنظيم العائلي (أو تحديد النسل)، إما بالإقناع من خلال الحملات التوعوية والاتصال المباشر بالنساء وإقناعهن بأهمية التحديد، وإما بالقانون الذي صدر سنة 1961 والذي يرخّص

[100] تم إشراك شخصيات دينية في صياغة فصول المجلة، كالشيخ محمد الفاضل بن عاشور، كما تمت استشارة كل من الشيخ محمد الطاهر بن عاشور والشيخ عبد العزيز جعيط، وهما من رموز الزيتونة. انظر: المصدر السابق، ص 59.

[101] يمكن الاطلاع على نصوص المجلة، من خلال هذا الرابط: http://wrcati.cawtar.org/preview.php?type=law&ID=10 (آخر زيارة 06.08.2020).

في الالتجاء إلى وسائل منع الحمل وفي الإجهاض وفي تعقيم المرأة؛[102] بغاية ترشيد الحركة السكانية ومراقبتها.[103]

2.4 الأزمات الاجتماعية والسياسية

لم تسلم الفترة البورقيبية التي امتدت لثلاثة عقود (1957-1987) من عواصف ومآزق وأزمات اجتماعية وسياسية متفاوتة، منها ما تعود جذورها إلى ما قبل الاستقلال،[104] ومنها ما صنعتها الظروف الصعبة، التي نشأت فيها الدولة الوليدة، وانطلقت بانفجار الخلافات الداخلية حول مفهوم وحقيقة الاستقلال، وهو لب الخلاف فيما عرف بالأزمة اليوسفية،[105] التي بدأت قبل الاستقلال في شكل صراع بين الأشقاء داخل الحزب الحر الدستوري، الذي انقسم إلى جناحين، وتواصلت بعده في شكل ملاحقات قضائية بتهمة الخيانة، ووصل بها الحد إلى التصفية الجسدية.[106] ودارت رحى هذه المعركة بين تيار تغريبي قاده بورقيبة، وآخر عروبي قاده صالح بن يوسف،[107] انتصر فيها الأول بفرار بن يوسف إلى مصر أولا، ثم اغتياله لاحقا في مدينة فرانكفورت الألمانية سنة 1962، وملاحقة كل من ساانده بتهمة الخيانة العظمى. ومكنت هذه الأزمة بورقيبة والنخبة الحاكمة معه من الاستعداد الجيّد لمواجهة أيّ معارضة ممكنة في المستقبل، بسنّ قوانين تجرّم كل من "يخرج على الدولة".[108]

الأزمة الموالية كانت المحاولة الانقلابية لسنة 1962،[109] والتي قام بها مجموعة من اليوسفيين القدامى ومن العسكريين، الذين أصيبوا بخيبة أمل من النظام الجديد، الذي تنكّر للزيتونيين، وأقصى رموز الحركة الوطنية، واستأثر بالسلطة، كما كانت ردّة فعل على اغتيال صالح بن يوسف وملاحقة اليوسفيين، وعلى معركة بنزرت التي سقط فيها آلاف القتلى من العسكريين والمتطوعين الذين زجّ بهم فيها، والتي رأى

---

[102] يمكن إدراج هذه النقطة في باب اختراق المجال الديني باعتبار أنّ الإسلام يحرّم الإجهاض، إلا في الحالات التي يشكّل فيها الجنين خطرا على حياة أمه.

[103] نجحت سياسة التنظيم العائلي في الحد من النمو الديمغرافي في تونس، حيث إنّ نسبة النمو السكاني مرّت من 2,7 في المئة سنة 1960 إلى 2,3 سنة 1984، وتراجعت نسبة الولادات من 48 في المئة سنة 1956 إلى 31,3 سنة 1986. انظر: التيمومي، الهادي، تونس 1956-1987، مصدر سابق، ص 229.

[104] ركزت النخبة التونسية تحركاتها في اتجاه المستعمر الفرنسي على المطالب السياسية والاقتصادية والثقافية، كتعميم التعليم وتنظيم الأوقاف والقضاء، وأهملت المطالب الاجتماعية التي تصدّرت سلم اهتمامات الدولة الحديثة بداية من الاستقلال.

[105] هذا تيار قومي محافظي ارتكز على شعاري العروبة والإسلام كمرجعية ثنائية، نجح في تجنيد قوى تقليدية قامت على رفض هيمنة بورقيبة على الحزب الحر الدستوري وعلى الدولة. انظر: المديني، توفيق، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2001، ص 21-22.

[106] كان بورقيبة يرأس الحزب الحر الدستوري، في حين كان صالح بن يوسف يشغل خطة الأمين العام، قبل أن يقع طرده في مؤتمر صفاقس، الذي انعقد في نوفمبر 1955. انظر: القصاب، أحمد، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، مصدر سابق، ص 656.

[107] سياسي، ولد بجربة سنة 1907، وتخرج في جامعة السوربون، شغل خطة كاتب عام في الحزب الحر الدستوري، قبل أن يختلف مع بورقيبة (رئيس الحزب) حول آليات مقاومة المستعمر، بين متصلب لا يرى إلا في الكفاح المسلح سبيلا، وبين من يرى أن المفاوضات مع الجانب الفرنسي والرضا بسياسة المراحل في الحصول على الاستقلال هي السبيل الأمثل. اغتيل في منفاه بألمانيا سنة 1961.

[108] المنصر، عدنان، دولة بورقيبة: فصول في الأيديولوجيا والممارسة (1956-1970)، مصدر سابق، ص 128.

[109] تعتبر الانقلابات العسكرية الأسلوب الأنجع لاختصار مسافة الوصول إلى السلطة، وقد شهدت المنطقة العربية في فترة الستينات والسبعينات سلسلة من الانقلابات العسكرية: على عبد الكريم قاسم في العراق سنة 1963، وعلى أحمد بن بلة في الجزائر سنة 1965، وعلى الملك محمد إدريس السنوسي في ليبيا سنة 1969، وعلى إسماعيل الأزهري في السودان سنة 1969، وعلى صلاح جديد في سوريا سنة 1970.

منظمو الانقلاب أنها عملية فاقدة للمبرّرات بعدما وعد الجنرال شارل ديغول[110] بالجلاء عن بنزرت بمجرد الانتهاء من مشكلة الجزائر.[111] ومنيت هذه المحاولة بالفشل قبل أن تبدأ، وتمت محاكمة المجموعة بتهمة الخيانة العظمى، ونفّذ حكم الإعدام في أحد عشر عنصرا منها. واستغلّ بورقيبة الحادثة للتخلّص من باقي معارضيه، وحلّ الحزب الشيوعي التونسي، بعد اتهامه بالوقوف وراء هذه العملية، والقضاء النهائي على من تبقّى من اليوسفيين، ومن تحييد مشائخ الزيتونة.

ولتحقيق حلم الإقلاع الاقتصادي، خاضت البلاد بداية من سنة 1961 تجربة التعاضد (أو الاشتراكية الدستورية كما أطلق عليها)، وتمثّلت في تأميم كامل النشاط الاقتصادي، بهدف تعصير طرق الإنتاج وتشغيل اليد العاملة، وذلك ببعث تعاضديات إنتاج على الأراضي الدولية، ثم تجميع صغار الفلاحين في تعاضديات إنتاج مماثلة،، وتجميع التجار في تعاضديات بيع كبرى، وبعث أقطاب صناعية، وإحداث نواتات سياحية في المناطق الساحلية.[112] وانتهت هذه التجربة بأزمة سياسية واقتصادية حادة سنة 1969؛ بسبب فشل السياسة الاشتراكية في تحقيق أهدافها، ليقع التوجّه من جديد نحو الانفتاح الاقتصادي والليبرالي، من خلال التفويت في التعاضديات التجارية، والتفويت في بعض الأراضي المؤمّمة، وتطهير العديد من المؤسسات الصناعية، وتحويلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص.[113]

وتسببت هذه الأزمة في خلق ظواهر اجتماعية فجئية لم تعرفها البلاد من قبل، كظاهرة الهجرة الداخلية الكثيفة وغير المراقبة، ما تسبّب في اكتظاظ المدن الكبرى، وتشكّل الأحياء العشوائية الفقيرة حولها، وظاهرة الهجرة الخارجية، وخصوصا نحو فرنسا وليبيا، ما تسبّب في تفريغ الأرياف من كفاءاتها البشرية.[114]

وتسبّبت الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي خلفتها سنوات التعاضد، في خلق أزمة نقابية حادة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومة (نهاية سنة 1977، وبداية 1978)؛ بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية، وتنامي العمل النقابي، ومطالبة النقابات بالترفيع في الأجور، فجاء قرار الهيئة الإدارية للاتحاد (التي آثرت التحول من حالة الإنسجام مع الحكومة إلى الإنحياز إلى مطالب العمال)، وتم الدخول في إضرابات متتالية، توّجت بإعلان الدخول في إضراب عام احتجاجي يوم 26 يناير 1978، وتحوّل الإضراب إلى تجمعات عمالية ومظاهرات صاخبة ومصادمات مع قوات الأمن والجيش الذي دعي من ثكناته، وعرف هذا اليوم

---

[110] (1890-1970) والذي كان في حينها رئيسا للجمهورية الفرنسية.

[111] المعروفة بمعركة الجلاء العسكري الفرنسي عن تونس، والتي جرت أواخر يوليو 1961، وراح ضحيتها آلاف القتلى والجرحى. انظر: التيمومي، الهادي، تونس 1956-1987، مصدر سابق، ص 29-32. وبلخوجة، الطاهر، الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم - شهادة على العصر، مصدر سابق، ص 66-83.

[112] كانت انطلاقة الاقتصاد التونسي شبه ليبرالية، حيث أخذت الدولة على عاتقها إنشاء المؤسسات العمومية، وتأميم أراضي الفرنسيين (المعروف بالجلاء الزراعي الذي تم يوم 12 مايو 1964)، وحل الأحباس، مع الإبقاء على القطاع الخاص وإلزامه بالعمل ضمن السياسة العامة للدولة، التي تتولى وضع السياسات الاقتصادية، والتخطيط الشامل لكل القطاعات. انظر: بشارة، عزمي، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة 2012، ص 87-88.

[113] فصل الكلام في هذا الموضوع الطاهر بالخوجة بوصفه شاهدا على التجربة بكامل تفاصيلها في الفصل الثالث من كتابه. انظر: بلخوجة، الطاهر، الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم - شهادة على العصر، مصدر سابق، ص 85-133.

[114] وناس، منصف، الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية، مصدر سابق، ص 89-90.

بالخميس الأسود، حيث سقط فيه مئات القتلى والجرحى، وألقي القبض على قيادة الاتحاد، وتمت محاكمتها، وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد.[115]

الأزمة الموالية التي عرفتها البلاد كانت أمنية سياسية، دارت رحاها في مدينة قفصة،[116] في يناير 1980، حيث تمكنت مجموعة مسلحة قادمة من ليبيا من السيطرة على المدينة، بعد مهاجمتها لمراكز الأمن والجيش، معلنة ثورة مسلحة ورغبة في الإطاحة بنظام بورقيبة، إلا أنها فشلت في ذلك؛ بسبب عدم استجابة المواطنين لدعوات حمل السلاح، ونجاح الجيش في دخول المدينة والسيطرة عليها. وقاد هذه العملية كل من أحمد المرغني وعز الدين الشريف المنتميين إلى التنظيم القومي العروبي "الجبهة القومية التقدمية"، وخلفت هذه العملية 44 قتيلا والكثير من الجرحى.[117]

أحداث أخرى شهدتها البلاد في بداية سنة 1984؛ بسبب رغبة الحكومة في التخفيف من أعباء صندوق التعويض، الذي يدعم المواد الاستهلاكية الحيوية، نتيجة ظروف اقتصادية صعبة، ما اضطرها إلى الترفيع في أسعار المواد الأساسية. وعرفت هذه الأحداث بانتفاضة الخبز، وانطلقت المظاهرات من ولايات الجنوب، لتتوسع وتشمل بقية المناطق، وأسفرت عن سقوط عدد كبير من الضحايا (143 قتيلا و400 جريح) في المواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن، ووقف المئات، والملايين من الخسائر المادية. ولم تتوقف التحركات إلا بعد إعلان بورقيبة التراجع عن الزيادات المشطّة، التي شملت أسعار المواد الغذائية، وخصوصا الخبز.[118]

أما آخر الأزمات التي واجهت النظام البورقيبي، والتي تزامنت مع تدهور صحة بورقيبة واستفحال شيخوخته واحتدام المعركة داخل الدائرة المقربة منه؛ بسبب الصراع على خلافته بين عدة أجنحة، فتمثلت في المواجهة مع الحركة الإسلامية "الاتجاه الإسلامي"، كحركة معارضة للنظام ولتوجهاته التغريبية، والتي وصلت حد الملاحقات والمحاكمات.[119]

وفي ظل وضع اقتصادي صعب،[120] تسلم بن علي سلطة تكاد تكون شاغرة بانقلاب "سلمي دستوري"؛ لاعتماده على الفصل 57 من الدستور، الذي يسمح له كوزير أول بالقيام بمهام رئيس الجمهورية في صورة عجز الأول عن الاضطلاع بمسؤولياته، و"طبي"؛ لاعتماده على شهادة طبية، ممضاة من قبل سبعة أطباء،

---

[115] وصل عدد الذين تعرضوا للمحاكمة أمام محاكم الحق العام إلى 700 من النقابيين، وعدد الذين حوكموا أمام محكمة أمن الدولة إلى 130، من بينهم الحبيب عاشورالأمين العام للاتحاد. انظر: التيمومي، الهادي، تونس 1956-1987، مصدر سابق، ص 140.

[116] تقع في الجنوب الغربي للبلاد، وتبعد عن تونس العاصمة 360 كلم، وتبعد عن الحدود الجزائرية حوالي 100 كلم، وتبعد عن الحدود الليبية قرابة 700 كلم، وتعرف بمناجم الفسفاط.

[117] بلخوجة، الطاهر، الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم - شهادة على العصر، مصدر سابق، ص 295-297.

[118] التيمومي، الهادي، كيف صار التونسيون تونسيين؟ مصدر سابق، ص 161.

[119] يرى البعض أن حركة الاتجاه الإسلامي من صنع مناخ التغيير بحركة الاحتجاجات التي كانت تقودها وتغذيها، حتى أصبح الواقع يتطلب تغييرا ما، وهو ما ارتكز عليه بن علي في تحركه.

[120] بسبب انخفاض سعر النفط من 30 دولارا إلى 10 دولارات سنة 1986، وكذلك سعر الفسفاط، وطرد حوالي 30 ألف عامل من ليبيا سنة 1985، بعد سلب أملاكهم، وغلق الحدود، إضافة إلى انحباس الأمطار، واختيارات اقتصادية غير موفقة، تسببت في تزايد عدد العاطلين عن العمل.

تثبت عجز بورقيبة عن مواصلة مهامه لأسباب صحية. وورث نظاما جمع بين الليبرالية الاقتصادية والسلطوية السياسية، ليواصل المسيرة على النهج البورقيبي نفسه في الحكم (الدولة - المجتمع - الزعيم)، ولكن بأساليب مختلفة.

ونجحت تونس في عدم السقوط في الثالوث المعتاد: الانقلاب العسكري، أو التدخل الأجنبي، أو الثورة العارمة، في هذا الانتقال الأول للسلطة من بورقيبة إلى بن علي، وفي الانتقال الثاني الذي أعقب ثورة 14 يناير 2011.

3. العهد الجديد (1987-2011)

غادر بورقيبة قصر قرطاج بعد أن قضى فيه ثلاثين سنة،[121] وهو الزعيم الملهم في نظر الكثيرين والديكتاتور المستبد في نظر آخرين، ودخله زين العابدين بن علي الفاقد لكل رصيد نضالي،[122] مستهلا عهده بوعود كثيرة، استبشر بها الجميع، ليمكث في القصر الرئاسي 23 سنة، انتهت بفراره واستعادة الشعب قراره منه، دون أن تسقط البلاد في فوضى عارمة.[123]

تسلّم بن علي بلدا لا يتوفّر على موارد طبيعية كبيرة، وبتعداد سكاني لا يعيق نسق النمو.[124] ويتميز شعبه بنسبة تمدرس مرتفعة، وغالبيته من الطبقة المتوسطة الكفيلة بتوفير الأمن الاجتماعي، ويتوفر على نخب ذات كفاءات عالية تؤمن بالدولة المدنية وبالنظام الجمهوري وبالتعددية السياسية، وهو مهيأ لممارسة الديمقراطية وللشراكة مع العالم.

---

[121] وضع رهن الإقامة الجبرية أولا في أحد القصور التابعة للرئاسة بمنطقة مرناق جنوبي العاصمة، ثم نقل إلى مدينة المنستير، حيث قضى باقي السنوات فيما يعرف بدار الوالي، إلى أن توفي ودفن بالمدينة نفسها، في قبر كان قد جهزه بنفسه.

[122] ولد سنة 1936 بمدينة حمام سوسة، تابع دراسته الابتدائية والثانوية في مدينة سوسة قبل الالتحاق سنة 1958 بصفوف الجيش الحديث النشأة، وتم اختياره ضمن مجموعة من الضباط الشبان للالتحاق بالمدرسة العسكرية الفرنسية بسان سير Saint-cyr؛ لتكوين النواة الأولى للجيش التونسي، ثم بالمدرسة العسكرية العليا للاستخبارات والأمن في بلتيمور بالولايات المتحدة الأمريكية، ليعود بعدها إلى تونس، ويكلف بمهمة مراقبة الثكنات، كمدير لإدارة الأمن العسكري سنة 1964، ثم عين بين 1974 و1978 ملحقا عسكريا بسفارة تونس في المغرب، ثم مديرا عاما للأمن بين 1978 و1980، ثم سفيرا في بولندا بين 1980 و1984، ليعود مديرا للأمن، ثم وزيرا للداخلية سنة 1986، ثم وزيرا أولا (رئيسا للحكومة) في أكتوبر 1986، قبل أن يتولى الرئاسة في نوفمبر 1987. ولم يكن معروفا سوى في الأوساط الأمنية التونسية بعد أن برز اسمه لأول مرة عام 1974، خلال الاتحاد العابر بين تونس وليبيا، عند الإعلان عن الدولة الجديدة "الجمهورية العربية الإسلامية"، والمعروف باتفاق جربة، والذي أمضاه بورقيبة ومعمر القذافي يوم 12 يناير 1974. توفي بجدة في شهر سبتمبر 2019.

[123] التغييرات العربية التقليدية التي طبعت التاريخ العربي المعاصر، تتم إما عبر الانقلابات العسكرية، وإما تدبر في بلاطات القصور الحاكمة بهدف الاستئثار بالسلطة.

[124] كان عدد سكان تونس حينها 7,6 ملايين نسمة، ويتميز المجتمع التونسي بخاصية الفتوة، حيث تبلغ نسبة الشباب من 15-39 سنة نحو 43,7% من مجموع السكان، وبالتالي يتمتع سوق العمل بارتفاع نسبة القادرين على العمل، حيث تبلغ هذه النسبة من 15-59 سنة قرابة 66,4%، وتحتل تونس مستوى متقدم بين جاراتها من حيث مستوى التعليم، حيث إن نسبة الأمية لا تتجاوز 2,1% لدى الفئة العمرية 10-29 سنة. انظر: موقع المعهد الوطني للإحصاء http://www.ins.tn/ar/front (آخر زيارة 06.08.2020).

وتتميز تونس بوجود نقابة عمال قوية (الاتحاد العام التونسي للشغل)،[125] ورابطة تعددية لحقوق الإنسان،[126] ومعارضة سياسية قابلة للخوض في لعبة الديمقراطية (هناك يساريون وإسلاميون وعروبيون قوميون). ونجح بن علي في ضمان ولاء المؤسسة العسكرية له وفي إحاطة نفسه بخبرات كثيرة وأسماء كبيرة في عالم السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع، وصرف النظر عن إنشاء حزب جديد، واكتفى بالاستيلاء على الحزب العتيق (الحزب الاشتراكي الدستوري)، الذي تنكّر بين عشية وضحاها لبورقيبة، وأصبح يسبّح بحمد الوافد الجديد؛ حفاظا على المصالح والامتيازات.

وشهدت فترة حكم بن علي، "العهد الجديد أو تغيير السابع من نوفمبر" حسب التعبير الرسمي، والتي تجاوزت العقدين من الزمن،[127] العديد من التغيّرات الجذرية في العالم وفي المنطقة، والتي كان من الممكن استغلالها لإحداث تحوّل ديمقراطي والقطع مع الاستبداد، مثل:

- انهيار جدار برلين سنة 1989، وما تبعه من إقبال متزايد على الديمقراطية، التي شملت مناطق متعددة من العالم، في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وآسيا وإفريقيا، ولقبت هذه الموجة بالموجة الديمقراطية الثالثة.[128]
- انهيار الاشتراكية كمنظومة، بحل الاتحاد السوفيتي في أغسطس 1991، وذلك بتوقيع رؤساء الجمهوريات السوفيتية على وثيقة الاتحاد السوفيتي، وانتهاء ما اصطلح على تسميته بالحرب الباردة، وانهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا.
- ثورة المعلومات والاتصالات التي عرفها العالم أواسط التسعينات (إنترنت، هواتف محمولة، وفضائيات)، وتحويل العالم إلى قرية كونية، ووجود العالم اللامتناهي القائم على الإعلام.
- الصراع المسلّح في الجارة الجزائر بين الحكومة والجماعات المسلحة، والذي يعرف "بالعشرية الحمراء" (بين سنة 1992 وسنة 2002)، بعد إلغاء نتائج انتخابات سنة 1991، والذي خلّف أكثر من مئتي ألف قتيل، ومئة وعشرين ألف مفقود.[129]
- الحصار الاقتصادي والحظر الجوي على الجارة ليبيا، والذي دام ثماني سنوات؛ بسبب ما عرف بقضية لوكربي.[130] وكانت المطارات التونسية طوال هذه الفترة المنفذ الوحيد لسفر الليبيين.

---

[125] تأسس سنة 1946، واضطلع بدور بارز في مقاومة الاستعمار الفرنسي، وبعد الاستقلال في الدفاع عن حقوق الشغالين، ونجح في الحفاظ على استقلاليته بالرغم من محاولات تدجينه، وكان لفترات طويلة ملاذا للمعارضين. انظر: التيمومي، الهادي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس: 23 سنة من حكم بن علي، دار محمد علي للنشر، صفاقس 2013، ص 70.

[126] تأسست الرابطة التونسية لحقوق الإنسان عام 1976، واعترف بها رسميا في مايو 1977.

[127] صارت ذكرى وطنية يحتفل بها كعطلة رسمية يوم السابع من نوفمبر من كل سنة.

[128] المديني، توفيق، تونس؛ الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية - الطوباوية الأصولية في السلطة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2013، ص 309.

[129] سمراوي، محمد، الإسلاميون والعسكر: سنوات الدم في الجزائر، تنوير للنشر والإعلام، القاهرة 2015، ص 28.

[130] كان ذلك بقرار من مجلس الأمن الدولي رقم 748 في مارس 1992، بعد اتهام ليبيين بالضلوع في تفجير طائرة أمريكية فوق مدينة لوكربي الأسكتلندية سنة 1988، وعلقت العقوبات بعد ثماني سنوات، حين وافقت ليبيا على تسليم المتهمين؛ ليحاكما في محكمة العدل الدولية بلاهاي.

- حرب الخليج الثانية (الحرب العراقية الإيرانية كانت الأولى)، التي تلت احتلال الجيش العراقي لدولة الكويت، والتي عرفت بعاصفة الصحراء، وقد شنّها تحالف دولي مكوّن من 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق.
- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي شكّلت نقلة في أشكال وآليات الصراع الدولي من حرب باردة إلى حرب عالمية ضد الإرهاب، وما تبعها من حروب على أفغانستان والعراق، ثم الحرب العالمية على الإرهاب.
- الأزمة المالية الحادة التي عرفها العالم سنة 2008، والتي تعتبر الأسوأ منذ أزمة 1929 (أزمة الكساد المالي)، والتي عمّت الدول المتقدمة والنامية.

هذه الأحداث الكبرى وغيرها ساهمت بشكل كبير في تغيّر موازين القوى الإقليمية والدولية، وأثّرت تأثيرا مباشرا على نظام بن علي، الذي لم يستطع حماية نفسه من العواصف العاتية من كلّ مكان، وهو كغيره من الأنظمة التي حكمت الدول النامية نجح في أشياء وأخفق في أخرى. ويمكن تقسيم فترة حكمه إلى ثلاث مراحل: الأولى تواصلت منذ تسلمه السلطة وحتى انتخابات أبريل 1989. الثانية من بداية مواجهته مع الإسلاميين وحتى انتخابات 2004. والثالثة والأخيرة من بداية التحركات الاحتجاجية وحتى تاريخ مغادرته للسلطة والبلاد.

3.1 الوعود والإنجازات

استفاق التونسيون صباح السبت السابع من نوفمبر من سنة 1987، على ما عرف بعد ذلك ب "بيان السابع من نوفمبر"، يتلوه الوزير الأول عبر موجات الراديو، وهو يوضّح الأسباب التي دعته لتحمّل المسؤولية وملامح المرحلة المقبلة، واعدا فيه بالمحافظة على النظام الجمهوري وإقامة دولة القانون والمؤسسات، ومؤكدا على الحاجة الملحّة إلى خلق مناخ ديمقراطي ومراجعة الدستور والتخلي عن الرئاسة مدى الحياة والخلافة الآلية، وعلى جدارة الشعب بحياة سياسية متطورة تعتمد على تعدّد الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية وإطلاق الحريات العامة.[131] ولتحقيق كل ذلك، وعد بتقديم قانون للأحزاب ومشروع قانون صحافة، وبإعطاء القانون حرمته، وسد كل الطرق لاستغلال النفوذ والتساهل في أموال المجموعة ومكاسبها، والنضال ضد الفساد، والالتزام الكامل بالتعهدات والالتزامات الدولية، وتقوية التضامن الإسلامي والعربي والإفريقي والمتوسطي.[132]

[131] ينص الفصل 39 من الدستور التونسي لسنة 1959 على أن انتخاب رئيس الجمهورية يتم مباشرة من قبل الشعب لولاية مدتها 5 سنوات انتخابا عاما حرا ومباشرا وبالأغلبية المطلقة للأصوات المصرح بها، وينص الفصل 40 على شروط الترشح، وهي أن يكون تونسيا مسلما، سنه لا يقل عن 40 سنة ولا يزيد على 75 سنة. أما القانون الدستوري رقم 75 المؤرخ في 19 مارس 1975، فقد منح بورقيبة حق الرئاسة مدى الحياة.

[132] يمكن الاطلاع على النص الكامل للبيان، من خلال هذا الرابط: http://www.csdhlf.tn/references/references-tunisiennes/بيان-السابع-من-نوفمبر-1987-2/?lang=fr (آخر زيارة 27.07.2020).

أعطى الرئيس الجديد ببيانه هذا انطباعا بإيمانه بتغيير كل السلبيات التي ورثها عن النظام السابق، وأهمها مسألة غياب الحريات وتحديث الاقتصاد الذي كان يواجه صعوبات كبيرة. واستقبل البيان باستبشار كبير من كافة الحساسيات، ما فتح الطريق أمام بن علي عريضة للحكم، وأصبح هذا البيان بعد ذلك من مرجعيات الحزب الاشتراكي الدستوري، الذي تأقلم بسرعة مع الوضع الجديد، بتعويضه كلمة "بورقيبة" بكلمة "بن علي" وكلمة "الاستقلال" بكلمة "التغيير"، وعمل على تصوير هذا التغيير على أنه إنقاذ للبلاد، وتصوير نفسه على أنه المؤتمن على هذا التغيير.

وظهرت بالفعل بوادر الانفراج بإطلاق سراح زعماء المعارضة النقابية والحزبية المسجونين،[133] وتصالح مع قيادات بقية فصائل المعارضة، وشرع في إدخال إصلاحات دستورية هامة؛ كإلغاء محكمة أمن الدولة والرئاسة مدى الحياة، وتحديد مدّة الولاية الرئاسية بخمس سنوات، وتحديد مدة الإيقاف التحفظي بأربعة أيام، والسماح بتأسيس فرع لمنظمة العفو الدولية.

وفي إطار السعي إلى بناء توافق وطني بين القوى السياسية والحزبية والنقابية، وقّعت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الذكرى الأولى لتسلم بن علي السلطة (نوفمبر 1988) ما عرف ب "الميثاق الوطني"، وهو عقد يلزم الموقعين احترام مجموعة من المبادئ؛ كضمان حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة والنشر، وحرية المعتقد، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والأحزاب السياسية، وتأكيد دعائم الدولة، واحترام الهوية العربية الإسلامية، والدعوة إلى مزيد من العمل لتحقيق الأهداف التنموية.[134]

وكشفت انتخابات أبريل 1989 أنّ ما جرى من تغيير قبل سنة ونصف كان شكليا، ضحّي فيه ببورقيبة (الذي كان تغييره ضروريا؛ نظرا لحالته الصحية)؛ ليبقى النظام سليما، وبعيدا عن مخاطر الانهيار. وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز مرشحي الحزب الحاكم "التجمع الدستوري الديمقراطي"،[135] على كل مقاعد البرلمان (141 مقعدا)، بالرغم من السماح للمعارضة بالمشاركة،[136] وحصل بن علي في الانتخابات الرئاسية، التي لم ينافسه فيها أحد، والتي انتظمت لأول مرة بعد عام 1974، على 99,27 في المئة من أصوات الناخبين.[137] وعدّت هذه النتائج عودة إلى الوراء، وإخفاقا تاما لأول اختبار ديمقراطي، وكشفت أنّ

---

[133] أطلق سراح كل من الحبيب عاشور الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، وراشد الغنوشي زعيم حركة الاتجاه الإسلامي، وحوالي 2400 سجين سياسي. انظر:
Krische, Antonia, Tunesien unter Ben Ali 1987 bis 2002: Das Scheitern einer demokratischen Systemtransformation, Diplomarbeit, Universität Wien, 2004, P 57.

[134] وقعت عليه سبعة أحزاب، وخمس عشرة منظمة مهنية واجتماعية. ويمكن الاطلاع على النص الكامل، من خلال هذا الرابط: http://www.csdhlf.tn/references/references-tunisiennes/الميثاق-الوطني/?lang=fr (آخر زيارة 06.08.2020).

[135] تغير اسم الحزب الاشتراكي الدستوري إلى "التجمع الدستوري الديمقراطي" في مؤتمر الإنقاذ الذي انعقد في يوليو 1988، وحلّ هذا الحزب وصفيت ممتلكاته في مارس 2011 بحكم قضائي.

[136] تحصلت قائمات التجمع الدستوري الديمقراطي على 80,1 في المئة، وتحصلت قائمات المعارضة على 19,9 في المئة.

[137] هذه النسبة التي تعرف "بالخمس تسعات" تكاد تكون علامة خاصة بالانتخابات العربية، وهي التي سيتحصل عليها بن علي في الأربع انتخابات التي خاضها بعد ذلك (في 1994 تحصل على 99,9 في المئة، في 1999 تحصل على 99,4 في المئة، في 2004 تحصل على 94,5 في المئة، وفي 2009 تحصل على 89,62 في المئة). انظر: التيمومي، الهادي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس: 23 سنة من حكم بن علي، مصدر سابق،

كل ما أطلق من وعود منذ إزاحة بورقيبة وحتى الانتخابات ما هو إلا مناورة، وأنّ التغيير طال الأشخاص والوجوه، ولم يطل النهج السياسي والديمقراطية التي وعد بها. وطعنت القوى السياسية في هذه النتائج، واتهمت النظام بالتزوير، واكتشف الجميع أنها كانت محطة فاصلة مهمة بين مرحلتين؛ الأولى لقّبت "بشهر العسل أو بالربيع التونسي"، وهي التي سبقت الانتخابات وما عرفته من إصلاحات سياسية، والثانية عرفت "بالدولة البوليسية"، وما تبعها من ملاحقات وتضييق على كل صوت معارض. كما كشفت الانتخابات أنّ الرجل لم يكن يمتلك برنامجا واضحا عند تسلمه السلطة، حيث غابت برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي والتوازن الجهوي، نتيجة بقاء ارتباط الإدارة بالحزب الحاكم، كما غابت برامج مكافحة البطالة التي بقيت في تزايد، نتيجة فشل السياسات الاقتصادية في استيعاب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة، وتفرّغ النظام إلى كتم الأنفاس ومحاربة كل من يعارضه.

ولم تختلف طبيعة نظام بن علي الاحتكارية للحكم عن باقي أنظمة المنطقة العربية، التي تتشارك في الطبيعة الاستبدادية، والتي أخذت مظهر الأسر الحاكمة، بحزب واحد حاكم، وأجهزة أمنية قوية، وفئة من رجال الأعمال الذين يمتّون بعلاقات مصاهرة أو قرابة مع السلطة، فيستفيدون من هذه العلاقات، بالإعفاء من الضرائب وحيازة المناقصات، ويصل بهم الأمر حد المجاهرة بالفساد، في ظل غياب الحد بين الخاص والعام وغياب دولة القانون. ومارس بن علي السلطة كزعيم فرد سلطوي كلّي القدرة، وبتعبير عزمي بشارة كان "المواطن الوحيد" في الدولة. حكم البلاد بالوسائل القديمة التي تعتمد على تخويف الناس، والمزاوجة بين الدولة والنظام، وبين السلطة والاقتصاد، واستعمل كل الوسائل للوصول إلى ذلك، ومنها مصادرة حقوق المواطن الفرد، وتكميم الأفواه، واستسهال بناء الولاء السياسي.

3.2 الأمن والحريات

سيطر هاجس الأمن الشخصي للزعيم ولنظامه على مجمل مناحي الحياة، فحوّل البلاد إلى جدر أمنية تلف بعضها بعضا من أجل حماية نظامه، شأنه في ذلك شأن كل الأنظمة الديكتاتورية التي يغلب عليها الطابع الأمني. وساعدت العقلية الأمنية لبن علي في إحكام قبضته هذه على الأماكن العامة،[138] ففي الجامعة التي تمثّل خزّان الاحتجاجات ورصيد المعارضة السياسية يرابط "الأمن الجامعي"، وفي الشارع والساحات العامة يترصّد "البوليس السياسي" بالأزياء الرسمية والمدنية كلّ كبيرة وصغيرة ويتدخل في أدق تفاصيل الحياة، حتى استحال هاجس الخوف من عصا النظام يسيطر على كل تونسي، ما اضطرّ الكثيرين إلى تصنّع الولاء له ولنظامه؛ تجنبا للمضايقات. وأصبحت أبسط المسائل السياسية والإجرائية في عهده خاضعة لسلطة

ص 59. ويمكن الاطلاع على كامل نتائج هذه الانتخابات وغيرها، من خلال الرابط التالي:
https://en.wikipedia.org/wiki/1989_Tunisian_general_election (آخر زيارة 06.08.2020).

[138] لم يعرف الرجل في الساحة إلا كرجل أمن محترف.

الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، وحظيت وزارة الداخلية بنصيب الأسد من الموازنة السنوية، حيث تجاوز عدد قوات الأمن بكافة تشكيلاته الستين ألف عون.[139]

وبالرغم من الإصرار على استعمال خطاب رسمي يتحدث لغة الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، جمع نظام بن علي بين التهميش الاجتماعي والقمع السياسي، ووصل به الأمر حد إرهاب المعارضين (مع التمسّك باستمرار وجودهم كديكور سياسي؛ للتدليل على حداثية النظام وديمقراطيته المزعومة)، وممارسة التعذيب في مقرات الشرطة والسجون.

وعرفت البلاد حملة ملاحقات كبيرة ضد كل من له صلة بحركة النهضة أو أظهر تعاطفا معها، وزجّ بالآلاف منهم في السجون، واضطر قرابة السبعة آلاف إلى الفرار خارج البلاد وطلب اللجوء في بلدان كثيرة،[140] ووصفت هذه الحملة التي تواصلت لأكثر من عقد من الزمن بالمجزرة. وتحول التنكيل بعدها إلى كل التيارات السياسية، إمّا بتكميم الأفواه وإما بالاعتقال. وكل ذلك كان يحصل في ظل أبواق إعلامية تشيد بسياسة بن علي، التي وصفتها بالرشيدة والراعية لحقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية الحزبية والنجاحات الاقتصادية المنقطعة النظير، وغيرها من الشعارات التي لا تعكس الواقع الذي كانت عصا البوليس تخنقه.

أما عن الحريات، فقد شهدت العشريتان سنّ العديد من التشريعات والقوانين المضيّقة للحريات العامة والفردية، من قبيل:

- قانون المساجد الصادر في مايو 1988، والذي يفرض غلقها خارج أوقات الصلاة، ويعاقب كل من ينشط فيها دون الحصول على ترخيص مسبق من الجهات المسؤولة.[141]
- قانون الأحزاب الصادر في مايو 1988، والذي أوكل أمر تسليم الرخص لها إلى مصالح وزارة الداخلية التي تملك الصلاحيات الكاملة في القبول والرفض.[142]
- قانون الجمعيات الذي وقع تحويره في فبراير 1992، والذي لا يسمح بالنشاط إلا للمقرّبين من النظام، وتسبّب في إضعاف الجمعيات القائمة والمناوئة للنظام.[143]

---

[139] في مقابل إضعاف المؤسسة العسكرية وتحييدها والتخلص من كل المشكوك في ولائهم. انظر: التيمومي، الهادي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس: 23 سنة من حكم بن علي، مصدر سابق، ص 64.

[140] بدأت موجة الاعتقالات إثر احتجاجات طلابية واسعة شهدتها الجامعات، واستغل النظام حادثة حرق أحد مقرات الحزب الحاكم بمنطقة باب سويقة وسط العاصمة تونس في فبراير 1991، ووفاة أحد الحراس حرقا، لينسبها إلى حركة النهضة، ويحيل 28 متهما على المحاكمة، وحكم على 5 منهم بالإعدام. وحسب جمعية المساجين السياسيين (حقوقية)، فإن قرابة 40 سجينا توفوا نتيجة الظروف القاسية في السجون، و26 توفوا تحت التعذيب، و14 بسبب الإهمال الصحي، كما شملت الأبحاث أكثر من ثلاثين ألفا، واضطر أكثر من سبعة آلاف إلى مغادرة البلاد. انظر أحد بيانات منظمة العفو الدولية حول حالات التعذيب في السجون التونسية والذي يعود تاريخه إلى سنة 1991 في الملحق عدد 5.

[141] يمكن الاطلاع على النص الكامل للقانون، في الملحق عدد 4.

[142] يمكن الاطلاع على نص القانون، من خلال هذا الرابط: http://5.39.94.161/preview.php?ype=law&ID=36 (آخر زيارة 06.08.2020).

[143] كالرابطة التونسية لحقوق الإنسان، التي فرض عليها القانون الجديد قبول عضوية كل راغب في الانتساب إليها، ما مكّن أكثر من 1400 من حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم من الانخراط فيها، وبالتالي تدجينها. ومنعها القانون من إسناد المسؤوليات لناشطين سياسيين، ما تسبّب لاحقا في تجميد نشاطها بتعلّة مخالفة القانون، وهي المنظمة الأقدم عربيا، والتي نجحت في المحافظة على استقلاليتها طوال حكم بورقيبة. وقد نشرت تقاريرها، ودعمت الضحايا وعائلاتهم، وضمت في صفوفها ممثلين لمختلف التيارات السياسية. ويمكن الاطلاع على النص الكامل للقانون، من خلال هذا الرابط: https://legislation-securite.tn/ar/node/41599 (آخر زيارة 06.08.2020).

ولم يسلم الإعلام من هذه التضييقات، بالرغم من ضمان الدستور حرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر، ووجود مجلة للصحافة تنظم المهنة، ومصادقة تونس على معظم النصوص الدولية المتعلقة بالإعلام. وبالرغم من الاحتفال سنويا باليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي يصادف الثالث من مايو من كل سنة، إلا أنّ النظام لم يترك فسحة للإعلام للقيام بدوره؛ بسبب طبيعة النظام، الذي لا يتحمل أيّ نقد موجه له أو للمقربين منه أو لأسرته. ولم تسلم حتى الشبكات الاجتماعية، وخصوصا الفيسبوك واليوتيوب، من المراقبة والحجب، حتى أنّ النظام عدّ من قبل لجان عديدة لحماية الصحفيين "بالعدو للصحافة وللصحفيين".[144] وتحوّل دور وسائل الإعلام في الداخل إلى تمجيد النظام وتشويه المعارضة، وتولّت وكالة الاتصال الخارجي (رأت النور سنة 1990) أمر الدعاية له في الخارج والتسويق له.

أما الجهاز القضائي، فقد سلّط عليه بن علي "المجلس الأعلى للقضاء"، الذي يخضع كل أعضائه للتعيين، كسلطة على رقاب القضاة؛ لمعاقبة كلّ من لا يمتثل للتعليمات، إما بحرمانه من الترقية وإما بنقله من مكان عمله إلى منطقة بعيدة، وصار بذلك تحت طلب السلطة.[145]

وتسبّب موضوع الحريات، وانتهاك حقوق الإنسان، وقمع المعارضين، وفرض رقابة شبه كلّية على الإعلام وحرّية التعبير، في توجيه انتقادات كبيرة لنظام بن علي، من قِبل هيئات ومؤسسات حقوقية دولية وإقليمية ومحلية، واتهمت عدة منظمات للدفاع عن حقوق الإنسان ووسائل إعلام أجنبية عديدة النظام بالديكتاتورية، وصنّفت تونس سنة 1998 ضمن قائمة أسوأ عشرة أعداء لحرية الصحافة في العالم.[146]

3.3 السياسة والاقتصاد

أصيبت الحياة السياسية في تونس بالجمود وانسداد الأفق السياسي بقيادة الزعيم الأوحد والحزب الأوحد، وخيّمت على تونس أجواء عدم الرضا السياسي نتيجة تبخر وعود فتح المجال أمام الأحزاب للتكون والنشاط، التي كان بن علي وعد بها في بيانه، الذي تسلم به السلطة. كما خلقت أجواء التضييق وغياب الحرّيات حالة من الجمود السياسي والإحباط الاجتماعي والعزوف عن المشاركة السياسية الفاعلة في الحياة العامة، ووجدت طبقات داخل المجتمع غاضبة نتيجة شعورها بالظلم.

واقتصرت الحياة السياسية على هيمنة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على مجمل نشاطات الحياة السياسية ومجرياتها، بحيث لم تكن توجد فاصلة بين الحزب وأجهزة الدولة، وتمثل دوره في المراقبة والتعبئة. وترتّب على سيطرة التجمع على البرلمان صدور تشريعات وقوانين صبّت كلها في مصلحة الحزب

---

[144] تقارير لجنة حماية الصحافة CPJ، يمكن الاطلاع عليها، عبر هذا الرابط: https://www.cpj.org/ar/ (آخر زيارة 06.08.2020).
[145] التيمومي، الهادي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس: 23 سنة من حكم بن علي، مصدر سابق، ص 60.
[146] صنفت تونس في المرتبة السابعة بعد فيتنام والمملكة العربية السعودية وكوبا وسوريا وإيران وبورما. ويمكن الاطلاع على تقرير لجنة حماية الصحافيين، عبر هذا الرابط: https://cpj.org/ar/2009/04/011187.php (آخر زيارة 06.08.2020).

والنظام، كالتعديلات الدستورية التي مكّنت بن علي من البقاء في السلطة بعد انتهاء الولايتين الرئاسيتين المتتاليتين اللتين يسمح بهما الدستور له (مدّة كل منهما خمس سنوات، وبالتالي كان على بن علي أن يرحل في سنة 1999).[147]

وواجهت السلطة المعارضة الرئيسية بالحل السهل، والمتمثل في مزيج من القمع البوليسي والقضائي، والتشويه الإعلامي، والإصرار على رمي كل من سوّلت له نفسه المنافسة السياسية بالإرهاب والأصولية وتهديد مكاسب الحداثة كما هو الشأن بالنسبة لحركة النهضة، وبالعمالة مع الخارج كما هو الشأن مع الأحزاب اليسارية والعروبية كحزب العمال الشيوعي وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين والمؤتمر من أجل الجمهورية.[148]

ولم تأمن لا منظمات المجتمع المدني ولا النقابات من تدخّل الحكومة، إمّا بوضع العراقيل البيروقراطية وإما بالاعتداء البدني، مستعملة منظومة حديدية لا تسمح بأيّ حراك مستقل، كالذي جرى مع الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، التي منعت من عقد مؤتمراتها، والاتحاد العام التونسي للطلبة، الذي تحّصل على الرخصة القانونية سنة 1988، وسحبت منه سنة 1991، وتمت إحالة قياديه إلى المحاكمة. ولم يمنع توقيع تونس على اتفاق الشراكة والتبادل التجاري مع أوروبا سنة 1995، والذي يفرض عليها في بنده الثاني صيانة حقوق الإنسان والحريات، من مواصلة السلطات فرض رقابة حديدية على المجتمع.

وفي ظل الفساد الإداري والمالي المنتشر في مؤسسات الدولة، لم يجن المواطن العادي ثمار النمو الاقتصادي الذي عرفته البلاد، والذي لم يقل نموه عن أربعة في المئة سنويا، حسب الأرقام الحكومية الرسمية،[149] حيث إنّ النظام استفاد من أوضاع الجارتين؛ ليبيا التي رزخت تحت حصار اقتصادي وجوي، ما أجبرها على أن تكون تونس هي المنفذ الوحيد لها على العالم، والجزائر التي عاشت سنوات صعبة أثّرت على اقتصادها. وتميزت السياسة الاقتصادية بتحرير الأسعار، وخصخصة شركات القطاع العام،[150] وإرساء منطقة تبادل حرّ بين تونس وأوروبا، بعد توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005، ودخولها حيز التنفيذ سنة 1998. إلا أنّ البطالة شكّلت المعضلة الكبرى، حيث بلغت 13 في المئة سنة 2010؛ بسبب محدودية

[147] تعديلات عام 1998 وعام 2001 التي أزالت قيد عدد فترات تولي الحكم ورفعت سن الترشح من 70 إلى 75 سنة، ليتمكن بن علي من الترشح في انتخابات 1999 و2004 و2009، وقوبلت هذه التعديلات بمعارضة الأحزاب والجمعيات، التي رأت فيها استهانة بحق الشعب في التداول السلمي على السلطة، وعودة جديدة إلى الرئاسة مدى الحياة التي ألغاها الدستور.

[148] تمت تصفية قوى المعارضة الرئيسية لصالح أحزاب صغيرة وجدت من أجل إضفاء الصبغة الديمقراطية على الحياة الحزبية التونسية، وتعرف بأحزاب الموالاة؛ كحزب الخضر للتقدم، والاتحاد الديمقراطي الوحدوي، وحزب الوحدة الشعبية، وغيرها من الأحزاب التي كانت تبرر لبن علي وسياسته.

[149] حظي الواقع الاقتصادي بالكثير من الدعم والتأييد من المؤسسات الدولية ومن الدول الكبرى التي أشادت في أكثر من مناسبة بمعدلات التنمية الاقتصادية.

[150] تم التفويت بين 1987 و2009 في 219 مؤسسة. انظر: التيمومي، الهادي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس: 23 سنة من حكم بن علي، مصدر سابق، ص 93.

حركة الشغل، وفشل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتشجيع على بعث مشاريع صغرى عبر الحصول على قروض ميسرة.

وتمركزت الثروات في يد فئة قليلة مرتبطة بالنظام، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إما عبر امتلاك الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية، وإما عبر العمل كوسيط بعمولة مالية من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية. وتشير تقارير للبنك الدولي إلى أن هذه السيطرة قاربت الأربعين في المئة من مجمل النشاط الاقتصادي التونسي. واحتلت تونس المرتبة 66 (من أصل 180 دولة) في مستوى تفشي الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها، حسب مؤسسة الشفافية الدولية في تقريرها لسنة 2010،[151] ما تسبّب في انحدار الطاقة الشرائية للطبقة الوسطى الأكثر عددا في المجتمع التونسي، وانتشار الفقر في الأحياء ذات المعدل السكاني العالي في المدن الكبرى، وأولها العاصمة.

3.4 المسألة الدينية

ورث نظام بن علي نظاما يتخذ موقفا سلبيا من الدين ومؤسساته ورجاله، لذلك سعى منذ أيامه الأولى على رأس السلطة إلى إطلاق شعارات من قبيل: "المصالحة بين الدين والدولة"، و"ترسيخ الهوية الإسلامية"، واتخاذ إجراءات عملية من قبيل:

- إعادة تفعيل المجلس الإسلامي الأعلى في شهر يناير 1989.[152]
- السماح برفع الأذان في الإذاعة والتلفزيون.
- اعتماد الرؤية مع الاستئناس بالحساب في تحديد بداية الأشهر القمرية.
- بعث وزارة للشؤون الدينية، بعد أن كانت المسألة الدينية موكولة إلى إدارة الشعائر الدينية.
- ترميم بعض المعالم الدينية التي كانت تشكو الإهمال.

وتعتبر كل هذه الإجراءات شكلية مع ما رافقها من تضييق على المساجد وفرض رقابة مستمرة عليها، وتطبيق المنشور 108 الذي يمنع على النساء ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية وأماكن العمل والدراسة بغلاظة، واعتباره زيا طائفيا، الشيء الذي تسبّب في حرمان المئات من الطالبات من مواصلة دراستهن؛ بسبب رفضهن خلع الحجاب، وهو ما يعدّ اعتداء على الحرية الفردية، بالرغم من تضمين حرية اللباس في القوانين التونسية، وبالرغم أيضا مما تحقّق في تونس من تقدّم في مجال حقوق المرأة.

---

[151] يمكن الاطلاع على التقرير، عبر موقع المنظمة: https://www.transparency.org/en/cpi/2010 (آخر زيارة 06.08.2020). وكذلك: صديقي، العربي، تونس: ثورة المواطنة.. "ثورة بلا رأس"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2011، ص 10.

[152] هيئة دينية استشارية، تتبع رئاسة الحكومة، وتتكون من رئيس وأربعة وعشرين عضوا، يتم تعيينهم حسب الولاء للسلطة، ومهمتها النظر في المسائل التي تعرضها عليها الحكومة وإبداء الرأي فيها، وخصوصا فيما يتعلق بالنواحي الاجتماعية والفقهية، كمسائل الأحوال الشخصية، وأحكام الأسرة، والنظر في سير المؤسسات الإسلامية.

وما زاد من تعقيد المسألة، تحوّل المواجهة الحادّة بين النظام وحركة النهضة الإسلامية، التي بدأت سنة 1991، والتي تحولت من مواجهة بين طرفين سياسيين يعمل فيها كل منهما على كسب هذه المعركة، إلى إلحاق أضرار جسيمة بكل مظاهر التدين الفردي والجماعي، حيث أصبح الالتزام الديني؛ كأداء الصلوات في أوقاتها في المساجد، والمواظبة على صلاة الصبح جماعة، سببا في مواجهة ملاحقات أمنية وتهم ربما تكلّف أصحابها سنوات في سجون طافحة بالمعتقلين وسنوات من المراقبة الإدارية.[153] وفي ظل هذه الظروف المشحونة، لوحظ غياب كل مظاهر الإسلام المعتدل وترك مكانه "لإسلام الطقوس" الذي أنتج لاحقا نوعا من المتطرفين الذين بدأوا في البروز بداية من سنة 2002 بحادثة تفجير معبد الغريبة اليهودي في جزيرة جربة، ولاحقا في المواجهات المسلحة التي جرت بين مجموعة من السلفيين وقوات الأمن في منطقة سليمان شمال العاصمة تونس أواخر سنة 2006 وبداية سنة 2007.

وفي مواجهة لحجم النقد الموجّه للدولة بخصوص تعاملها مع المسألة الدينية وخوفها من تنامي ظاهرة الجماعات المتشدّدة، بدأ بن علي في أواخر سنوات حكمه في العودة إلى أسلمة المجتمع من فوق، عن طريق السماح لإذاعة قرآنية بالبث،[154] والتقرّب من رموز الإسلام المعتدل، وتخفيف الحملات على المحجّبات، وإطلاق سراح كل المساجين الإسلاميين.[155]

3.5 هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات

عمل بن علي لفترة طويلة على تشتيت جهود الأطراف السياسية وتفريقها عن بعضها البعض، وقطع العلاقة مع كل من أبدى معارضة أو تحفّظا إزاء المنحى الأمني الذي تردّت فيه البلاد، كالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. كما نجح في عزل التيار الإسلامي والتخويف منه، خصوصا بعد القوة التعبوية التي أظهروها خلال انتخابات 1989 والتي فازوا فيها ب 17 في المئة،[156] ونجاحهم في تحريك الشارع والجامعة؛ احتجاجا على حرب الخليج الثانية التي تلت اجتياح العراق للكويت صيف 1991، وعمل على التخويف من تكرار التجربة الجزائرية في تونس بعد انزلاق الأخيرة حينها إلى مسلسل العنف، في أعقاب انتخابات 1991، بالرغم من تأكيد قيادات حركة النهضة على تبرؤهم من أعمال العنف، وتأكيدهم على أنّ الوسائل السلمية هي خيارهم الوحيد في العمل السياسي.

---

[153] عقوبة تكميلية، تتمثل في حضور المفرج عنهم من المساجين السياسيين بصورة يومية، إلى مراكز الأمن؛ لتسجيل حضورهم. وعادة ما يتعرض المفرج عنهم إلى الإهانة والمكوث هناك لساعات.

[154] إذاعة الزيتونة للقرآن الكريم، وهي إذاعة خاصة، تعود ملكيتها إلى صخر الماطري زوج ابنة بن علي. وقد بدأت في البث خلال شهر رمضان/ سبتمبر 2007.

[155] أطلق سراح آخر مجموعة، وعددهم 21 فردا، في نوفمبر 2008.

[156] لم يحصلوا على مقاعد في البرلمان؛ لأن النظام الانتخابي يتيح للقائمة المتحصلة على أغلبية الأصوات الظفر بكامل المقاعد المتنافس عليها، وهو النظام المعروف بنظام التصويت على القوائم، في دورة واحدة.

كما أصرّ النظام على التضييق على نشاط هيئات المجتمع المدني، فمنع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ونقابة الصحفيين التونسيين من عقد مؤتمريهما،[157] ولم يبادر إلى التخفيف من تضييقاته هذه في إطار استعداداته لاستقبال "القمة العالمية لمجتمع المعلومات"،[158] ما اضطر العديد من الشخصيات الحقوقية والسياسية إلى الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام، تحت شعار "الجوع ولا الخضوع" وشعار "بالروح والدم نفديك يا حرية"؛ للفت الانتباه إلى الأوضاع السيئة التي تعيشها البلاد، وللمطالبة بالحريات الأساسية، وتزامن الإضراب مع عقد القمة.[159]

انطلق الإضراب يوم 18 أكتوبر 2005، واستمر شهرا كاملا، وتمحورت مطالب المضربين حول؛ المطالبة بحرية التعبير والصحافة، وحرية التنظيم الحزبي والجمعوي، وإطلاق سراح كل المساجين السياسيين، وسنّ قانون للعفو العام، واسترجاع الحقوق. ونجح الإضراب في لفت أنظار القيادات والزعامات السياسية التي توافدت على تونس حينها إلى مسألة تدهور الحريات السياسية والمدنية في تونس، وفي سرقة أضواء القمة العالمية التي أراد النظام استغلالها للتلميع صورته. ولاقى الإضراب صدى كبيرا في الداخل والخارج، وتغطية إعلامية واسعة من وسائل الإعلام العربية والعالمية، رغم المحاصرة الأمنية التي ضربت حول مكان تواجد المضربين. ولم تتخلّف المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والعديد من الشخصيات عن تأييد مطالب المضربين وإبداء التضامن معهم ومع مطالبهم.[160] وعلّق هذا الإضراب الذي يعدّ سابقة في يوميات العمل المعارض في تونس يوم 18 نوفمبر 2005.

وتأسّست على هامش هذا التحرّك لجنة، سمّيت "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات"، ضمّت إليها إلى جانب المضربين عددا من الشخصيات الوطنية التي ساندت الإضراب، من أجل مواصلة العمل الميداني لتحقيق مطالب الإضراب وإقامة حوار حول أسس المجتمع الديمقراطي. ونجحت هذه الهيئة في تجاوز الخطوط الحمراء التي وضعتها السلطة لعزل الإسلاميين عن بقية مكونات المعارضة، وأعادت الاعتبار إليهم كطرف معني بالانتقال إلى الديمقراطية، ونجحت في التأسيس لحوار فكري بين مختلف مكوناتها بعيدا

---

[157] منعت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من عقد المؤتمر السادس في سبتمبر 2005، وتم تعيين حارس قضائي عليها، ومحاصرة مقراتها، وحرمانها من التمويل العمومي، كما تم الانقلاب على جمعية القضاة المنتخبة، ومنع أعضائها من السفر إلى الخارج، والتشهير بهم في الصحافة، وإخضاعهم إلى حملة نقل تعسفية، ومحاصرة المحامين في مكاتبهم، ومنع نقابة الصحافيين التونسيين من عقد مؤتمرها، في سبتمبر 2005.

[158] عقدت القمة بتونس في شهر نوفمبر 2005، تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة. شارك فيها أكثر من 19 ألف شخص، من 174 دولة، ووقعت تغطيتها إعلاميا من قبل وسائل إعلام عالمية.

[159] مهّد لهذا الإضراب بالاعتصام الذي نظمه المحامون لمدة 52 يوما بدار المحامي؛ احتجاجا على إهانة عميد المحامين من قبل أحد القضاة، والذي ضمّ لأول مرة نشطاء من الإسلاميين والليبراليين في مواجهة خصم مشترك، ما أسهم في كسر الجليد بين الفريقين، وهيأ لبروز حركة 18 أكتوبر 2005، التي تكونت مباشرة بعد هذا الاعتصام، وشارك في الإضراب كل من: محمد نجيب الشابي (الحزب الديمقراطي التقدمي)، حمة الهمامي (حزب العمال الشيوعي)، سمير ديلو (حركة النهضة)، العياشي الهمامي (الكاتب العام لفرع تونس للرابطة التونسية لحقوق الإنسان)، محمد النوري (رئيس ومؤسس جمعية المساجين السياسيين)، لطفي الحجي (رئيس نقابة الصحفيين التونسيين)، عبد الرؤوف العيادي (حزب المؤتمر من أجل الجمهورية)، ومختار اليحياوي (قاض ورئيس مركز تونس لاستقلال القضاء).

[160] من بين الشخصيات شيرين عبادي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام. وطالبت الشخصيات من المضربين تعليق الإضراب، وتعهدت بدعم المطالب والعمل على تحقيقها، كما تشكل في المغرب ائتلاف ضمّ شخصيات سياسية ونقابية وحقوقية ونسائية وشبابية، تحت اسم "التنسيقية المغربية لمساندة الديمقراطيين التونسيين"، ونظمت هذه التنسيقية تجمعات احتجاجية على السلطات التونسية أمام مقر السفارة التونسية في الرباط، وطالبت السلطة بفتح باب الحوار مع المضربين.

عن المحاكمات الأيديولوجية التي تسبّبت في صراعات طويلة بين العلمانيين والإسلاميين خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ودار هذا الحوار حول المواضيع التالية:

1. المساواة بين الجنسين، واحترام المكاسب التي جاءت بها مجلة الأحوال الشخصية، التي تعتبر إصلاحات تنويرية، حرّرت المرأة من القيود الاجتماعية والثقافية.
2. احترام حرية الاعتقاد، واعتبارها حرّية شخصية، لا تحتمل الإكراه، وتشمل الحق في اعتناق معتقد أو تركه، والعمل على نبذ كل تمييز على أساس الدين والمعتقد، واعتبار ذلك شرطا من شروط المواطنة، التي تقوم على أساس المساواة الكاملة بين أفراد المجتمع.
3. الاعتراف بأنّ الإسلام دين غالبية الشعب، ويشكّل مع اللغة العربية أحد المقومات الأساسية لهوية البلاد الحضارية، التي تتطوّر في تفاعل خلاّق مع مكتسبات الحداثة، والدعوة إلى الانفتاح على الحضارة الكونية وعلى لغاتها المختلفة، ونشر العلوم الحديثة، وتنمية التفكير العلمي والحس النقدي لدى المواطنين.
4. النظام المأمول: نظام يرعى الهوية القومية والدينية للشعب، ويقوم على قاعدة احترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطن، ومبادئ الفصل بين السلطات، والاحتكام إلى الإرادة العامة لاختيار القائمين على شؤون الحكم، من خلال انتخابات حرة ونزيهة.[161]

ومثلت هذه الحركة محطة نضالية هامة ضد الاستبداد، ونجحت في توحيد أطياف المعارضة في حركة نضالية موحّدة، تعتبر غير مسبوقة في العالم العربي، وأسست لنموذج الانتصار على الخوف، بضمّها لإسلاميين وليبراليين ويساريين وقوميين وحقوقيين وشخصيات مستقلة كانت إلى وقت قريب تتصارع فيما بينها في الساحات الجامعية والنقابية؛ بسبب خلافاتها الأيديولوجية. وبقيت الهيئة حتى فرار بن علي هاجسا مخيفا له ولنظامه الذي رفض الاعتراف بها، وتعتبر من الأسباب التي ساهمت في تزلزل عرشه وانتقال البلاد من وضع الاستبداد إلى عهد الحرية.

كما كان لهذه الهيئة إسهام، من قريب أو من بعيد، في الخروج بالبلاد من الوضعية الصعبة التي عاشتها بعد الثورة، والمعروفة بالفترة الانتقالية، وذلك بتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسين في العديد من المواضيع الهامة. ففي الوقت الذي تموقع فيه العديد من النشطاء في أحزابهم، نجح الثلاثي: حزب النهضة (إسلامي)، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (علماني)، والتكتل من أجل العمل والحريات (ليبرالي)، في تشكيل ائتلاف حاكم، عرف باسم"الترويكا"، وقاد البلاد في فترة من أصعب الفترات، منتهجا ثقافة التوافق والحوار، بدل الإقصاء.

[161] ضمّنت الهيئة مجمل هذه الوثائق في كتاب "طريقنا إلى الديمقراطية: خلاصة الحوار الوطني بين إسلاميين ويساريين وقوميين وليبراليين. رؤية تونسية مشتركة لأسس الدولة الديمقراطية"، والذي صدر سنة 2010 أشهرا قليلة قبل اندلاع ثورة 14 يناير. وكانت هذه الحوارات فرصة للطرفين الإسلامي والعلماني لتوضيح مواقفها، والتعبير عن الموقف إزاء الكثير من المسائل التي شكلت لعقود عائقا أمام توحيد الجهود لمواجهة الديكتاتورية.

3.6 الفساد وسقوط النظام

لم يختلف المتابعون للشأن التونسي طوال عقدين من الزمن على أنّ نظام بن علي كان نظاما قائما على الاستبداد السياسي والفساد المالي، بالرغم من تمسّكه بمقومات التحديث، وتحقيقه بعض التطوير لقوى الإنتاج. إلا أنّ التفافه على الدستور، بالعودة إلى الرئاسة مدى الحياة دون التنصيص على ذلك، وفشله في تحقيق الحد الأدنى لمقاصد الفرد الكبرى في الحرية والعدالة، وإصراره على غلق كل المنافذ التي يمكن للناس أن يعبّروا من خلالها عن آرائهم ومواقفهم، تسبّب في توليد درجة عالية من الاحتقان، وأصبحت البلاد كالقدر الذي يغلي، والذي لا بد له أن ينفجر.

وزاد هذه الأوضاع سوءا جشع أفراد من عائلته ومن عائلة زوجته، امتدت أيديهم وقامت بالاعتداء على أملاك الناس، وطلبوا منهم عمولات مرتفعة مقابل تسهيل الحصول على رخص لإقامة مشاريعهم، حتى أطلق عليهم "زين العابدين بابا والأربعين طرابلسي"،[162] واستحال الوضع إلى حالة من السطو على الملك العمومي، مارسته بطانة من السياسيين وأصحاب الأعمال، الذين يدينون بالولاء لبن علي ونظامه.[163]

وأكّد تقرير للبنك الدولي بعنوان "كل شيء داخل الأسرة، تحكم الدولة في تونس"،[164] أنّ ربع أرباح القطاع الخاص في تونس كان حكرا على عائلة بن علي وأصهاره والمقرّبين منه، وذلك بفضل تشريعات وأنظمة وضعت خصيصا لحماية مصالحهم من التنافسية، إلى الحدّ الذي سمح فيه لهذه المجموعة الصغيرة بالاستيلاء على أكثر من 21% من جميع أرباح القطاع الخاص في البلاد.[165] واستثمر هؤلاء المقربون في قطاعات مربحة تتمتع بالحماية، وذلك عبر وضع شروط مسبقة للترخيص، واستخدام صلاحيات تنفيذية لتغيير التشريعات لصالح النظام، ما خلق نظاما ضخما من رأسمالية المحاباة.[166]

كما شبّه النظام من أكثر من جهة بنظام المافيا؛ لغلبة أخلاق المافيا على الماسكين بدواليب الدولة ومحيطهم، حيث غزت العائلة مجالات السياحة والزراعة والعقارات والبنوك وتوزيع المحروقات واستولت على أراضي دولية. كما تورّطت في جرائم أخلاقية، كالقضية المعروفة "بالكسكسي"، والتي حوكم فيها شقيق بن علي بعشر سنوات سجن، من أجل التجارة بالمخدرات، والتهمة الموجهة لأحد أصهار بن علي بسرقة يخت لرجل أعمال فرنسي (برونو روجيه).

---

[162] إشارة إلى عائلة زوجته "الطرابلسي"، التي صار الشعب يعرفها بالاسم. انظر: التيمومي، الهادي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس: 23 سنة من حكم بن علي، مصدر سابق، ص 51.

[163] بو، نيكولا وغراسياي، كاترين، حاكمة قرطاج: الاستيلاء على تونس، دار محمد علي للنشر، صفاقس 2011، ص 14.

[164] ورقة عمل للبنك الدولي برقم WPS 6810.

[165] صديقي، العربي، تونس: ثورة المواطنة.. "ثورة بلا رأس"، مصدر سابق، ص 9-10.

[166] حوى التقرير مجموعة بيانات عن 220 شركة مرتبطة بالرئيس والحاشية، وأدلة على أن 25 مرسوما صدر لتحديد اشتراطات الترخيص في 45 قطاعا مختلفا، ولوضع قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر في 28 قطاعا. يمكن الاطلاع على التقرير، من خلال هذا الرابط: http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2014/03/27/world-bank-manipulation-former-tunisian-officials (آخر زيارة 06.08.2020).

كما وصفت البرقيات التي أرسلها الدبلوماسيون الأمريكيون في تونس إلى وزارة الخارجية الأمريكية، والتي تم تسريبها عبر موقع ويكيليكس، بن علي برأس دولة بوليسية فاسدة.[167] ولم تفلح جماعات الرقابة الأمنية في منع وصول مثل هذه الأخبار للمواطنين، بالرغم من إغلاقه العديد من المواقع الإلكترونية.

ولم تدخل القوى الحيّة للمجتمع في غيبوبة، بل ظلّت تناوش النظام بالعرائض الاحتجاجية والمظاهرات والكتابات الاحتجاجية على الجدران، حتى سنة 2008، التي عرفت انتفاضة بمنطقة الحوض المنجمي، جنوب البلاد، استمرت ستة أشهر؛ احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية المتردية. وبالرغم من نجاح النظام في تطويقها والحدّ من انتشارها في بقية المناطق، إلّا أنها شكّلت شرخا في نظام بن علي، وحوّلت العلاقة بين النظام والقوى المعارضة إلى حرب ساخنة.[168] تلت هذه الاحتجاجات المواجهات بين قوات الأمن والمواطنين في منطقة بن قردان الحدودية مع ليبيا في صائفة 2010؛ احتجاجا على غلق المعبر الحدودي وتحويل العمليات التجارية إلى الطريق البحرية بين مينائي صفاقس وطرابلس.

مرت أشهر قليلة، وبعدها انتفض الشعب من جديد انتفاضة لم ينجح لا بن علي ولا أجهزة أمنه في الحدّ من انتشارها، حيث إنها نجحت وبسرعة في الخروج من مهدها؛ مدينة سيدي بوزيد وسط البلاد، لتعمّ البلاد من جنوبها إلى شمالها ومن شرقها إلى غربها، ولم تحتج سوى 29 يوما لتصل إلى العاصمة، ويضطر بن علي إلى أخذ عائلته وإكمال ما تبقى له في المنفى في المملكة العربية السعودية.

4. ثورة خبز أم ثورة كرامة؟

لم يختلف نظام بن علي، الذي حكم تونس لأزيد من عقدين، عن باقي الأنظمة العربية، من المحيط إلى الخليج، حيث إنّها تشابهت في الطبيعة الاستبدادية والديكتاتورية، وفي استخدام العصا الأمنية الغليظة في مصادرة حريات شعوبها، وفي تسلّط الحزب الواحد، وفي تمركز الثروات بين أيدي قلّة قليلة من الدوائر المقرّبة، وفي وجود خطاب سياسي متخشّب، وفي وجود أزمة ثقة بينها وبين شعوبها.

وبالرغم من شهود العديد من مناطق العالم تحولات كبرى في أنظمتها أواخر ثمانينات القرن الماضي، على غرار بلدان أوروبا الشرقية التي شهدت ثورات حطّمت النموذج السياسي الاشتراكي، الذي كان قائما، وبلدان أمريكا اللاتينية التي شهدت ثورات قضت على الديكتاتوريات العسكرية التي حكمت تلك المنطقة،

[167] يمكن الاطلاع على ترجمة لبعض هذه الوثائق، عبر هذا الرابط: http://www.turess.com/alhiwar/12146 (آخر زيارة 07.08.2020).
[168] التيمومي، الهادي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس: 23 سنة من حكم بن علي، مصدر سابق 2013، ص 183.

إلا أنّ المنطقة العربية لم تعرف حراكا، بالرغم من حاجتها الماسة إلى الانعتاق من ربقة حكامها الذين حوّلوا أنظمتهم الجمهورية إلى ملكيات يرث فيها الابن السلطة بعد موت أبيه.[169]

إلا أنّ ما حدث في تونس نهاية 2010، وتمدّد بعد ذلك إلى دول أخرى، يؤكّد أنّ قمع الشعوب غير ممكن لمدى طويل، وأنّ الأنظمة تترهّل وتشيخ وتموت. وتسببت قصص الفساد التي أضحت حديث الخاصة والعامة في تونس وسياسة النظام تجاه كل من عارضه، حيث باتت وسيلة التحاور الوحيدة عبر الشرطة والمعتقلات والمحاكم، تسببت في تدهور صورته في الداخل وفي الخارج، ومكّنت هذه التحركات الشعبية ولأوّل مرّة الشعب من أن يطالب بأن تكون له الكلمة في القرار وفي الحكم، بعد أن أقصي عن ذلك لعقود طويلة.

خرج الشعب في تونس صارخا ضدّ الإحباط وضدّ التهميش، ومحتجا على الفروق الاجتماعية والفساد والمحسوبية والتسلّط، مرددا شعارات بسيطة تنبض بهمومه ومعبّرة عن تطلعاته وآماله في غد أفضل. وفي الوقت الذي نجح فيه المحتجون في اختراق حواجز التعتيم الإعلامي باستعمال وسائل الاتصال الحديثة، وفي توسيع رقعة الاحتجاجات، فشلت السلطة وقواها الأمنية هذه المرّة في الحدّ من هذا الانتشار، لتنتهي الاحتجاجات بالوصول إلى شارع بورقيبة وبشعار "ارحل Dégage"، لتدخل البلد مرحلة جديدة، بدأتها بإلغاء الدستور الذي فصّل على مقاس بن علي والدائرة المحيطة به، وبتركيز الهيئات التي أوكلت إليها مهمّة التأسيس لمسار ديمقراطي، تكون الكلمة فيه للشعب، وتضمن فيه الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، ويقطع فيه مع الاستبداد وتسدّ كل الطرق أمام عودته بأيّ طريقة، وتكون السلطة العليا فيه للقانون.

وشكّلت الثورة التونسية، والثورات التي قامت بعدها، موضوعا للعديد من الأبحاث والمؤلفات، التي بحثت في جوانبها المختلفة.

:

4.1 معنى الثورة

أطلق مصطلح "الثورة" تاريخيا على العديد من الظواهر المختلفة التي تمتدّ من التحرّكات المسلّحة ضدّ الأنظمة، إلى التحركات غير المسلّحة، إلى التحرّكات التي تطرح إسقاط الأنظمة واستبدالها، واشتملت في العموم على مفهوم الإصلاح متعدّد الأبعاد والظواهر من حركات اجتماعية ودينية واحتجاجية.[170] وتقوم

[169] كمثال على ذلك، نذكر ما جرى في سوريا سنة 2000، حيث غيّر الدستور في ربع ساعة، بتخفيض سن المترشح لمنصب الرئيس؛ ليرث بشار الأسد الرئاسة عن أبيه، وكان يرتّب لذلك في مصر وليبيا واليمن؛ ليرث جمال مبارك وسيف الإسلام القذافي وأحمد صالح مقاليد السلطة في بلدانهم، وأطلق المنصف المرزوقي على هذه الظاهرة مصطلح "الجملكيات العربية"، أي الأسر الحاكمة في أنظمة جمهورية.

[170] استعمل المصطلح حتى نهاية القرن التاسع عشر؛ للتعبير عن الاضطرابات الشعبية، وعرّفها كلّ حسب اختصاصه، فعلى سبيل المثال؛ الفلكي كوبر تيكوس (1473-1543) عرّفها بأنّها "تطلق للدلالة على الحركة الدائرة المنتظمة والمشروعة لنجوم حول الشمس". وعرفها أرسطو (322-384 قبل الميلاد) بأنّها "ظاهرة سياسية تمثل عملية أساسية لإحداث التغيير الذي قد يؤدّي إلى استبدال الجماعات الاجتماعية". وعرّفها هيغل (1770-1831) في كتابه الثورة والعقل بأنها "حركة تتّسم برفض وإنكار ما هو قائم فعلا"، وبأنها "إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس عقلاني". وطور كارل ماركس (1818-1883) التعريف إلى "قيام الطبقة العاملة بقيادة طليعتها البروليتاريا لتغيير نظام الحكم بالقوة". أمّا التعريف التقليدي الذي رافق الثورة الفرنسية، فهو "قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع مثقّفة لتغيير نظام الحكم بالقوّة". أمّا التعريف المعاصر، فهو

الثورات عموما، إذا رأت الشعوب أنّ الإصلاح لم يعد ممكنا في النظام القائم، وبالتالي لا بد من إقامة نظام جديد يقوم على أسس جديدة. ولم يقتصر استعمال الكلمة على المجال السياسي فقط، بل تعداه إلى مجالات متعددة، فهناك مثلا "الثورة الصناعية"، "الثورة الثقافية"، "الثورة العلمية"، و"الثورة الاقتصادية". ويقصد من كل ذلك القفزة النوعية أو الانتقال من منظومة إلى أخرى في مجال ما، وليس ضروريا أن تكون أحداثا لها بداية ونهاية، كما هو في الشأن السياسي.

واستخدم العرب القدامى كلمة "خروج" وكلمة "فتنة"؛ للتدليل على الثورات ضد السلط القائمة، واختلفوا حول مشروعيتهما، بين مانع بحجة "سلطان غشوم خير من فتنة تدوم" و"الحفاظ على وحدة الأمة"، وبين مبيح لهما بشروط؛ كردة الحاكم عن الإسلام، أو عدم تطبيقه للشريعة، أو كأن يأمر بمعصية.[171] أمّا الانتفاضات، فهي تقوم على رفض سياسات محدّدة، ولا تطرح تغيير النظام، وتنتهي في الغالب بالتفاوض والوصول إلى حلول ترضي الطرفين. وأما الانقلاب العسكري، فلا يمثّل تحرّكا شعبيا، ويتمّ في الغالب من داخل المنظومة ذاتها.

وسعت كلّ الثورات التي عرفها العالم في العصر الحديث إلى تحقيق الحرية والكرامة والعدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان، كالثورة الإنجليزية عام 1688، والثورة الفرنسية عام 1789، وثورة الاستقلال الأمريكية عام 1776. وأسّست جميعها لعالم ديمقراطي، وأفرزت قوى جديدة على أنقاض إمبراطوريات قديمة. وقاد بعض هذه الثورات مفكّرون، من أمثال مؤسس الفكر الليبرالي الحديث جون لوك (1704-1632) في إنجلترا، وصاحب نظرية العقد الاجتماعي جان جاك روسو (1712-1778) في فرنسا. وساعد في نجاح هذه الثورات التطور التقني والتكنولوجي في مجال الاتصالات والمواصلات. أما في العالم العربي، وإن تأخّر الأمر كثيرا، فإن بعض البلدان شهدت ثورات، أجبرت السلطات القائمة فيها على ردود فعل مختلفة، بين الفرار من البلاد (تونس)، وتفويض السلطة إلى الجيش (مصر)، واستعمال القوّة (ليبيا وسوريا واليمن)، أو إدخال إصلاحات دستورية (المغرب وسلطنة عمان).[172]

"التغيير الجذري للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يحدثه الشعب من خلال شخصيات تاريخية أو الحراك الجماهيري، وذلك تحقيقا لمطالب ثورية يطمح إليها". انظر: بشارة، عزمي، في الثورة والقابلية للثورة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2012، ص 7-14.

[171] تزخر المكتبة العربية بالمؤلفات في هذا الموضوع، وأشهرها كتاب الأحكام السلطانية للماوردي (1058-972)، وابن خلدون (1406-1332) في تاريخه، وبدر الدين بن جماعة (1333-1241) في كتابه تدبير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، وابن تيمية (1263-1328) في منهاج السنة وفي مجموع الفتاوى. انظر: المصدر السابق، ص 14- 25.

[172] يحمل مفهوم الثورة في اللغة العربية بعدا غاضبا، حيث جاء في لسان العرب لابن منظور: "الثورة" تعني الهيج، وتتضمن معنى الغضب. انظر: ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1999، الجزء الثاني، ص 148.

4.2 التراكمات والأسباب البعيدة والقريبة

ككّل الثورات التي سبقتها، كان للثورة التونسية تراكمات عديدة، مستمدّة من التاريخين القريب والبعيد، ومن الأحداث المعيشة في السنوات الأخيرة، حيث ساهم تاريخ تونس الغني بالاحتجاجات الشعبية،[173] وساهم التغيير الحاصل في الذهنيات بفضل التعليم ووسائل الإعلام ونضج الحركات الاجتماعية والسياسية التي رأت النور منذ عشرينيات القرن الماضي، كل ذلك ساهم في تغيير نظرة الشعب للأشياء، ورفض سياسة تكميم الأفواه، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، والخطاب الذي يعتمد أساسا على الدعاية للزعيم الأوحد والمعصوم، وسوء معاملة أجهزة الدولة مع المواطنين والعمل على إذلالهم، ما وفّر للاحتجاجات حالة اجتماعية جاهزة لاستقبالها.

وعانت الجهات الداخلية (في مقابل الجهات الساحلية) التهميش والتجاهل لعقود طويلة، وتمركزت الثروات بين أيدي فئة قليلة من رجال الأعمال المرتبطين بالنظام؛ إمّا قرابة وإما موالاة، وتفاقم عدد العاطلين عن العمل، وجزء كبير منهم كان من حاملي الشهادات الجامعية، وانتشرت المحسوبية في إسناد الوظائف.

كما شكّل تراكم حركات مقاومة النظام مقدّمة للثورة، وساهم في تدريب الوعي الشعبي على الاحتجاج، كالتحرّكات الشعبية التي شهدتها منطقة السيجومي في ضواحي العاصمة تونس سنة 2004، إثر غرق المنطقة بمياه السبخة، والتي خلّفت أكثر من 150 عائلة دون مأوى، واحتجاجات الحوض المنجمي سنة 2008 في كل من الرديف وأم العرائس والمتلوي والمظيلة؛ احتجاجا على المحسوبية، لاختيار موظفين للعمل في شركة فسفاط قفصة، والتي اختلطت فيها النقمة على الفقر بالنقمة على الفساد، واستمرّت هذه الاحتجاجات التي توسّعت إلى المناطق القريبة قرابة السّتة أشهر، بين التظاهر والاعتصام، وتمّ قمع هذه الاحتجاجات، وانتهت بزجّ العشرات من المحتجين في السجون،[174] وأخيرا أحداث منطقة بن قردان سنة 2010؛ احتجاجا على تضييق السلطات على التجارة مع ليبيا، والتي تعتبر مصدر الرزق الرئيسي لسكان المدينة، التي شهدت مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن، ولم تتوقف إلا بالتوصّل إلى اتفاق بين تونس وليبيا، لإعادة فتح المعبر الحدودي "رأس جدير"، الذي كان قد أغلق من قبل.

ونجح نظام بن علي في إجهاض هذه التحرّكات الاحتجاجية، والتي عبّرت في مجملها عن رفض السياسات، بفعل عصا الأمن الغليظة، وبفعل حاجز الخوف الذي سيطر على غالبية التونسيين.

---

[173] عرفت البلاد ثورات عديدة على مرّ العصور، كثورة علي بن غذاهم سنة 1864، وثورة الوردانين ضد سياسة التعاضد سنة 1969، وأحداث قصر هلال سنة 1977، وأحداث جانفي 1978، وأحداث قفصة سنة 1980، وانتفاضة الخبز سنة 1984، وأحداث الحوض المنجمي سنة 2008، وأحداث بن قردان سنة 2009.

[174] انظر: تقريرمنظمة العفو الدولية لعام 2009، عبر هذا الرابط:
https://www.amnesty.org/download/Documents/48000/pol100012009ara.pdf، ص 157-159 (آخر زيارة 07.08.2020).

4.3 الشرارة

لم يكن محمد البوعزيزي[175] يعلم أن صرخته صباح السابع عشر من شهر ديسمبر 2010، أمام مقر محافظة سيدي بوزيد، وسط البلاد، ستكون سببا في تحريك الشارع في تونس، ومنه في بلدان أخرى، وإسقاط أنظمة لم تحسب حسابا لمثل هذه الصرخات بسدّها كل منافذ التواصل مع شعوبها. وتمثّلت الحادثة في "إحراق الذات"، وهو نوع من الغضب الموجّه ضدّ الظلم الذي شعر به كشاب مهضوم الحقوق، شأنه شأن الكثيرين من أمثاله، ما حوّل الانتحار من فعل خاص إلى فعل عام، جعله أشبه بالاستشهاد، ونجح بردّة فعله هذه في تحريك الشارع، وكانت البداية في مدينته التي حركها الشعور القبلي (أو التضامن القبلي)،[176] ثم انتقلت إلى القرى والمدن المجاورة، وذلك قبل أن تتوسّع شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، وتعمّ البلاد.

وشكّلت حادثة انتحار البوعزيزي الشرارة لنافورة الغضب ضد الاستبداد والخوف والفساد والإحباط، التي انطلقت في وجود الغاز المشبع في الجو، فأوقدت النار في ذلك الغاز القابل للاشتعال بفعل توفّر المبرّرات لإشعال ثورة؛ بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما كانت نوعا من الحراك الاجتماعي والسياسي الذي يفرضه المجتمع من فترة لأخرى؛ لتعديل أنساقه وأنظمته، وجعلها تشتغل بطريقة سليمة ومتوازنة، وهو دور تعديلي لوظيفة الدولة بوصفها الجهاز الوحيد الذي يمتلك شرعية استخدام العنف واحتكاره. وتعتبر ظاهرة الانتحار حرقا ليست بالجديدة في تونس، حيث سبقت حادثة البوعزيزي ولحقتها انتحارات أخرى، كانت معلومة، وأعلنت عنها الصحافة.

وفي الوقت الذي اختار فيه بعض الشباب الانتماء إلى تنظيمات الجهاديين والالتحاق بإحدى الجبهات العسكرية المفتوحة؛ اعتقادا منهم بأنهم يقاتلون لإعلاء كلمة الله في الأرض، وفي الوقت الذي اختار فيه آخرون الارتماء في البحر، وهم يحلمون بالوصول إلى أوروبا (الجنة المنشودة)، اختارت الأغلبية التظاهر والاحتجاج في الشوارع، مدفوعة بسوء التوازن الجهوي الذي أنتج مشاريع تنموية مختلة لفائدة المدن الساحلية على حساب المدن الداخلية. ولم يفلح الخطاب السياسي الرسمي في تدجين تحركاتهم التي انطلقت في شكل احتجاجات شعبية، فجّرتها قوّة شبابية مورست عليها وظيفة الوصاية، وحوّلت ردود الفعل على حادثة البوعزيزي من العفوي إلى المنظّم، بعد أن وجدت المساندة من قواعد المنظمة النقابية وشرائح مهنية ذات تأثير ومصداقية؛ كالمحاميين والأطباء، ما سهّل عليها التمدّد، انطلاقا من الأطراف المهمشة في اتجاه

[175] من مواليد سنة 1984، بمدينة سيدي بوزيد (تبعد حوالي 300 كلم عن العاصمة تونس). كان قد أحرق نفسه؛ احتجاجا على سوء معاملة السلطات له، بعد مصادرة العربة التي كان يبيع عليها الخضار، وكان ذلك سببا في انطلاق الاحتجاجات. وتوفي نتيجة تأثره بالحروق البليغة بعد 18 يوما من الإقامة في المستشفى.

[176] بالرغم من النجاح الكبير الذي حققته سياسة بورقيبة في إضفاء الطابع المدني وغلبة مفاهيم الحداثة والانتماء إلى الوطن في مقابل سيطرة مفاهيم العصبية القبلية على حياة الناس، إلا أنّ حادثة البوعزيزي أثبتت أنّ هذه الحمية لم تخمد بالكامل. وحاول نظام بن علي التخفيف من هذا الترابط العشائري عبر وسطاء ونقابيين وتقديم وعود بدعم التنمية، إلا أنّ ذلك لم يجد نفعا؛ لفقدان الثقة في نظام جرّب لأكثر من عقدين، ولم يوف بعهوده الكثيرة.

المدن الكبرى والعاصمة (المركز السياسي والاقتصادي)، حيث التقت هناك مع فئات واسعة من الطبقة المتوسطة (لها هامش نسبي للانضمام إلى النقابات والأحزاب، وذات طموح في التخلص من الاستبداد).

4.4 المجريات

شأن كل الثورات، انطلقت الثورة التونسية على شكل احتجاجات كسّرت حاجز الخوف، قبل أن تتحوّل إلى غضب شعبي عارم، ولكن هذه الثورة ارتبطت بتاريخ نجاحها (14 يناير 2011) وليس بتاريخ اندلاعها (17 ديسمبر 2010)، والسبب في ذلك أنّ سقوط أول رئيس عربي وهروبه هو ما بهر الناس، ما جعل هذا التاريخ هو المنحوت في الذاكرة الجمعية، ولكن الاختلاف بقي في معرفة هل الثورة انتهت بسقوط بن علي، أم بدأت مع هذا التاريخ؟ نظرا لاستمرار التظاهر حتى بعد مغادرته للبلاد؛ لقطع الطريق أمام محاولات الالتفاف على الثورة وتفريغها من محتواها، وغلبت على أحداث الثورة صبغة العفوية والدافعية الذاتية.

وبدأت التحركات برفض فردي للأوضاع القائمة، ثم تطورت إلى احتجاجات جماعية، ومنها إلى انتفاضة شعبية، سرعان ما ارتقت إلى ثورة متجذّرة في مطالبها، متمسّكة بحقها، ومصرّة على فرض إرادة الشعب الذي منع من ممارسة حقّه في الاختيار وفرض صوته في غياب الديمقراطية، فهذا لم يمنعه من الإيمان بهذه المبادئ والاعتقاد بأنها حقه الطبيعي. وكان المحرّك الرئيسي لهذه التحركات، محاولة الشعب استعادة دوره الطبيعي في إدارة البلد وثرواته، باعتباره مصدر السلطات، كما هو الحال في البلدان المتقدمة، ومن هنا جاءت الصرخة المدوية "الشعب يريد"، وساعده في ذلك انكسار حاجز الخوف وتوفّر الاستعداد للتضحية لديه؛ من أجل تغيير الأوضاع إلى الأحسن، إلى جانب الإحساس بالظلم، الذي رافقه حالة من الشجاعة والتحدّي لدى شباب جمعتهم الطموحات نفسها وتشكّلت ثقافتهم السياسية في ظل الشبكات الاجتماعية، وهو معطى ثقافي غير مسبوق، حيث تعرّفوا على بعضهم البعض مستغلين سرعة التواصل وغياب الحواجز والرقابة، ما غذّى لديهم ذهنية عملية تقوم على المسؤولية الفردية، ليواجهوا في الشوارع الرصاص بصدور عارية، وبرد من قبل السلطة يستخف بذكائهم (ظهر ذلك من خلال إدارتها للأزمة).

وأحرجت التحركات الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية، التي أجبرها صمود المحتجّين في القصرين وسليانة على إصدار البيانات المنددة بقمع البوليس للاحتجاجات، قبل أن تلتحق تباعا بالتحركات. وبادرت المنظمة الشغيلة "الاتحاد العام التونسي للشغل"، ذات التاريخ العريق والمؤثّر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحاضنة الشعبية للعمل الوطني، إلى التفاعل العلني بعد ثمانية أيام من انطلاق الاحتجاجات، بتجمّع المئات من النقابيين في المقرّ المركزي بتونس العاصمة؛ للتعبير عن التضامن مع المحتجّين، ومساندة مطالبهم، والاحتجاج على قمع المسيرات الشعبية والاعتقالات واستعمال الرصاص الحي ضد المحتجين العزّل. كما شنّت نقابة المحامين إضرابا يوم 9 يناير 2011، قبل أن تضغط قواعد

المنظمة الشغيلة على قيادتها للإعلان عن إضراب عام في كامل البلاد، كانت قمته في مدينة صفاقس، حيث عجز النظام عن مواجهة مئات الآلاف من المتظاهرين، الذين خرجوا بطريقة سلمية منظّمة ومؤطّرة. وبالرغم من سلمية الاحتجاجات ومدنية الشعارات، واجهت الدولة التحركات بالعصا الغليظة وبملاحقة المتظاهرين الذين صنّفتهم ضمن الخارجين عن القانون وقدّمتهم إلى المحاكمات.

وشكّل رفض قوات الجيش الانصياع لأوامر النظام بإطلاق النار على المحتجّين، دفعة كبيرة لهم، ألهمتهم المزيد من الإصرار والصمود، ومكّنتهم من رفع سقف مطالبهم شيئا فشيئا، في حالة فريدة من التحدي، اضطرت النظام إلى تقديم تنازلات متتالية. وشكّلت لحظة الصمود والتحدي هذه من خلال إرادة شاملة لإصلاح كافة جوانب الحياة عبر استعادة الشعب دوره وسيادته. ونجح الجيش بهذه الخطوة في فصل الدولة عن النظام الذي أصبح عبئا عليها، ما ولّد تماهيا بين الشعب والمؤسسة العسكرية، الأمر الذي فسح المجال لتغيير ديمقراطي مدني، دون المساس بهيبة وامتيازات المؤسسة العسكرية.

وغاب الإعلام الرسمي عن مسرح الأحداث، وترك المجال للإعلام البديل، الذي عرف "بإعلام المواطن"، من يوتيوب وفيسبوك وتويتر، والذي ينطلق من ساحات التحركات، ويبدأ من كاميرات الهواتف المحمولة، ومنه إلى القنوات الفضائية؛ لاطلاع العالم على يوميات الثورة، قاطعا الطريق أمام تشويه النظام لتحركاتهم، التي تمّ اتهامها بأنها تعمل على تشويه صورة تونس بالخارج، وبأنّ من يقف وراءها جهات لا تريد الخير لتونس. ونجحت مواقع، مثل موقع "تونس نيوز"، وموقع "نواة"، وموقع "تونيزين"، في كسر حاجز القمع والتعتيم، وتفكيك منظومة الفساد التي حكمت لأكثر من عقدين.[177]

كما فشلت خطّة النظام في ضخّ المزيد من الأموال، التي لم تكن مبرمجة سابقا، للجهات التي شهدت التحرّكات؛ لتحسين وضع المحتجّين، كمحاولة لإسكاتهم وثنيهم عن مواصلة تحركاتهم.

4.5 الفاصل بين السياسي والاجتماعي

لم تكن الثورة التونسية التي باغتت الجميع في الداخل والخارج ثورة بطون خاوية، بل كانت ثورة الحق في الوجود وفي الكرامة والحق في الحرية وفي التعبير عن الرأي وفي المشاركة في صنع وتقرير المصير. واضطرت الثورة كل المنظّرين السياسيين إلى مراجعة قراءاتهم للواقع السياسي والاجتماعي في تونس، حيث إنّ التحرّكات الشعبية انطلقت دون تخطيط مسبق ودون قيادة واضحة فردية أو حزبية، ونجحت في إسقاط النظام، بعد أن أجبرت القوى الحيّة في المجتمع على الالتحاق والالتحام بها.[178]

[177] السمعلي، عادل، معالم الثورة المضادة في تونس: الإعلام التونسي نموذجا، دار المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، تونس 2013، ص 37.
[178] شأنها شأن الثورة الأمريكية سنة 1775، التي لم يخطط لها كثورة سياسية عند انطلاقتها، حيث إنها بدأت كثورة مبادئ دستورية تطالب بالحريات، ثم حولت مطالبها إلى المطالبة بالتحرر والاستقلال، وكذلك الثورة الفرنسية التي كان غالبية الثوار فيها من الملكيين الذين لا يسعون إلى تغيير نظام

ونجحت الثورة في إنشاء لحمة كبيرة بين مختلف قوى المجتمع في كلّ المناطق، سواء التي بدأت بالاحتجاجات أو التي التحقت بها، وتميزت بحركة شعبية منضبطة بعيدة عن العنف الفوضوي أو الانتقام العام، وفرضت على الثوار التصرّف كشعب لا كأفراد أو كمجاميع. ولم تفلح القرارات القمعية التي صدرت تباعا، كمنع التجوّل وإطلاق الرصاص على المتظاهرين، في وقف الاحتجاجات، بل ساهمت في الرفع من وتيرتها وفي ابتعاد الكثير من الموالين للنظام عنه.

وقبل الشروع في طرح مطالبة النظام بالرحيل، "الشعب يريد إسقاط النظام"، طالب المحتجون بتوفير مواطن شغل للعاطلين عن العمل، وبتوفير الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، وبالكف عن نهب الأموال العامة. إلا أنّ تعنّت النظام في الإصغاء إليهم، ورميهم بالتبعية لجهات أجنبية لا تريد الخير لتونس، زاد من إصرار المحتجين على مواصلة تحركاتهم وكسر الحصار المضروب عليهم، مستغلين حياد الجيش وتوفّر وسائل الاتصال الحديثة التي سهلت عليهم تنظيم صفوفهم.

4.6 الشعارات

نجحت الثورة التونسية في أيامها التسعة والعشرين في المحافظة على حيويتها وديمومتها، من خلال شعارات بسيطة ومعبّرة، نبضت بهموم الشعب وقضاياه التي يعرفها القاصي والداني، وتحولت هذه المطالب بسرعة من اجتماعية إلى سياسية، وعبّرت في مجملها عن تطلعات وآمال في غد أفضل. ولم تستند في مطالبها إلى أيديولوجيات يسارية أو يمينية أو دينية، بل اختارت شعاراتها بتلقائية، وكانت واضحة المعالم، وأسّست لخطاب جديد يختلف عن خطاب النهوض بالأمة وتحرير الشعوب، وكشف خطابها الاحتجاجي هذا عن مخزون نضالي في الثقافة الجمعية لدى المحتجّين.

وللمرّة الأولى منذ تولي بن علي سدّة الحكم، رفعت شعارات مناهضة له ولأطراف من أقاربه، بعد أن نجح لأزيد من عقدين في تكميم الأفواه، وإخفاء الحقائق وتزييفها، عبر وسائل الإعلام أو البوليس أو القضاء. ففي البداية عبرت الشعارات عن مطالب اجتماعية من قبيل: "التشغيل استحقاق يا عصابة السرّاق"، و"خبز وماء والطرابلسية لا"، و"لا لا للطرابلسية إِلّي (مَن) سرقوا الميزانية"، في إشارة إلى فساد عائلة أصهار بن علي الذين تمتّعوا بنفوذ واسع وسيطروا على مفاصل الاقتصاد، لتأخذ منحى سياسيا على غرار: "تونس حرّة حرّة وبن علي على برّا"، و"تونس حرّة حرّة والتجمّع على برّا"، و"الشعب يريد إسقاط النظام"، وهو الشّعار الذي صدّرته الثورة إلى باقي الثورات العربية التي تبعتها. وعبّرت هذه الشعارات عن نضج سياسي واضح، على الرغم من مرور أكثر من عقدين من القمع والاستبداد السياسي.

الحكم، واعتبروا بعد عام من انطلاقتها أن الملكية نفسها جريمة. انظر: أرندت، حنة، في الثورة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2008، ص 61-60.

4.8 شارع بورقيبة

عادة ما ترتبط الثورات إما بتواريخ وإما بأماكن تبقى عالقة في الذاكرة. فسجن الباستيل في باريس، وساحة تيان آن مان في بكين، وميدان التحرير في القاهرة؛ أماكن يكفي ذكرها لتذكّر أحداث غيّر بعضها مسار التاريخ والبشرية، كالثورة الفرنسية التي غيّرت بشكل عميق مسار التاريخ الحديث، وأحداث 1989 في الصين التي طالبت بالحرية والديمقراطية والإصلاح، وأخيرا ثورة 25 يناير 2011 التي تابعها العالم عبر شاشات التلفاز.

ومدار الصراع في الثورات هو امتلاك الشارع، حيث تسارع الجموع إلى الشوارع والساحات والميادين؛ لتعتصم بها وفيها. والثورات لا تعرف قيامتها إلا في الشارع، وكل شعارات الثوار إنما هي ترجمة لهذا الحقّ: "نحن باقون هنا، صامدون هنا". وهكذا، فإن التحكّم في الشارع هو التحكّم في الحركة السياسية،[179] ومن يسيطر على الشارع، يمتلك الدولة؛ لأنّ جذور السلطة منغرسة فيه، لذلك تمنع الدولة الجمهور من امتلاك الشارع بشتّى الوسائل ومن حرية التصرّف فيه،[180] والدولة الحديثة استنبطت طرقا للانقضاض على الشارع، ومن ثم المجتمع، بإخلاء الشارع.

ونجح شارع الحبيب بورقيبة (والذي كان يسمى شارع البحرية حتى سنة 1958، ويعرف عند العموم ب L'avenue) في انتزاع القيمة الرمزية لثورة الحرية والكرامة، باحتضانه للمسيرة الشهيرة التي انتهت أمام مبنى وزارة الداخلية، والمعروفة باسم "ارحل Dégage"، لتصبح بعدها المظاهرات بلا طعم ما لم تمرّ منه، بعد أن كان منطقة محرّمة للتظاهر قبل الثورة بحجّة أنه "واجهة البلد". ويمتلك الشارع رمزية تاريخية، باحتضانه لأغلب التحركات التي عرفتها البلاد قبل وبعد الاستقلال، حيث كان يسكن المقيم العام الفرنسي، وتحوّل المبنى بعد الاستقلال إلى مقر لسفارة الجمهورية الفرنسية.

ويعتبر هذا الشارع (القصير بالقياس مع شهرته) من أهم شوارع العاصمة تونس، حيث تلتقي معه العديد من الشوارع الرئيسية، مثل؛ شارع روما، وشارع باريس، وشارع الجزائر، وشارع القاهرة، وشارع محمد الخامس، وشارع جمال عبد الناصر، وشارع قرطاج، وشارع ابن خلدون، كما أنّه يعجّ بالرموز؛ كتمثال ابن خلدون، والمسرح البلدي المكنى "بعلبة الحلوى La bonbonnière"، والكنيسة الرئيسية للرومان الكاثوليك والتي تحمل اسم القديس فنسان دي بول (Saint Vincent de Paul)، وباب البحر الذي يفصل المدينة العتيقة عن المدينة الحديثة، هذا إلى جانب المقاهي ودور السينما والنزل المنتشرة عبر طول الشارع. وفي الجهة الأخرى من الشارع تنتصب وزارة الداخلية ذات البناية الرمادية والرمزية المزدوجة، فهي تمثّل

[179] الرحموني، محمد، دولة البوليس: قراءة في طبيعة الدولة الحديثة من خلال هوبز، دار سحر للنشر، تونس 2015، ص 5.
[180] المصدر السابق، ص 83.

علامة هيبة الدولة بما تعنيه من احتكار للعنف المشروع، والمكان الذي ارتبط في مخيلة التونسيين بالحرّية والكرامة.

5. الفترة الانتقالية (يناير 2011 - يناير 2015)

تتميّز المرحلة التي تلي الثورات عادة بالصراعات بين مختلف القوى والتيارات السياسية والفكرية التي ساهمت في الثورة والتي لم تساهم، وأيضا بارتفاع حدّة التناقضات بين مختلف هذه التشكيلات، ولذلك يبقى الانتقال من حال الثورة إلى حال إقامة النظام السياسي التعدّدي مقام النظام الأحادي أمرا محفوفا بالمخاطر، يمكن أن يدخل البلاد فيما يعرف بالفوضى التي تؤدّي ربّما إلى حرب أهلية.

وتتّسم هذه المرحلة التي يطلق عليها "الانتقالية" بحالة الخوف والتردّد وتضارب الأولويات وكثرة الاختلافات والتجاذبات، وبالتداخل بين البرامج الحينية والإستراتيجية، كيف لا وهي مرحلة تأسيس للديمقراطية: دستور جديد، وقانون انتخابات جديد، وإجراء انتخابات نزيهة بناء على هذا الدستور وهذه القوانين، وقد تطول هذه المرحلة، وقد تقصر، حسب ظروف البلد.

وفي تونس بدأت هذه الفترة بالتزامن مع إعلان وسائل الإعلام المحلية والعالمية عن مغادرة زين العابدين بن علي وعائلته البلاد مساء الجمعة 14 يناير 2011، وتسلّم رئيس حكومته محمد الغنوشي رئاسة البلاد، طبقا لأحكام الفصل 56 من دستور البلاد، الذي ينص على سدّ الشغور "لتعذّر رئيس الجمهورية القيام بمهامه بصفة وقتية"، وقد تبعه قرار المجلس الدستوري صباح اليوم الموالي والقاضي بالإعلان عن الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية، وتكليف رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع ولفترة محدّدة (بين 45 و60 يوما) منصب رئاسة البلاد، استنادا على الفصل 57 من الدستور، وفوّضت له مهام السلطة التشريعية بإصدار المراسيم (القوانين)[181] المنظمة للحياة السياسية في إطار ما يعرف ب "القانون الدستوري الاستثنائي".[182]

وتسبّب لزوم أغلب وحدات قوات الأمن منازلهم في الأيام الأولى التي تلت الرابع عشر من يناير في حدوث فراغ أمني، ترك المجال واسعا للفوضى، فقام المواطنون، بطريقة طوعية وبحركة غير مسيّسة، بتشكيل لجان شعبية، انتشرت في الطرقات والمفترقات، وسهرت على حماية الممتلكات العامة والخاصة والمواطنين على مدار الساعة في كل أنحاء البلاد. ونجحت هذه اللجان في استعادة الأمن والاستقرار قبل أن تعود

[181] نص المرسوم التأسيسي على الآتي: "يتم إصدار النصوص ذات الصبغة التشريعية في صيغة مراسيم يختمها رئيس الجمهورية المؤقّت بعد مداولتها في مجلس الوزراء ويسهر على نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية". وتم في الأيام الأولى إصدار 120 مرسوما، تميزت هذه المراسيم بطابعها الفوري والثوري، وكان أهمها مرسوم العفو العام، وإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، ولجنة تقصّي الحقائق حول الرشوة والفساد، وإحداث الهيئة الوطنية المستقلة لإصلاح الإعلام والاتصال.

[182] انظر مقال: ابن عاشور، عياض، الثورة التونسية في تجلياتها الدستورية، على موقعه: http://yadhba.blogspot.co.at/2012/10 (آخر زيارة 08.08.2020).

الوحدات الأمنية لاستئناف نشاطها من جديد. وانتظمت هذه اللجان لاحقا فيما عرف ب "روابط حماية الثورة"، وتحصلت على ترخيص قانوني بموجب القوانين المنظّمة لتكوين وتسيير الجمعيات،[183] ونجحت في إجبار جيوب نظام بن علي على التراجع، بعدما كانوا يهيئون أنفسهم لحكم البلاد من جديد (بنسخة محسّنة من النظام الذي قامت عليه الثورة)، حيث إنّ أول حكومة تشكّلت بعد رحيل بن علي ضمّت 38 عضوا (22 وزيرا و16 كاتب دولة) غالبيتهم من حزب التجمّع الدستوري الديمقراطي.

كما فرضت التحرّكات التي أعقبت فرار بن علي والتي قادتها هذه الروابط والمعروفة بالقصبة واحد والقصبة اثنين،[184] في فرض القطيعة الكلّية مع الماضي، بإبطال العمل بدستور 1959،[185] وحلّ البرلمان، والذهاب إلى انتخاب مجلس تأسيسي (بدل إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية على أساس الدستور القائم)، مهمته إنجاز دستور جديد، يمهّد لبناء نظام سياسي حديث وفاعل، تحترم فيه حقوق الإنسان، وتعزّز فيه سيادة القانون، وتحمى فيه الحريات العامة والخاصة، وترسّخ فيه قيم العدالة، وتؤمّن فيه الشراكة السياسية وقيم الديمقراطية ومبادئها. واستغلت هذه التحركات التزام المؤسسة العسكرية الحياد وعدم دخولها معترك الصراع على السلطة،[186] وقد غلبت النزعة الوفاقية بين جميع الفرقاء على المشهد العام (قبل أن تنفجر الصراعات الأيديولوجية لاحقا مع قرب الاستحقاقات الانتخابية).

وبالرغم من تعرّج مسار هذه الفترة الانتقالية في تونس، وتعدّد المطبّات والصعوبات (الأمنية والاقتصادية خصوصا) التي اعترضتها؛ بسبب ضعف أجهزة الدولة المركزية، وارتباك أجهزتها في المحافظات، ونشوء الكثير من الظواهر السلبية، كانتشار الإشاعات التي يصعب معها التمييز بين الصحيح والخطأ، وانتشار ثقافة التواكل، وأفول ثقافة العمل، والمطلبية المشطّة التي لم تراع الوضعية الاقتصادية الصعبة،[187] وحصول أعمال إرهابية أودت بحياة العشرات من رجال الأمن والجيش ومن المواطنين ومن الأجانب،[188] فضلا عن اغتيالين سياسيين أراد من خلالهما منفذوهما تطبيق نظرية الفوضى الخلاقة وخلط الأوراق في المشهد السياسي التونسي الجديد،[189] وعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية محليا وإقليميا، وخصوصا في

---

[183] قبل أن تحل بحكم قضائي في مايو 2014، بعد أن تحولت إلى مدار تنازع بين حركة النهضة من جهة وبقية الأحزاب من جهة أخرى، التي اعتبرت أنّ حماية الثورة موكولة إلى السلط الأمنية والحقوقية والقضائية، وبعد اتهامها بارتكاب أحداث عنف وفوضى والدعوة لها. انظر: المديني، توفيق، تونس؛ الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية - الطوباوية الأصولية في السلطة، مصدر سابق، ص 252-254.

[184] نسبة إلى ساحة القصبة وسط العاصمة، التي اتخذها المعتصمون مكانا لهم لأيام وليال متواصلة.

[185] بموجب المرسوم "التأسيسي" عدد 14 الصادر في 23 مارس 2011، وذلك بحجة أن الدستور تجاوزته الأحداث؛ بسبب ما لحقه من تشويه وما أدخلت عليه من تنقيحات باتت عقبة أمام أي حياة ديمقراطية. انظر: خطاب الرئيس المؤقت فؤاد المبزع، بتاريخ 3 مارس 2011: https://www.youtube.com/watch?v=e8GRSYRrPBA (آخر زيارة 08.08.2020).

[186] المنظومة العسكرية التونسية منظومة وطنية، تقوم عقيدتها على حفظ الأمن وسلامة التراب التونسي، دون التدخل في السياسة وتشعباتها.

[187] عاشت البلاد طوال سنوات متتالية في ضوء الإضرابات عن العمل، والوقفات الاحتجاجية التي طالت المؤسسات الخاصة والعمومية؛ للمطالبة بتحسن ظروف العمل، وتحسين الوضعية الاجتماعية، وزيادة الأجور، وكبّدت هذه الإضرابات ميزانية الدولة خسائر كبيرة.

[188] تنوّعت الأعمال الإرهابية التي شهدتها البلاد خلال الفترة الانتقالية بين مواجهات مسلّحة بين مسلّحين وقوات الجيش في جبال الشعانبي على الحدود المشتركة مع الجارة الجزائر، وتفجيرات في مناطق حساسة، كتفجير متحف باردو، الذي خلّف 22 قتيلا، أغلبهم من السيّاح، والهجوم على نزل في مدينة سوسة، أسفر عن مقتل 38 شخصا، وتفجير حافلة للأمن الرئاسي، أسفر عن مقتل 12 منهم.

[189] مثل حدث اغتيال الناشط السياسي شكري بلعيد، الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد، في فبراير 2013، وحدث اغتيال الناشط السياسي محمد البراهمي، الأمين العام لحزب حركة الشعب وعضو المجلس التأسيسي، في يوليو من السنة نفسها، وقد شكلا صدمة كبيرة لعموم التونسيين؛ بسبب انتقال الصراع السياسي من السجال إلى القتل. وكادت الحادثتان أن تتسببا في انزلاق البلاد إلى ما لا تحمد عقباه، وتسببتا في إقالة

الجارة ليبيا التي تعدّ الشريك الاقتصادي الأول لتونس، والأحداث التي عرفتها مصر صائفة 2013، والتي تسبّبت في حدوث انقسام بين مؤيد لها واعتبارها تصحيحا للمسار الثوري والمطالبة باستنساخها في تونس، وبين مندّد لها وعدّها عملا انقلابيا على سلطة منتخبة.[190] بالرغم من كلّ ذلك، نجح التونسيون في الحفاظ على مؤسّسات دولتهم، وفي أن تكون ثورتهم الأنموذج الأوحد الناجح من بين بلدان "الربيع العربي"، حيث فشلت التجربة اليمنية في تحقيق انتقال سلمي للسلطة،[191] وغرقت الثورتان الليبية[192] والسورية[193] في مستنقع العنف المسلّح، ما أدّى إلى انهيار الدولة في بعضها وتفتّت مؤسساتها، بالرغم من أنّهم جميعا انطلقوا من المطالب نفسها، وهي التحرّر من أنظمة فاسدة وطلب الحرية والكرامة.

ولم تسلم الثورة التونسية مما يطلق عليه "الثورة المضادة"،[194] والتي تزعمتها أطراف متعدّدة، ممن أفقدتهم الثورة مزاياهم، بعد أن كانوا مستفيدين من النظام السابق، ومن الذين يمثّل التوجّه نحو الإصلاح تهديدا لمصالحهم وإيذانا بإمكانية محاسبتهم ومساءلتهم. وعملت هذه القوى كلّ ما في وسعها، إما لاستدراك ما فاتها واللحاق بالثورة، وإما للتشكيك في الثورة وجدواها، وتعطيل مسيرة التحوّل، واللجوء إلى تغذية الأزمات، وإرباك المسار الانتقالي، وإثارة النعرات الجهوية، وتعميق الاستقطاب السياسي، والعمل على استمرار حالة الفراغ.

وتحركت قوى الثورة المضادة في اتجاهات متعدّدة، بدءا من الساحة الإعلامية، حيث تحوّلت بعض وسائل الإعلام إلى وسائل تحريضية، تنشر الأكاذيب والإشاعات؛ من أجل إرباك الوضع وشحنه بمزيد من التوتّر، وإدخال الرعب في نفوس الناس، وإيهامهم بأنّ الوضع يسير نحو كارثة، مستغلّة في ذلك حالة الانفلات الإعلامي، وعدم وجود قوانين منظّمة للقطاع، واتّساع مجال حرية التعبير، ما ساهم في تغذية أسباب الاحتقان الاجتماعي والعنف السياسي.[195] ومن أجل ذلك، تمّ تجنيد بعض المحلّلين، للتحريض على قطع الطرقات، والرفع من وتيرة الإضرابات والاعتصامات؛ لإنهاك الاقتصاد وتدميره. وأمّا في المجال

حكومة حمادي الجبالي (الترويكا الأولى) وسقوط حكومة علي العريض (الترويكا الثانية). وتعتبر مثل هذه العمليات التي تعتمد على التصفية الجسدية غريبة عن تقاليد وثقافة التونسيين، ولا يكاد يوجد لها أثر في تاريخهم القديم والمعاصر.

[190] ما حدث في مصر في 3 يوليو 2013، من تدخّل الجيش؛ لعزل الرئيس المنتخب محمد مرسي من رئاسة الجمهورية واعتقاله، بعد سلسلة مظاهرات للمعارضة المصرية التي طالبت بتنحيته.

[191] قامت الثورة في اليمن في شهر فبراير 2011؛ للمطالبة بالحرية والتغيير، وأدت إلى انشقاقات في أجهزة الدولة، وانتهت بتوقيع على مبادرة (خليجية)، يتخلى بموجبها علي عبد الله صالح عن الرئاسة، لصالح نائبه عبد ربه منصور هادي، لتدخل البلاد بعدها في حالة من عدم الاستقرار لا تزال متواصلة حتى وقت كتابة هذا البحث.

[192] بدأت الثورة في ليبيا يوم 17 فبراير 2011، في شكل انتفاضة سلمية، وتحولت بسرعة إلى ثورة مسلّحة في مواجهة ردّ السلطة العنيف، قبل أن تتدخل قوات الناتو وتزيح القذافي، ويدخل الفرقاء بعد ذلك في حرب أهلية؛ بسبب الغياب الكامل لأجهزة الدولة من جيش وشرطة، وفي خلاف حول هوية الدولة وشكلها، فتفتّت البلد إلى انتماءات قبلية ومناطقية، ولا تزال الأوضاع في ليبيا مضطربة حتى وقت كتابة هذا البحث (أغسطس 2020).

[193] بدأت الثورة في 15 مارس 2011، قبل أن تتحول إلى مقاومة مسلحة، بعد تشكيل الكثير من الجماعات المسلحة التي تتقاتل فيما بينها، وتتقاتل مع نظام الأسد. وتسببت هذه الأحداث في تدمير مدن بأكملها، وتهجير وتشريد الملايين من السوريين، ولا تزال الأوضاع مضطربة حتى وقت كتابة هذا البحث (أغسطس 2020).

[194] يرتبط المصطلح بالأفراد والحركات النافذة اجتماعيا وماليا وإعلاميا، التي تحاول بشتى الطرق إبطال كل ما أحدثته الثورة، واستعادة الأوضاع التي كانت في فترة ما قبل الثورة. ويمثل المال الفاسد والإعلام الكاذب وإثارة النعرات القبلية ركائز وأعمدة الثورات المضادة. انظر: السمعلي، عادل، معالم الثورة المضادة في تونس: الإعلام التونسي نموذجا، مصدر سابق، ص20.

[195] صدر في مارس 2013 تقرير عن المجموعة العربية لرصد الإعلام، حول رصد خطابات الحقد والكراهية في وسائل الإعلام التونسية، المكتوبة منها والسمعية والمرئية، ويمكن الاطلاع عليه، من خلال هذا الرابط: https://www.babnet.net/rttdetail-70904.asp (آخر زيارة 08.08.2020).

السياسي، فتمثّل الأمر في تذكية الخلافات السياسية بين الفرقاء، وفرض منطق الاستقطاب والصراع على السلطة، وتعطيل مسار الانتقال الديمقراطي؛ لأنّ نجاحه يعني بالنسبة لهم المحاسبة على ما ارتكبوه قبل الثورة.

وبالرّغم من كل هذه العراقيل والظروف العصيبة،[196] نجح الكثيرون في الدفع نحو التأسيس لجمهورية ثانية، تقوم على تقديس الحرّية والمساواة والتعدّدية السياسية والتداول على السلطة، وتعطي للفرد حرّيته وكرامته ورفاهيته، وذلك بتغيير المنهج وليس بتغيير الأشخاص، والقطع مع القديم الذي مكّن بن علي من ممارسة القمع الرهيب ومن قبله بورقيبة الذي جعل من مزاجه قانونا. فوقع الاتفاق على التمديد لرئيس الجمهورية المؤقّت فؤاد المبزع إلى حين إجراء انتخابات أكتوبر 2011 (عوضا عن الستين يوما التي يسمح بها الدستور، والتي انتهت في 15 مارس 2011)، والإبقاء على مؤسّسات الدولة قائمة، وتكليف ست حكومات؛ ثلاث منها قبل انتخابات أكتوبر 2011، وثلاث بعدها، أدارت هذه الفترة، التي لم تتوقف فيها الاحتجاجات.[197]

وأكدت مجريات الأحداث أنّ عملية تفكيك بنية الاستبداد ومؤسّساته تحتاج إلى طول نفس وحيّز زمني كبير، وأنّ تحقيق الديمقراطية وبناءها، بعد عقود من الاستبداد، مهمة ممكنة، ولكنها شاقة، تتم عبر المشاركة وليس الإقصاء.

وبإعلان نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت دورتها الثانية يوم الأحد 21 ديسمبر 2014، انتهت الفترة الانتقالية في تونس بإرساء مؤسسات حكم مستندة على دستور جديد، خرج من رحم برلمان منتخب وحظي بقبول كبير.

5.1 هيئة بن عاشور

فرضت الحالة الثورية التي أعقبت يوم 14 يناير 2011 على الجميع (أحزاب سياسية ومنظّمات وطنية وشخصيات حقوقية وقانونية) ضرورة البحث عن حلول؛ لتجنيب البلاد الفراغ المؤسّساتي والدستوري، حيث بادرت كل من الحكومة والجمعيات والأحزاب إلى اقتراح بعث مجلس لحماية الثورة والإصلاح السياسي ومراقبة أعمال الحكومة المؤقّتة، فتمّ الاتفاق على بعث "اللجنة العليا للإصلاح السياسي" في

[196] عرفت البلاد صعوبات اقتصادية، نتيجة محدودية الموارد الذاتية للدولة، وعدم الاستقرار السياسي، وأحداث العنف التي ساهمت في تراجع إقبال السياح على تونس، فتأثّر هذا القطاع الذي يشغّل حوالي 15 في المئة من اليد العاملة ويؤمّن حوالي 7 في المئة من الناتج الداخلي، ما ساهم في تراجع احتياطي البلاد من العملة الصعبة، وتسبّب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتدهور المقدرة الشرائية للمواطن. انظر: الجمعاوي، أنور، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مجلة دراسات عربية، العدد السادس، يناير 2014، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص 72-85.

[197] حكومات كل من: محمد الغنوشي الأولى والثانية (بين يناير 2011 وفبراير 2011)، والباجي قائد السبسي (بين فبراير 2011 وديسمبر 2011)، وحمادي الجبالي (بين ديسمبر 2011 ومارس 2013)، وعلي العريض (بين مارس 2013 ويناير 2014)، والمهدي جمعة (بين يناير 2014 وديسمبر 2014).

فبراير 2011، وأوكل إليها مهام دراسة النصوص القانونية المتعلقة بالتنظيم السياسي، واقتراح تنقيحها، وعرض صيغ جديدة لها، والتمهيد لتنظيم انتخابات حرّة وديمقراطية.

ونظرا لرفض العديد من الجمعيات لتركيبة اللّجنة وإصرارهم على بعث "المجلس الوطني لحماية الثورة"، تمّ بعث هيئة عمومية ثورية شبه تشريعية مستقلة، تحت مسمّى "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"،[198] أوكل إليها مهام دراسة النّصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي، واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتجسيم أهداف الثورة، وإصدار المراسيم المنظّمة للحياتين العامة والسياسية، وإعداد الأرضية الملائمة لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية. ووجهت تركيبة هذه اللجنة بالكثير من الانتقادات؛ بسبب غياب شباب الثورة وعائلات الشهداء وممثّلين عن المحافظات فيها، حيث إنّها تركّبت من: 12 ممثلا عن الأحزاب السياسية، و17 ممثلا عن المنظمات والهيئات والجمعيات ومكونات المجتمع المدني، و42 شخصية وطنية، فأعيد النظر في تركيبتها، وتمّ تدعيمها بشخصيات أخرى: 36 ممثلا عن الأحزاب، و33 ممثلا عن مكونات المجتمع المدني، و72 شخصية وطنية، و12 ممثلا عن الجهات، وعضوين ممثلين لعائلات الشهداء.

وبالرغم من أنّ هذه الهيئة غير منتخبة، إلا أنّها قامت بوظيفة "برلمانية تشريعية"، وذلك بالمصادقة بعد الإعداد والمناقشة على أهم النصوص القانونية التحررية للفترة الانتقالية؛ كالقانون الانتخابي للمجلس التأسيسي،[199] والمرسوم المتعلّق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات، والمراسيم (التشريعية) الخاصّة بتنظيم مجالات الصحافة والأحزاب والجمعيات.

وأنهت الهيئة مهامها أياما قليلة قبل تنظيم انتخابات أكتوبر 2011، لتفسح المجال للمجلس الوطني التأسيسي، بعد أن أسهمت في العملية التأسيسية للمشروع الانتقالي الديمقراطي.

5.2 انتخابات 2011، المجلس التأسيسي، الترويكا، والدستور

يعتبر يوم 23 أكتوبر 2011 يوما تاريخيا في تونس بكل المعايير، حيث عاشت البلاد أوّل تجربة ديمقراطية وشهدت أوّل انتخابات حرّة، أشرفت على تنظيمها "الهيئة المستقلة للانتخابات" برئاسة كمال الجندوبي، في ظل مراقبة دولية، وتنافس فيها حوالي 1500 قائمة حزبية ومستقلة، ضمّت قرابة 10500 مترشّح، تنافسوا على 217 مقعدا في المجلس.[200]

---

[198] بسبب طول اسمها، عرفت هذه اللجنة بلجنة ابن عاشور (نسبة إلى رئيسها عياض بن عاشور)، وتمّ بعثها بناء على المرسوم عدد 6 الصادر في 18 فبراير 2011.

[199] أقرّ هذا القانون التناصف الوجوبي بين النساء والرجال، وقام بتحويل الإشراف على العملية الانتخابية من وزارة الداخلية إلى هيئة مستقلة.

[200] الجمعاوي، أنور، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مصدر سابق، ص 72-85.

وأسفرت النتائج عن تقدّم حزب حركة النهضة (الإسلامي) على منافسيه (بنسبة 41 في المئة من الأصوات)، وردّ البعض هذا الفوز إلى القدرة التنظيمية الجيّدة التي تتمتع بها الحركة وانتشارها الواسع في كامل البلاد، حيث إنها نجحت في إعادة تجميع صفوفها واستقطاب الكثير ممن تعاطفوا معها، مقابل ضعف وتشتّت باقي القوى العلمانية واليسارية والليبرالية.[201] ومنع من الترشّح لهذه الانتخابات كلّ من تحمّل مسؤولية صلب حكومات بن علي أو مسؤوليات في هياكل التجمع الدستوري الديمقراطي (حزب بن علي).

وساهمت نتائج هذه المحطة الانتخابية الهامة في إنتاج خارطة سياسية جديدة، أفرزت ما أطلق عليه "الترويكا"،[202] وهو الائتلاف الحزبي الثلاثي المكوّن؛ من حزب النهضة الذي حصل على 89 مقعدا، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية المتحصّل على 29 مقعدا، وحزب التكتّل من أجل العمل والحريات المتحصّل على 20 مقعدا، من جملة 217 مقعدا.

واجتمع المجلس التأسيسي يوم 22 نوفمبر 2011 لينتخب رئيسه مصطفى بن جعفر، ثمّ في 12 ديسمبر 2011 لانتخاب رئيس الجمهورية المنصف المرزوقي، وفي 16 ديسمبر 2011 تمّ التصويت على القانون التأسيسي "التنظيم المؤقّت للسلط العمومية"، والمسمّى ب "الدستور الصغير"، الذي خوّل للمجلس التأسيسي لعب دور البرلمان من مراقبة للحكومة وتحديد لصلاحياتها، ومراقبة لمؤسّسة الرئاسة وسنّ التّشريعات (الجمع بين السلط التأسيسية والتشريعية والتنفيذية)، هذا إلى جانب المهمّة الرئيسية وهي صياغة الدستور.

وتميزت المرحلة التي تلت الانتخابات بكثرة التوتّرات؛ بسبب فقدان من تسلموا دفة الحكم الخبرة الكافية في تسيير دولة تعاني من التفاوت بين الجهات ومن نسبة بطالة مرتفعة، فضلا عن تدنّي المقدرة الشرائية للمواطنين، وهو ما ورثته عن سابقتها وكان سببا في قيام الثورة.

وبعد شدّ وجذب بين الأطياف السياسية تواصل سنتين ونصف، تمّت الموافقة على الدستور بموافقة 200 نائب، مقابل معارضة 12 نائبا، واحتفاظ أربعة بأصواتهم.[203] وأولى هذا الدستور الاعتبار لحقوق الإنسان وسلطة القانون وأرسى دعائم الدولة المدنية العادلة بضبطه لحدود السلط التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومثّل مرحلة فارقة في الانتقال إلى الديمقراطية والقطع مع عصر الدولة القامعة وحكم الحزب الواحد. واستأنس في إنجازه بآراء خبراء ومنظمات المجتمع المدني في الداخل والخارج، في إطار ما عرف ب "الحوار الوطني حول الدستور"، وتمّ ضمّ الكثير من هذه المقترحات في ثنايا فصوله.[204]

---

[201] الطبابي، عبد الحميد، دراسات حول قضايا الثورة التونسية، الدار التونسية للكتاب، تونس 2013، ص 29. والمديني، توفيق، تونس؛ الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية ـ الطوباوية الأصولية في السلطة، مصدر سابق، ص 469.

[202] كلمة روسية الأصل، وترمز إلى المجموعة الثلاثية.

[203] تسبّبت مسائل كثيرة في نشوب خلاف بين الإسلاميين والعلمانيين، كمسألة تحديد هوية الدولة، بين مطالب بالتنصيص على الشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الرئيسي للدستور، وبين داع إلى الاكتفاء بالفصل الأول من دستور 1959، والقائل بأنّ "تونس دولة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"، وهو ما تم في النهاية، فضلا عن الاختلاف حول شكل نظام الحكم بين برلماني ورئاسي أو مختلط تتوازن فيه صلاحيات الرئاسة مع صلاحيات البرلمان، وموضوع المرأة وحقوقها، بين الداعين إلى المساواة بينها وبين الرجل مساواة تامة، وبين الداعين إلى جعل العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل.

[204] السنوسي، منير، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، 2013، ص 23.

5.3 بين الشرعية الانتخابية، والشرعية التوافقية

التجاذبات السياسية بين العدد الكبير من الأحزاب (التي تجاوز عددها المئتين)، والاغتيالان السياسيان لكل من شكري بلعيد ومحمد البراهمي سنة 2013، كادوا أن يعصفوا بالمسار الانتقالي برمّته، الشيء الذي فرض على جميع القوى البحث عن مخرج ينقذ الوضع ويرضي كلّ الأطراف، فكان ميلاد "الرباعي الراعي للحوار" والمكوّن من؛ المركزية النقابية للعمال "الاتحاد العام التونسي للشغل"، والمركزية الرئيسية لأصحاب المال والأعمال "الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية"، و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان"، و"الهيئة الوطنية للمحامين"، وذلك بهدف التوافق حول خارطة، لاستكمال أعمال المجلس التأسيسي، وانتخاب أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وإصدار القانون الانتخابي، وتحديد المواعيد الانتخابية، وتشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة (تكنوقراط).[205] ونجح هذا الرباعي في تجميع الفاعلين السياسيين (21 حزبا) على طاولة واحدة، وخرج من رحم هذا الحوار عبارة "التوافق"، والتي اعتبرها البعض سرّ نجاح التجربة التونسية.

ولاقت جهود هذا الرباعي مباركة الجميع؛ لنجاحها في إنقاذ البلاد من المجهول، ورأب الصدع بين الأطراف المتنازعة، والانتقال من "الشرعية الانتخابية" إلى "الشرعية التوافقية". وأسندت اللجنة النرويجية القائمة على منح جائزة نوبل في أكتوبر 2015 لهذا الرباعي جائزة نوبل للسلام؛ لدوره الفاعل في "بناء الديمقراطية في تونس بعد ثورة 2011".[206]

5.4 العدالة الانتقالية

تطّلب معالجة إرث ثقيل من الانتهاكات لحقوق الإنسان، طوال فترتي حكم بن علي وبورقيبة، البحث عن آليات توثّق الجرائم ونتائجها وما لحق المتضررين منها وعائلاتهم من أذى، بعد تحديد المسؤولين عنها، ومساعدتهم في استعادة حقوقهم، وجبر ضررهم، وإعادة بناء الثقة بينهم وبين الدولة ومؤسساتها.[207]

وانطلق هذا المسار، المعروف "بالعدالة الانتقالية"،[208] بإصدار قانون العفو العام، وإعادة تمتيع المتضررين بحقوقهم المدنية، وبإنشاء وزارة مختصّة في أول حكومة منتخبة عنيت بموضوع "حقوق الإنسان والعدالة

---

[205] يمكن الاطلاع على بنود الوثيقة، من خلال هذا الرابط: http://www.turess.com/binaa/26361 (آخر زيارة 14.05.2017).

[206] موقع اللجنة النرويجية لجائزة نوبل: https://www.nobelprize.org/prizes/peace/2015/summary/ (آخر زيارة 08.08.2020).

[207] عرفت بلدان عديدة هذه التجربة، كجنوب إفريقيا في تسعينات القرن الماضي بعد القضاء على نظام الفصل العنصري، والأرجنتين بعد القضاء على الديكتاتوريات العسكرية التي حكمت بين 1976 و1983، وبلدان المعسكر الشرقي بعد سقوط النظام الشيوعي. انظر: كالهون، نويل، معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت 2014، ص 22-23.

[208] العدالة الانتقالية في مقابل العدالة التقليدية المرتبطة بأحكام القضاء واللجوء إلى المحاكم بأنواعها ودرجاتها، وفي مقابل العدالة الانتقائية التي تعاقب البعض وتهمل البعض الآخر لاعتبارات تمييزية. انظر: المديني، توفيق، تونس؛ الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية - الطوباوية الأصولية في السلطة، مصدر سابق، ص 366-369.

الانتقالية" في يناير 2012، والمصادقة على قانون العدالة الانتقالية في ديسمبر 2013 من قبل المجلس التأسيسي (البرلمان) الذي عرّف العدالة الانتقالية في بنده الأول بأنها "مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، بكشف حقيقتها، ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر ضرر الضحايا، وردّ الاعتبار لهم، بما يحقّق المصالحة الوطنية، ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثّقها، ويرسي ضمانات عدم التكرار والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يسهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان".[209] ورسم هذا القانون مخطّط عملية العدالة الانتقالية ببعث هيئة مستقلة، ووضع صندوق تعويض لضحايا الانتهاكات، وإنشاء دوائر قانونية متخصّصة؛ للتحقيق في القضايا التي تعرّض إليها والبت فيها قضائيا، والتي تشمل التعدّي على الحقوق المدنية والسياسية والانتهاكات المتعلّقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وبناء عليه، رأت "هيئة الحقيقة والكرامة" المستقلة النور، برئاسة سهام بن سدرين، في مايو 2014؛ للتحقيق والكشف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي ارتكبها النظامان السابقان (بين سنة 1955 وسنة 2013 "تاريخ صدور القانون")، وذلك بقبول ملفات المتظلّمين والاستماع إليهم، وتنظيم جلسات علنية تمّ بثّها على المباشر عبر وسائل الإعلام، في محاولة منها لجبر أضرار الضحايا، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، عبر آليات المصارحة والمحاسبة والمصالحة. وتسلّمت الهيئة أكثر من 60 ألف ملف، وبلغ عدد جلسات الاستماع للمتضررين أكثر من 32 ألف جلسة.[210]

5.5 انتخابات سنة 2014، والخروج من الفترة الانتقالية

لا يمكن لأحد التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية والرئاسية، التي انتظمت نهاية سنة 2014، والتي لم يقص فيها أيّ طرف، خلافا لانتخابات 2011، بعد عدم المصادقة على قانون العزل السياسي،[211] والتي جرت في مناخ سادته حرّية كبيرة للناخبين والمترشحين، بعيدا عن تدخّل الأجهزة الحكومية والتنفيذية، وتحت حماية الجيش، وبحضور آلاف المراقبين، وتحت إشراف الهيئة المستقلة للانتخابات.[212] وبرهن هذا

[209] يمكن الاطلاع على كل فصول هذا القانون، عبر هذا الرابط: http://www.legislation.tn/detailtexte/Loi-num-2013-53-du-24-12-2013-jort-2013-105__2013105000531 (آخر زيارة 08.08.2020).

[210] حسب الموقع الرسمي للهيئة http://www.ivd.tn (آخر زيارة 08.08.2020).

[211] تمّ إسقاط الفصل 167 من القانون الانتخابي الذي ينصّ على أنّه "لا يمكن أن يترشّح لانتخابات مجلس نواب الشعب كلّ من تحمل مسؤولية صلب الحكومة في عهد بن علي وكذلك كلّ من تحمّل مسؤولية في هياكل التجمّع الدستوري الديمقراطي"، ما مكّن الكثيرين ممن تقلّدوا مناصب عليا في حكوماته من الترشّح في الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

[212] تتكون الهيئة من 9 أعضاء، ومهمتها تسجيل الناخبين والقوائم الانتخابية، والتحضير للانتخابات ومراكز الاقتراع بالداخل والخارج، وتقسيم الدوائر الانتخابية، وضمان الشفافية في الانتخابات وفي فرز وإعلان النتائج. وترأسها محمد شفيق صرصار. انظر موقع الهيئة: http://www.isie.tn/ (آخر زيارة 09.08.2020).

النجاح على أنّ التدرّج في اتجاه الديمقراطية أمر ممكن، وكان يمكن أن يتمّ قبل عقود، ولم تكن البلاد تحتاج لا إلى ثورة ولا إلى انقلابات.[213]

وترشّحت لهذه الانتخابات 1327 قائمة مثّلت 121 حزبا وائتلافا، وتركّزت برامجها على موضوعي الحرّية والأمن، في ظل تصاعد حالة الخوف من ارتفاع وتيرة العمليات الإرهابية، وانقسمت بين فريق يدعو إلى قطع الطّريق أمام عودة الإسلاميين (حزب النهضة) للحكم، وفريق آخر يدعو إلى قطع الطريق أمام عودة منظومة الاستبداد والفساد مرّة أخرى. وتحصّلت كل من حركة نداء تونس على 85 مقعدا (39,63 في المئة من أصوات الناخبين)، وحركة النهضة على 69 مقعدا (31,79 في المئة من أصوات الناخبين).

أمّا الانتخابات الرئاسية، فقد انتظمت في دورتين؛ لعدم حصول أيّ من المترشحين السبعة والعشرين الذين تقدّموا لها في الدورة الأولى التي جرت في شهر نوفمبر 2014 على 50 في المئة من أصوات الناخبين، وفي الدورة الثانية التي انتظمت في شهر ديسمبر فاز الباجي قائد السبسي بحصوله على 55,68 في المئة من أصوات الناخبين، أمام محمد منصف المرزوقي الذي لم يتحصل إلا على 44,32 في المئة، وبذلك انتصرت الديمقراطية في تجربتها الوليدة، وتعزّزت لاحقا في انتخابات سنة 2019، بانتخاب قيس سعيد رئيسا.

وبتسلّم الرئيس المنتخب قائد السبسي لمهامه، وبتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة الحبيب الصيد ونيلها ثقة البرلمان، طوت تونس المرحلة الانتقالية، ودخلت مرحلة الاستقرار، بعد أن اختلفت التقييمات حول مصير الثورة، بين من يرى أنّها سرقت بعودة من هم محسوبون على النظام السابق إلى سدّة الحكم، وبين من يعتقد أنها سائرة في طريقها الصحيح، لكن الكل مجمع على أنه قُطع الطريق أمام عودة الاستبداد بتعبيراته المختلفة، وتم الحفاظ على وحدة البلاد، في ظل دولة مدنية ديمقراطية، تحترم الإرادة الشعبية، وتوفّر الحد الأدنى من الحرّية والكرامة الاجتماعية، بعد معاناة دامت ستة عقود من الحكم الفردي الاستبدادي.

6. التجربة الدستورية

المتأمّل في التجربة السياسية التونسية، يلاحظ ثراء تراث التجربة الدستورية فيها،[214] حيث اعتمد القرطاجيون قبل ثلاثة آلاف سنة على وثيقة دستورية عرفت ب "دستور قرطاج"، قاموا بتحريرها لتنظيم

[213] بن حفيظ، عبد الوهاب، محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية 2014، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2014.

[214] يعرّف الدستور على أنّه القانون الأساسي للدولة، الذي يشتمل على مجموعة القواعد الأساسية التي تبين نظام الحكم وتنظم السلطات العامة وارتباطها بعضها ببعض والعلاقة بين الأفراد. وتعدّل هذه الدساتير حسب الحاجة. انظر: دخيل، محمد حسن، أنظمة الحكم في الوطن العربي - دراسة مقارنة، دار البصائر، بيروت 2014، ص 57.

حياتهم السياسية والمدنية، ويعتبر هذا الدستور أوّل شكل من أشكال التنظيم السياسي المقنّن والمنظّم للمؤسّسات السياسية والفصل بين السلطات.[215]

كما ارتبطت كلّ التحوّلات السّياسية الكبرى التي شهدتها تونس في تاريخها الحديث والمعاصر، بشكل مباشر أو غير مباشر، باجتهاد دستوري، فقد تمسّكت حركة التحرّر الوطني بفكرة الدستور والدستورية كشرعية لنضالها ضد الاستعمار الفرنسي، وذلك بدعواتها المستمرّة إلى سنّ دستور للبلاد يكرّس سيادة الشعب، وقامت بتسمية الحزب الذي أعلنت عن تأسيسه في مارس 1920 ب "الحزب الحر الدستوري التونسي"، ثمّ الحزب المنشقّ عنه ب "الحزب الحرّ الدستوري الجديد" في مارس 1934. ومباشرة بعد التوقيع على وثيقة الاستقلال في مارس 1956، بادر التونسيون إلى تشكيل مجلس تأسيسي منتخب، كلّف بوضع دستور للدولة الحديثة، وهو الذي صودق عليه في يونيو 1959.[216] وفي سنة 1975 لبّى بورقيبة رغبته في البقاء في الحكم مدى الحياة بعد تعديل الدستور، ليتمّ التنصيص بصريح العبارة في فصله الأربعين على أنّ "بورقيبة رئيس مدى الحياة لتونس".[217]

واعتمد بن علي المرجعية نفسها (الدستور) للإطاحة بسلفه باستعماله للفصل 57 من الدستور نفسه الذي يتحدّث عن "إعفاء رئيس الجمهورية في صورة عجزه عن القيام بمهامه"، وتمادى في استعمال الدستور للاستمرار في الحكم مدى الحياة (دون التنصيص صراحة) بإدخال تعديلات عليه (سنة 1998 وسنة 2001) أزالت قيد عدد فترات تولي الحكم، ورفعت سن الترشّح من 70 إلى 75 سنة، ما مكّنه من الترشّح في انتخابات 1999 و2004 و2009.

وبعد الثورة عليه وتركه للبلاد، وقع اللجوء من جديد إلى الفكرة الدستورية لتنقل السلطة في مرحلة أولى إلى رئيس الحكومة اعتمادا على الفصل 56 من الدستور على أنّه شغور وقتي (تعذّر مؤقت) ثمّ على الفصل 57 من الدستور وتسليم السلطة إلى رئيس البرلمان. وطوال الفترة الانتقالية التي سبقت إنجاز دستور 2014، اعتمدت السلطات على دستور انتقالي مصغّر سمّي ب "التنظيم المؤقّت للسلط العمومية".

وكلّ ما ذكر يؤكّد رسوخ التجربة الدستورية في التجربة السياسية التونسية الحديثة والمعاصرة بخلاف بقية الدول العربية، والتي سعى أغلبها حال تحررها من الاستعمار إلى صياغة دساتير حديثة تؤكد استقلالها، إلا أنّ أغلبها لم يفعّل إلا في الاتجاه الذي خدم السلطات القائمة، ملكية كانت أو رئاسية.

---

[215] يعتبر من أقدم الدساتير المكتوبة، ولم تعد له آثار مكتوبة، ومن أبرز خصائصه تكريس حق انتخاب الملوك وقادة الجيش والقضاة، وضمان حق المواطن في العمل وفي الملكية. وقد أورد فيه الفيلسوف الإغريقي أرسطو نصه، وقام بعقد مقارنة بينه وبين دستور أسبرطة اليونانية. انظر: طاليس، أرسطو، السياسة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة بدون تاريخ، ص 173-176.

[216] تعتبر بادرة فريدة في العالم العربي، وتسند في الغالب هذه المهمة إلى لجنة من الخبراء، في الغالب تكون معيّنة.

[217] القانون الدستوري عدد 13 لسنة 1975 حيث أضيفت إلى الفصل 40 من الدستور أحكام تسند لبورقيبة الرئاسة مدى الحياة، ليقع حذفها لاحقا في تعديلات سنة 2002. انظر: هكو، أمينة، مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة الدستورية، ضمن مجلة "المستقبل العربي"، العدد 432، فبراير 2015، ص 25.

6.1 دستور 1861

وضع مرسوم عهد الأمان الصادر سنة 1857، الذي جاء في سياق إصلاحي وتحوّل سياسي، اللبنة الأولى لدسترة الملكية وتحديد حدودها ومصدر شرعيتها، ويمكن اعتباره الأساس لتشكّل معالم الدولة التونسية الحديثة.[218] وأتبع هذا العهد بعد أربع سنوات بإصدار أول دستور في العالم العربي والإسلامي والمعروف بدستور 1861،[219] في عهد محمد الصادق باي، الذي أمر بصياغته وأقّر مضامينه، بعد أن تولّت لجنة من رجال الدولة وبعض العلماء إعداده، وأسّس لما يعرف بالملكية الدستورية التي تقوم على مسؤولية الوزراء أمام "المجلس الأكبر" الذي كان يرأسه خير الدين التونسي.

وأحدث هذا الدستور سلطة تشريعية تتمثل في "المجلس الأكبر"، وحدّ من سلطة الباي التي كانت مطلقة، ونظّم السلطات العامة، بإلزام الوزراء بالرجوع في القرارات ذات الأهمية إلى المجلس الأكبر والحصول على موافقته، وحدّد حقوق وواجبات المواطن، ومنح الأجانب الحقوق المدنية نفسها التي يتمتع بها التونسيون.[220]

واحتوى الدستور على 114 فصلا، تضمّن الفصل الأول منه حقوق وواجبات أفراد العائلة المالكة، والفصل الثاني حقوق وواجبات الملك، والثالث تنظيم الوزارات والمحاكم المستحدثة. كما حدّدت بقية الفصول الخطط السياسية، والنظام الداخلي لموظفي الدولة، وحقوق وواجبات الرعية، وكيفية تعيين أعضاء المجلس الأكبر (البرلمان) الذي يتكوّن من ستين عضوا، ثلثين من أعيان البلاد والباقين من رجال الدولة، ومن مهماته النظر في ميزانية الدولة ومراقبة الوزراء.

وبذلك أصبح الباي مسؤولا أمام المجلس الأكبر الذي أصبح بوسعه خلع الباي في حالة مخالفته للقانون، كما قسّمت السلطة التشريعية بين الباي والمجلس الأكبر. وأمّا السلطة القضائية، فقد أعطاها الدستور استقلاليتها عن الباي وأسندها إلى عشرة مجالس جنايات (محاكم ابتدائية) ومحاكم عرفية ومجلس التحقيق (محكمة استئناف). في حين أسندت محكمة التعقيب إلى المجلس الأكبر، وأوكل الإشراف على كل هذه المحاكم إلى قضاة قارّون، الذين لا يمكن عزلهم، وتم منحهم استقلاليتهم عن السلطة التنفيذية.[221]

---

[218] سمّي بهذا الاسم؛ لأنّ فصله الأول والأهم فيه يعلن على لسان الباي "تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكّان إيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المكرّمة وأموالهم المحرّمة وأعراضهم المحترمة"، وقام بتحريره أحمد بن أبي الضياف وأقرّه الباي؛ نزولا عند رغبة عدد من المصلحين التونسيين، أمثال خير الدين التونسي، من أجل إدخال إصلاحات تواكب العصر، بعد صدمة احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، والشعور بخطر الاحتلال القادم نتيجة تفوّق الغرب وتدهور الحالة الاجتماعية والمدنية للإيالة التونسية، وتكون من 11 فصلا. يمكن الاطلاع على النص الكامل لعهد الأمان، من خلال هذا الرابط:
https://web.archive.org/web/20160812042114/http://www.droitsdelhomme.org.tn/?page_id=105 (آخر زيارة 09.08.2020).

[219] أطلق على الوثيقة وقتها "قانون الدولة التونسية" باعتبار أنّ كلمة "دستور" لم تكن حينها متداولة.

[220] الثعالبي، عبد العزيز، تونس الشهيدة، دار القدس، بيروت 1975، 31.

[221] يمكن الاطلاع على أبواب الدستور وفصوله كاملة، عبر هذا الرابط:
http://www.legislation.tn/sites/default/files/constitution/Pdf/constitution_1861_ar.pdf (آخر زيارة 09.08.2020).

ونجح واضعو الدستور في نقل نظام السلطة من "الملكية المطلقة" إلى "الملكية الدستورية المقيّدة"؛ سعيا منهم إلى إصلاح نظام الحكم بالبلاد، إلا أنّ حدّة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بالبلاد تسببت في تعليق المجالس والأمر بإيقاف العمل بهذا الدستور الذي حمّل مسؤولية الأحداث،[222] ولم يستأنف لا الباي ولا السلطات الفرنسية من بعده تفعيل هذا الدستور والعمل به. ورغم هذا الإبطال، إلا أنّ الفكرة الدستورية بقيت قوية في الوعي الوطني لرجال الحركة الوطنية الذين وظّفوها في نضالهم ضدّ المستعمر الفرنسي ولم يتوقفوا عن المناداة بإعادة العمل به.

6.2 دستور 1959

بادرت الدولة الناشئة مباشرة بعد الحصول على استقلالها من الحماية الفرنسية إلى تحويل المطلب الجماهيري المطالب ب "دستور تونسي" إلى حقيقة، حيث تمّ انتخاب "مجلس قومي تأسيسي" في مارس 1956،[223] أوكلت إليه مهمة إنجاز دستور أرسى دعائم الدولة الحديثة، وألغى النظام الملكي، ووقعت المصادقة عليه في يونيو 1959.

وتكوّن هذا الدستور من 78 فصلا توزّعت بين أحكام عامة وتنظيم للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمجالس الدستورية (مجلس الدولة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجماعات المحلية والمجلس الدستوري)، وفصلين حول تنقيح الدستور. ويعتبر هذا الدستور متقدّما على دساتير البلدان العربية الأخرى في ذلك الوقت، حيث أقرّ في عدة فصول منه مجموعة من الحريات الفردية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.[224]

وأجريت عليه في عهد بورقيبة ستّة تعديلات، كان أهمها تعديل مارس 1975، بتنقيح الفصلين 40 و51، الذي تمّ بمقتضاه إقرار الرئاسة مدى الحياة. وفي عهد بن علي أدخلت عليه سبعة تعديلات أخرى، منها ألغاء الرئاسة مدى الحياة والخلافة الآلية، وأخرى سمحت لبن علي بالبقاء في الحكم مدى الحياة، دون الإعلان عن ذلك بصريح العبارة، وذلك بإلغاء حصر الترشّح لثلاث ولايات رئاسية، والترفيع في سنّ الترشيح لمنصب الرئاسة إلى 75 سنة عوض 70 سنة فقط، ما مكّنه من الترشّح لولاية رابعة سنة 2004، وللمرّة الخامسة سنة 2009.

---

[222] تسبّبت الأزمة الاقتصادية في اندلاع انتفاضة 1864 المعروفة بثورة علي بن غذاهم؛ اعتراضا على مضاعفة الضرائب (المجبى).

[223] استثنيت النساء من المشاركة مترشحات وناخبات، واستثني من كان في عداد الأميين، وحصر الترشّح في الذكور الذين تجاوزوا الثلاثين، ولم يسمح بالانتخاب إلا لمن بلغ الحادية والعشرين، وأقصي اليوسفيون عنها، وتقدّمت لها كتلة صماء ضمّت الدستوريين واتحاد الشغل واتحاد المزارعين، وفازت بجميع المقاعد ال 108.

[224] يمكن الاطلاع على الفصول الكاملة لهذا الدستور، عبر هذا الرابط:
https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2008.pdf?lang=ar (آخر زيارة 10.08.2020).

وتمّ تعليق العمل به في مارس 2011، وتعويضه أولا بقانون "التنظيم المؤقّت للسلط العمومية"، الذي صادق عليه المجلس التأسيسي في ديسمبر 2011، وهو متكوّن من 26 فصلا، حدّدت صلاحيات المجلس التأسيسي وكل من سلطات الحكومة ورئيس الجمهورية.

6.3 دستور 2014

لجأت النخب السياسية في تونس بعد الثورة إلى "الفكرة الدستورية" من جديد وتكرار تجربة 1956 باللجوء إلى فكرة "التأسيسي" كحلّ، بعد أن تمّ حل البرلمان وإلغاء العمل بالدستور الذي فصّله بن علي على مقاسه. وحدّدت مهام هذا المجلس الذي تمّ انتخابه في أكتوبر 2011 في كتابة دستور جديد احتيج إلى سنتين ونصف لصياغة فصوله ال 149، وتمّت المصادقة عليه رسميا في يناير 2014 بأغلبية ساحقة (موافقة 200 نائب، واعتراض 12 نائبا، وتحفظ 4 نواب).[225]

وحافظ الدستور الجديد عموما على المكاسب التي حققتها التجربة الدستورية التونسية، كالفصل الأول من دستور 1959، والذي ينصّ على أنّ "تونس دولة حرّة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"، كما حافظ على مكاسب المرأة، وأضاف مكاسب جديدة، كتأكيد مدنية الدولة وعلوية القانون.

ووزّعت فصول الدستور على 10 أبواب: تضمن الأول المبادئ العامة، واهتمّ الثاني بالحقوق والحرّيات، والثالث بالسلطة التشريعية، والرابع بالسلطة التنفيذية، والخامس بالسلطة القضائية، والسادس بالهيئات الدستورية المستقلة، والسابع بالسلطة المحلية، والثامن بتعديل الدستور، والتاسع بالأحكام الختامية، والعاشر بالأحكام الانتقالية.[226]

ومن أهم ما جاء به هذا الدستور تحديد العلاقة بين الدولة والدّين، وذلك بإقرار كفالتها ورعايتها له، وضمان حرّية المعتقد، وممارسة الشعائر الدينية، وتجريم التكفير، والاهتمام بمسائل الحقوق والحرّيات الأساسية، كحرية الرّأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر، وتكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات، وحرية الاجتماع والتظاهر.

[225] للتغلب على الصعوبات، تمّ اللّجوء إلى بعث لجنة "للتوافقات" صلب المجلس؛ لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء، حول العديد من المسائل الجوهرية، واستأنسوا فيه بآراء لخبراء من الداخل والخارج، من النخب المتخصّصة في القانون الدستوري، ومن قوى المجتمع المدني.

[226] يمكن الاطلاع على جميع الفصول، عبر هذا الرابط:
http://www.legislation.tn/sites/default/files/constitution/constitution.pdf (آخر زيارة 10.08.2020).

7. الخارطة الحزبية، والمجتمع المدني

يغلب على الغالبية العظمى من المجتمع التونسي نزعة الاهتمام بالشأن الوطني، والدعوة والرغبة والعمل على بناء مجتمع ديمقراطي منفتح، يستوعب كل الاختلافات الأيديولوجية المتواجدة في الساحتين الفكرية والسياسية، والدعوة إلى بناء دولة عصرية يسودها النظام والقانون والتداول السلمي على السلطة.

ولا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون الحديث عن أحزاب سياسية،[227] وجمعيات مدنية،[228] تعملان مجتمعة على إدارة شؤون المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في أجواء من الانفتاح وغياب للمعوّقات ولاستبداد السلطات الحاكمة. وتنقسم الأحزاب إلى؛ حاكمة أو دائرة في فلك السلطة أو معارضة لها. أمّا الجمعيات، فتنقسم بدورها إلى؛ خيرية واجتماعية وفكرية وثقافية وشبابية ورياضية، وغيرها من المجالات الأخرى، بحسب الحاجة.

وعرفت تونس منذ عقود هذين الصنفين من التنظيمات، حيث يعود تأسيس "الحزب الحرّ الدستوري" إلى سنة 1920، الذي تركّز خطابه على مناهضة المستعمر الفرنسي، و"الحزب الشيوعي التونسي" إلى سنة 1939 (سنة انفصاله عن الحزب الشيوعي الفرنسي)، والذي تركّز خطابه على مناهضة التبعية الاقتصادية والاستغلال الطبقي، كما عرفت تونس تأسيس العديد من الجمعيات في بداية القرن العشرين، لعبت أدوارا هامة في توعية المواطنين والنهوض بالمجتمع التونسي وتحديثه في ظلّ الأوضاع المتردّية التي كان يعيشها.[229]

ونظرا لغياب الفضاء السياسي في الفترة التي أعقبت استقلال البلاد وبناء الدولة الحديثة وحتى قيام ثورة يناير 2011، لم يكن من السهل الحديث عن أحزاب سياسية أو مجتمع مدني، حيث إنّ الحزب الحاكم التهم الدولة وأغرق الفضاء المجتمعي بهيئات تابعة له؛ لتقوم بعملية الضبط الاجتماعي، ما تسبّب في ولادة تنظيمات مقاومة، عملت على افتكاك الحدّ الأدنى من الحقوق السياسية والمدنية.

ونقلت ثورة يناير 2011 رهان العملية السياسية من الصراع على الحرّية إلى الصراع على الحكم، وفتحت الباب لإنشاء أحزاب جديدة وجمعيات ولتطوير الموجود منها، وذلك استجابة للحاجات الجديدة التي فرضتها المتغيرات.[230]

---

[227] يعرّف الحزب السياسي بمجموعة من الناس يجتمعون حول مجموعة من الأفكار، تتبلور في شكل برنامج واضح، يحمل رؤيتهم حول تقدّم وتطوّر مجتمعهم، ويسعون إلى تحقيقه من خلال الوصول إلى السلطة. انظر: دخيل، محمد حسن، أنظمة الحكم في الوطن العربي - دراسة مقارنة، مصدر سابق، ص 72.

[228] توجد تعريفات كثيرة للمجتمع المدني، ويمكن تلخيصها في مجموع الأفراد والهيئات غير الرسمية (نقابات، منظمات حقوقية...إلى آخره)، التي نشأت في مجال الدولة بصفتها فاعلة في مجال معيّن (تربوي، اقتصادي، ثقافي، خيري...إلى آخره)، ويقوم نشاطها على العمل التطوعي. انظر: مفتي، محمد أحمد، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية - دراسة تحليلية نقدية، مركز البحوث والدراسات البيان، الرياض 1435 هـ، ص 14-15.

[229] السنوسي، منير، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، 2013، دراسة منشورة على موقع Slideshare: https://de.slideshare.net/SAKRAFIRIDHA/ss-77752670 (آخر زيارة 10.08.2020)، ص2.

[230] ينصّ الفصل 35 من دستور سنة 2014 على ضمان حرّية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات، على أن تلتزم في أنظمتها الأساسية وفي أنشطتها بأحكام الدستور والقانون وبالشفافية المالية ونبذ العنف.

وتخضع الأحزاب والجمعيات في تونس إلى "المرسومين 87 و88"، المتعلّقين بتنظيم الأحزاب والجمعيات، واللذين ينظّمان العلاقة بين الأحزاب والجمعيات والأطراف الأخرى المعنية بأنشطتها كالإدارة والقضاء ومسألة التمويل والحق في النفاذ إلى المعلومة، كما ساهما في رفع القيود التي كانت مسلّطة على الأحزاب والجمعيات وتتبع "وحدة متابعة شؤون الجمعيات والأحزاب" الوزارة الأولى (رئاسة الحكومة) بعد أن كانت من مشمولات وزارة الداخلية قبل الثورة.[231]

7.1 ما قبل 14 يناير 2011

ظهرت أولى الجمعيات الخيرية العصرية في تونس وازدهرت في أواخر القرن 19، وصدر أول أمر ينظّم الجمعيات بالرائد التونسي (الجريدة الرسمية) في سبتمبر 1888، وتضمّن في المادة الثانية منه موافقة الدولة على تأسيس الجمعيات، فظهرت الجمعية الخلدونية سنة 1896، وجمعية قدماء المدرسة الصادقية سنة 1905، وجمعية التعاون الخيري بصفاقس سنة 1913، و"لجنة صوت الطالب الزيتوني" التي تأسّست على أيدي مجموعة من الطلبة الزيتونيين ودخلت في صراعات مع الحكومة على خلفية المطالبة بإصلاح التعليم الزيتوني، إلى جانب عشرات الجمعيات والمؤسّسات الفكرية والتعليمية والثقافية التي لعبت دورا كبيرا في توعية المواطنين.[232] وتزامنت ظاهرة بعث الجمعيات الأهلية والمدنية مع بروز الظاهرة الحزبية والسياسية بلجوء النخب الفكرية إلى تكوين أحزاب سياسية.[233]

ولم تسلم لا الأحزاب ولا الجمعيات التي رأت النور، سواء في زمن الاستعمار الفرنسي للبلاد، أو خلال العقود الخمسة التي تلت خروجه منها، من المضايقات المتنوعة من قبل السلطات الرسمية، حيث إنّها لم تكن في مأمن من التدخّل الحكومي ومن استعمال النظام لأساليب تتراوح بين وضع العراقيل البيروقراطية والاعتداء البدني، في ظل وجود منظومة حديدية لم تسمح بحراك مستقل لمنظمات ومؤسّسات المجتمع المدني التونسي. وسيطر حزب واحد على مدى خمسة عقود على جميع مناحي الحياة وأرسى نظاما تسلطيا،[234] حرم قسما هاما من النخب من المساهمة في إدارة الشؤون العامة ومن ممارسة حقوقهم في التعبير وتأسيس الأحزاب والجمعيات التي تمثلهم، كما مارس سياسات قمعية تجاه كل المعارضين وأحدث انقسامات في نسيج المجتمع. وفيما اختار بعض النخب الفكرية الاندماج في البنية التسلّطية لنظامي بورقيبة وخليفته بن علي، اختار آخرون معارضة النظام، إمّا بتأسيس وإمّا بالإنضمام إلى أحد الأحزاب السياسية،

---

[231] يمكن الاطلاع على فصولهما كاملة، من خلال رابط الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 74، والصادر في سبتمبر 2011، عبر هذا الرابط: http://www.legislation.tn/sites/default/files/journal-officiel/2011/2011A/Ja0742011.pdf (آخر زيارة 10.08.2020).

[232] السنوسي، منير، البنية القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، مصدر سابق، ص 2.

[233] تجلّى ذلك من خلال قيام صنفين من صنوف المقاومة للاستعمار الفرنسي: مقاومة أهلية (شعبية) رأت في المحتل تهديدا لهويتها، ومقاومة النخبة التي تحركت من داخل ثقافة الغازي، من خلال الروابط والجمعيات والأحزاب. وكانت هذه الثقافة صدى لما هو دائر في ضفة المتوسط الشمالية. انظر: التيمومي، الهادي، تونس 1956-1987، مصدر سابق، ص 10-15.

[234] الحزب الحر الدستوري، ثم الحزب الاشتراكي الدستوري، ثم التجمع الدستوري الديمقراطي.

التي بدأت ترى النور منذ السماح بالتعددية الحزبية في بداية الثمانينات، بالرغم من ضرب قيود خانقة على التشكيلات المعارضة، ومهّد آخرون لبروز جمعيات وأحزاب وإصدار صحف ومجلات بتوجهات مختلفة؛ ليبرالية واشتراكية ويسارية وإسلامية وقومية عروبية، فظهرت جمعيات وصحف معارضة للنظام ولحزبه الذي انفرد لعقود بالسلطة، ولا يمكن تجاهل حقيقة النضالات في مجالات حقوق الإنسان والعمل النقابي وسلك القضاء، والتي مثّلت رصيدا مدنيا قطف ثماره في الثورة التي أدّت إلى إسقاط نظام من أعتى الأنظمة السلطوية والأحادية في الوطن العربي.

وساهمت الجامعة التونسية، التي نجحت في الحفاظ على قدر كبير من استقلاليتها، في تخريج أجيال مسيّسة، ساهمت في الحدّ من طغيان الدولة، كما نجحت المنظمة الشغيلة "الاتحاد العام التونسي للشغل" في تسجيل حضورها في الأحداث المفصلية التي عرفتها البلاد، وفي البقاء كدعامة أساسية للعمل النقابي والجمعياتي في تونس، إلى جانب الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، التي تأسّست في مايو 1977، ونجحت في مقاومة كل مظاهر الحصار التي ضربت عليها.

وفي اليوم الذي ترك فيه بن علي السلطة والبلاد، كان ينشط في تونس حوالي 9678 جمعية معترفا بها، موزّعة في مختلف مناطق البلاد، وكانت تنشط في مجالات متعدّدة وتختلف درجة فاعليتها وتأثيرها، وكان أغلبها يخضع لمراقبة النظام وسيطرته، وكان هناك عدد لا بأس به من الجمعيات التي منعت من الحصول على الترخيص القانوني، ولكنها نشطت رغم الحظر والمضايقات، كالمجلس الوطني للحريات، والجمعية التونسية للمساجين السياسيين، وجمعية حرية وإنصاف، والمرصد الوطني لحرية الصحافة والنشر.

أمّا عن الأحزاب، فقد تمكّنت تسعة منها من الحصول على تأشيرة العمل (من وزارة الداخلية)، في حين حرمت أحزاب أخرى من الحصول على هذه التأشيرة؛ بسبب مواقفها من السلطة، ولكنّها كانت متواجدة على الساحة بالرّغم من المضايقات والملاحقات. ويمكن تقسيم المشهد السياسي في تونس قبل الثورة إلى خمسة أقطاب سياسية:

1. الحزب الدستوري الذي خضع لمراجعات أيديولوجية وتنظيمية متلاحقة منذ تأسيسه سنة 1920 على يد عبد العزيز الثعالبي، قبل أن يتزعّمه الحبيب بورقيبة سنة 1934 ويحوّله إلى حزب الدولة الوحيد بعد الاستقلال، وظلّ الحزب مهيمنا على هياكل الدولة طوال فترة حكم بن علي، الذي حوّله إلى أحد أجهزة نظامه.
2. القطب الليبرالي الوسطي والذي تمحور حول "حركة الديمقراطيين الاشتراكيين"، التي انشقّت سنة 1978 عن الحزب الدستوري، كمعارضة للميول الاستبدادية والزعامة الفردية لبورقيبة، وكاعتراض على تعيينه رئيسا مدى الحياة. ومن هذا الحزب خرجت أحزاب ليبرالية أخرى، كالتكتّل من أجل العمل والحريات، الذي تحصّل على الترخيص القانوني سنة 1994، وحزب الوحدة

الشعبية، الذي تحصّل على الترخيص القانوني سنة 1983، والذي عرف بمساندته المطلقة للسلطة الحاكمة.

3. القطب اليساري العريق في الحياة السياسية، وتمحور حول الحزب الشيوعي التونسي، والذي غيّر اسمه سنة 1993 إلى "حركة التجديد"، بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي (ثم "القطب الحداثي" بعد الثورة)، وكذلك "حزب العمّال الشّيوعي"، الذي تأسّس سنة 1986، وعرف أنصاره الملاحقات الأمنية والمحاكمات، وتميّز بنشاطه الكثيف في الأوساط الجامعية وبعدائه الأيديولوجي لكل حركات الإسلام السياسي.
4. القطب الإسلامي الذي تمحور حول حركة النهضة، التي تحوّلت منذ تأسيسها سنة 1981 إلى رأس حربة معارضة لنظامي بورقيبة وبن علي.
5. القطب القومي العروبي الذي شكّل تاريخيا الاتجاه المناوئ لبورقيبة ذي التوجّهات الغربية، ومن أبرز الأحزاب القومية النشطة؛ "الحزب الديمقراطي التقدّمي" الذي تأسّس سنة 1983، والاتحاد الديمقراطي الوحدوي" الذي تأسّس سنة 1988، و"الحزب الاجتماعي التحرّري" الذي تأسّس بدوره سنة 1988، وحزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" الذي تأسّس سنة 2001، والمعروف بمواقفه الراديكالية من بن علي ونظامه.

وبما أنّ الديمقراطية التي خرجت الجماهير إلى الساحات العامة تطالب بها لا تكون إلا بتغيير مادي وفعلي لمفهوم السياسة كشأن عام وإصلاح للنظام، كان من الضروري الإعلان عن مرحلة جديدة تتدافع فيها القوى السياسية والاجتماعية، وذلك ببعث مؤسسات تنضوي تحتها القوى الثورية من أجل بلورة مطالبها بصورة مستمرّة وقيادة نضالها لتحقيق تلك المطالب المتجدّدة، لتصبح الثورة مشروعا سياسيا واجتماعيا وثقافيا متكاملا، وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني الذي يعتبر صمّام الأمان وشرط أساسي لنجاح الانتقال من نظام استبدادي إلى آخر ديمقراطي، وبتعديل المسار في خضم الصراعات الحزبية والسياسية.

7.2 ما بعد 14 يناير 2011

شكّل حدث الإطاحة برأس نظام بن علي حافزا للكثيرين لولوج مجالات كانت إمّا غير موجودة وإمّا كان ولوجها محفوفا بالمخاطر، وأحدث الحراك الثوري تحوّلا عميقا في نظرة التونسيين إلى ذواتهم ودورهم ومواقفهم، وحرّرت الثّورة الفضاء العمومي وأزالت كوابحه وعراقيله بعد أن كان مغلقا ومحكوما بسيطرة النظام الأحادي الشمولي وتوجيهه بما يخدم مصالحه،[235] ورفعت التعسّف عن السياسيين والنشطاء، وفتحت

[235] يقصد بالفضاء العمومي مجمل التجمعات العمومية لأشخاص يجتمعون في حركات اجتماعية وسياسية ومهنية ونقابية، ويحتل موقعا محوريا في الفكر السياسي المعاصر باعتباره مجالا للمناقشة والإقناع وليس مجالا للعنف والإقصاء.

المجال لوجوه جديدة للبروز وتصدّر المشهد في المنابر الإعلامية؛ لتحليل الأحداث واقتراح الحلول والمساهمة في صناعة رأي عام جديد، وإنشاء الأحزاب والجمعيات، بعد عقود من الكبت والتشريد والتنكيل والسجون.

فبالنسبة للجمعيات، فقد تجاوز عددها الثلاثة والعشرين ألفا، حسب مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق "إفادة"، نصفها (حوالي 10420جمعية) له صبغة ثقافية أو فنية أو علمية، والربع تقريبا (حوالي 5000 جمعية) ينشط في مجالي العمل الخيري والتنموي.[236] ويتميّز المشهد الجمعياتي بالتشويش والاضطراب؛ بسبب عدم وضوح علاقة الجمعيات بالأحزاب ومصادر تمويلها.

أمّا عن الأحزاب السياسية، فقد انفجر عددها من 9 إلى 116 حزبا، خاضوا انتخابات أكتوبر 2011، ويصل عددها الآن إلى 226 حزبا معترفا به.[237] منها من هو مثقل بأعباء الأيديولوجيا، كالأحزاب الإسلامية واليسارية، ومنها من هو متخفّف منها كالأحزاب الليبرالية. وتتوزّع هذه الأحزاب على خمسة مشارب، فهناك؛ إسلاميون، ليبراليون، يساريون، قوميون، وأنصار للبيئة. ساهمت كلّها في تأثيث الخارطة الحزبية، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام كبرى:

1. الأحزاب اليسارية والقومية من الذين جمعتهم المرجعية الاشتراكية في الاقتصاد، بإعطاء الأولوية للقطاع العام مع توزيع عادل للثروة، وقاعدة علمانية تدعو إلى عدم تدخل الدين في السياسة. وقد نجحوا في تجميع أنفسهم في "الجبهة الشعبية" في أكتوبر 2012، وكان من أهم مكوناتها: "حزب العمال الشيوعي" الذي يتبنى الأطروحات الماركسية اللينينية، ويرى في الديمقراطية وسيلة للنضال السياسي والدفاع عن الطبقات الكادحة والمحرومة، وله وجود هام في الساحة الطلابية وفي صلب الاتحاد العام التونسي للشغل.[238] إلا أنّ هذه الجبهة شهدت انشقاقات داخلية بعد انتخابات 2019، بعد انسحاب أغلب الأحزاب المكونة لها، وواصلت النشاط منفردة.
2. الأحزاب الإسلامية التي تتزعمها حركة النهضة، التي تتبنى نهجا ليبراليا في الاقتصاد وخيارا سياسيا يراوح بين الإسلام والديمقراطية. وتحصّلت الحركة على الترخيص القانوني في مارس 2011، وتولّت الحكم بعد فوزها في انتخابات 2011، وشاركت في الائتلاف الحاكم بعد انتخابات 2014 وانتخابات 2019.[239] وتحصّل حزب التحرير بدوره على التأشيرة القانونية في يوليو 2012، بالرّغم من مواقفه المغايرة للمزاج السياسي العام للبلاد، بإعلانه الصريح بعدم إيمانه بالديمقراطية، باعتبارها مخالفة للشرع، ووصفها "باللعبة"؛ للالتفاف على ما يعتبرونه أم الفرائض،

[236] بلغ عدد الجمعيات 23456 إلى حد شهر يونيو 2020، حسب موقع مركز إفادة: http://www.ifeda.org.tn/stats/arabe.pdf (آخر زيارة 10.08.2020).

[237] حسب بيان لمصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني بتاريخ 03.08.2020 عند إعلانها عن الموافقة عن تأسيس "حزب الائتلاف الوطني التونسي".

[238] رابط الموقع الرسمي للحزب: http://www.ahewar.org/m.asp?i=232 (آخر زيارة 10.08.2020).

[239] الموقع الرسمي لحركة النهضة: http://www.ennahdha.tn (آخر زيارة 10.08.2020).

وهو إعادة الخلافة.[240] أمّا عن المشهد السلفي المتنوّع، ففي الوقت الذي آثر فيه كل من السلفية العلمية والجهادية عدم التنظيم داخل حركة أو جماعة تنظيما هرميا، فإن السلفية الحركية نجحت في تكوين أكثر من حزب، نجح في الحصول على التأشيرة القانونية "كحزب جبهة الإصلاح التونسي" الذي يعرّف نفسه بأنّه "حزب سياسي أساسه الإسلام، ومرجعه في الإصلاح القرآن والسنة، بفهم سلف الأمة"، ويترأسه محمد خوجة، و"حزب الرحمة" الذي يتزعّمه سعيد الجزيري، وحزب "الأمّة التونسي"، وحزب "الكرامة والتنمية"، وحزب "العمل والتنمية"، وحزب "الوحدة والإصلاح".

3. الأحزاب الليبرالية التي تتقارب في خياراتها الاقتصادية والسياسية وفي رؤيتها للنموذج المجتمعي، وترى في تواجدها إحداث توازن في الساحة السياسية حتى لا تنفرد حركة النهضة بالسلطة ووقوفا في وجه "الإسلام السياسي"، وتزعمها حزب نداء تونس الذي تأسّس في فبراير 2012 من خليط من المحسوبين على حزب التجمع المنحل وعدد من اليساريين والنقابيين والمستقلين، وفاز هذا الحزب بانتخابات 2014 البرلمانية، كما فاز رئيسه قائد السبسي بمنصب رئيس الجمهورية في انتخابات ديسمبر 2014، قبل أن ينشطر إلى أكثر من حزب، ك "حزب تحيا تونس"، و"حزب مشروع تونس". كما اندمجت أحزاب؛ "الحزب الديمقراطي التقدمي"، و"حزب آفاق تونس"، و"حزب الإرادة"، و"حزب الكرامة"، و"حركة بلادي"، و"حزب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية"، في "الحزب الجمهوري" في أبريل 2012، وكذلك "حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" صاحب التوجه الاشتراكي الديمقراطي، والذي يرأسه مصطفى بن جعفر، الذي ترأس أول برلمان منتخب بعد الثورة،[241] و"حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" الذي تحصّل على التأشيرة القانونية في مارس 2011، وتكوّن من قبل مجموعة من المعارضين لنظام بن علي، من مشارب فكرية مختلفة، وترأسه المنصف المرزوقي، الذي تولى رئاسة الجمهورية في الفترة الانتقالية، قبل أن يستقيل من الحزب وينسحب من الحياة السياسية عقب انتخابات 2019.[242]

كما يوجد الكثير من الأحزاب الأخرى التي تتفاوت قاعدتها الشعبية. منها من اندثر، ومنها من انقسم إلى أحزاب أخرى، ومنها من غيّر اسمه، ومنها من دخل في تحالفات حزبية.

وتخضع كل الأحزاب إلى قانون الأحزاب وإلى متطلبات الشارع في برامجها؛ لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المنخرطين، ففي الحين الذي غيّرت فيه بعض الأحزاب برامجها؛ استجابة للواقع الجديد الذي فرضته ظروف ما بعد الثورة، حافظت أحزاب أخرى على البرامج نفسها التي عملت بها في مرحلة بن علي. وتسعى الأحزاب إلى القضاء على عقلية الانفراد بالسلطة، الذي عانت منه البلاد، والذي انتهى بحلّ حزب التجمّع،

---

[240] الموقع الرسمي لحزب التحرير بتونس: http://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/index.php/dawahnews/tunisia.html (آخر زيارة 10.08.2020)، وللحزب جريدة إلكترونية بعنوان "التحرير" متوفرة على موقعه الرسمي.

[241] الموقع الرسمي لحزب التكتل: https://ettakatol.org (آخر زيارة 10.08.2020).

[242] الموقع الرسمي لحزب المؤتمر: https://almottamar.com (آخر زيارة 10.08.2020).

الذي حكم لما يزيد عن خمسين سنة، بحكم قضائي في مارس 2011، وبتصفية ممتلكاته وأمواله، هذا الحزب الذي ارتبط لعقود بالإدارة، وتحالف مع مراكز القوى الاقتصادية، بالاعتماد على شبكة معقّدة من المصالح والمنافع المتبادلة.

وأثّر العدد الكبير للأحزاب وغموض برامجها والتجاذبات السياسية بينها في ضبابية المشهد السياسي، وفرضت نتائج انتخابات 2011 و2014 و2019 تقسيم المشهد السياسي والاجتماعي، إلى قطبين: حداثي علماني، وإسلامي محافظ. ما تسبّب في بروز ما يعرف بظاهرة العنف السياسي.

8. الإسلاميون

شكّل انهيار "الدولة العثمانية"، وإلغاء ما اصطلح على تسميته بالخلافة، والتي كان ينظر إليها كحاجز أمام تقسيم العالم الإسلامي وتفتيته وكقوّة سياسية سنة 1924، المنطلق الحقيقي لبروز ما عرف بالصحوة الإسلامية، في شكل جماعات وفرق مختلفة. منها من دعا إلى تنقية عقائد المسلمين والتخلّص من العادات والممارسات التعبدية التي انتشرت في بلاد المسلمين، كالتبرّك بالقبور وبالأولياء، كالحركة الوهابية في الجزيرة العربية، ومنها من دعا إلى إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي من منظور إسلامي شامل، من خلال تكوين الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، ثم الحكومة المسلمة، فالدولة، فأستاذية العالم، وفقا للأسس الحضارية للإسلام، كجماعة الإخوان المسلمين في مصر، قبل أن تنتشر في البلدان المجاورة، ثم في بقية أصقاع العالم، وقبل أن تتفرّع عنها لاحقا جماعات تتبنى الجهاد كمنهج للتغيير، ومنها من عمل وما زال على استئناف حياة إسلامية في ظل دولة خلافة، يكون الإسلام فيها هو المبدأ الوحيد الذي يطبّق كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي، كحزب التحرير، ومنها من اكتفى بمهمة الوعظ والتذكير، كجماعات الدعوة والتبليغ.

وبعد إسلام الإصلاح والتجديد الذي بدأ مع مفتي مصر محمد عبده،[243] وأجيال تلاميذه،[244] الذين قدّروا أنّ إصلاح الأمّة من باب السياسة غير مجد، واشتغلوا بتنمية الفكر والثقافة والعقل، قدّر آخرون أنّ الوصول إلى السلطة هو الطريق الأقصر للإصلاح، لتستحيل منذ منتصف خمسينات القرن الماضي أحد ثوابت الحياة السياسية؛ بسبب ضعف الأيديولوجيات الأخرى، كالتيارات القومية واليسارية، وبسبب استغلالها للجوانب العاطفية باستعمالها الدين. ونجحت هذه الجماعات في الانتقال بالعمل الإسلامي من النخبة إلى الجماهير،

[243] قاض ومجدّد إسلامي ومفتي الديار المصرية، ولد بمصر سنة 1849، وتوفي بها سنة 1905، صاحب رسالة التوحيد.

[244] أمثال محمد رشيد رضا، ومحمد الطاهر بن عاشور، وجمال الدين القاسمي، وشكيب أرسلان، ومصطفى عبد الرازق، ومصطفى المراغي، وعبد الله دراز، ومحمد فريد وجدي، ومحمود شلتوت، وغيرهم.

متأثّرين في ذلك بطبيعة المناخات السياسية والاجتماعية التي يتحرّكون ضمنها، ولعبت الخصائص المكانية دورا كبيرا في رسم مسار هذه الحركات.[245]

وتحظى الحركات الإسلامية عموما بعدد مهم من الأتباع، وكذلك بكثرة الخصوم، حيث تتميز علاقاتها بالسلطات الحاكمة وببقية التيارات الأيديولوجية من علمانيين وقوميين ويساريين بالتصادم؛ بسبب الاختلاف في المرجعيات وفي هوية الدولة، حيث تتهم الحركات الإسلامية من قبل خصومها بمحاولة بناء دولة دينية ثيوقراطية تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، التي لا يلقى تطبيقها قبولا من الذين يريدون بناء الدولة المدنية.

وبرز على الساحة الإسلامية تياران؛ يتبنى أحدهما العمل السلمي وهو الذي يعترف بواقع الدولة الوطنية الحديثة وشرعيتها، والآخر يرى في العنف سبيلا للتغيير ويعمل على إعادة الخلافة الإسلامية وأسلمة المجتمع واعتماد الشريعة على أنها المصدر الوحيد في التشريع.

كما تضطر الحركات الإسلامية في التعاطى مع الشأن السياسي إلى الإدلاء بمواقف بخصوص العديد من المواضيع، كمسألتي المرأة والديمقراطية، وهو ما يضطرها في أحايين كثيرة إلى الخلط بين العمل التنظيمي والعمل السياسي، وتجد نفسها مطالبة بتقديم برامج اقتصادية واجتماعية وحلولا للمشاكل القائمة. ولا يتوقّف النقاش بخصوص قدرة هذه الحركات على التأقلم مع الديناميكية الديمقراطية القائمة على الحرّية غير المقيّدة، بل يشمل مدى قدرتها على استنباط القيم والنظم الديمقراطية في أرضية ثقافية وقيمية لا تزال تطبعها التقييدات الدينية، ولذلك ينظر دائما إلى الحركات الإسلامية باختلاف تشكيلاتها على أنّها حركات أصولية؛ بسبب الازدواجية التي تغلب على خطابها وعلى ممارساتها التي تجمع بين الدعوة إلى الإسلام (الأخلاق والالتزام بالعبادات) وبين العمل السياسي الذي له إكراهاته التي تفرض التفاعل مع معطيات الواقع وفق حساب دقيق لموازين القوى.

وشكّلت أحداث كثيرة منعرجات في تاريخ الحركات الإسلامية المنتشرة في كل الأصقاع، كالثورة الإسلامية الإيرانية سنة 1979، التي شكّلت رافدا قويا لفكرة التغيير السياسي في إطار إسلامي، والنموذج التركي أواخر التسعينات، الذي شكّل مثالا في التوفيق بين الديمقراطية والإسلام، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2011، وما تلاها من حروب في أفغانستان والعراق، وثورات الربيع العربي بداية من سنة 2011، التي فتحت مجالا كان موصدا في وجه الكثير من التنظيمات الإسلامية، لتدعو إلى تطبيق الشريعة وإقامة الخلافة وتشكّل الكثير من الأحزاب الجديدة في مصر وليبيا وتونس، وقد دفعت التغييرات السياسية ببعضها بسرعة من المنافي والسجون إلى سدّة الحكم.

[245] على سبيل المثال: يشتغل إسلاميو اليمن في مناخ قبلي، وإسلاميو العراق ولبنان في مناخ طائفي، وإسلاميو تونس في مناخ معلمن في سلوكه وتفكيره.

وفي تونس كان ظهور التيار الإسلامي متأخّرا، مقارنة ببقية البلدان المجاورة والبعيدة،[246] وكان على شاكلة حركة احتجاجية ضدّ ما لحق بالبنى التقليدية للمجتمع من تفكيك ومن إعادة تركيب وفق أنموذج حداثي، وقد اعتبرها المؤسّسون تحديا للإسلام وضربة موجعة له. وتمكّن هذا التيّار من البروز في الوقت الذي كان فيه الشباب مفتونا بثقافة اليسار، وبخاصة أفكار حركة مايو 1968 في أوروبا،[247] وأيضا في زمن اتّسم بالفراغ بعد انتهاء بورقيبة من القضاء على خصومه.[248]

وكانت الانطلاقة بتأسيس جمعية "المحافظة على القرآن الكريم" سنة 1966،[249] ثم التنظّم في شكل مجموعات دعوية، على شاكلة جماعة الدعوة والتبليغ، تتوجّه إلى الناس، وتدعوهم إلى أداء الصلوات وتنقية عقائدهم، وتبسّط لهم بعض المفاهيم الإسلامية؛ لتجسير الهوة بين مجالي الدين والحياة، ثم اتّجهت إلى التنظّم بداية من سنة 1972، تحت راية "الجماعة الإسلامية في تونس"،[250] ومنها إلى تأسيس حزب سياسي سنة 1981 تحت اسم "الاتجاه الإسلامي"، وممارسة المعارضة القانونية، لتتفرّع بعدها إلى جماعات وفرق أسوة بما هو موجود في بقية البلدان، من تحرير وإسلاميين تقدميين وسلفيين ودعوة.

وحتى قيام ثورة يناير 2011، كان ينظر إلى مختلف هذه التشكيلات على أنّها كتلة مصمتة لا يفرّق فيها بين النهضاوي والتحريري والسلفي، بالرغم من الاختلافات الجوهرية بينهم، في حين كان بورقيبة وخلفه بن علي ينظران إليهم باعتبارهم تهديدا وجوديا لطبيعة الدولة ذاتها، ولم يبديا رغبة في تقديم حلول وسطى للتعاطي معهم، وسلكا معهم النهج المتشدّد باستبعادهم تماما من أيّ حوار سياسي، وبتشويه صورة كل ما هو إسلامي والتخويف منه، واتهامهم بالإرهاب وبالعمالة لدول أجنبية، وذلك باستغلال بعض حوادث العنف التي نسبت إليهم.

وأعطت أجواء الانفتاح التي وفّرتها الثورة لجميع التشكيلات الإسلامية فرصة الظهور والتعريف بأنفسها وببرامجها، وبدأت الجماعات تتبلور بعد الإفراج عن المعتقلين وعودة المهجّرين، بالرغم من الحملات الشرسة التي شنّتها بقية التيّارات عليهم، وظهر أنّ الحركات الإسلامية موجودة رغم الملاحقات التي طالتها طوال ثلاثة عقود. وفي الوقت الذي تصدّعت فيه بيوت اليساريين والقوميين، برزت حركة النهضة وحزب

---

[246] كان ذلك في مصر سنة 1928 بظهور جماعة الإخوان المسلمين، وفي سوريا بين سنة 1932 وسنة 1938، وفي الأردن سنة 1945، وفي السودان بين سنة 1946 وسنة 1956.

[247] الأحداث الطلابية التي عرفتها فرنسا بين شهري مايو ويونيو 1968؛ احتجاجا على الظروف السياسية والاقتصادية، وقد انخرط فيها الطلبة والنقابات ورجال السياسة والفكر.

[248] تعتبر سنوات 1960 و1961 و1962 سنوات نهاية المعارك التي خاضها بورقيبة ضد خصومه اليوسفيين والزيتونيين.

[249] أسّسها محمود الباجي، وترأسّها محمد الشاذلي النيفر، ولقيت الدعم من السلطة في البداية التي كانت وقتها في مواجهة مع اليساريين، ثم انقلبت عليها لاحقا عندما أحسّت بأنها قد تشكل خطرا على الدولة المدنية الحديثة ذات التوجّه العلماني، وتغير اسمها سنة 1988، لتصبح "رابطة الجمعيات القرآنية". انظر: العمدوني، لطفي، الحركة الإسلامية في تونس: أطوار من النشأة والمحاكمات السياسية الكبرى 1965-1981، بدون دار نشر، وبدون تاريخ، ص 40-41.

[250] كان ذلك فيما اصطلح على تسميته بلقاء الأربعين، الذي عقد بمنطقة مرناق، بضواحي العاصمة تونس، وحضره أربعون شخصا، يمكن اعتبارهم النواة الأولى للحركة الإسلامية في تونس. انظر: المصدر السابق، ص 85-86.

التحرير والحركات السلفية والإسلاميون التقدميون، وأصبحوا عناصر فاعلة في المجال السياسي وفي الحقول الاجتماعية.

8.1 حركة النهضة، أو الاتجاه الإسلامي

باسم الصحوة الإسلامية ومقاومة التبعية والتغريب، كان الظهور الرسمي للحركة في شهر يونيو من سنة 1981، بإصدار بيانها التأسيسي الذي انتقدت فيه النظام السياسي القائم في البلاد، واتهمته بالهيمنة على السلطات، ورفضه للفصل بين الدين والدولة، ودعا إلى إعادة الحياة إلى المسجد، ودعم التعريب في مجالي التعليم والإدارة، ونبذ العنف كسبيل للتغيير، والانحياز إلى العمال والمستضعفين وإلى حركات التحرّر ومناصرة حقوق المرأة.[251] أمّا الظهور الفعلي، فكان أواخر الستّينات، كحركة إسلامية إحيائية (لا تلامس السياسة)؛ لإعادة الوصل بين الدّين والحياة الحديثة، تحت اسم "الجماعة الإسلامية"، بإقامة حلقات في المساجد، والانخراط في جمعيات المحافظة على القرآن الكريم. وعرفت الحركة بعض الانشقاقات في صفوفها، كمجموعة الاسلاميين التقدميين، وبعض الجماعات الصغيرة، التي تبنّت العنف كنتيجة لمعارضتها للبرنامج الفكري للحركة، ك "الجبهة الإسلامية التونسية"، بقيادة محمد صالح الحرّاث، و"حزب الله المختار"، بقيادة الحبيب الضاوي.

وعاشت الحركة مخاضا فكريا بعد تغيير اسمها إلى "الاتجاه الإسلامي" سنة 1981، وتحوّلها إلى حركة ذات رؤية سياسية بمرجعية إسلامية، وممارسة المعارضة القانونية بعد سماح نظام بورقيبة لأحزاب أخرى بالتشكّل إلى جانب الحزب الحاكم والوحيد، إلا أنّ طلبها للحصول على الإذن القانوني بالنشاط رفض، لتعيش الصراع السياسي بينها وبين السلطة لأزيد من ثلاثة عقود، انتهى بحصولها على التأشيرة القانونية أشهرا قليلة، بعد ثورة يناير 2011، ليتحوّل الصراع إلى المنافسة بينها وبين بقية القوى السياسية في البلاد.

عرف قادة وقواعد الحركة المنافي والملاحقات والمحاكمات المتعدّدة في سنوات 1981 و1984 و1987 و1990، وبعد صعود بن علي إلى السلطة سنة 1987 غيّرت اسمها من "الاتجاه الإسلامي" إلى "حركة النهضة"، لحذف صفة "الإسلامية" من اسمها؛ مسايرة لقانون الأحزاب، الذي يمنع قيام أحزاب على أساس ديني، ولم يسمح لها بالرغم من ذلك بالتواجد القانوني، ودخلت في المقابل في مواجهات عنيفة مع السلطة، أدّت بالآلاف من قياديها وقواعدها إلى التوزّع بين المنافي والسجون والمراقبة البوليسية المستمرّة، بتهم متعدّدة، أهمّها الانتماء إلى جمعية غير مرخص بها وتوزيع منشورات.[252]

---

[251] يمكن الاطلاع على البيان التأسيسي كاملا في المصدر السابق، ص 123-127.

[252] تجاوز عدد الموقوفين إثر الحملة العنيفة التي تعرضت لها الحركة سنة 1991 الثمانية آلاف شخص لم تكن تعتبرهم السلطات معتقلين سياسيين. انظر: أحمد محمد، هيفاء، الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مجلة دراسات دولية، العدد 58، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، بغداد 2014، ص 29.

وتميزت حركة النهضة عن مثيلاتها من الحركات الإسلامية المنتشرة في طول وعرض العالم الإسلامي بالمراجعات الذاتية التي قامت بها والتي قامت بنشرها في الذكرى الخامسة عشر لتأسيسها، بعنوان "دروس الماضي وإشكالات الحاضر وتطلّعات المستقبل"، وهي عبارة عن خلاصة لمراجعات داخلية حاولت فيها الوقوف على أخطائها والاستفادة منها.[253]

ونقلت ثورة يناير 2011 الحركة من الهامش إلى قلب المؤسّسات السياسية، ومن حالة التفكّك والتمزّق التّام إلى حركة مطالبة بإحياء مؤسساتها وشبكاتها التنظيمية، بعد عودة المغتربين من المنافي ورفع القيود عن الملاحقين، الذين أرهقتهم المتابعات والمراقبة الإدارية لسنوات طويلة، وقد تمكنوا من استرداد حقوقهم المدنية بموجب قانون العفو التشريعي العام. وانخرطت الحركة في الحياة السياسية بقوّة في مواجهة القوى التي ترى فيها إمّا خلايا إرهابية نائمة (القوى الحداثية) وإمّا حركة مفرّطة في المشروع الإسلامي (السلفيين وحزب التحرير). ووجدت الحركة نفسها مضطرّة إلى طمأنة الخصوم، بعدم سعيها لفرض مرجعية دينية أو عقدية على الدولة، واكتفائها بمرجعية فكرية مميّزة قادرة على الإسهام في بناء واقع جديد ضمن مواقع المجتمع المختلفة.[254] ونجحت في مؤتمرها العاشر الذي انعقد في شهر يوليو 2016 في فصل الجانب السياسي فيها عن الدعوي، وذلك تفاعلا مع معطيات الواقع الجديد واستجابة لضغوط وإكراهات البيئة السياسية التونسية ولتجنيب البلاد صراعا أيديولوجيا حول الأسلمة والعلمنة،[255] وذلك بعدما انتقلت من حركة معارضة إلى حزب مرن،[256] يتحمّل أعباء الحكم في مرحلة مصيرية من تاريخ البلاد أو مشاركا فيه.

8.2 حزب التحرير

تشكّلت أولى خلايا فرع حزب التحرير بتونس سنة 1973، من قبل شباب أنهوا دراستهم بدول عربية وأوروبية، من الذين آمنوا بفكره وأسّسوا نواة بفروعه، من بينهم؛ الطاهر العيادي، ومحمد فاضل شطارة، ومحمد جربي، مستغلّين ظروفا مواتية في وقتها للنشاط، ونجحوا لاحقا في التنظّم بعقد المؤتمر التأسيسي الأول في يناير 1983، كفرع من فروع الحزب المنتشرة في البلدان العربية والأوروبية. وأصدر الحزب نشرية سرّية تحمل اسم "الخلافة"، لعبت دورا في توسيع قاعدته الشعبية وفي نشر أفكاره ومبادئه السياسية التي تدعو إلى العمل على إعادة تأسيس الخلافة الإسلامية على أنّها الطريقة الشرعية والعملية الوحيدة

---

[253] يمكن الاطلاع على الوثيقة، من خلال هذا الرابط: http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=7329#.VMc6Qv5wtcQ (آخر زيارة 10.08.2020).

[254] يحاول قادة الحركة استدعاء تجربة حزب العدالة والتنمية التركي كنموذج للنجاح والاعتدال والممارسة السياسية، واغتنام رمزية هذا الحزب ونموذجيته واعتماده آلية من آليات الدفاع عن أحقية وجوده السياسي.

[255] فصل الحزب السياسي عن الحركة الدينية قامت به حركة النهضة على خطى حزب العدالة والتنمية المغربي، ولكن ما ميّز التجربة التونسية هو عقدها في سياق انتقالي.

[256] عقدت الحركة تحالفا سياسيا مع أعتى منافسيها؛ حزب نداء تونس، الذي شكّل لمواجهتها، ووصل إلى السلطة في انتخابات 2014 عبر أجندة مناوئة للإسلاميين، وتخلّت عن السلطة طواعية؛ لتعزيز وتدعيم عملية الانتقال الديمقراطي الهشّة، وظهر ذلك جليا في صياغة الدستور وتنازلها عن المطالبة بجعل الشريعة الإسلامية مصدرا للتشريع، والاكتفاء بالفصل الأول منه، الذي يؤكد أنّ تونس دولة دينها الإسلام، ولغتها العربية، ورأت في الأمر كفاية. انظر: الزغل، عبد القادر وموسى، آمال، حركة النهضة بين الإخوان والتونسة: كيف نفهم تقلبات وتطورات الإسلام السياسي في تونس؟ سراس للنشر، تونس 2014، ص 94-96.

لمعالجة مشاكل الأمّة، باعتماد المنهج السلمي القائم على الحوار والنقاش والمحاجة وتجريم العنف.[257] ولا يخالف الحزب لا أصلا ولا شكلا نظريات مؤسّس الحزب تقي الدين النبهاني (1909-1977)، حيث يعتبرون الديمقراطية شكلا من أشكال الكفر، ويحرّمون الالتجاء إليها أو الدعوة إليها، ويتخذون مواقف سلبية من كلّ الأنظمة السياسية.[258]

ولم يسلم التحريريون في تونس من آلة القمع والملاحقات والسجون في عهدي بورقيبة وبن علي، بتهمة توزيع مناشير في المساجد، والانتماء إلى منظمة محظورة، وعقد اجتماعات دون ترخيص، وكان أشهرها ملاحقات سنة 1984، التي تمّت فيها محاكمة بضع مئات كان من بينهم عسكريون.

واستفاد الحزب، شأنه شأن باقي القوى الفكرية والحزبية، من مناخ الحرّيات في دولة ما بعد الثورة، حيث تمكّن من الحصول على رخصة العمل القانوني في يوليو 2012، رغم أفكاره ومواقفه المثيرة للجدل، والتي لم تتزحزح رغم تغيّر الظروف، ككفره بالدولة الوطنية وبقوانينها وبحكّامها، ورأيه أنّ صناديق الاقتراع بدعة، وربطه الإصلاح باستعادة الخلافة.[259] وتمكّن الحزب من تنظيم الكثير من الاجتماعات لنشر أفكاره وعقد مؤتمرات سنوية تحت مسمّى "مؤتمر الخلافة"؛ إحياء لذكرى سقوط الدولة الإسلامية"،[260] كما كان لناطقه الرسمي رضا بالحاج تواجد مكثّف في وسائل الإعلام.[261]

وبالرغم من أنهم يعتبرون ثاني القوى السياسية الإسلامية حجما في العالم (بعد الإخوان المسلمين)، إلا أنّ حجمهم في تونس غير معروف، وليس لهم أي تواصل مع باقي القوى السياسية، لا العلمانية التي يكفّرونها، ولا الإسلامية التي يرون أنها "ليست صورة أصلية عن الإسلام"؛ لأنّ مشروعها محلّي ومشروعهم عالمي.

8.3 الإسلاميون التقدميون

تيّار إسلامي برز إلى الوجود، نتيجة انشقاق مجموعة من أعضاء الجماعة الإسلامية بين سنتي 1977 و1978 عنها؛ اعتراضا على تحويل الجماعة من دعوية أخذت على عاتقها مواجهة المشروع الحداثي

---

[257] يعدّ الحزب الخلافة الشكل الأمثل للنظام في الدولة الإسلامية، وجعل من إقامتها قضيته المركزية، دون القبول بحلول وسط، وهو يتجنّب العمل الفعلي من أجل إعادة بعث دولة الخلافة، ويكتفي بتبني الدعوة الفكرية لها فقط. انظر: حسين، بتول، مفهوم الدولة وأركانها في الفكر الإسلامي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، مصدر سابق، ص 165-166.

[258] زلّوم، عبد القادر، نظام الحكم في الإسلام، منشورات حزب التحرير، 2002، ص 18-21.

[259] تتضمن وثائقه الأساسية ضرورة العمل على التغيير الجذري والشمولي في العالم الإسلامي، واستئناف الحياة الإسلامية، عن طريق إقامة دولة الخلافة، بإسقاط الأنظمة التي يعتبرونها امتدادا للمستعمر، ولا يعترفون لا بدساتيرها ولا بانتخاباتها، وكل ما يعترفون به هو "مشروع دستور دولة الخلافة"، المكوّن من 89 مادة، كان مؤسّس الحزب النبهاني قد صاغها؛ ظنّا منه أنّ مشروعه (إعادة بعث الخلافة من جديد) لن يتطلب تحقيقه أكثر من عقدين، وهو الدستور نفسه الذي يعتمده أنصار حزب التحرير في تونس الآن، والذي يمكن الاطلاع على فصوله، من خلال هذا الرابط: http://www.hizb-ut-tahrir.org/index.php/AR/bshow/1918/ (آخر زيارة 11.08.2020).

[260] عقد الحزب مؤتمره الأخير في مارس 2019 تحت شعار: "ثورة الأمّة: نحو قلع الاستعمار وإقامة الخلافة على منهاج النبوة"، ويمكن الاطلاع على فعاليات المؤتمر، من خلال هذا الرابط: http://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/index.php/dawahnews/tunisia/59023.html (آخر زيارة 10.08.2020).

[261] لناطقه الرسمي رضا بالحاج قناة على اليوتيوب، تحوي مشاركاته في مختلف وسائل الإعلام، ويمكن متابعتها من خلال هذا الرابط: https://www.youtube.com/c/الصفحةالرسميةللأستاذرضابالحاج/videos (آخر زيارة 11.08.2020).

البورقيبي والاهتمام بالجانبين التعبّدي (إعادة مكانة المسجد في المجتمع والارتقاء بالخطاب الديني) والسلوكي (الاهتمام بقضايا التربية والأخلاق)، إلى تابعة للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، يطغى الجانب السياسي على نشاطاتها.[262] وعقد هذا التيّار مؤتمره التأسيسي الأوّل (والوحيد) في يوليو 1980،[263] من قبل مجموعة من الأساتذة والطلبة وعدد من المثقفين برئاسة كل من؛ أحميدة النيفر،[264] وصلاح الدين الجورشي،[265] وتمّت المصادقة فيه على اللائحة المستقبلية، التي أعلنت عن ميلاد ظاهرة ثقافية حركية تحت مسمى "الإسلاميون التقدميون" أو "اليسار الإسلامي"، وحدّدت أرضية العمل والأهداف والنشاط.[266]

وركّزت الجماعة عملها على الجانبين الثقافي والفكري، متجنّبة الخوض في المجال السياسي، ما جنّب منتسبيها الملاحقات الأمنية، التي طالت بقية التيارات الإسلامية، وجعل منها حركة أقلّية، حصرت نشاطاتها في منتدى الجاحظ، الذي أسّس عام 1989، وهو عبارة عن منبر فكري ثقافي إسلامي، يهدف إلى تنشيط الحركة الفكرية في تونس، ويستقطب أقطاب الفكر العربي والإسلامي من مختلف التيارات،[267] وفي "مجلة الفكر الإسلامي المستقبلي 15/ 21"، التي عملت على طرح مشاغل القرن الموالي (القرنين؛ الخامس عشر الهجري والحادي والعشرين الميلادي)، والبحث عن صيغة لبناء جسر للعلاقة بين نسقين ثقافيين (هجري ميلادي/ إسلامي حداثي)، ومحاولة الإسهام في بناء فكر إسلامي بديل عن الفكر التراثي.[268]

وبخلاف بقية التنظيمات الحركية الإسلامية التي تعطي للمجال السياسي الحيّز الأكبر في سلم اهتماماتها، فإنّ الإسلاميين التقدميين يضعون الأولوية الثقافية الاجتماعية (أو الإسلام المجتمعي) في مركز اهتماماتهم من خلال فهم جديد للدّين، معتمدين على العقل كوسيلة لفهم النصوص المقدّسة من قرآن وسنّة، دون الوقوع في الحرفية النصّية، ومخالفين بذلك المنهج السلفي لفهم الدّين، كما يرون ضرورة مراجعة التراث، ليصبح مولّدا للطاقات، ولبناء فكر جديد يفعّل الدين، من خلال إعادة قيم المجتمع بصورة متأصّلة، لضرورة الخروج من حالة الاستقطاب بين القائلين بالحرص على المحافظة على الهوية وبين دعاة الحداثة.[269]

وقام تيار الإسلاميين التقدميين في تونس على خمسة أسس:

---

[262] العمدوني، لطفي، الحركة الإسلامية في تونس: أطوار من النشأة والمحاكمات السياسية الكبرى 1965-1981، مصدر سابق، ص 90-91.

[263] المديني، توفيق، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، مصدر سابق، ص 262-263.

[264] ينحدر من إحدى كبريات العائلات العلمية والدينية في تونس (آل النيفر)، وهو من مؤسسي الجماعة الإسلامية. درس في جامع الأزهر بمصر، ويشغل خطة أستاذ بجامعة الزيتونة، مختص في أصول الدين والفكر الإسلامي المعاصر، ويشغل خطة نائب رئيس منتدى الجاحظ، وهو رئيس جمعية رابطة تونس للثقافة والتعدّد.

[265] من مؤسسي الجماعة الإسلامية، رأس تحرير مجلة المعرفة، وانخرط في العمل الحقوقي ضمن الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وترأس منتدى الجاحظ، وترأس تحرير مجلة 15/ 21.

[266] المديني، توفيق، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2001، ص 260-262. ولمعرفة جذور الظاهرة الفكرية والتاريخية، انظر: الميلي، محسن، ظاهرة اليسار الإسلامي - دراسة تحليلية نقدية لأطروحات الاستنارة والتقدمية، دار النشر الدولي، الرياض 1993، ص 23-36.

[267] تأسّس المنتدى سنة 1990، كجمعية ثقافية، وكتواصل بين التيّار والساحة الثقافية في تونس، ويمكن الاطلاع على نشاطاته وأهدافه، من خلال هذا الموقع: http://www.jahedhforum.org/web/ (آخر زيارة 11.08.2020).

[268] صدر العدد الأول من المجلة في نوفمبر 1982، ولم تنتظم في الصدور، صدر منها عشرون عددا فقط، وصدر العدد الأخير منها في يوليو 1990.

[269] انظر: حوار أحميدة النيفر مع مجلة الإصلاح، في العددين 56 و57، عبر هذين الرابطين: http://alislahmag.com/revue-56.pdf و http://alislahmag.com/revue-57.pdf (آخر زيارة 11.08.2020).

1. الوعي التاريخي، بفهم الأحداث التاريخية في سياقها، وفهم خصوصياتها وآليات التطور، وجعل العلاقة مع الماضي علاقة نقدية؛ لتفسيره، وليس علاقة مغلقة.
2. إعادة بناء الوعي بالذات، بفهم خصوصية العمل الإسلامي، والحاجة إلى إعادة البناء وإعادة التشكّل، وعدم تبني موقف قاطع مع الآخر المختلف.
3. الفهم الحضاري والإنساني للدّين، وذلك بإعادة قراءة النصوص الدينية، وبمساهمة الدّين في الحركة الإنسانية وإجابته عن الأسئلة التي تفرضها اللحظة، وعدم قصره على جانبه التعبّدي.
4. الفهم الجديد للسياسة على أنها رعاية للاختلاف والتعدّد، وليست مجرد إدارة لشؤون الحكم.
5. ضرورة التموقع الاجتماعي.[270]

ومكّنت الثورة التيار من التقاط نفس جديد، بتمكين منتسبيه من تكثيف نشاطاتهم، وتحويل الأنشطة من العاصمة إلى المدن الداخلية، والحضور بشكل بارز في وسائل الإعلام.

8.4 جماعة الدعوة والتبليغ

بدأت الجماعة الإسلامية في تونس نشاطها على شاكلة جماعة الدعوة والتبليغ، من حيث شكل التحرّك ضمن مجموعات دعوية في اتجاه مختلف فضاءات المجتمع (مقاهٍ، أسواق...إلى آخره)، وبأسلوب يقوم على التذكير بالآخرة وأهوال القيامة وفتح باب التوبة إلى الله، ويتسّم بالعلنية وبالبساطة. وزار تونس وفد من جماعة الدعوة والتبليغ من بنغلاديش بقيادة روح القسط سنة 1969، وطاف مناطق مختلفة من البلاد قبل أن يقع منعه وترحيله، وتركت هذه الزيارة أثرها في الشباب الذين التقى بهم، والذين أغرتهم التجربة العملية، من حيث تأثيرها على الناس العاديين.[271]

وتختلف هذه الجماعة عن سابقاتها باكتفائها بمجال الوعظ والإرشاد وتبليغ فضائل الإسلام لكل من يستطيعون الوصول إليه عن طريق الترغيب والترهيب والتأثير العاطفي،[272] وذلك باقتطاع أتباعها جزء من أوقاتهم؛ لتبليغ الدعوة، عن طريق مخالطة المسلمين في مساجدهم ودورهم ومتاجرهم، بعيدا عن

---

[270] انظر: محاضرة أحد مؤسسي التيار؛ أحميدة النيفر، على اليوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=NeY5A1GT2Uc (آخر زيارة 11.08.2020). والمديني، توفيق، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، مصدر سابق، ص 269-270.

[271] العمدوني، لطفي، الحركة الإسلامية في تونس: أطوار من النشأة والمحاكمات السياسية الكبرى 1965-1981، مصدر سابق، ص 32-33.

[272] يعود تأسيس هذه الجماعة إلى محمد إلياس الكندهلوي (1303-1364). بدأت دعوتها بالهند، ثم انتشرت في معظم البلدان العربية والأوروبية، وليس للجماعة تنظيم هرمي ولا ناطق رسمي، وتحصر دورها في البعدين؛ التربوي والإصلاحي، وجعلت من مصطلح الخروج الركن الأساسي، الذي لا تصح الدعوة دون القيام به. ويؤخذ عليهم الزهد في طلب العلم الشرعي وترك الفقه، ويعتبر كتاب رياض الصالحين المرجع الوحيد الذي يتداوله أعضاؤها فيما بينهم، ولا وجود لأي تراث جهادي لا في عقائدها ولا في مناهجها، فضلا عن وجود الصفات الست (1- تحقيق لا إله إلا الله. 2- الصلاة ذات الخشوع والخضوع. 3- العلم مع الذكر. 4- إكرام المسلمين. 5- إخلاص النية. 6- الدعوة إلى الله والخروج في سبيله.) التي تعمل بموجبها؛ لإصلاح الناس. انظر: الباكستاني، القائد محمد ميان، جماعة التبليغ عقيدتها وأفكار مشايخها، بحث منشور على مدونة عباس الشرقاوي، عبر هذا الرابط: http://abbasshargawi.blogspot.com/2014/11/blog-post.html (آخر زيارة 11.08.2020).

التشكيلات الحزبية والقضايا السياسية، ومبدأهم في هذه المسألة "السياسة أن تترك السياسة"، ويتجنبون الدخول في الجدل مع الناس والخصومات مع الحكومات.

ودخلت الجماعة تونس في منتصف السبعينات، ونجحت في استقطاب أتباعا من مختلف الفئات الاجتماعية بحكم طابعها الشعبي، وبقي تأثيرها محصورا داخل الأوساط المتوسطة التعليم.[273]

وكانت السلطات في عهد بن علي متسامحة معهم، لكن مع إخضاعهم للرقابة الدائمة؛ حتى لا يستفيد من نشاطهم باقي الفصائل الدينية المسيّسة، وتواصل نشاطهم بعد الثورة على الوتيرة نفسها ودون إزعاج لأيّ جهة، ولا يعلم حجمهم الحقيقي لعدم انتظامهم في جماعة واحدة منظّمة، بل يتحرّكون في شكل جماعات صغيرة لا يوجد أي رابط بينها.[274]

8.5 الشيعة

يكاد يجمع التونسيون على حقّ كلّ واحد في التحول عن معتقده ومذهبه، ما دام قد حدّد ذلك بمحض إرادته، ولم يخضع لأيّ نوع من أنواع الإكراه أو الإلزام.[275] ولكن موضوع التشيّع، الذي يعتبر ظاهرة طارئة على المجتمع التونسي ولم يرتق إلى درجة الظاهرة الاجتماعية، يبقى من المواضيع الحسّاسة من جهة النظر إليه على أنّه سياسي أكثر منه عقدي؛ لوقوف جهة أجنبية (إيران) تعمل على تصديره عبر المدخل الثقافي والعمل الخيري، وذلك عبر استقطاب الشباب، وتكوينهم عقائديا وفكريا، وإعادتهم كمبشرين بالمذهب الشيعي.[276]

وفي الوقت الذي ينفي فيه أتباع هذا المذهب ارتباطهم بأيّ جهة خارجية، ويرون أنّ التشيّع في تونس أصيلا وأصالته لا تقل عن أصالة البلاد وعروبتها وإسلامها وجذوره تعود إلى أيام الفاطميين، ويرون أنه جزء لا يتجزأ من المكوّنات الثقافية والدّينية وعامل إثراء ووحدة وأنه متجذّر في أعماق الناس،[277] ويقصرون نشاطهم على الدعوة إلى مذهب أهل البيت، يرى الكثيرون أنّه ظاهرة سياسية أكثر منها دينية، وأنه مشروع فتنة في مجتمع متجانس دينيا وثقافيا ومذهبيا ومسلكيا، ولا يخفون تخوّفهم من تحوّله إلى صراع طائفي، كالذي يحدث في مناطق متعدّدة من العالم الإسلامي.

---

[273] الجورشي صلاح الدين، المشهد الإسلامي في تونس، ضمن كتاب المسبار: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين - الإسلام السياسي في تونس، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي 2011، ص 33.

[274] لا تتوفر أي مراجع لا لهم ولا عليهم يمكن الاعتماد عليها، وكذلك في اليوتيوب لا يوجد إلا بعض التسجيلات الخاصة ببعض جلسات بعض مشائخهم وهم بصدد وعظ الناس.

[275] ينصّ الفصل السادس من الدستور التونسي لسنة 2014 على أن "الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي، وتلتزم بنشر قيم الاعتدال والتسامح وبحماية المقدّسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف، وبالتصدي لها".

[276] طالبت جهات عديدة بغلق المركز الثقافي الإيراني في تونس، الذي اتهم بزرع الفتنة بين التونسيين، وبعثت للغرض هذا "الرابطة التونسية لمناهضة المدّ الشيعي في تونس" برئاسة أحمد بن حسّانة سنة 2012؛ من أجل المحافظة على الهوية التونسية السنية المالكية، والتصدّي لمخاطر المدّ الشيعي، وتجنيب البلاد مخاطر النزاعات الطائفية.

[277] المقصود به التشيّع العاطفي، وهو حب الرسول وآل بيته، وهو السمة البارزة في البلاد منذ الفتح الإسلامي، وهو جزء من مكوّنات البلاد الدينية والثقافية، وليس التشيّع المذهبي، الذي هو طاعة أئمة آل البيت واتباعهم والاقتداء بهم.

ومنذ رحيل الفاطميين عن تونس سنة 973، الذين فرضوا حينها على سكّان البلاد اتّباع المذهب الشيعي بالقوّة وليس بالحجّة والاقناع،[278] قام الصنهاجيون الذين خلفوهم بإعادة تثبيت المذهب المالكي كمذهب رسمي في البلاد. ومع بداية سبعينات القرن الماضي، عرفت البلاد بروز موجة من تحوّل بعض الشباب الذين درسوا في العراق وسوريا إلى المذهب الجعفري المعروف ب "الإمامية أو الاثني عشرية"،[279] كالتيجاني السماوي صاحب كتاب "ثم اهتديت"، والذي درس في الحوزات العلمية في العراق وإيران، وعاد إلى تونس ليبشّر بهذا المذهب، وصار من أبرز رموز التشيّع في تونس، وعماد الدين الحمروني، ومبارك بعداش. ويعرف المتحوّلون من المذاهب السنية إلى المذهب الشيعي ب "المستبصرين". وفي بداية الثمانينات وصل انبهار وتأثّر الكثيرين بالثورة الإيرانية التي حملت اللافتة الإسلامية حدّ التحوّل إلى المذهب الشيعي، تحت مسمّى "المسلمين السائرين على خط الإمام" (المقصود هنا الإمام الخميني)، وعرفت هذه المرحلة بالتشيّع الحديث، والتي دعّمت لاحقا بالانفتاح الإعلامي عبر الفضائيات (وخصوصا قناة المنار اللبنانية) ومواقع الإنترنت. كما ساهمت العلاقات الدبلوماسية الجيّدة التي كانت تربط نظام بن علي بإيران، بالرغم من اختلاف الأيديولوجيات،[280] في فتح المجال إمام انتشار المذهب دون مضايقة، حيث تمّ تمكين الراغبين في مواصلة دراساتهم في الحوزات العلمية من ذلك، وتم السماح بتداول المراجع الشيعية، وقد سُمح لجمعية "أهل البيت الثقافية" في سنة 2003 بالنشاط؛ من أجل "المساهمة في إحياء مدرسة آل البيت ونشر ثقافتهم". ولكن الحديث عن الأقليات الدينية والعرقية قبل الثورة لم يكن ليتجاوز المجالس الضيّقة، ولم يكن مسموحا به في الصحافة وفي وسائل الإعلام بشكل عام، وهو ما كان يوحي للكثيرين بغياب أي تنوّع في البلاد.

وتميّزت المرحلة التي تلت ثورة يناير 2011، والتي فتحت الأبواب أمام كل الأفكار والطوائف للتواجد والبروز والدفاع عن وجودها، بخروج أتباع المذهب الشيعي إلى العلن وتمددهم، حيث عاد الطلبة الذين درسوا في الحوزات العلمية إلى البلاد، وبرز إلى الوجود العديد من الجمعيات الشيعية؛ ك "رابطة التسامح التونسي" سنة 2012، والتي يرأسها صلاح المصري، و"جمعية المودّة الثقافية"، التي يرأسها مراد الشلبي، وهو أحد نشطاء التشيّع في تونس، كما تحصّل حزب "الوحدة الإسلامية" الشيعي على التأشيرة القانونية.

ويصعب تحديد حجمهم الحقيقي في تونس؛ لعدم وجود إحصائيات رسمية، ولكن يجمع الكثيرون على أنّ وجودهم ضعيف ولا يرتقون إلى مستوى يجعل منهم طائفة، ولهم حسينية وحيدة بمدينة قابس جنوب البلاد،

---

[278] ساد الشيعة الإسماعيلية في تونس طوال الفترة التي أقام فيها الفاطميون بتونس بين سنة 909 وسنة 973، قبل انتقالهم إلى القاهرة، وهم يؤمنون بالأئمة الستة الأوائل بعد علي بن أبي طالب (الحسن، الحسين، زين العابدين، الباقر، جعفر الصادق، وإسماعيل بن جعفر الذي يتوقفون عنده وينتسبون إليه).

[279] المذهب الجعفري نسبة إلى جعفر الصادق، أو الشيعة الاثني عشرية؛ لإيمانهم بعصمة اثني عشر إماما، بدء من علي بن أبي طالب، وانتهاء بمحمد بن الحسن العسكري. وينتشر هذا المذهب في إيران والعراق ولبنان وبعض الدول الخليجية.

[280] قطعت العلاقات في ثمانينات القرن الماضي على خلفية دعم إيران للإسلاميين آنذاك، وأعيدت سنة 1990 بصورة متينة في المجالين الثقافي والاقتصادي. انظر: التشيّع في إفريقيا (تقرير ميداني)، تقرير خاص باتحاد علماء المسلمين، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض 2011، ص 719.

حيث يوجد العدد الأكبر منهم، يحيون فيها مناسباتهم في عاشوراء، وفي عيد الغدير، وفي غيرهما من المناسبات.

8.6 الصوفية

تشهد الرباطات والزوايا المنتشرة في طول البلاد وعرضها على تاريخ بعيد للطرق الصوفية وأعلامها المعروفين بالولاية والصلاح، والمشهورين بكراماتهم المحفورة في الذاكرة الشعبية، فسيدي بلحسن،[281] وسيدي محرز،[282] وسيدي بوسعيد،[283] والسيدة المنوبية؛[284] أسماء يعرفها كل التونسيين، وعمّرت مدنا وأماكن سميت بها، ولا تكاد تخلو قرية أو مدينة في تونس من زاوية أو مقام لولي يمنحها وفق المعتقد الشعبي البركة ويدفع عنها الضّر، في واقع اختلط فيه الديني بالتراث الشعبي، فشكّل حالة ثقافية ارتبطت بحياة التونسيين اليومية.

ويعتبر التصوّف السنّي القائم على التربية الروحية والسلوكية للمريدين على طريقة الإمام الجنيد البغدادي،[285] من مرتكزات التديّن في تونس، إلى جانب المذهب المالكي في الفقه، وعقد الأشعري في العقيدة.[286] ولعبت الزوايا أدوارا اجتماعية وثقافية وتعليمية، حيث تجتمع فيها القبائل؛ لفك النزاعات التي تنشب بينها، وتقام فيها حلقات الذكر والولائم، وفيها يعلّم القرآن والعربية والفقه، حتى أن بعضها كان منارة للعلم والتربية.

وانتشرت في البلاد طرق كثيرة؛ منها ما هو محلّي، ومنها ما هو وافد من خارج الحدود، ومنها ما تفرّع عن طرق أخرى، كالطريقة القادرية،[287] التي لها عدد كبير من المريدين، والطريقة الشاذلية، والطريقة التيجانية،[288] التي لها أتباع كثيرون وأعلام معروفون، وهناك طرق أخرى لها انتشار محدود، كالطريقة العروسية نسبة لأحمد بن عروس، والطريقة العيساوية نسبة لمحمد بن عيسى، والطريقة المدنية التي تنسب لمحمد المدني، والتي تفرّعت عن الطريقة الشاذلية، والطريقة الإسماعيلية نسبة لإسماعيل الهادفي، وغيرهم.

وامتزجت هذه الطرق بالثقافة التونسية، وكان ولا يزال لها أثر في حياة التونسيين، حيث تزار مقامات أصحابها باستمرار، وخصوصا في الأوساط الريفية. وتنقسم الطرق في تونس؛ إلى طرق "تبرّكية" تتخذ

---

[281] أبو الحسن الشاذلي، وهو علي بن عبد الله بن عبد الجبار (1197-1258)، صاحب الطريقة الشاذلية، ومن أقطاب التصوّف في العالم الإسلامي، له ضريح رمزي فوق ربوة بتونس العاصمة.

[282] محرز بن خلف (951-1022)، ويعرف بسلطان المدينة (تونس)؛ لوجود مقامه وسط العاصمة.

[283] أبو سعيد الباجي (1230-1156)، أحد أشهر متصوفي تونس.

[284] عائشة المنوبية المعروفة بالسيدة المنوبية (1190-1266)، من أشهر نساء تونس، وعرفت بتصوّفها وبأعمالها الخيرية، يقع مقامها في منطقة منوبة غربي العاصمة تونس.

[285] أبو القاسم الجنيد بن محمد الخزاز، من أعلام التصوف، ولد ببغداد سنة 836، وتوفي بها سنة 910.

[286] "في عقد الأشعري وفقه مالك...وفي طريقة الجنيد السالك" هو أول بيت في متن ابن عاشر؛ متن لعبد الواحد بن عاشر الأندلسي (1582-1631)، والذي يعتبر من أهم مراجع علماء المذهب المالكي.

[287] نسبة إلى عبد القادر الجيلاني (1077-1166).

[288] نسبة إلى أحمد التيجاني (1737-1815).

من مقامات الأولياء مكانا لذبح القرابين وإقامة الولائم وعالما من الحكايا والخرافات، وطرق "سلوكية تربوية" يشرف عليها مشائخ، وقد بقي أثرها ضعيفا في الحياة العامة؛ نظرا لمحدودية أعداد مريديها، وحصر دورها في المقامات والزوايا وإقامة بعض المهرجانات السنوية.

وبعد الثورة فشلت الطرق الصوفية في الانتقال إلى الحركية المطلوبة ومجاراة نسق الانتقال المتسارع الذي عرفته البلاد، وأثبتت عدم قدرتها على قيادة تغيير مجتمعي أو حتى المشاركة فيه، فلم تتنظم في جمعيات، ولم يكن لها حضور في وسائل الإعلام ولا رأي في ما عاشته البلاد من أحداث أو في صياغة الدستور. كما فشلت في استقطاب الشباب المتعطّش إلى التديّن وتوسيع قاعدتها على غرار ما نجحت فيه الحركات السلفية. وسعى الكثير من السياسيين في إقحام الطرق الصوفية في حملاتهم الانتخابية؛ لإثبات تمسّكهم بهوية البلاد، ولجذب جمهور من الفئات الشعبية التي تؤمن بكرامات الأولياء، ما جعل من الولي ورقة رابحة في سوق الانتخابات.

8.7 السلفيون

سمحت ثورة يناير 2011 في تونس لكل التشكيلات الإسلامية بالتقاط أنفاسها من جديد والبروز على الساحة، ولكن ما فاجأ الجميع هو البروز الصاخب والمثير للتشكيلات السلفية التي اقتحمت الفضاءات العمومية، بعد استفادتها من قانون العفو التشريعي العام ومن ارتفاع سقف الحرّيات وضعف الدولة. ونجحت هذه الجماعات في استقطاب أعداد كبيرة من الشباب الناقم والمحبط، وأيضا ممن عندهم نزعة للتديّن. وانتقلت الحالة من حالة العفوية إلى حالة التنظّم والهيكلة، ديدنهم تصحيح عقيدة الناس وعباداتهم والحكم بما أنزل الله (تطبيق الشريعة في كل مناحي الحياة) وفق قراءتهم الحرفية للنص. ولم يطرح موضوع السلفية قبل الثورة، إلا بعد الأحداث التي عرفت بأحداث سليمان بداية سنة 2007، وبعد بعض المحاكمات التي طالت شبابا شاركوا، أو كانوا يخططون للمشاركة، في قتال القوات الأمريكية في العراق.

واختار السلفيون منذ البداية النزول إلى الشوارع بشكل استعراضي، والسيطرة على المساجد، وإزاحة الأئمة المعينين من قبل وزارة الشؤون الدينية، بدعوى أنّهم من أتباع النظام القديم، ما أحدث فوضى كبيرة داخل وخارج المساجد، كما قاموا بإنشاء الجمعيات الخيرية والهيئات التي تعنى بالأمور الشرعية، وأحضروا الوعّاظ من خارج تونس.

ويمكن تقسيم التيار السلفي في تونس، إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

أ. السلفية العلمية، والتي لها أتباع غير منتظمين داخل جماعة، وهي فصيل دعوي بالأساس، همها طلب العلم الشرعي ونشره وتصحيح العقائد والعبادات وتحفيظ القرآن، ويركّز دعاتها على الجوانب الفقهية والعقائدية، مع التقيّد بالمراجع السلفية في الخارج.

ب. السلفية الجهادية، وهي التي تتفق مع العلمية في مسألة تصحيح العقائد والعبادات، ولكنها تتشدّد مع الحكّام المخالفين لشرع الله وتعلن البراء منهم، والتي تكتّلت في "تنظيم أنصار الشريعة"، وقد وقع اتهامها بالوقوف وراء أعمال العنف التي عرفتها البلاد، كاقتحام السفارة الأمريكية في سبتمبر 2012. ونفذ هذا التيار بعض العمليات خلال حكم بن علي، مثل تفجير الكنيس اليهودي بجزيرة جربة في أبريل 2002، ودخل في مواجهات مع الأمن في ضواحي العاصمة نهاية عام 2006 وبداية 2007.

ت. السلفية الحركية، التي تستمد أصولها من التيار السروري المنتشر في مصر وبلدان الخليج بعقيدته السلفية ومنهجه الإخواني، وقد انتظمت في جمعيات خيرية ووعظية، وفي أحزاب سياسية نالت التأشيرة القانونية، كحزب جبهة الإصلاح وحزب الرحمة.

وسيتناول الفصلان الثالث والرابع من هذا البحث المسألة السلفية في تونس بكامل تفصيلاتها وتشعباتها.

8.8 الزيتونة

لعبت هذه المؤسّسة العلمية دورا بارزا منذ تأسيسها حوالي سنة 698، على يدّ حسّان بن النعمان،[289] وهي تعتبر من أولى الجامعات في العالم الإسلامي والقلب النابض والمنارة العلمية والقطب الذي دارت عليه الحياة الثقافية والعلمية والحضارية لقرون طويلة في تونس وشمال إفريقيا وغربها. وانحصر التدريس في داخل أروقة المسجد في شكل حلقات عن علوم الشريعة (التفسير، القراءات، الحديث، التوحيد، الفقه، الفرائض، الكلام، التصوف، وغير ذلك) والعلوم الوضعية (النحو، المعاني، البيان، الأدب، الشعر، المنطق، التاريخ، الجغرافيا، الحساب، وغير ذلك)، ليتطور بعد ذلك بإدخال العلوم الحديثة، كالحساب، الفيزياء، الكيمياء، الطب، الفلك، الفلسفة، وعلم الاجتماع، على يد علماء تركوا بصمتهم، كابن عرفة، حسين الشريف، إبراهيم الرياحي، سالم بوحاجب، محمد العزيز جعيط، مختار بن محمود، ومحمد الطاهر بن عاشور.[290] وكانت الدراسة تجري في ثلاث درجات؛ ابتدائية تتوّج بشهادة "الأهلية"، وسطى تتوّج بشهادة "التحصيل"، وعالية تنتهي بالحصول على شهادة "العالمية".

---

[289] يلقّب بقائد الفتوحات في إفريقية، التي قدم إليها من الشام، وهو من أنشأ مدينة تونس، وأمر ببناء الجامع الذي سمّي بالزيتونة، نسبة إلى شجرة زيتون كانت في المكان الذي بني فيه. انظر: بن الخوجة، محمد، صفحات من تاريخ تونس، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986، ص 283. والثعالبي، عبد العزيز، تاريخ شمال إفريقيا من الفتح الإسلامي إلى نهاية الدولة الأغلبية، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990، ص 70.

[290] سيأتي التعريف بهؤلاء الأعلام في الفصل الثالث من البحث.

كما كان الجامع يحوي مكتبتين، تحويان أكثر من عشرين ألف مجلد، هما؛ المكتبة الأحمدية التي أسّسها أحمد باشا باي الأوّل (1806-1855) سنة 1840، والمكتبة العبدلية التي أنشئت في العهد الحفصي وتمّ تجديدها سنة 1875، وقد نقلت جميع مخطوطات المكتبتين إلى دار الكتب الوطنية بتونس.[291]

كما لعبت الزيتونة دورا بارزا في بروز جيل من الإصلاحيين والعلماء، كمحمد بيرم الخامس، خير الدين باشا، عبد الرحمن بن خلدون، محمود قبادو، وغيرهم. وكانت نواة للكثير من المدارس والجامعات داخل تونس وخارجها، كالمدرسة الحربية التي أسّسها أحمد باشا باي أوائل الأربعينات، والمدرسة الصادقية.

كما واكبت الزيتونة التحديات الكبرى التي فرضت على المجتمع التونسي والمجتمعات العربية في القرن التاسع عشر، حيث اشتغل على سبيل المثال كل من محمد الطاهر بن عاشور بالمدوّنة التفسيرية وعلى طبيعة المؤسسة التعليمية والفكر المقاصدي، وعبد العزيز الثعالبي على الانفتاح على المؤسسات الوطنية والسياسية، ومحمد الفاضل بن عاشور على التواصل مع الحركة الوطنية والحركة النقابية.

إلا أنّه ومباشرة بعد استقلال البلاد سنة 1956، عمل بورقيبة على الحدّ من دور هذه المؤسّسة بقصر التعليم في مرحلة أولى على التعليم العالي من خلال كليات الآداب واللغة العربية والشريعة، وفي مرحلة ثانية على إلغاء المؤسّسة بالكامل واستبعادها من الساحة التعليمية والسياسية والثقافية والاجتماعية، في إطار ما عرف بتوحيد مناهج ومؤسسات التعليم واحتكار الدولة للإفتاء والخطابة في المساجد، واستحالت المؤسّسة إلى جامع تقام فيه الصلوات والاحتفالات الدينية.[292]

[291] بن الخوجة، محمد، صفحات من تاريخ تونس، مصدر سابق، ص 289.
[292] صور للجامع في الوقت الحالي: المدخل الرئيسي وساحة (صحن) الجامع وقاعة الصلاة في الملحق عدد 6

الفصل الثاني: السلفية من التبلور إلى الربيع العربي

فهم الكتاب والسنة بفهم سلف الأمّة من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين والتمسّك بما نقل عنهم، هو أهمّ ما ترتكز عليه التيّارات السلفية منذ بداية تشكّلها، بدءا من أحمد بن حنبل، مرورا بأحمد بن تيمية، ووصولا إلى محمد بن عبد الوهاب ومن جاء بعده.

وبدأت السلفية كتيّار فكري محافظ، تحصّن أعلامه بظواهر النصوص في مواجهة الفرق الكلامية، ما أثار في حينها، ولا يزال، جدلا واسعا، خصوصا بعدما تكاثر وتنوّع وتشكّل في صيغ متعدّدة ومتنوعة، من وهابية في شبه الجزيرة العربية، عبر دعوة محمد بن عبد الوهاب وأصحابه، وإصلاحية في مصر وفي بلاد الشام، ووطنية في بلدان المغرب العربي، وأخيرا تقليدية وعلمية وصحوية وملكية وجهادية.

ولم تتحوّل السلفية طوال هذه الفترة الممتدة إلى مذهب محدّد المعالم (كالمذاهب الفقهية المعروفة) ولا إلى جماعة متجانسة في الأيديولوجيات والأفكار ومحدّدة التقاسيم (كجماعة الإخوان المسلمين)، بل ظلّت على مرّ التاريخ حالة متشعّبة ما بين مؤسسات وشيوخ وتلاميذ وأحزاب حديثة التشكّل، وجماعات متباينة وأخرى متضاربة فيما يصدر عنها من مواقف، فمنها العلمية والدعوية والمسيّسة، ومنها البعيدة عن المجال السياسي والمسلّحة، ومنها المعادية للمذاهب الفقهية ومنها المتصالحة معها، ما صعّب اختزال وتقنين التيارات والمجموعات السلفية ضمن أطر محدّدة ومضبوطة؛ لوجود حالة من التداخل بينها في نقاط كثيرة في الفكر والثقافة والسلوك والممارسة، ولوجود اختلافات داخلية واسعة وكبيرة فيما بينها وخارجية مع باقي الجماعات الإسلامية والفكرية والسياسية.

واستفاد الفكر السلفي في العقود الأخيرة من التزاوج بين الدولة السعودية والدعوة الوهابية، ومن الثورة النفطية التي انفجرت منتصف القرن الماضي هناك، واستفاد أيضا من الانفجار الإعلامي الفضائي والرقمي في سرعة وسهولة الانتشار في أنحاء مختلفة من العالم وعلى نطاق واسع، ما جعل المملكة العربية السعودية بمثابة المركز العالمي لنشر الدعوة، بعد أن بسطت "هيئة كبار العلماء"[293] نفوذها فيها، وأصبحت المرجعية الدينية والفكرية لهذا الاتجاه خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وتم تصديره بصور متفاوتة من خلال المؤسسات الإقليمية التابعة للنظام السعودي، مثل رابطة العالم الإسلامي،[294] وعبر الطلبة العرب والأجانب، الذين فتحت لهم الجامعات والمعاهد الشرعية فيها أبوابها ومنحتهم المنح، وأيضا عبر إغراق الساحات الثقافية بأدبيات مشائخ السلفية.[295]

---

[293] هيئة سعودية حكومية، تشكّلت سنة 1971، من مجموعة من الشخصيات الدينية، التي تعيّن بأمر ملكي، ويرأسها مفتي المملكة. مهمتها إصدار الفتاوى وإبداء الرأي فيما يطرح عليها من مواضيع، ويتفرع عنها اللجنة الدائمة للبحوث والفتوى. انظر رابط الهيئة: https://www.alifta.gov.sa/Ar/Pages/default.aspx (آخر زيارة 11.08.2020).

[294] منظمة إسلامية، تأسست سنة 1962، ومقرها في مكّة. انظر رابط المنظمة: http://www.themwl.org/web/ (آخر زيارة 11.08.2020).

[295] تعتمد أساسا على موروث ابن تيمية ودعوة محمد بن عبد الوهاب، ويرتكز أغلبها على المسائل العقدية، كحرمة التوسّل بالأموات والتمسّح على القبور، وعلى الدعوة إلى العودة إلى ما يطلق عليه العقيدة السلفية الصافية.

كما ساهم الكثير من الأحداث التي شهدها العالم في العقود الأخيرة، كدخول القوات السوفياتية أفغانستان في ثمانينات القرن الماضي، والحروب التي شهدتها كلّ من البوسنة والهرسك بين عام 1992 وعام 1995، والشيشان بين عام 1994 وعام 1996، والجزائر بين عام 1992 وعام 2002، ومنطقة الخليج العربي إثر الغزو العراقي للكويت عام 1990، وتدمير برجي التجارة العالمية بنيويورك في سبتمبر 2001، ثم احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية سنة 2003، والأحداث التي تشهدها سوريا بداية من سنة 2011، وغيرها من أحداث، في صعود الجماعات السلفية على الركح السياسي والإعلامي، وبروز كم هائل من الأدبيات والكتابات والأبحاث عن هذه الحالة القديمة الجديدة التي تميزت بالتغيّر والتحرّك على صعيد الأفكار والممارسة.[296]

وتحتل أسماء، مثل ابن تيمية، وتلميذه ابن القيّم، ومحمد بن عبد الوهاب، وابن باز، وابن عثيمين، والألباني، وابن لادن، وكذلك مصطلحات، كالحاكمية، والجاهلية، وأهل السنّة والجماعة، وتحكيم الشرع وإقامة الدولة الإسلامية، مكانة كبيرة في الأدبيات السلفية، وسيتناول هذا الفصل تحديد الاتجاهات الفكرية والسياسية العامة للفرق السلفية، وتحديد طبيعة الاختلافات بينها والتفاعلات الداخلية داخلها، دون التوسّع في ذلك؛ لتوفّر ما يكفي من الكتب والأبحاث التي تناولت هذه الظاهرة من زوايا مختلفة.

1. من هم السلفيون؟

"خير الناس قرني، ثمّ الذين يلونهم، ثمّ الذين يلونهم، ثمّ يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته"[297] حديث نبوي ارتكز ويرتكز عليه تيّار عريض من المسلمين؛ للدّعوة إلى الاقتداء بأهل القرون الثلاثة الأولى من تاريخ الأمّة الإسلامية (السلف الصالح) في تأويلهم لنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، والرجوع إلى فتاويهم الشرعية ومنحها درجة كبيرة من الأهمية كأصل ومصدر لفهم الدين والمحافظة على سلامة العقيدة، وذلك بالارتكاز على قاعدة تقديم النقل على العقل.[298]

ولم يستخدم مصطلح "السلفية" للتعبير عن حركة تدعو إلى إحياء التراث الإسلامي والعمل على استعادة صورة الإسلام النقية وتطهيره من الممارسات التي علقت به تاريخيا من البدع والعوائد والشرك وترسيخ القيم الأخلاقية الأصيلة، إلا مع أحمد ابن تيمية،[299] الذي يعتبرالمحطّة المرجعية لكلّ من جاء بعده، ممّن

[296] عرفت الحركة البحثية حول الظاهرة السلفية اهتماما بارزا في السنوات الأخيرة، وانتشرت بشكل غير مسبوق بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ورافقها ما يمكن اعتباره تضخّما إعلاميا، حول السلفية الجهادية والحركات الإسلامية عموما، واهتمّ أغلبها بظاهرتي الإرهاب والعنف السياسي، مع الحرص على الوصول إلى عمق الظاهرة وتمظهراتها والفاعلين الأساسيين فيها.

[297] يعرف بحديث القرون الثلاثة، وهو في الصحيحين، في كتاب فضائل الصحابة، عند البخاري الحديث رقم 2652، وعند مسلم الحديث رقم 2533.

[298] أبو رمان، محمد، أنا سلفي: بحث في الهوية الواقعية والمتخيلة لدى السلفيين، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان 2014، ص 43.

[299] فقيه ومحدّث ومفسّر، ولد سنة 1263 بحرّان، وتوفي سنة 1328 بدمشق، صاحب مجموع الفتاوى.

يرون في أنفسهم المدافعين عن عقيدة "أهل السنة والجماعة"،[300] في مواجهة العقائد الأخرى القديمة منها والمستحدثة. وبين ابن تيمية ويومنا هذا، ظهرت إلى الوجود مدارس وجماعات سلفية في صيغ متنوعة ومتعدّدة، اتفقت جميعها على خطوط عامة في العقيدة الإسلامية وعلى مراجع فقهية تاريخية معيّنة، ومنحت جميعها الجانب العقائدي أهمية كبيرة بإيلائها موضوع التوحيد موقع مركزي في فكرها.

واكتسب المصطلح مع مرور الزمن مزيدا من الاستقلال، على أنّها دعوة ذات بعدين ديني وتاريخي، ترمي إلى إحياء التراث الإسلامي، وتعمل على استعادة صورة الإسلام النقية، وتطهيره من الممارسات التي علقت به تاريخيا من البدع والعوائد والشرك، وترسيخ القيم الأخلاقية الإسلامية الأصيلة.[301]

وللدين دور فاعل في تحديد الهوية السلفية وتوجهاتها، فالسلفي في أغلب الأحيان هو شخص يبحث عن "النقاء الديني"، وملتزم طقوسي، يهتم بالمظاهر الدينية الظاهرة أو الشكلية، ويمنح النصوص الدينية والفتاوى الشرعية درجة كبيرة من الأهمية، ومرتبط عموما بالتراث والخبرة الإسلامية، وذلك تمثّل عبر الدفاع عن عقيدتها في مواجهة العقائد الأخرى القديم منها والجديد.[302]

وتتنوّع التيارات والتوجهات داخل المجال السلفي، فهناك متشدّدون ومعتدلون ومقلّدون، ويوجد بينها من الخلاف والتعارض في الرؤى والاجتهادات والمواقف ما يصل أحيانا إلى درجة الجفاء والقطيعة وحتى التصادم والمواجهة. ولم تسلم الجماعات السلفية في العقود الأخيرة، كغيرها من الجماعات، من نشوب خلافات داخلية؛ بسبب التنافس على القيادة المركزية لها، وخصوصا بعد فقدانها لكبار رجالها، كالألباني وابن باز وابن عثيمين، وصار الكل يدّعي أنه الأصوب فهما للسلفية، وأن غيره مخالف للمنهج، وأيضا بسبب الموقف المتباين من الاستعانة بقوات أجنبية في حرب تحرير الكويت من التدخل العراقي سنة 1990، وبعد بروز مبادئ مستحدثة تمتحن بها سلفية الفرد والجماعة، كالموقف من الحاكم وحكم الخروج عليه، والموقف من العمل السياسي، ووصل الأمر إلى حد التخوين والتبديع، وبلغ درجة التكفير، وذلك بعد حصول التزاوج بين الفكر السلفي والفكر الجهادي عبر تنظيم "القاعدة"، أو ما بات يعرف ب "التيار السلفي الجهادي"، الذي جمع ما بين العقائد الدينية السلفية وأفكار سيد قطب، واختيار طريق الجهاد بوصفه الوسيلة الفاعلة في التغيير.[303]

---

[300] يحرص السلفيون على تسمية أنفسهم بهذا الاسم، والمقصود به الطائفة المجتمعة على منهج السنة النبوية وسنّة الخلفاء الراشدين وأئمّة الدّين المتبعين وأصحاب المذاهب الفقهية المعتبرة، وهي في مقابل "أهل البدع". انظر: السراجي، كريم، الأسس الدينية للاتجاهات السلفية، دار السلام، بيروت 2010، ص 31-32.

[301] عبد الرحمن، طه، العمل الديني وتجديد العقل، المركز الثقافي العربي، بيروت 1997، ص 90.

[302] يسميه علماء الاجتماع "السمات الظاهرة"، انظر: الحاج سالم، محمد، من أجل مقاربة نفسية اجتماعية للظاهرة السلفية في تونس، ضمن كتاب السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات، المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية، قرطاج 2014، ص 165-172.

[303] انظر مقال ناصر العمر: الانقسام السلفي: أسبابه وعلاجه، على موقع المسلم، عبر الرابط: http://www.almoslim.net/node/154296 (آخر زيارة 12.08.2020).

2. المسار التاريخي، والخارطة السلفية واتجاهاتها

يمكن نعت الحركة السلفية بعامة "بالحركة الهوياتية"، التي تظهر في الأزمات كردّة فعل، حيث إنّها بدأت مع أحمد بن حنبل تحت مسمّى "مدرسة أهل الحديث والأثر"، كنزعة احتجاجية على التطورات التي طرأت على مستويين من المستويات الأساسية للدّين؛ الفكري والتعبّدي، في وقت علا فيه سلطان العقل في مقابل النقل،[304] لتعاود الصعود قرونا بعد ذلك مع أحمد بن تيمية، ومن التفّ حوله من العلماء والتلاميذ، مثل ابن قيم الجوزية،[305] وشمس الدين الذهبي،[306] في القرن الثالث عشر، تزامنا مع غزو التتار لبلاد الشام وسقوط بغداد ومعها الدولة العباسية، ولاحقا (بعد انحسارها لعقود) مع محمد بن عبد الوهاب، نهاية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر، كردّة فعل على مظاهر الشرك التي تفشّت حينها، قبل أن تتناسل بعدها كردّة فعل على ما وصلت إليه أوضاع المسلمين من تردّ، وتفرّعت إلى علمية وتقليدية ومحافظة وحركية وإصلاحية وجهادية ووطنية.

2.1 التبلور، وسلفية ما بعد الخلاف

فرض توسّع الأراضي الإسلامية بضمّ أجزاء واسعة من أراضي الإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية، بما تحويانه من ميراث حضاري وتراث غني،[307] على المسلمين الانتقال من طور المجتمع البدائي البسيط الذي يفهم الإسلام من خلال ظواهر نصوص القرآن والسنة دون تأويل أو قياس، إلى طور آخر غلبت عليه النزعة العقلانية التي فرضتها المواريث الفكرية لأبناء البلاد المفتوحة، ما اضطرالمسلمين إلى خلق أدوات جديدة تستخدم العقل في قراءة النصوص وتأويلها؛ لإقناع من لا يؤمنون بحجّيتها وقدسيتها، فبرز إلى الوجود فلاسفة من المسلمين، وفرق كلامية تقدّم العقل على النقل، لم تكن موجودة قبل ذلك.[308]

وأثارت هذه الحركات، منتصف القرن الثامن ميلادي (الثالث الهجري)، الجدل؛ بسبب ما طرحته من نقاشات ومواضيع لم تطرح من قبل، مثل التأويل في أسماء الله، والقول بخلق القرآن، وزيادة الإيمان ونقصانه، ووجدت معارضة من قبل الفقهاء وعلماء أهل الحديث، مثل إسحاق بن راهوية،[309] وعلي بن

---

[304] أبو اللوز، عبد الحكيم، الحركات السلفية في المغرب: بحث أنثروبولوجي سوسيولوجي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013، ص 40.

[305] فقيه ومحدّث ومفسّر، لازم ابن تيمية حتى وفاته، ويعدّ من أبرز أئمة المذهب الحنبلي، ولد سنة 1292 بدمشق، وتوفي بها سنة 1350.

[306] محدّث ومؤرخ، ويعدّ من أبرز علماء عصره، صاحب سير أعلام النبلاء، ولد بدمشق سنة 1274، وتوفي بها سنة 1348.

[307] وهو ما يعرف بالفتح العربي لبلاد فارس، بعد الحملات العسكرية التي شنها المسلمون بين سنة 633 وسنة 654، على الإمبراطورية الفارسية الساسانية (العراق والقوقاز وفارس وخراسان) المتاخمة لحدود دولة الخلافة الراشدة وبلاد الشام ودول شمال إفريقيا. انظر: طقوش، محمد سهيل، التاريخ الإسلامي (الوجيز)، دار النفائس، بيروت 2002، ص 73-91.

[308] كمثال على ذلك، نذكر فرقة المعتزلة، والتي تعرف أيضا باسم فرقة أهل العدل والتوحيد، وهي فرقة إسلامية قدمت العقل على النقل في تعاطيها مع المسائل العقائدية، وانحصر فكرها في الصفوة، في الوقت الذي وقفت مدارك العامة عند ظواهر النصوص، وشكّكت في جدوى ما سلكه المتكلمون، وأحيانا في عقائدهم، وشاعت الدعوة إلى ضرورة العودة إلى إسلام النصوص الواضحة والبعيدة عن كل تأويل، وترك إسلام التفلسف وإعمال الرأي. انظر: عمارة، محمد، السلفية، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة بدون تاريخ، ص 9-12.

[309] محدث وفقيه، ولد سنة 778 بتركمانستان، وتوفي سنة 853 بنيسابور، صاحب المسند والتفسير الكبير والمصنف والجامع الكبير والجامع الصغير.

المديني،[310] ويحيى بن معين،[311] وأحمد بن حنبل،[312] الذي كان الشخصية الأبرز في هذا الجدل، الذي تمحور حول الرأي أو التأويل، والخوض في عالم الغيب أو تفويض حقيقة علمه إلى الله، والخوض في خلافات الصحابة أو تجنّب ذلك، ومثّلت هذه النقاط وغيرها حجر الأساس للدعوة السلفية، التي ارتكزت على الدعوة إلى العودة إلى إسلام العرب الأوّلين.[313]

وكان لنجاح ابن حنبل في محنته، المعروفة بمسألة خلق القرآن،[314] دور حاسم في هذه الحركة، التي ضمّت مجموعة من العلماء والمحدّثين، لتقف في الجهة المقابلة لتحالف متكلّمي المعتزلة، الذين تمّ إقصاؤهم عن جهاز الدولة، ولتعرف هذه الحركة انتعاشة وانتشارا كبيرين، ويساد منهج النصوص في فهم مسائل الدّين وأحكامه.[315]

وصاغ ابن حنبل أصول "المنهج النصوصي"، أو السلفي الأول، وفق هذا الترتيب:

1- عند وجود النص لا يلتفت إلى ما خالفه، ولا يقدّم على الحديث الصحيح عملا ولا رأيا ولا قياسا ولا قول صاحب.
2- عند وجود فتوى لصحابي ولا يعرف له مخالف من باقي الصحابة فيها، فلا يقدّم عليها عملا ولا رأيا ولا قياسا.
3- عند وجود خلاف بين الصحابة، تخيّر الرأي الأقرب إلى الكتاب والسنّة ولا يخرج عن أقوالهم، فإن لم يتبيّن موافقة أحد الأقوال للكتاب والسنة، حكى الخلاف فيها ولا يجزم بقول.
4- الأخذ بالمرسل من الأحاديث، والضعيف، إذا كان في الباب شيء يدفعه.
5- القياس للضرورة إذا لم يكن في المسألة نص ولا قول للصحابة أو لواحد منهم ولا أثر مرسل أو ضعيف.[316]

وخلال القرنين التاليين؛ التاسع والعاشر (الرابع والخامس الهجريين)، ولدت المذاهب الفقهية الرئيسية عند أهل السنّة، وأصبحت أكثر مأسسة وانتشارا،[317] والتحق أهل الحديث كتيّار بالمذهب الحنبلي. كما برزت

---

[310] محدث، ولد سنة 778 بالبصرة، وتوفي بسامراء سنة 849، من أكابر شيوخ البخاري.
[311] محدث، ولد ببغداد سنة 775، وتوفي بها سنة 848، شيخ البخاري ومسلم وابن حنبل.
[312] فقيه ومحدّث، وصاحب المذهب الحنبلي في الفقه الإسلامي، وصاحب المسند، ولد ببغداد سنة 780، وتوفي بها سنة 855.
[313] السراجي، كريم، الأسس الدينية للاتجاهات السلفية، مصدر سابق، ص 51-53.
[314] قضية بدأت فكرية، وتحولت إلى سياسية. انتشرت في عهد المأمون، كفكرة تعتبر أنّ القرآن نصّ قابل للتأويل والتفسير، حسب مقتضيات العقل، وتبنت السلطة الرسمية حينها (المأمون) الفكرة وعملت على نشرها، وعزلت كل من لم يتبنها، وخلقت نوعا من الاستقطاب بين نخبة فكرية مرتبطة بالسلطة القائمة وتوجّه شعبي عام رافض لها.
[315] بعد أن كان للمعتزلة الجاه والنفوذ في عهد المأمون والمعتصم والواثق، قلب وصول المتوكل العباسي الكفة لصالح أهل الحديث، ما ساهم في انتعاشة الحركة السلفية الأولى. انظر: المصدر السابق، ص 53-55.
[316] وتعرف بالأصول الخمسة لمنهج ابن حنبل، وهي مفصلة في: الجوزية، ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الكتب العلمية، بيروت 1996، الجزء الأول، ص 24-27.
[317] والمقصود بها المذهب الحنفي نسبة إلى أبي حنيفة النعمان في العراق، والمذهب المالكي نسبة إلى مالك بن أنس في المدينة، والمذهب الشافعي نسبة إلى محمد بن إدريس الشافعي في العراق، والمذهب الحنبلي نسبة إلى أحمد بن حنبل في العراق. انظر:
Lohlker, Rüdiger, Islam: Eine Ideengeschichte, Facultas, Wien 2008, P. 62-64.

مدارس كلامية جديدة داخل الدائرة السنية المتسعة، كالمدرسة الأشعرية،[318] والمدرسة الماتردية،[319] اللّتين نجحتا في استقطاب أغلب علماء أهل السنة، مع بداية القرن العاشر، لتشهد السلفية انحسارا شعبيا ورسميا؛ بسبب انقسام الفقهاء، وتبنّي الأمراء للمذاهب الأخرى، التي نجحت في التوفيق بين العقل والنّص.[320]
وبعد ضمور دام حوالي أربعة قرون، عاودت الحركة التشكّل من جديد، على أيدي أبي الوفاء بن عقيل،[321] وأحمد بن تيمية، وابن قيم الجوزية، اعتمادا على العقائد التي ساغها ابن حنبل ومعاصروه، بعد أن فشت المظالم والبدع في العهد المملوكي،[322] وتزامن ذلك مع سقوط العاصمة بغداد على أيدي التتار.[323]

2.2 الصعود الثاني للسلفية

عرفت الخلافة العباسية سلسلة من النكبات على يدّ التتّار والمغول، انتهت بسقوط بغداد، بعدما اصطلح على تسمية هذا العصر "بالعصر الذهبي"؛ بسبب ما عرفته فيه العلوم والمعارف من تطوّر، بلغت به الدولة العباسية أعلى درجات القوّة والرّقي.[324] وعرفت القرون الثلاثة التي تلت عصر ابن حنبل (780-855) تغيّرات سياسية وفكرية وثقافية كبرى، وتدافعا فكريا بين علماء السنة، وغيرها من الفرق العقائدية التي كانت رائجة في ذلك العصر،[325] حمّل فيها العلماء الذين برزوا حينها، كابن عساكر،[326] والعزّ بن عبد السلام،[327] وابن تيمية، هذه الفرق وفلسفاتها، مسؤولية السقوط والتدهور العام الذي منيت بها الدولة الإسلامية، وأظهروا نزعة أصيلة للعودة إلى النّص المؤسّس، من قرآن وأحاديث نبوية، مصدرا للشريعة والدّين، في مواجهة التعصّب للمذهب ولتنقية الشريعة من البدع.
واكتسب لفظ السلفية دلالة اصطلاحية مذهبية من حينها، بعد أن عاب ابن تيمية على المسلمين في عصره جملة من السلوكيات، التي عدّها انحرافا عن منهج السلف الصالح، تعلّق بعضها بالعقيدة، كالتوسّل بالأموات والتمسّح على القبور، والبعض الآخر بالتشريع، كتقديس المذاهب الفقهية والركون إلى التقليد، لذلك كانت

---

[318] فرقة إسلامية سنية، أسسها أبو الحسن الأشعري، وتتخذ موقفا وسطا بين المعتزلة والسلفية في القضايا العقائدية. انظر: عمارة، محمد، تيارات الفكر الإسلامي، دار الشروق، القاهرة 1997، ص 163-193. و
Berger, Lutz, Islamische Theologie, Facultas, Wien 2010, S. 79-84.

[319] فرقة كلامية سنية نشأت بسمرقند، في القرن العاشر، وتنسب إلى أبي منصور الماتريدي. انظر: المصدر السابق، ص 85.

[320] السراجي، كريم، الأسس الدينية للاتجاهات السلفية، مصدر سابق، ص 57.

[321] شيخ الحنابلة في عصره، ولد ببغداد سنة 1040، وتوفي بها سنة 1119، صاحب كتاب الفنون.

[322] الدولة المملوكية قامت على أنقاض الدولة الأيوبية في مصر بين سنة 1250 وسنة 1517. انظر: طقوش، محمد سهيل، التاريخ الإسلامي (الوجيز)، مصدر سابق، ص 314-338.

[323] كان ذلك سنة 1258، بقيادة هولاكو، في إطار فتوحات المغول في جنوب غرب آسيا، وكانت بغداد حينها حاضرة الدولة العباسية وعاصمة الخلافة الإسلامية.

[324] الساكري، كمال، الظاهرة السلفية بالوطن العربي في القرن العشرين: المفاهيم - التيارات - الأطروحات، دار شامة للنشر، تونس 2018، ص 57.

[325] كالمعتزلة والجهمية والقدرية والباطنية، وكلّها فرق كلامية، اختلفت فيما بينها في مسائل عقدية، كمسألة الجبر والاختيار، مع اعتقادهم جميعا بأصل الوحدانية، وكذلك علماء الشيعة الاثني عشرية (المقرّبين من السلطة المغولية) والتصوف الفلسفي والتصوف الشعبوي، حيث عرفت هذه الفترة تطوّر نهج التصوّف على مستوى الشكل، بالانتقال من حلقات التربية إلى طريق الصوفية الأكثر تنظيما ومأسسة من جهة، وإلى التوجّه نحو اعتناق تصوّر أيديولوجي فلسفي للعالم مستندا على ميراث ابن عربي. انظر: أبو زهرة، محمد، ابن تيمية: حياته وعصره - آراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، القاهرة 1991، ص 138-176.

[326] صاحب تاريخ دمشق، محدّث وفقيه ومؤرّخ، ولد بغزّة سنة 1105، ونشأ بدمشق، ومات بها سنة 1176.

[327] يعرف بسلطان العلماء، فقيه وأصولي ومفسّر، ولد سنة 1181 بدمشق، ونشأ بها، وتوفي بالقاهرة سنة 1262.

دعوته إلى العودة إلى ما أطلق عليه العقيدة السلفية الصافية، وأولى اهتماما كبيرا بمسألة التوحيد، وتجنّب التأويل فيما يتعلّق بصفات الله، وتأكيد مسؤولية الإنسان عن أعماله بما أودع الله فيه من قدرة، ورأى أنّ جماع الدين أصلان: "أن لا نعبد إلا الله، ولا نعبده إلا بما شرّع، ولا نعبده بالبدع".[328]

وشكّلت تنظيرات ابن تيمية الأصولية وأدواته الفقهية عبر قرون طويلة الأساس النظري للاتجاه الفكري السلفي، واعتبرت المرجعية الرئيسية للمدرسة السلفية، إلى حين ظهور الدعوة الوهابية، منتصف القرن الثامن عشر (حوالي سنة 1744)، في بلاد نجد، على يدّ محمد بن عبد الوهّاب، والتي ستتناسل لاحقا وتنتج جماعات متنوّعة تصدّر إلى العالم بفضل التزاوج بين السياسة والدّعوة.

2.3 الصعود الثالث للسلفية، والحركات المعاصرة

فترت المنظومة الفكرية لابن تيمية نتيجة التراجع السياسي للدولة العباسية، التي سقطت بقيام الدولة العثمانية سنة 1512، والجمود الفكري الذي اتّسمت به القرون الأربعة التي تلت وفاته، بالرّغم من بروز بعض العلماء الذين عملوا على إحيائها، كابن قيم الجوزية، والحافظ ابن عماد،[329] وغيرهم، إلى حين ظهور محمد بن عبد الوهاب في منطقة نجد بالجزيرة العربية، ودعوته التي تبنّت تنقية مفهوم التوحيد، والدعوة المباشرة إلى ضرورة الرجوع إلى الكتاب والسنة، والقضاء على البدع والخرافات، وإحياء فريضة الجهاد، آخذة على عاتقها محاربة كلّ من لا يتفق معها. ولم يبتكر ابن عبد الوهاب مفهوم السلف والسلفية، ولكنّه مثّل الحلقة التي أرست الدعائم الأولى للفكر السلفي الحديث، التي يرى أصحابها أنه لا نهضة ولا رقي للمسلمين إلا بتجلية جوهره النقي الآتي مباشرة من القرآن والسنة.[330]

2.3.1 الوهابية

حتى منتصف القرن الثامن عشر، لم تفتأ محاولات إحياء المنظومة الفكرية لابن حنبل وابن تيمية وما قعدّاه من قواعد وما أصلاه من أصول اعتقادية وفكرية للحركة السلفية، التي لم تتحوّل بعد إلى مذهب ولا إلى حركة سياسية. وفي ظرف كانت فيه الجزيرة العربية مقسّمة إلى مناطق محكومة من قبل أمراء متنافرين؛ بسبب الصراعات القبلية والعشائرية المستمرة، وفي ظروف اجتماعية ودينية تفشّى فيها "التوسّل والاستغاثة بالأولياء الصالحين في النوازل والحوادث والتبرّك بالقبور والأضرحة".[331] وفي ظلّ هذه الظروف وغيرها، برزت على السطح حركة، يعرّفها أصحابها بأنّها "دعوة سلفية خالصة، لها قواعدها وأصولها،

---

[328] الساكري، كمال، الظاهرة السلفية بالوطن العربي في القرن العشرين: المفاهيم - التيارات - الأطروحات، مصدر سابق، ص 84.

[329] ابن عماد الحنبلي، ولد في دمشق سنة 1623، وأقام بالقاهرة، وتوفي بمكة حاجا سنة 1679. مؤرّخ وفقيه وأديب، صاحب شذرات الذهب في أخبار من ذهب.

[330] أطلق عليها الأسلفة الجديدة Newsalafisme؛ لاشتغالها بالسياسة، عكس السلفية القديمة، التي اقتصر اهتمامها على تصحيح العقائد.

[331] ابن غنّام، حسين، تاريخ نجد، دار الشروق، بيروت 1994، ص 13-22.

ومن مهامها إحياء علوم الدين، وتصحيح الانحرافات، وتفكيك الأساطير والخرافات ومظاهر الشرك، وإعادة الناس إلى الفطرة الدينية السليمة، والرجوع بهم إلى الإسلام الصافي وطريقة السلف الصالح في اتباع القرآن والسنة"،[332] ويمكن اعتبار الحركة الوهابية، التي عرفت انتشارا سريعا وحظيت بالدرس والتحليل من قبل الباحثين من حينها وحتى أيامنا هذه، من أقدم الحركات الإسلامية المعاصرة في العالمين العربي والإسلامي.

وتعتبر الوهابية الحركة الأم للسلفية الحديثة في المشرق العربي والعالم الإسلامي،[333] والتي تباينت عليها الآراء بين مؤيّد لها ومعارض، فهناك مَن يعتبرونها حركة إصلاحية دينية، قامت لإعادة أسلمة المجتمع وإنقاذه من البدع والمحدثات، ويصفون ابن عبد الوهاب بالمجدّد والمجتهد والمصلح،[334] ويطلقون على أنفسهم "أهل التوحيد" و"الموحدين"، ويتحدثون عن "الدعوة السلفية" و"الطريقة المحمدية"،[335] ويرفضون تسميتهم بالوهابيين.[336] وفي الجهة المقابلة، هناك خصوم لها، عابوا عليها التشدّد في الكثير من الأحكام، واستعمال العنف في فرض آرائها.

وبخلاف السلفيتين الأولى والثانية اللّتين لم تصلا إلى درجة أن تكونا مذهب الدولة الرّسمي، فإنّ الحركة الوهابية نجحت في التحوّل من دعوة دينية إلى دينية سياسية، من خلال تحالف ابن عبد الوهاب سنة 1744، مع محمد بن سعود (توفي سنة 1765)، أمير الدرعية في حينها، قسّمت بموجبه السلطة بين من يبحث عن مظلّة دينية لمدّ سلطته "السياسية"، ومن يبحث عن مظلّة سياسية لحماية دعوته "الدينية"،[337] وهو ما ساهم عمليا في قيام الدولة السعودية الأولى (بين سنة 1744 وسنة 1818، والتي أسقطتها جيوش محمد علي باشا القادمة من مصر بدفع من السلطنة العثمانية) والثانية (بين سنة 1824 وسنة 1891، والتي سقطت بسبب الفتن الداخلية واستيلاء الجيش العثماني على الرياض) وأخيرا الدولة الحالية (بداية من سنة 1932، على يد عبد العزيز آل سعود (1876-1953)، الذي نجح في توحيد معظم أجزاء الجزيرة العربية)، ويتواصل هذا التزاوج إلى اليوم بين أحفاد ابن عبد الوهاب (عائلة آل الشيخ)، وعائلة آل سعود.

ولم تقف هذه الدعوة عند الحدود الداخلية السعودية، من خلال توظيف الحركة الوهابية لخدمة أهداف الدولة، وجعلها محدّدا للمجال العام في داخل الدولة، لفرض رؤيتها الدينية في المجتمع وعلى الأفراد، بل تعدّتها لتنتشر في دول العالم الإسلامي، بفضل ما وفّرته الثورة النفطية لها من موارد مالية، استغلتها لدعم أنشطتها

---

[332] ابن بشر، عثمان، عنوان المجد في تاريخ نجد، دارة الملك عبد العزيز، الرياض 1982، ص 37-39.

[333] Lohlker, Rüdiger, Dschihadismus, Facultas, Wien 2009, P. 33.

[334] يعدّ كتابي "التوحيد" و"رسالة ما يتميز به المسلم عن المشرك" لمحمد بن عبد الوهاب في حكم النّص المؤسّس للحركة الوهابية، بالرغم من القاعدة التي يقرّونها؛ أنّ الكتاب والسنّة حكما كل مسألة كانت، أو ستكون، وأنه لا اجتهاد معهما.

[335] تكفي هذه الألقاب للدلالة على أهم مبادئهم العقائدية التي تقوم عليها الدعوة وفي مقدمتها التوحيد، وفي الدلالة على أنّ من لم يكن على منهجهم فهو مشرك. وقد كانت علامتهم المميزة هي هدم القبور ومقامات الأولياء أو حرقها. انظر: الرديسي، حمادي ونويرة، أسماء، الرد على الوهابية في القرن التاسع عشر: نصوص الغرب الإسلامي نموذجا، دار الطليعة، بيروت 2008، ص 27.

[336] تسمية سجالية احتجاجية أطلقها خصوم الدعوة عليهم، وأول من أطلقها هو سليمان بن عبد الوهاب (ت 1793)، في كتابه الصواعق الإلهية في الرّد على الوهابية، الذي ناقش فيه أفكار أخيه، والكتاب منشور عن دار الهداية للطباعة والنشر، طهران 1420 هـ.

[337] عرف باتفاق الدرعية، وتضمّن أربعة بنود: نصرة ما دعا إليه الشيخ وأمر به، وهو دعوة التوحيد، وتطبيق الشريعة الإسلامية في كل مناحي الحياة، وإقامة دين الله بين العباد بالطرق الموصلة إلى ذلك (الجهاد)، وأن يقيم الشيخ في الدرعية ولا يرحل عنها. انظر: ابن غنّام، حسين، تاريخ نجد، مصدر سابق، ص 87-88.

وتركيز مؤسساتها من جامعات ودور نشر، كما أثّرت في بعض الحركات الدينية التي ظهرت إلى الوجود في القرن التاسع عشر، كالحركة السنوسية التي جمعت بين النظرة الوهابية للإصلاح الديني ومحاسن الطرق الصوفية،[338] والدعوة المهدية التي تأثّرت أيضا بالوهابية في تطهير الدّين من البدع،[339] وخرج بعد ذلك من رحم الوهابية جماعات متفرّقة، شكّلت أفكار ابن عبد الوهاب مرجعياتها الفكرية، بعد أن كانت حركة محلية، قامت لمعالجة واقع اجتماعي، وإعادة المجتمع النجدي إلى الإسلام، بعد فشو "مظاهر الشرك" فيه.

وتعتبر كتابات محمد بن عبد الوهاب على قلّتها وشروحاتها التي تكفّل بها من أتوا بعده من أئمة الدعوة معبّرة عن اليقين الديني، وأيّ خروج عنها هو خروج عن الدين.

2.3.2 سلفية المصلحين، أو السلفية الجديدة

لم تخل فترة من فترات التاريخ الإسلامي الطويل من بروز حركات سياسية واجتماعية وفكرية، ارتكزت على روافد فرضتها وقائع وحاجات، وربط أغلبها بأعلام حفظ التاريخ أسماءهم، ووفّقوا في بث أفكارهم وبرامجهم من خلال حركاتهم هذه.

وفرض انتشار الأفكار الوهابية خارج حدود نجد عبر الحجّاج والرسائل التي كانت توجّه إلى الأقطار الإسلامية (علاوة على الغزوات والغارات التي كان يقوم بها أتباع ابن عبد الوهاب لفرض آرائهم)، بروز دعوات مضادة حينا ومؤيّدة أحيانا أخرى، دعا أكثرها إلى ضرورة التجديد الديني والحضاري، وتحرير الفكر من قيد التقليد، وإعمال العقل، والاقتباس من الغرب المتطوّر علميا ومدنيا، والأخذ منه ما يمكن أن يساهم في الخروج من الحالة التي آلت إليها الدول الإسلامية، من استعمار مباشر وتخلّف حضاري، مع التمسّك بالأصول والثوابت الدينية، وعدم الاقتصار على النقل والوقوف عند حدود النص وما قرّره الأوّلون.

ومن أشهر هذه الدعوات ما أطلق عليها "السلفية الإصلاحية، أو العقلانية، أو النهضوية"، التي ظهرت إلى الوجود نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي تميّزت عن سابقتها بالتصبّغ بالرّوح العقلانية المنفتحة، وبخطاب أكثر اقترابا من لغة الناس وحياتهم اليومية.[340] وزاوج روّاد هذه المدرسة، كجمال الدين

---

[338] حركة إصلاحية أسسها محمد بن علي السنوسي (1787-1859)، اشتركت مع الوهابية في مقاومتها للعثمانيين، وانتشرت في وسط إفريقيا وشمالها. انظر: الساكري، محمد، الظاهرة السلفية بالوطن العربي في القرن العشرين: المفاهيم - التيارات - الأطروحات، مصدر سابق، ص 103-105.

[339] حركة جمعت بين الدعوة الدينية والحركة السياسية المناهضة للاستعمار الإنجليزي في السودان، أسّسها محمد أحمد المهدي (1845-1885) في السودان، وجمعت بين الصوفية والسلفية. انظر: المرجع السابق، ص 105-106.

[340] ارتبطت السلفية الإصلاحية بحركة النهضة (أو اليقظة) العربية، أو حركة التنوير العربية، التي ظهرت منتصف القرن الثامن عشر، والتي كان رفاعة الطهطاوي في مصر من أبرز الدعاة لها، والتي دعت إلى ضرورة الانفتاح على الحضارة الأوروبية والاستفادة من تفوّق الغرب، ورفعت شعارات الثورة الفرنسية المنادية بالحرّية والعدالة والمساواة، وعارضت السلطة العثمانية المركزية، عبر إعادة إحياء مشاعر الهوية العربية.

الأفغاني،[341] ومحمد عبده،[342] ثم تلميذه محمد رشيد رضا،[343] وعبد الرحمن الكواكبي،[344] وغيرهم من ذوي التجارب الفكرية والمعرفية والحركية، بين النزعة العقلانية المتأثّرة بالمعارف الغربية الحديثة، وبين أسس السلفية المرتكزة على مبادئ التوحيد، وإحياء أسس الاعتقاد، والمحافظة على دور الإيمان، والعودة إلى القرآن والسنّة باعتبارهما المصدر الأوّل للإسلام، ورفض البدع الدينية، ومواجهة الطرق الصوفية المنتشرة، وتنقية الإسلام من الشوائب التي تعلّقت به، والرجوع به إلى ما كان عليه من الصفاء الأوّل (وهو نفسه منهج السلف القدماء، كابن تيمية)، مع الدعوة إلى إعادة فتح باب الاجتهاد، بإطلاق حركة اجتهادية تتفاعل مع متغيّرات حياة المسلمين وعصرهم، وإعمال العقل، والتحرّر من الخرافة، وتحرير النص الديني من التعصّب المذهبي.[345]

ولم تغفل السلفية الإصلاحية، التي كانت متوجّهة بالأساس إلى الداخل (نقد ذاتي متّجه إلى حواضر العالم الإسلامي)، عن معالجة شؤون المسلمين السياسية والاجتماعية المتدهورة، حيث إنها نادت بضرورة الاقتباس من الغرب في الصناعات والعلوم المفيدة، لحاجة الأمّة لها، من أجل مواجهة التحدّيات القائمة، وإصلاح المؤسّسات التعليمية الدينية، كمدخل أساسي للتجديد والإصلاح الديني، وذلك بإدخال العلوم الوضعية والطبيعية في مناهج المؤسسات التعليمية الدينية.[346]

ونجحت السلفية الإصلاحية في التمدّد بفضل تحرّك قيادييها في أقطار المشرق والمغرب، الذين حثوا الشعوب على النهوض ومقاومة الغزو الاستعماري بوجهيه السياسي والثقافي بالوسائل السلمية، ما أثّر في حركات "السلفيات الوطنية"، وتواصل لاحقا تأثيرها عبر الكثير من الأئمة والمفكرين،[347] كمصطفى عبد الرازق (ت 1947)، ومحمد الطاهر بن عاشور (ت 1973)، ومحمود شلتوت (ت 1963)، وشكيب أرسلان (ت 1946)، وعبّاس محمود العقّاد (ت 1964)، الذي يعتبر نفسه من تلاميذ مدرسة محمد عبده، وجميعهم تميز، وعلى اختلاف اتجاهاتهم، بالانفتاح على الآخر الديني والفكري، والتواصل معه والتحاور، واتباع النقاش العلمي، والمجادلة بالتي هي أحسن، وقد أسّست مجلة المنار لذلك، وفتحت صحائفها للجميع.

---

[341] ولد بأفغانستان سنة 1838، وارتحل إلى الهند ومصر وإسطنبول وباريس حيث أصدر جريدة العروة الوثقى، وتوفي في إسطنبول بعد العودة إليها سنة 1897.

[342] ولد بمصر سنة 1849، اشتغل بالقضاء، وتسلّم دار الإفتاء في مصر. ابتعد عن ممارسة السياسة، وركّز مشروعه على التربية والتعليم. أسّس مع أستاذه الأفغاني مجلة العروة الوثقى. توفي سنة 1905 بالإسكندرية.

[343] ولد سنة 1865 بلبنان، وتوفي بالقاهرة سنة 1935، صاحب مجلة المنار.

[344] ولد سنة 1855 بسوريا، وتوفي سنة 1902 بالقاهرة، صاحب كتاب "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" الذي ناقش ظاهرة الاستبداد السياسي.

[345] لا يرى دعاة هذه السلفية أيّ تعارض بين الدين والعقل، فتحجّر العقول الذي كان سائدا، ولا زال، هو نتاج التعصّب والتقليد العقيم، وليس نتاج الإسلام نفسه. انظر: برو، شارل سان، الإسلام - مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض 2010، ص 326- 327.

[346] بعد أن كانت العلوم تقتصر على علوم الشريعة من فقه وتفسير، وهو ما ركّز عليه محمد عبده في كتابه "رسالة التوحيد" من ضرورة صرف الجهود نحو إصلاح التعليم.

[347] بدأت من مصر مع الأفغاني وعبده ثم منها إلى سوريا وبلدان المغرب.

Lohlker, Rüdiger, Dschihadismus, P. 26-29.

وتجاوزت السلفية الإصلاحية السلفية الوهابية التي سبقتها في خصوص مشروع النهضة والسلفية الجهادية التي تلتها، بانتهاجها المنهج السلمي، ونبذ سياسة العنف، واجتناب معاداة الآخرين.[348]

2.3.3 السلفية الوطنية

سلفية أخرى يمكن اعتبارها امتدادا للسلفية الإصلاحية ولكنها ذات ظرف خاص، حيث أنها أضافت للهمّين النهضوي والإصلاحي القضية الوطنية التحررية، باندماجها في الحركات الوطنية ورفعها راية النضال ضدّ المستعمر وأعوانه حينها بالوسائل المشروعة، بعد أن صاغت الأسس الفكرية للجيل الأوّل من رجال الحركة الوطنية، الملبّية لتطلعاتهم النهضوية التحديثية ومواقفهم السياسية والنضالية، والمرتكزة على مرجعية الإسلام الأول، أي إسلام النبوة والصحابة، ومرجعية الحضارة الإنسانية وما وصلت إليه من تقدّم، ونزعت نحو التجديد الديني والإصلاح الاجتماعي والنضال السياسي الوطني ضدّ الاستعمار.[349]

وبدأت هذه السلفية كفكرة دينية خالصة قبل أن تتحوّل إلى حركة دينية ثقافية ذات أبعاد سياسية وبتفاوت من قطر إلى آخر، دون أن تنكر مفهوم الوطن ولا أن تشكّك في الانتماء الوطني، وهي تتحدّث عن الأمّة.[350]

وظهرت هذه الجماعات في بلدان المغرب العربي، ولذلك يمكن اعتبارها سلفيات محلية. وقد تجنّدت لمقاومة الاستعمار الفرنسي أساسا الذي سيطر لسنوات طويلة على كلّ من تونس والجزائر والمغرب، والتزمت بمفهوم الجهاد ومشروعيته لصد العدوان، وكانت ردّة فعل على التغريب الثقافي، وسعت إلى إقامة دولة إسلامية وطنية بعد خروج المستعمر.

ومن أبرز رموز هذه الحركة؛ عبد الحميد بن باديس (1889-1940) مؤسّس جمعية العلماء المسلمين في الجزائر، وهو الذي رسّخ فكرة الوطن، ونحت مصطلحي "الشخصية الجزائرية" و"الجنسية الجزائرية"، وعلال الفاسي (1910-1974)، وشعيب الدكالي (1878-1937)، ومحمد بن العربي العلوي (1880-1964) في المغرب، وعبد العزيز الثعالبي (1876-1944)، وسالم بوحاجب (1828-1924)، ومحمد السنوسي (1850-1900)، والبشير صفر (1864-1919) في تونس، الذين طرح كلّ منهم مشروعا ثقافيا وتربويا، لإعادة بناء الذات، من منطلق التراث الإسلامي، مع اقتباس كل ما هو جيّد عند الغرب.

وتأثرت السلفية الوطنية بالدعوة الوهابية من جهة التشدّد في محاربة الطرق الصوفية ومحاربة البدع والتقاليد الاجتماعية التي تتعارض مع الدين، دون أن تتأثّر بالمضامين العقدية المتشدّدة، ووسّعت مفهوم "السلفية" لتشمل مقاومة الاستعمار والمقاومة الذاتية لأمراض داخلية ذاتية المنشأ.

---

[348] الجابري، محمد عابد، من الوهابية إلى السلفية الإصلاحية ... إلى "الجهادية"! مقال منشور على موقعه، يمكن الاطلاع عليه، عبر هذا الرابط: http://www.aljabriabed.net/terrorism17.htm (آخر زيارة 14.08.2020).

[349] الفاسي، علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مؤسسة علال الفاسي، الدار البيضاء 2003، ص 158-154.

[350] وهو ما يخالف البنية الفكرية للسلفية الجهادية الحديثة، التي تعتبر الوطنية جاهلية وشركا، وترفض الجمع بين الأصالة والعصرنة، اللذين ترى أن الجمع بينهما كالجمع بين الكفر والإيمان.

2.3.4 السلفية التقليدية: الألباني

بعد أن آلت السلفية الإصلاحية إلى الضمور بعد وفاة الأفغاني وعبده ورضا، وفقدت السلفية الوطنية بريقها في بلدان المغرب الإسلامي بعد حصول بلدانها على استقلالها من المستعمر، وبعد أن أخذت السلفية الوهابية في بلدها الأم (السعودية) في الانحسار نتيجة تحويلها إلى مؤسسات وهيئات رسمية تابعة للدولة، وبعد أن دخل الجهاد الأفغاني مرحلة الاستقطاب العالمي وأنشئت ظاهرة "الأفغان العرب" والتيارات الثورية المتبنية للخطاب الجهادي، كالجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر، ظهرت جماعة تبنّت الطرح السلفي، ودعت إلى منع تأسيس التنظيمات والجماعات والأحزاب، وقالت بحرمة ذلك، واعتمدت في مناهجها على "طلب العلم" لإحداث التغيير المطلوب، واعتبرت نفسها ممثل الإسلام الوحيد.

وينسب هذا التيار، والمعروف ب "المدرسة السلفية التقليدية، أو المحافظة، أو العلمية"، إلى الشيخ الألباني،[351] ويعتمد على نهج التدرّج في التغيير عبر إستراتيجية "التصفية والتربية"، وذلك بتصفية الإسلام مما لحق به من شوائب، كالبدع والتقليد والأحاديث الضعيفة، وتصفية العقيدة من آراء الفرق الضالة، وتصفية المذاهب من كلّ ما هو مخالف للنصوص، وتصفية التاريخ من الدسائس التي دسّت فيه. أمّا التربية، فهي العناية بالنشء وتربيته التربية الإسلامية السليمة، والتي عن طريقها يمكن استئناف الحياة الإسلامية، وعودة "دولة الإسلام"، وهي العنصر الذي تتم به التصفية حتى تبلغ النفس كمالها،[352] إضافة إلى فقه التعاون الشرعي، بالبعد عن التحزّب، وتولّي العلماء توجيه الشباب وتربيتهم، والتفاف طلاب العلم والدعاة حول علماء السلف،[353] وهو المنهج المتدرّج الذي يرونه موصلا إلى استئناف تطبيق الشريعة في مناحي الحياة وإصلاح المجتمع، مع المحافظة على طاعة أولياء الأمور، والتحذير من الخروج عليهم، ومناصحتهم سرّا - إذا لزم الأمر -، وعدم إظهار المعارضة لهم.[354]

ويعتبر هذا التيار من أوسع التيارات الدينية انتشارا في المجتمعات المسلمة اليوم، وأكثرها حظوة لدى الجماهير، من جهة تأثيره الدعوي والديني والفكري فيهم وليس بعدد الناشطين داخله، ويحتلّ المشائخ مكانة كبيرة فيه، حيث إنهم يمتلكون السلطة الأدبية والمعنوية، ويحدّدون مواقفه وأولوياته في كل مرحلة، في حين يتميّز منتسبوه بالالتزام بنمط من التدين الصارم، الذي يعتمد على الدليل الشرعي (أي الاستدلال بالنصوص)، وبالاهتمام بما يعتبرونه تصحيحا للمفاهيم الدينية الخاطئة في المجتمع، وأيضا بالطاعة العمياء

---

[351] محمد ناصر الدين الألباني، ولد في ألبانيا سنة 1914، وعاش في سوريا، التي انتقل إليها مع عائلته، ثم عاش في الأردن، أين توفي سنة 1999. اكتسب شهرته من اهتمامه بعلم الحديث في العصر الحديث، وله أكثر من كتاب في تصنيف الأحاديث، أشهرها السلسلة الصحيحة والسلسلة الضعيفة.

[352] للألباني رسالة مطبوعة تقع في 40 صفحة، بالعنوان نفسه "التصفية والتربية وحاجة المسلمين إليهما"، نشر المكتبة الإسلامية، عمان 1421 هـ.

[353] الهلالي، سليم، الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، الدار الأثرية، عمان 2004، ص 546-561.

[354] يحرّم التيار الخروج في المظاهرات والمسيرات وكلّ أشكال التحرّكات التي تطالب بإصلاحات سياسية، ويرى أنّ ذلك يمكن أن يؤدّي إلى حدوث فتنة ودماء وفوضى، ويستدل على ذلك بالأحاديث النبوية التي تحث على الطاعة وتحذّر من الخروج على الحكام.

لكل ما يفتي به مشائخهم، وبالحرص على مواكبة التعليم الشرعي بشكل مباشر أو من خلال الفضائيات السلفية المتعدّدة.

وسطع نجم الألباني بوصفه أحد أبرز رموز السلفية محليا، داخل الأردن، وعالميا،[355] وأصبح تلاميذه المقرّبين شيوخا للسلفية في الأردن وخارجها، وأسّسوا في بلدانهم سلفيات مختلفة، لها مميزاتها الخاصة بفعل تكيفاتها مع الظروف، معتمدين على تراث شيخهم، كعبد الرحمن عبد الخالق في الكويت، ومقبل بن هادي الوادعي في اليمن، وأبي إسحاق الحويني في مصر، والذين نجحوا في البروز عبر الفضائيات الدينية، مثل قنوات الناس والرحمة والمجد، وعبر المواقع والمنتديات في الفضاء الإلكتروني، كما ظهر إلى الوجود "مركز الألباني للدراسات والأبحاث" في الأردن، الذي يصدر مجلة "الأصالة".[356]

واستقرّ تصوّر الألباني على الابتعاد عن العمل السياسي والحزبي، واعتباره بدعة ليست من الدّين ومشغلة عن العلم النافع، وركّز جهده على تحقيق كتب الآثار، وتنقيح علوم الدين وتصفيتها من "البدع"، والاهتمام بدرجة كبيرة بعلم الحديث النبوي؛ للتمييز بين ما هو صحيح وما هو ضعيف، والعودة إلى النصوص الشرعية بصورة مباشرة؛ لاستنطاق الموقف الفقهي المطلوب، تجاه مختلف الأحداث والقضايا المستجدّة.

ورغم أن السلفية التقليدية حافظت على تماسكها، واستطاعت الصمود في وجه العواصف التي عصفت بالعالم تباعا، كحرب الخليج التي أعقبت دخول العراق الكويت، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، بفضل تصالحها مع الأنظمة السياسية،[357] إلا أنّ علاقتها مع المجتمع وبقية التيارات ظلّت مسكونة بالتصادم؛ بسبب إحساسهم بأنهم فقط من يحمل الفهم الصحيح للإسلام، وأن مَن عداهم فرق انحرفت عن المنهج الصحيح وضلّت الطريق، فالسلفيون الحركيون عندهم خلطوا المنهج السلفي بالحزبية والحركية الإخوانية، والجهاديون هم خوارج تكفيريون، لا يمتون للمنهج السلفي بصلة.

2.3.5 السلفيات المعاصرة

نجحت المملكة العربية السعودية ولعقود طويلة في احتكار مرجعية ورمزية التيار السلفي، بفضل الحركة الوهابية التي نجحت في فرضها كمرجعية أمّ للتيار بكلّ تشكيلاته، وجعل فتاوي مشائخها، كابن باز وابن عثيمين، وشروحهم وتقريراتهم، الصوت الغالب على التيّار السلفي. وذلك قبل أن تبرز سلفيات متمرّدة على المرجعية السعودية، وقبل أن تشهد الساحة السلفية اختراقات وانقسامات، وقبل بروز أسماء من خارج السعودية، تمكّنت من اقتلاع مكان لها في الساحة، كالألباني في الساحة العلمية، والمقدسي[358] في التيار

---

[355] أبو رمان، محمد، وهنية، حسن، الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمّان 2012، ص 230.

[356] رابط موقع المركز https://www.alalbany.org (آخر زيارة 14.08.2020).

[357] بالرغم من إعلانهم المتواصل عن عدم الدخول في اللعبة السياسية، إلا أنّ فتاواهم تكون دائما منحازة إلى موقف الدولة والمؤسسات الرسمية.

[358] عصام البرقاوي الملقب بأبي محمد المقدسي، وهو من مواليد نابلس بفلسطين سنة 1959، ويعتبر من أبرز وأشهر منظري التيارات السلفية الجهادية.

الجهادي، وأسماء أخرى محلية سطع نجمها بعد غزو الكويت من قبل النظام العراقي سنة 1990، والذي يعتبر الحدث الأبرز الذي شقّ التيار إلى سلفيات متنوعة ومتفرقة.

2.3.5.1 سلفية السمع والطاعة: الجامية والمدخلية

شكّل موضوع الاستعانة بقوات أجنبية لتحرير الكويت من القوّات العراقية سنة 1990 منعطفا كبيرا على الداخل السعودي، وشكّل زلزالا شديدا للحركات السلفية، التي كانت حتّى حينها متماسكة وملتفة حول علماء المؤسّسة الرسمية السعودية، التي أفتت بما يجيز الاستعانة بمن يعتبرون كفّارا لمحاربة القوات العراقية، ما جعل الكثيرين يتململون؛ اعتراضا على هذه الفتوى، وبرز أكثر من تيّار جديد، تحمّس للدفاع عن خيارات السلطة، وحرّم مناقشتها، كفرقتي الجامية والمدخلية، واللتين يمكن اعتبارهما تيارا واحدا؛ لالتقائهما في الاستبسال في الدفاع عن العائلة المالكة السعودية، والتهجم على كل من أبدى معارضة أو اعتراضا، ولذلك أطلق عليهما البعض لقب "السلفية الملكية"، ووجدتا مقابل ذلك الدعم المادي الكبير من الدولة، حتى صار التياران جذابين لكل المهّمشين، وصار الانضمام إليهما مصعدا للارتقاء في الفضاء الاجتماعي وفي المجال الديني.[359]

ويعود أصل تسمية الجامية إلى محمد بن أمان الجامي،[360] الذي نجح في تأسيس منهج خاص به، سمته الأساسية النزوع العقائدي المحض إلى التسليم الكامل بقدسية القرآن والسنة، ونفي أي تأويل عنهما، وبالتالي نفي حقّ الآخر في الاختلاف. وتمكّن هذا التيّار من الانتشار في أروقة الجامعة الإسلامية بالمدينة ومنها إلى المنابر. أمّا المدخلية، فيعود أصل تسميتها إلى ربيع بن هادي المدخلي،[361] وهو تلميذ للجامي ولابن باز وللألباني.

ويرى كلاهما أنه يدافع عن السنّة ضد البدع، وعن الأمّة ضد التشتّت والتفرّق، منتهجين الرّد على كل معارض لهما باستعمال منهج "الجرح والتعديل"، الذي استدرجوه من علوم الحديث، لإثبات انحراف أو التزام الشخص بالمنهج الصحيح للإسلام، الذي هو المنهج السلفي، الآمر بوجوب الطاعة العمياء لولاة الأمور، والاحترام الشديد لمؤسّسات الدولة، وذلك عبر الردود العلنية على خصومهم.[362] ومكنتهما المساحة الواسعة من الحركة والنفوذ والإمكانيات المادية التي وفرتها الدولة لهما من الانتشار في الداخل السعودي،

---

[359] لاكروا، ستيفان، زمن الصحوة: الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية، الشبكة العربية للأبحث والنشر، بيروت 2012، ص 285.

[360] ولد بإثيوبيا سنة 1931، ثم هاجر إلى السعودية أين تتلمذ على مشائخها، وتمكّن من الولوج إلى الميدان الدعوي والعلمي، بمساعدة ابن باز، فوصل به إلى تقلّد منصب عميد كلية الحديث في المدينة، وتوفّي سنة 1996. انظر: سعيد، محمد عمر، الجامية: النشأة والرموز الأيديولوجية والحكم العقائدي، ضمن كتاب: السلفية الجامية (عقيدة الطاعة وتبديع المختلف)، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي 2012، ص 15-13.

[361] شيخ سعودي، من مواليد سنة 1932، له مؤلفات يردّ فيها كلّها على المخالفين.

[362] لموقفهم المتشدّد هذا من الحكّام أصل يعرف بالقبول بإمارة المتغلّب، والذي يعود إلى ابن تيمية، الذي يعطي الشرعية للحاكم الذي يمتلك السيطرة على الأرض، ويحصر الشروط في مسألتي القدرة والأمانة. انظر: كوناكاتا، حسن، النظرية السياسية عند ابن تيمية، دار الإخاء للنشر والتوزيع، الدمام 2004، ص 87-92.

ومن تصدير هذا الفكر إلى خارج السعودية، عن طريق الطلبة الأجانب الذين زاولوا ويزاولون دراستهم في الجامعة الإسلامية في المدينة، معقل هذا الفكر.

ويمكن اعتبار هذه الحركة النسخة المتشدّدة من السلفية التقليدية التي وضع أسسها الألباني، والمعروفة "بالمحدّثين الجدد"، وخصوصا فيما يتعلّق بمسألتي الموقف المتشدّد من العمل السياسي والحزبي، وأيّ شكل من أشكال التنظّم، والدخول في مواجهات فكرية مع التيارات الإسلامية الأخرى، وخصوصا ما يعرف منها بتيّار الصحوة، الذي كان بروزه متزامنا مع بروز الجامية والمدخلية إلى الوجود، بالإغراق في عملية التصنيف، منتهجين العنف اللفظي، وبعيدين عن كلّ أشكال العنف المادي.

2.3.5.2 السلفية الصحوية

مثّلت حرب الخليج سنة 1990، وما تلاها من اهتزازات، أرضا خصبة لظهور أصوات معارضة للنظام السعودي على خلفية استعانته بجيوش غربية، واعتبار ذلك احتلالا خفيا وقرارا لن يأتي بالخير لا إلى البلاد ولا إلى منطقة الخليج، ورافق ذلك توتّرا بين المجالين السياسي والديني، ففي الوقت الذي تصدّى فيه التيّار الجامي المدخلي للدفاع عن خيارات النظام والتبرير له، برزت "السلفية الصحوية" إلى الوجود كتيّار معارض لخيارات النظام، مستغلة الفرصة لكسر حاجز الصمت، والمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، مع التشديد على الالتزام بأحكام الإسلام وتعاليمه في مناحي الحياة كافة.

والبداية كانت من خلال خطاب مفتوح للملك السعودي آنذاك فهد بن عبد العزيز بعنوان "مذكّرة النصيحة"، طالب فيه الموقّعون (تجاوز عددهم المئة) السلطة بسنّ إصلاحات دينية وسياسية واقتصادية،[363] وكانت هذه المذكّرة تفصيلا ل "خطاب المطالب"، الذي كان قد وجّه قبلها إلى السلطات السعودية في حينها. ونجحت هذه الوثيقة في دفع قضية الإصلاح إلى الواجهة قبل أن يعتقل شيوخ هذه الحركة، الذين أطلق عليهم "العلماء الصحويون"، كسفر الحوالي، وسلمان العودة، وناصر العمر، بعد أن تمّ منعهم من إلقاء الخطب والدروس. ولاقت هذه الحركة القبول على المستوى الشعبي؛ لتميّزها بخطاب مختلف عن الخطاب التقليدي، وبسبب مطالبها التي أعلنت عنها والتي شملت المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية، ومجالي الإعلام والإدارة، والتشديد على الالتزام بأحكام الإسلام وتعاليمه في مناحي الحياة كافة. وكان الصحويون من أوائل من استخدموا ظاهرة الشريط المسجّل، الذي تمكنوا من خلاله من الوصول إلى عامة الناس، في ظلّ تضييق السلطات المساحات العامة عليهم. ويمكن اعتبارها أوّل ظهور سياسي ومنظّم للتيّار السلفي المستقل والمعارض للحكومة وللمؤسسات الدينية الرسمية ذات النفوذ الواسع، وقد تم تكسير قاعدة

[363] يمكن الاطلاع على النص الكامل للوثيقة، من خلال هذا الرابط: https://alhramain.com/news/pdf/25586 (آخر زيارة 14.08.2020).

الانحياز التقليدي تجاه القرار السياسي مهما كان نوعه.[364] وبعد فشل الحكومة السعودية في احتواء هذه الحركة، لجأت إلى اعتقال مشائخها (بداية من سنة 1994)، وصعد في فترة سجنهم التيّار السلفي الجهادي، وخصوصا مع انتقال أسامة بن لادن إلى أفغانستان وتأسيسه للإمارة الثانية لطالبان، ثمّ إعلانه عن تأسيس الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين، والمعروفة بتنظيم القاعدة.

2.3.5.3 السلفية الحركية: السرورية، وتيّار الصّحوة

كما كانت حرب الخليج سنة 1990 واستقدام القوات الأجنبية إلى جزيرة العرب سببا في تشكّل التيّار الصحوي والتيار المدخلي والجامي، كانت أيضا سببا في تشكّل تيار السلفية الحركية، الذي انضاف إلى التشكّلات التي تسبّبت هذه الحرب في تناسلها بأهداف وأسس فكرية مختلفة. وإذا كان التوجّه العام لدى المؤسّسة التقليدية السلفية هو "من السياسة ترك السياسة"،[365] أي الابتعاد عن ممارستها وعن الانشغال بها، فإن هذه السلفية "الحركية، أو السرورية، أو الإخوانية" زاوجت بين الإيمان بالعقائد والمواقف المعرفية والفكرية للسلفية التقليدية في الأحكام الشرعية والمناهج العلمية الدينية، وبين رفض الاستنكاف عن العمل السياسي والحزبي. وأطلق الاسم نسبة إلى محمد سرور بن نايف زين العابدين،[366] الذي جمع بين السلفية في جانبها العقائدي والعلمي من جهة، والتنظّم الحركي السياسي الإخواني، مع التركيز على مبدأ الحاكمية والاهتمام بالشأن السياسي والخوض فيه من جهة أخرى. وبثّ سرور أفكاره في السعودية خلال إقامته بها واشتغاله بالتدريس فيها، ونجح في نشرها بين تلاميذه الذين تولّوا بدورهم نشرها، عبر "المنتدى الإسلامي"، و"مجلة السنّة" التي أصدرها سرور من لندن، وأصبحت بمثابة المنبر الإعلامي والسياسي لهذا التيار.

وأخذت أفكار زين العابدين وتحليلاته السياسية ورؤيته للتغيير في الانتشار بين الأوساط السلفية في السعودية وفي دول أخرى، وتأثّر بها عدد من العلماء والدعاة الذين عرفوا لاحقا في السعودية بمشائخ الصحوة، وأفكاره هذه هي مزيج من حركية الإخوان وثورية قطب وسلفية ابن تيمية بطريقة متطورة.

وفي الاتجاه نفسه برز اسم عبد الرحمن عبد الخالق،[367] صاحب المقاربة السلفية الجديدة في قضية التغيير والإصلاح والموقف من العمل السياسي، والتي طرحها في كتابه "المسلمون والعمل السياسي"، والتي خالف فيها أيضا الفتاوى والمواقف السلفية التي كانت تستنكف عن العمل السياسي، فضلا عن تأكيده على ضرورة الدخول في مضمار العمل السياسي وتشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات وتبنّي الوسائل الجديدة في

---

[364] سيف، توفيق، علاقة الدين بالدولة في السعودية ودور المؤسسة الوهابية في الحكم، مجلة المستقبل العربي، العدد 407، يناير 2013، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 51-50.

[365] قولة مأثورة للألباني، انظر: الهلالي، سليم بن عيد، المقالات السلفية في العقيدة والدعوة والمنهج والواقع، مكتبة الفرقان، عجمان 2002، ص 81.

[366] ولد في سوريا سنة 1938، ثم غادرها إلى السعودية سنة 1965، ومنها إلى لندن سنة 1973. له العديد من المؤلفات، منها؛ منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله، والعلماء وأمانة الكلمة، وسلسلة الحكم بغير ما أنزل الله. توفي بالدوحة سنة 2016. وللشيخ موقع خاص يحوي مؤلفاته، يمكن الاطلاع، عليه عبر هذا الرابط: https://www.surour.net (آخر زيارة 14.08.2020).

[367] مصري الأصل، ولد سنة 1939، ويقيم بالكويت أين يحاضر ويدرّس، وهو من مؤسّسي "جمعية إحياء التراث السلفية" هناك، له العديد من المؤلفات، أشهرها؛ المسلمون والعمل السياسي، والمقاصد العامة للشريعة الإسلامية.

التغيير، بوصفها مصالح مرسلة لا يجوز الاستغناء عنها، وضرورة الاستفادة من هامش الديمقراطية في الدول التي تسمح بذلك.[368]

وأثّرت أفكار عبد الخالق التي ذهب فيها إلى التأكيد على أهمية التكامل في العمل الدعوي ورفض أن يكون العمل السياسي أمرا ثانويا أو مضيعة للوقت، على سلفي الكويت أين يقيم منذ منتصف ستينات القرن الماضي، في وقت كانت أغلب الحركات والجماعات السلفية تعتزل العمل الحزبي والسياسي.

ويعتبر عبد الخالق من أوائل السلفيين الذين أفتوا (منذ بداية الثمانينات) بجواز المشاركة في الحياة النيابية والبرلمانات، وأسّست أفكاره ل "السلفية المعاصرة، أو السلفية الحركية أو الإصلاحية "، والتي تقوم على الاستقلالية عن الحكّام وتسويغ مشروعية المعارضة السلمية للحكومات والعمل الجماعي والتنظيمي.

ويتّفق كلّ من سرور وعبد الخالق على معارضة الخروج على الحاكم وتغيير المنكر بانتهاج العمل المسلّح، ومشروعية العمل البرلماني ضمن ثوابت الدعوة السلفية، أيّ القبول بالديمقراطية كوسيلة لتبليغ الدعوة الإسلامية وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

2.3.5.4 **السلفيات المحلية**

تعتبر المملكة العربية السعودية مهد الحركات السلفية، والمركز الذي تشظّت منه التيّارات السلفية بمختلف تشكيلاتها وتنوعاتها وتناقضاتها وعلى اختلاف تجاربها وتعاطيها مع ظروفها المحلية، ويمكن إطلاق الأطراف على المناطق التي انتشرت فيها هذه التيارات، والتي يمكن نعتها ب "السلفيات المحلية"؛ لنجاحها في اقتلاع أماكن لها وسط بيئاتها وبناء حاضنة شعبية لها بمستويات مختلفة.

وما تميّزت به الحركات السلفية في بلد المنشأ؛ المملكة العربية السعودية، هو العلاقة الخاصّة بينها وبين الدولة منذ لحظة ميلادها سنة 1744، حيث تمكّنت منذ ذلك الحين من أن تكون أحد مكوّنات الدولة الأساسية، ومن السيطرة على المجال الديني بكامله، إلى جانب المجالين الاجتماعي والتربوي.

ويعتبر محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1893-1969) الأب المؤسس للمؤسّسة الدينية الرّسمية، التي أشرف على رئاستها، لمدّة تزيد عن أربعة عقود، كرّس خلالها الهوية الدينية للدولة، وعارض تحديث الدولة، بتعلّة "حرمة التشبّه بالكفار".[369] وخلفه على رأس المؤسّسة الرّسمية (هيئة كبار العلماء، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، والمجمع الفقهي الإسلامي بمكة التابع لرابطة العالم الإسلامي) عبد العزيز بن باز (-1999

---

[368] عبد الخالق، عبد الرحمن، المسلمون والعمل السياسي، كتاب إلكتروني، يمكن الاطلاع عليه، عبر هذا الموقع: https://books.islamway.net/1/abdulkhaliq/Muslemoon.doc (آخر زيارة 14.05.2020). وحديث عبد الخالق عن سيرته الذاتية في برنامج مراجعات، على قناة الحوار، يمكن الاطلاع عليه، عبر هذا الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=15SuN8OB9NI (آخر زيارة 14.08.2020).

[369] تولى رئاسة القضاء، ورئاسة الفتوى، ورئاسة المعاهد العلمية والكليات، منذ إنشائها سنة 1950، ثم رئاسة الجامعة الإسلامية بالمدينة، منذ تأسيسها سنة 1961، ورئاسة رابطة العالم الإسلامي، منذ إنشائها أواخر الخمسينات، ثم رئاسة هيئة كبار العلماء، التي تلعب إلى اليوم دور المرجع الديني للقضايا العلمية ولمناقشة ما يستجد من أحداث تتطلب موقفا شرعيا.

1910)، لمدّة ثلاثة عقود، وهي الفترة التي شهدت انتشارا واسعا للدّعوة السلفية خارج المملكة السعودية، بفضل تمويل الدولة الرسمي لذلك، سواء عن طريق رابطة العالم الإسلامي، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، والمراكز الثقافية التابعة للسفارات السعودية في كلّ أنحاء العالم، وإصدار الكتيبات التي ركّزت في أغلبها على التوحيد والعقيدة والرّد على الفرق الإسلامية الأخرى، وإعادة تحقيق وطبع التراث السلفي بصورة خاصّة، وتوزيع كلّ ذلك بالمجّان على الحجّاج، أو عن طريق تقديم المساعدات والمنح لآلاف الطلبة الذين فتحت لهم الجامعات وكلّيات الدراسات الإسلامية أبوابها، وأخيرا عن طريق تعزيز نشاطات وأعمال الجماعات الإسلامية القريبة من الرؤية السلفية السعودية في بلاد مختلفة. وإلى جانب ابن باز اشتهرت أسماء أخرى داخل المؤسّسة الدينية الرّسمية، مثل؛ محمد بن صالح العثيمين (1929-2001)، وصالح بن فوزان (1933)، وعبد الله التركي (1940)، وعبد الله بن جبرين (1933-2009)، وعبد المحسن العبيكان (1953)، والذين عرفوا بفتاواهم وآرائهم الدينية التي انتشرت خارج المملكة أيضا عبر المؤسّسات المتعدّدة التي تموّلها السعودية في مختلف أنحاء العالم. ولعبت هيئة كبار العلماء في ظلّ ابن باز، الذي عرف بمرونته مع السلطة مقارنة بسلفه ابن إبراهيم، دور المظلّة الفكرية التي أمّنت الجانب الشرعي للدولة ونزع الشرعية عن كل من حاول الخروج عليها أو منازعة آل سعود السلطة والحكم.[370] ونجح النظام في احتواء الجماعات السلفية بدعمها وبتمويل أنشطتها، فباستثناء الاعتصام المسلّح في الحرم المكي سنة 1979 من قبل ما عرف بحادثة جهيمان، لم تأخذ الجماعات السلفية في السعودية قبل حرب الخليج سنة 1990 منحى سياسيا معارضا للنظام.

وبعد وفاة ابن باز وابن عثيمين، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما رافقها من هجوم إعلامي وثقافي وسياسي غربي كبير وواضح على السلفية عامة وإقرانها بالإرهاب العالمي وبروز دعوات طالبت المملكة بإصلاح نظام التعليم فيها، تقلّص دور هيئة كبار العلماء، ولم يعد بالأهمية الذي كان عليها.

وليس بعيدا عن المركز، وعلى الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية؛ الكويت، استطاعت التشكيلات السلفية إيجاد موقع قدم لها في المجتمع، منذ سبعينات القرن الماضي، ببعث نواتها الحركية الأولى على يد عبد الرحمن عبد الخالق، الذي يعتبر الأب الروحي لها، ولتتطور لاحقا إلى تأسيس "الجماعة السلفية" سنة 1974، ثمّ "جمعية إحياء التراث الإسلامي" سنة 1981، كواجهة رسمية لدخول المشهد السياسي والثقافي والإعلامي، والتواجد على الساحتين الطلابية والخيرية والتعليمية، والتحوّل إلى إحدى القوى الرئيسية في المشهد السياسي الكويتي، بدخولها إلى البرلمان بنائبين سنة 1981.

ومثّل الغزو العراقي للكويت سنة 1990 حدثا فارقا بالنسبة للتيارات السلفية هناك، التي تقسّمت إلى أكثر من تيّار؛ بسبب الخلافات الفكرية والسياسية، ك "التجمع السلفي" وهو سلفي تقليدي، الذي تأسّس سنة 1992، و"الحركة السلفية" سنة 1996، و"حزب الأمة" سنة 2005، كذراع سياسية للحركة السلفية،

[370] هو صاحب فتوى إباحة الاستعانة بالجيوش الأجنبية في مواجهة الجيش العراقي في حرب الخليج بداية التسعينات، والتي تسبّبت في انشطار الكثير من الجماعات السلفية.

و"تجمّع ثوابت الأمة" سنة 2003، وساعد بروز كل هذه التشكيلات على توسيع هامش الحرّية الممنوح في الكويت، وتغاضي الحكومة عن تشكيل التيارات السياسية ونشاطاتها، بالرغم من حظر القانون لها. وحافظت كل التشكيلات على الأصول العلمية للدعوة السلفية، التي لا تختلف عن مثيلاتها في دول الجوار، والمرتكزة على التوحيد والاتّباع وتزكية النفوس من الرذائل والشرك، وساهمت في إحداث قفزة في الخطاب السلفي، الذي كان في عمومه يخضع للتأثير السعودي، ويقف موقفا سلبيا من العمل الجماعي والسياسي والحزبي، ويدعو إلى تطبيق الشريعة وأسلمة القوانين ومواجهة مظاهر العلمنة والتغريب.

أمّا في البلد الصغير المجاور للسعودية أيضا؛ البحرين، فقد ألقت المسألة الطائفية بظلالها على المشهد السلفي فيه نتيجة انقسام المجتمع بين سنّة وشيعة، وتأثير المعادلات الإقليمية على ذلك. ولم تخرج الحركات السلفية هناك عن الاتجاهات الفكرية المعروفة في الوسط السلفي السعودي ما بين السلفية التقليدية والتأثّر بباقي الاتجاهات، كالجهادية والسرورية والجامية، ولكن جميعها تجمّع على تأييد النظام في مواجهة الجماعات الشيعية. وبدأ النشاط السلفي في السبعينات موحّدا قبل أن يبدأ في التفرّق في تسعينات القرن الماضي، تأسّيا بباقي السلفيات، حيث تأسّست "جمعية التربية الإسلامية" التي صمّمت أهدافها ضمن الإطار الفكري العام للفكر السلفي (فهم الإسلام وفقا للقرآن والسنة والسلف الصالح) والعمل التعليمي والتربوي والخيري والتطوّعي، و"جمعية الأصالة الإسلامية " التي تأسّست سنة 2002، ونحت منحى سياسيا، وشاركت في الانتخابات النيابية، وأخذت مكانها في المشهد السياسي البحريني، وامتاز خطاب الجماعات السلفية بموقف صلب من الشيعة.

أمّا عن بقية دول الخليج، فقد ارتبط وجود الحركات السلفية بنوعية نظام الحكم: ففي سلطنة عمان أثّرت طبيعة الحكم المذهبية (الإباضية) على بروز دعاة للمذهب السلفي؛ تجنّبا للصدام مع الحكومة، وفي الإمارات العربية المتحدة، لا يكاد يكون هناك وجود علني لأي حركة سلفية؛ بسبب منع أيّ عمل إسلامي منظّم هناك، أمّا في قطر، فقد أخذت العلاقة بين الحكّام والدعوة السلفية طابعا ودّيا حميميا، حيث ساهمت الدولة في تبني السلفية واعتمادها في المناهج الدراسية، وتم تسمية أحد أكبر المساجد في العاصمة الدوحة باسم محمد بن عبد الوهاب.

وفي الجارة الجنوبية للسعودية؛ اليمن، ذات التنوّع المذهبي والديني، تعرف الجماعات السلفية انتشارا واسعا، وتعتبر "دار الحديث" التي أسّسها مقبل بن هادي الوادعي،[371] بداية ثمانينات القرن الماضي، الحاضن لها. إلا أنّ الجماعات السلفية بمختلف تشكيلاتها استنكفت بداية عن المشاركة السياسية؛ بسبب رفض المؤسّس الوادعي لكل صيغ العمل الحركي والتنظيمي، ومهاجمته للأحزاب الإسلامية، وتركيزه في المقابل على أهمية التعليم الشرعي والديني ونشر العقيدة الإسلامية السلفية والمعرفة الصحيحة في الدين. إلا أنّه ظهرت إلى الوجود لاحقا السلفية الحركية المتأثّرة فكريا وسياسيا بأفكار عبد الخالق، وقامت بتأسيس

[371] أقام في المملكة العربية، ودرس بها، وتوفي بها سنة 2001، وله مؤلفات في العقيدة والحديث.

ما يعرف ب "دار الحكمة الخيرية" سنة 1990، واشتغلت بالعمل السياسي والحزبي. وبرزت إلى الوجود بداية من سنة 2007 المجموعات السلفية الجهادية، عبر تيّار "قاعدة اليمن" الذي اندمج لاحقا في قاعدة السعودية، فيما أطلق عليه "قاعدة الجهاد في الجزيرة العربية".

أمّا في مصر وبلدان المشرق العربي، حيث التنوّع الديني والفكري والمذهبي، والقرب الجغرافي من المركز (السعودية)، فقد تشعّبت خارطة الجماعات والدعاة الذين يشتركون في العقائد الدينية السلفية، واتخذت سلوكيات مختلفة في التعامل مع المتغيّرات الحادثة، وتنامى الحضور السلفي وانتشر بصورة ملحوظة في العقدين الأخيرين عبر الفضائيات والكتيبات والنشاطات الدعوية والعلمية والخيرية. وبعد أن كانت موحّدة في "جماعة أنصار السنّة المحمدية" التي أسسها محمد حامد الفقي، تشظّت إلى جماعات وأسماء، وصار بعض قادتها نجوم شاشات من خلال الفضائيات الإسلامية، التي ظهرت تباعا بداية من سنة 2005، كأبي إسحاق الحويني، ومحمد حسين يعقوب، ومحمد حسان. ويمكن اعتبار جماعة "الدعوة السلفية السكندرية" أولى أشكال التنظّم السلفي في مصر وأشهرها، وهي التي تحولت لاحقا إلى "حزب النور"، بعد قبولها بالديمقراطية، وتم تكييف ذلك مع الأيديولوجيا السابقة وخوض التجربة الحزبية، وحصد أكثر من عشرين في المئة في أول انتخابات برلمانية جرت بعد ثورة يناير 2011. كما وجدت بقية التشكيلات السلفية أماكن لها في مصر، كالعلمية والحركية والمدخلية. أمّا في الأردن، فيكفي ذكر الألباني والمقدسي، ليعلم أنّها تعتبر منبعا للفكر السلفي التقليدي والجهادي، باعتبار أنّ كليهما من رموز التيّار السلفي الذين لهم أتباع في كل البلدان.

وفي بلدان المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس وليبيا)، والتي يمكن اعتبارها من دول الأطراف؛ لبعدها الجغرافي عن المركز (السعودية)، فقد عرفت تجارب شبه متشابهة أيام التحرّر الوطني من المستعمر، أو ما عرف بالسلفيات الوطنية، على أيدي الثعالبي وابن باديس والخطّابي وعمر المختار. وأمّا عن التجارب السلفية الحديثة فيها، فقد لعب السياق الثقافي المحلّي لكلّ بلد دورا في تمكّن السلفية من إيجاد موقع قدم لها، وخصوصا بعد عودة من شاركوا في الحرب الأفغانية، أواخر ثمانينات القرن الماضي، وبعد أن تمكّنت السلفية الوهابية من اختراق المجتمعات المغاربية، في العقود الأخيرة، تحت تأثير الفضائيات. وساهمت بعض الأحداث في تقلّص وجودهم، كالعشرية السوداء في الجزائر بين 1992 و2002، التي قادتها "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، وتفجيرات الدار البيضاء سنة 2007، التي تبنّتها جماعات سلفية. وما تتميّز به الجماعات السلفية في بلدان المغرب العربي هو وجود امتدادات تنظيمية لها في صفوف المهاجرين في البلدان الأوروبية، وخصوصا في بلجيكا وفرنسا وإيطاليا، حيث توجد جاليات مغاربية كبيرة. ومنحت ثورات الربيع العربي التي انطلقت من المنطقة زخما وقوّة كبيرين، ودفعة جديدة للحركات السلفية، نحو تطوير أدوارها السياسية، في مقابل تراجع السلفية التقليدية، التي عجز خطابها الفكري والسياسي عن

الإجابة عن التساؤلات الرئيسية لهذه البيئة السياسية والفكرية الجديدة، لتبقى هذه التطورات مرتبطة بمحدّدات كل دولة وديناميكياتها الداخلية، التي فرضت على توجهات السلفيين ومواقفهم وتحولاتهم.

2.3.5.5 السلفية الجهادية

مقارنة ببقية التيارات، تعتبر "السلفية الجهادية" الصوت الأعلى والأوضح في مواقفها من القضايا الشرعية والسياسية، وتجاه الأنظمة الحاكمة وبقية التيارات السلفية والإسلامية والعلمانية واليسارية. وتزامن تشكّل هذا التيار مع الحرب الأفغانية، وأطلق الاسم بداية على "الأفغان العرب"، الذين التحقوا بالجبهات لمقاتلة القوات السوفياتية في مدينة بيشاور الباكستانية، من قبل عبد الله عزّام،[372] بغرض توحيد صفوفهم،[373] ليتطوّر المصطلح بعد أن وضعت الحرب الأفغانية أوائل تسعينات القرن الماضي أوزارها، وعودة "الأفغان العرب" إلى بلدانهم، ليشرعوا في التنظير لمراحل جديدة، كأبي محمد المقدسي، الذي يعتبر الأب الروحي للتيّار، وأبي قتادة الفلسطيني،[374] وأبي مصعب السوري[375] (مفكّر التيار)، والذين قاموا بتأسيس البنى الفكرية والتنظيمية للتيّار، والتي كان من ثمارها بروز تنظيمات مسلّحة في أفغانستان وباكستان والشيشان والجزيرة العربية والجزائر، وخلايا جهادية في أوروبا.

ويعتبر فكر هذا التيار خليطا من الفقه السياسي الشرعي لابن تيمية والتراث الفقهي للدعوة الوهابية بكل تفاصيله، على أنّه وحده يجسّد الإسلام الخالص في بساطته الأولى، كما يتجلّى في نصوص القرآن والسنة، وهو المرجع الفكري التي يؤسّس عليها الجهاديون رؤاهم الصدامية، وأيضا المنهج الحركي لسيد قطب، وأفكار أبي الأعلى المودودي، وتجارب الجماعة الإسلامية في مصر، وأفكارها (كتاب المصطلحات الأربعة في القرآن لأبي الأعلى المودودي، ومعالم في الطريق لسيد قطب، ورسالة الإيمان لصالح سرية، والفريضة الغائبة لمحمد عبد السلام فرج).[376]

وتعتبر هذه السلفية الجهاد الركن الأساس في الدعوة والقضية المحورية التي تدور حولها باقي القضايا الأخرى، وهو السبيل الأوحد للتغيير السياسي والاجتماعي؛ لأنّ "الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن"[377]

---

[372] من أصل فلسطيني، ويعتبر من قادة المقاتلين في أفغانستان ضد القوات السوفياتية، ولد سنة 1941 بجنين، وتوفي ببيشاور سنة 1989.

[373] الحمادي، سمير، تأملات في مصطلح السلفية الجهادية، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، وهذا هو الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=423306 (آخر زيارة 15.08.2020).

[374] واسمه عمر محمود عثمان، من مواليد سنة 1960 بفلسطين، وهو ملاحق بتهم الإرهاب.

[375] واسمه مصطفى بن عبد القادر الرفاعي، من مواليد حلب سنة 1958.

[376] المنهج السياسي الحركي للتيار الجهادي، الذي تفرّع عن حركة الإخوان المسلمين في مصر، كجماعة التكفير والهجرة، التي نشأت داخل السجون المصرية في سبعينات القرن الماضي، وتبلورت أفكارها بعد ذلك خارجها، والتي يعتبر التكفير العنصر الأساسي في أفكارها، حيث إنّهم يكفّرون الحكّام الذين لا يحكمون بما أنزل الله بإطلاق ودون تفصيل، ويكفّرون المحكومين؛ لأنهم رضوا بذلك، ويكفّرون العلماء؛ لأنهم لم يكفروا هؤلاء ولا أولئك، ويكفّرون كلّ من عرضوا عليه فكرهم ولم يقبله ولم يبايع إمامهم، وكل من ترك جماعتهم يعد حلال الدّم، وكل من يأخذ بأقوال الأئمة أو الإجماع أو القياس أو بالمصلحة المرسلة أو نحوها يعد مشركا كافرا، ويرون أنّ العصور الإسلامية التي تلت القرون الثلاثة الأولى كلّها عصور كفر وجاهلية، لتقديسها لصنم التقليد؛ لأنّه بحسب رأيهم المسلم مطالب بمعرفة الأحكام بأدلتها، ولا يجوز التقليد في أي أمر من أمور الدين. وهناك "الجماعة الإسلامية" التي نشأت أوائل السبعينات في مصر أيضا على شكل جمعيات دينية دعت إلى إقامة الفريضة الغائبة "الجهاد"؛ لإقامة الدولة الإسلامية، ومنها لإعادة الخلافة.

[377] البعض ينسبه إلى الرسول بسند مقطوع، والبعض يردّه إلى عثمان بن عفان. انظر بحث حول أثر هذا الحديث لإبراهيم المديهش:
https://ia800906.us.archive.org/21/items/medehash/sultan.pdf (آخر زيارة 15.08.2020).

حسب زعمهم. وتطوّر مفهوم الجهاد عندهم من المقاومة ضدّ العدوان في أرض المعركة، إلى الهجوم على أرض "الكفّار المعادين"، وإلى استهداف مصالحهم في بلاد المسلمين، ثم تطوّر إلى مواجهة حكومات دول المسلمين، وتكفير كل من يتعامل معهم. ويرتكزون في كلّ هذا على فتاوى مشائخهم من السلف والخلف.[378] والقضية المركزية لديهم، والتي لا يملّون من تكرارها، هي مسألة الحاكمية لله (أي حقّ التشريع)، وربطها بالتوحيد. فمن لم يقم أحكام الله، فهو "طاغوت"، ولا يجوز الخضوع له ولا مناصرته أو مساعدته من خلال العمل في الأجهزة العسكرية والأمنية، والدولة التي لا تطبّق فيها الشريعة هي دولة كافرة، والمجتمع الذي يرضي ويقبل بالاستكانة لها وللحكّام المرتدّين هو مجتمع كافر بالجملة، ولن يكون الفرد مسلما حقّا، إلا إذا أقر بمسألة الحاكمية بديلا عن التشريعات الوضعية،[379] وأقر بعقيدة "الولاء والبراء"، وبالنصرة بديلا عن التخذيل، والتي هي من لوازم التوحيد عندهم. وانبنى على ذلك الحكم بوجوب الخروج على الأنظمة القائمة ومجاهدتها ورفض العمل داخل مؤسساتها؛ من أجل إقامة الدولة الإسلامية التي تجمع شمل المسلمين وتطبّق الشريعة الإسلامية، لذلك كانت أغلب تحركاتهم داخل دول العالم الإسلامي وأكثر ضحاياهم كانوا من المسلمين، وذلك رغم إدراكهم لخطورة المسؤولية الدينية الكبيرة في قتل النفس البشرية (التي هي قرآنيا تعادل قتل الناس جميعا) وفي الاعتداء على الأبرياء من الناس.[380] أمّا الآخر غير المسلم، فلا يخفون عداءهم له، وللغرب الذي يصفونه "بالصليبي الحاقد"، والذي يحمّلونه مسؤولية الوقوف وراء تردّي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الدول الإسلامية، بتدخلاته المباشرة وغير المباشرة. وعلى هذا الأساس، يقسّمون العالم إلى؛ دار إسلام، ودار الكفر. بالرّغم من قدم هذا المصطلح الفقهي والسياسي.

ويتميّز الخطاب السلفي الجهادي المرتكز على النصوص الدينية التقليدية بقراءتهم الخاصة، بطابعه الهجومي، وبالقدرة على "تديين" كل القضايا الدنيوية بحشرها في دائرة صلاحيات الشريعة، وبتبسيط الواقع بمعادلات عقائدية محسومة تستند إلى النص الديني. ويرفض خطابهم هذا كل من يختلف مع رؤيتهم ويرمونه إمّا بالرّدة وإمّا بالكفر، أو في أحسن الأحوال بالزندقة. ولذلك تصاغ الشخصية الجهادية بصورة كبيرة على أساس الهوية الدينية، بحيث يأخذ الدّين مساحة واسعة من تشكيل منظورها الفكري ومن ممارساتها اليومية، حتى تستحيل شخصية في جوهرها متعالية على الواقع الاجتماعي المحيط، طالما أنّه غير قائم على معايير الالتزام الديني كما تراها أيديولوجيا التيار، وهو ما يعرف ب "استعلاء الإيمان".[381] وهذا الجانب الشعوري

---

[378] تتبنى هذه السلفية التقسيم الفقهي الكلاسيكي للجهاد، وهو: جهاد الدفع الذي يهدف إلى صدّ العدوان، وجهاد الطلب الذي يهدف إلى نشر الدعوة والتمكين للإسلام في العالم، وأخيرا جهاد الردّة، بهدف قتل المرتدين. وهم يؤصلون للعمليات والأعمال التي يقومون بها بمفهوم جهاد النكاية أو جهاد الشكوى، وهو الجهاد الذي يستند إلى مشروع سياسي، ويحمل منظورا متكاملا وهدفا إستراتيجيا محدّدا. ويعج موقع منبر التوحيد والجهاد، الذي يمثل قاعدة علمية للتيار الجهادي في العالم، بفتاوى ومقالات وتأصيلات تصب في الدفاع عن تصرفات التنظيمات الإسلامية في العالم. هذا رابط المنبر: http://www.ilmway.com/site/maqdis/d.html (آخر زيارة 15.08.2020).

[379] غذى هذا الاتجاه كتابات سيد قطب عن الجاهلية والحاكمية والعزلة الشعورية.

[380] التبرير قد يكون بتطويع النصوص الدينية من آيات وأحاديث وفتاوى موجودة في أدبياتهم، ك "رسالة الإيمان" لصالح سرية، و"الجهاد الفريضة الغائبة" لمحمد عبد السلام فرج، و"كراسات" لشكري مصطفى، و"منهج جماعة الجهاد" لعبود الزمر، و"ميثاق العمل الإسلامي" لناجح إبراهيم، فضلا عن كتاب "حتمية المواجهة" الذي أصدرته الجماعة الإسلامية، وجميعها متاح على النت. وقد ساعد الإنترنت أيديولوجيا التيار على الانتشار والتواصل بين أبنائه في مختلف البلدان، خصوصا وأنّ الكثيرين منهم غادروا بلدانهم إلى الساحات المفتوحة.

[381] مصلح صكّه سيد قطب في كتابه "معالم في الطريق"، وخصّه بفصل مستقل. انظر: قطب، سيد، معالم في الطريق، دار الشروق، القاهرة 1979، ص 172-163.

في شخصية السلفي الجهادي، يجعله يصطدم بالواقع ويتناقض معه، ويقوده إلى "عزلة" إرادية عن محيطه الاجتماعي، سواء على صعيد علاقات الصداقة أو حتى على صعيد الأسرة والقرابة، وحتى إذا اضطّرتهم الظروف إلى المشاركة والاختلاط، فلن تجرّهم هذه المشاركة إلى التماهي مع الواقع، بخلاف الشخصية السلفية ذات الطابع الحركي، التي توازن بين الأبعاد التربوية والسياسية والاجتماعية.

أمّا عن تطوّر التيّار، فيعود إلى ما بعد انسحاب القوات السوفياتية من الأراضي الأفغانية، وعودة "المقاتلين" إلى بلدانهم، وهو ما مكّن لاحقا من تكوين خلايا محلّية ("تنظيم عبد العزيز المقرن" في السعودية، و"الجماعة المقاتلة" في المغرب، و"السلفية للدعوة والقتال" في الجزائر، و"جند أسد بن الفرات" و"كتيبة عقبة بن نافع" في تونس، و"تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" في العراق، و"حركة طالبان" في أفغانستان، و"حركة شباب المجاهدين" في الصومال، و"بوكو حرام" في نيجيريا، و"إمارة القوقاز الإسلامية" في الشيشان) ولاحقا تنظيمات عالمية (تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية "داعش").[382]

وتعتبر الجبهات الساخنة بالنسبة للتيار الجهادي جبهات استقطاب للمقاتلين، وخصوصا الشباب منهم، وشكّلت بعض الأحداث منعطفات كبيرة في توسّع رقعة تواجد وتحرّك التيّار، والانتقال إلى مرحلة العولمة، بتغيير "العدو القريب"، أي الحكّام (أو الطواغيت)، ب "العدو البعيد"، والمقصود به الولايات المتحدة الأمريكية ومن يتحالف معها. والبداية كانت بالإعلان عن تأسيس "الجبهة العالمية لمقاتلة اليهود والصليبيين" سنة 1998 في أفغانستان، عن طريق أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، والتي تغيّر اسمها بعد ذلك إلى "تنظيم قاعدة الجهاد"، والغاية من وراء ذلك كانت عولمة التيّار الجهادي فكريا وحركيا، واستقطاب العديد من الجماعات الجهادية الصغيرة والآلاف من المقاتلين. ويعتبر تاريخ الحادي عشر من سبتمبر 2001[383] تاريخا مفصليا للتيار الجهادي (وكلّ حركات الإسلام السياسي، وللمسلمين في العالم)، حيث برزت من حينها السلفية الجهادية كفاعل استراتيجي دولي من الناحيتين السياسية والأمنية، ومعه أعلن عن "الحرب على الإرهاب العالمي" من قبل الدول الكبرى، وسنّت الكثير من الدول قوانين "التصدّي للإرهاب"، وانحصر تواجد التيّار في مناطق التوتّر في العالمين العربي والإسلامي، لعدم استطاعة العيش إلا في البيئات المضطربة، أو ضمن تجمّعات مذهبية أو طائفية أو ذات نزعات مسلّحة واضطرابات سياسية، كأفغانستان والعراق وسوريا ومالي والصومال.[384]

وتسبّبت الثورات العربية، التي انطلقت بداية سنة 2011، في حرج للتنظيمات الجهادية؛ لأنها أسقطت مقولة إنّ التغيير لا يقع إلا بالعمل المسلّح، في حين أنّ ما نجح منها أولا في تونس ومصر كان سلميا. وأحرجتها

---

[382] تناول عمر عبد الحكيم، المعروف بأبي مصعب السوري، في كتابه "دعوة المقاومة الإسلامية العالمية" تفاصيل التجربة الجهادية على امتداد أربعين عاما، في مختلف دول العالم الإسلامي. يمكن الاطلاع على الكتاب، من خلال هذا الرابط:
https://ia800303.us.archive.org/25/items/Dawaaah/DAWH.pdf (آخر زيارة 13.05.2020).

[383] حادثة استهداف برجي مركز التجارة العالمية في نيويورك، والتي تبناها تنظيم القاعدة، الذي أعلن عن نقل المعركة إلى الخارج، تحت اسم "الجهاد الهجومي".

[384] Roy, Olivier, Der falsche Krieg: Islamisten, Terroristen und die Irrtümer des Westens, Siedler Verlag, München 2007, P. 111.

أيضا بإعلانها عن نفسها أنّها تسعى لإقامة أنظمة ديمقراطية تعدّدية، وهو ما يتعارض مع الأيديولجيات السلفية.[385] وتبعت هذه الثورات بما يجري في سوريا (حتى وقت كتابة هذا البحث) من أحداث، بدأت سلمية مطالبة بإسقاط النظام الحاكم هناك، وتحوّلت إلى مسلّحة، بعد توافد الآلاف من خارج سوريا للقتال مع خلايا "السلفية الجهادية"، بعد أن توالى إصدار الفتاوى الحاثّة على الالتحاق بالجبهات؛ نصرة للسوريين.[386] وظهر إلى الوجود مجاميع سلفية متنوعة، كان أبرزها "جبهة النصرة لأهل الشام" التابعة لتنظيم القاعدة، و"تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشام" التي أعلنت عن أنّ مشروعها مشروع دولة خاص بها، وشكّلت الحضن لاستقبال الجهاديين من خارج سوريا، مستعملة الأسلوب الدعائي.

ويمكن القول إنّ أكثر ما نجحت فيه هذه الجماعات هو تكريس مفهوم خاطئ عن الإسلام، بعدما تسبّبوا في إلصاق تهمة الإرهاب به، وأصبح هناك إقحام ل "الإسلام" بصورة أو بأخرى، كلّما حدثت عملية إرهابية في أيّ مكان من العالم، بالرّغم من أنّ الإرهاب، كظاهرة عالمية قديمة حديثة، لا دين ولا وطن له، وتتغيّر أشكاله وأساليبه بتغيّر الزمان والمكان.

3. المناهج والمفاهيم (المقولات) السلفية

يزخر القاموس السلفي بالثنائيات المتصادمة (كفر وإيمان، دار إسلام ودار حرب، إسلام وشرك، خير وشر، حق وباطل، صح وخطأ...إلى آخره)، ويتميّز باستحضار السياقات التاريخية وإسقاطها على الواقع المعاصر، والخلط بين رهانات الحاضر وصراعات الماضي. ويتميّز أتباع السلفية عموما بالموثوقية واستشعارهم باكتمال الحقيقة لديهم.

ويعتبر "المنهج النصوصي"، الذي صاغه ابن حنبل قبل مئات السنين، والذي يأخذ الإسلام أصولا وفروعا من ظواهر النصوص، هو المعتمد حتّى بعد أن تعدّدت التيارات السلفية وتنوعت، بعد أن كانت تيارا واحدا.[387] ويرى هذا المنهج أنّ النصوص حوت كل شيء من أمور الدّين والدنيا، وأنّ النبي محمد قد بيّن كلّ شيء، وأنّ أفهام الصحابة فاقت أفهام جميع الأمّة، وعلمهم بمقاصد نبيّهم وقواعد دينه وشرعه أتمّ من علم كلّ من جاء بعدهم، وأنّ فتاويهم أولى أن يؤخذ بها من فتاوى من جاء بعدهم، وكلّما كان العهد بالرسول أقرب، كان الصواب أغلب.

والمتابع لخطاب الجماعات السلفية الحديثة، يلاحظ أنّها بعدما هجرت القرآن إلى السنة وانشغلت بالحديث، هجرت السنة إلى أقوال الصحابة، ثم أخيرا هجرت أقوال الصحابة إلى أقوال العلماء، حيث إنّ المتابع لا

[385] المديني، توفيق، تونس؛ الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية - الطوباوية الأصولية في السلطة، مصدر سابق، ص 35-30.
[386] استندت الفتاوى على أحاديث نبوية في فضائل الشام، كمنطلق للحشد والرباط والجهاد، باعتبار الشام موطن البركة ونصرة الدين.
[387] عمارة، محمد، السلفية، مصدر سابق، ص 11.

يكاد يعثر في أدبياتهم ولا يسمع في محاضراتهم، إلا ما قاله "شيخ الإسلام" ابن تيمية، أو تلميذه ابن القيم، أو ابن باز، أو ابن عثيمين.

وساهم تحويل الخلافات السياسية التي بدأت في صدر التاريخ الإسلامي إلى شأن ديني فقهي، ومنه إلى شأن عقدي، في توسيع الهوّة بين الفرق الإسلامية، واستغلّت في مواجهة العقائد والفرق الأخرى، القديم منها والجديد، الإسلامي منها وغير الإسلامي. فمقولة "الولاء والبراء" التي تزخر بها الأدبيات السلفية، والمقصود بها موالاة المؤمنين ومعاداة الكافرين، والتي ألحقوها بالمسائل العقدية اعتمادا على الآية 51 من سورة المائدة،[388] هي دعوة صريحة إلى التقوقع والانغلاق ومفاصلة المجتمع القريب والآخر البعيد،[389] ورسم الحدود السياسية والثقافية وفق قاعدة موافقة عقيدة "الفرقة الناجية"، والتي يحتل مفهومها أيضا حيّزا هاما في الأدبيات السلفية، حيث تحاول كلّ فرقة حصره في جماعتها، في مواجهة البقية، من داخل الدائرة السنّية، كالأشاعرة والماتريدية، ومن خارجها، كالشيعة والخوارج والمعتزلة والقدرية والجبرية، وتجمعهم جميعا في الفرق الضالة استنادا إلى حديث "افتراق الأمة".[390]

وأمّا مقولة "أهل السنة والجماعة"،[391] التي تنوزع فيها كعقيدة بين أهل السنّة أنفسهم (الأشاعرة والماتردية)، فقد تحوّل التنازع عليها بين الجماعات السلفية نفسها،[392] وهو ما يفضي إلى مفهوم "الاتباع لا الابتداع"، والمقصود به اتباع الرسول والتزام فهم الصحابة الأوائل في تلقّي أمور الدين، ومن هنا يفهم سبب اهتمام الجماعات السلفية الكبير بالسنة النبوية وبعلم الجرح والتعديل ومحاربتهم التعصب للمذاهب الفقهية.

أمّا المصطلح المركزي عند الجماعات السلفية، فيبقى "الحاكمية"، والذي بات أشبه بنظرية تمثّل جوهر التوحيد ولبّ العقيدة، حيث إنّها حصرت الحاكمية في المجال السياسي والمجال القانوني التشريعي في الله، وحيّدت كل دور للإنسان، فردا كان أو جماعة، ولم يبق له إلا التلقي والتطبيق، على اعتبار أنّ شرع الله كامل ومحفوظ وشامل (مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ).[393] وأدّى ذلك، ولا يزال، إلى الكفر بكل الآليات التي توصّل إليها البشر؛ لتنظيم حياتهم، كآلية الديمقراطية، والآليات الانتخابية، ومنه إلى تكفير الحكومات

---

[388] "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ".

[389] Lohlker, Rüdiger, Theologie der Gewalt - Das Beispiel IS, Facultas, Wien 2016, P. 111-112.

[390] حديث لم يصح، ورد بألفاظ مختلفة، أشهرها:"تفرّقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وتفرّقت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلّها في النّار، إلا واحدة"، وكمثال على ذلك: ترى الجامية والمدخلية أنّها الفرقة الناجية المذكورة في الحديث، يقول المدخلي: "إذا درسنا واقع المسلمين ومناهجهم وتاريخهم، نجد أنّ من يصدق عليهم الفرقة الناجية أو الطائفة المنصورة أو أهل الحديث، إنّما هم الذين يلتزمون هذا المنهج السلفي الصحيح، القائم على كتاب الله وسنّة رسوله"، في حين يرى السلفيون الجهاديون أنّ الفرقة الناجية هي التي يجمع أصحابها ما بين التوحيد والالتزام به وإقامة حكم الإسلام في الأرض، وما بين المرابطة والجهاد والدفاع عن المسلمين في مواجهة الاحتلال الخارجي. انظر: محاضرة مفرغة، لربيع المدخلي، بعنوان "الفرقة الناجية"، على موقعه: http://www.rabee.net/ar/articles.php?cat=11&id=284 (آخر زيارة 16.08.2020). وكتاب معالم الطائفة المنصورة، لأبي قتادة الفلسطيني، من منبر التوحيد والجهاد، عبر هذا الرابط: http://www.ilmway.com/site/maqdis/MS_35561.html (آخر زيارة 16.08.2020).

[391] في مقابل أهل الأهواء والبدع، والمقصود بها التمسك بطريقة النبي في العلم والعمل، وعدم تفريق جماعة المسلمين، ويعرفون أيضا بأهل الحديث وأهل الأثر وأهل الاتباع لا الابتداع.

[392] أبو زهرة، محمد، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، دار الفكر العربي، القاهرة بدون تاريخ، ص 181.

[393] سورة الأنعام، الآية 38: (وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ).

والمجتمعات، بحجّة أنّها لم تنصاع إلى شرع الله، وقبلت بالقوانين الوضعية، وتعدّى ذلك إلى تكفير كلّ أجهزة الدولة، وهذا أيضا اعتمادا على الآيات 44 و45 و47 من سورة المائدة.[394]

4. الإسلام: بين السياسة والعولمة

لا يختلف اثنان على أنّ مهمة الإسلام كدين سماوي، هي الإجابة عن القضايا الكبرى التي تتعلّق بالوجود والمصير والغاية التي خلق الإنسان من أجلها، وإعطاء نظام قيم ومبادئ يحقّق مصالح الناس ويقيم العدل بينهم. ولم تكن مهمته تعليم أساليب الزراعة ولا الصناعة ولا كيفية إدارة الدولة؛ لأنّ هذه التقنيات تكتسب من خلال تراكم التجارب والخضوع للمتغيرات الزمانية والمكانية.[395] إلا أنّ ظهور الفرق والجماعات بدأ مبكّرا ولم يتوقّف، بل لازم التاريخ الإسلامي الممتّد والمجال الجغرافي الذي توسّع فيه،[396] حيث ظهر إلى الوجود الدول المتعدّدة (أموية، عباسية، فاطمية...إلى آخره) والمذاهب المختلفة (فقهية وعقائدية)؛ من أجل سياسة الدنيا بالدين، وإقامة الدين وحمايته والدفاع عنه والدعوة إليه. وعرف التاريخ الإسلامي حقبا مختلفة من القوّة، وأخرى من الضعف، الذي عزاه الكثيرون إلى تراخي المسلمين في التمسّك بالدين الصحيح. وبرز إلى الوجود الكثير من الأسماء، فنظر إلى بعضهم على أنهم إصلاحيون، ونظر إلى آخرين على أنّهم متشدّدون، ونظر إلى آخرين على أنّهم أصوليون، والجامع بينهم هو ما يدعيه كل منهم عن نفسه وعن جماعته؛ أنّ الغاية هي محاربة البدع واستنهاض المسلمين؛ لإخراجهم ممّا تردّوا فيه.

وبعد انفراط عقد "الدولة العثمانية"، التي كان ينظر إليها على أنّها الممثّلة لـ "الخلافة الإسلامية"، كان لا بدّ من ردّة فعل لتعويض هذا الغياب، فكان الإسلام الصحوي الأصولي السياسي، والمتمثّل في بروز جماعة الإخوان المسلمين (سنة 1928)؛ لاستعادة الخلافة، وتطبيق الشريعة، وبناء النظام الإسلامي الشامل، استنادا على النصوص الدينية والفتاوى الشرعية،[397] وشكّل حسن البنّا (1906-1949) ومن معه المذهبية السياسية للدّين، قبل أن تنزلق لاحقا إلى ما يعرف بمشروع الجهاد العالمي القافز على القطرية والوطنية، والذي خرج من عباءة الجماعة الأم، عبر أفكار سيد قطب وكتابه معالم في الطريق، والذي يعتبر المعين لكل الفكر

---

[394] الآيات: (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) 44، (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) 45، و(وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) 47.

[395] يمكن هنا الاستشهاد بالقصة المشهورة عن تأبير النخل، والمذكورة في صحيح مسلم، وكيف ردّ النبي قائلا: "إنّما أنا بشر، إذا أخبرتكم بشيء من أمر دينكم، فخذوا به، وإذا أخبرتكم بشيء من رأيي، فإنما أنا بشر"، وقول محمد عبده: "ليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة، والدعوة إلى الخير، والتنفير من الشر، وهي سلطة خوّلها الله لأدنى المسلمين، يقرع بها أنف أعلاهم، كما خوّلها لأعلاهم، يتناول بها أدناهم". انظر: عمارة، محمد، الأعمال الكاملة للشيخ محمد عبده، دار الشروق، القاهرة 1993، المجلد الأول، ص 106.

[396] بدأ ذلك منذ أواخر عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان، وتنوّعت الفرق وتعدّدت؛ فمنها من ينتسب إلى المقالة كالقدرية والمرجئة، ومنها من ينتسب إلى القائل كالجهمية، وتارة إلى الفعل كالخوارج والروافض. انظر: الرشيد، عبد العزيز الناصر، التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية، دار الرشيد للنشر والتوزيع، الرياض 1995، ص 19.

[397] يقوم المشروع على أنّ الإسلام دين ودولة، وأنّه يمتلك نظرية للسلطة، وأنه الأقدر على تعبئة الجماهير، وأيضا على الاعتقاد بأنّ الإصلاح السياسي يتقدّم ويسبق الإصلاح الديني.

الجهادي وللجماعات التي تبنّت أفكاره وطبّقتها،[398] وأيضا عبر التزاوج مع السلفية، بعدما فتحت السلطات السعودية في ستينات وسبعينات القرن الماضي أبوابها لدعاة الإخوان المسلمين، الذين اضطروا إلى ترك بلدانهم؛ بسبب المواجهات التي خاضتها الجماعة مع الأنظمة في مصر وسوريا والعراق، وأوكلت إليهم مهمة التدريس في المدارس والجامعات السعودية ووضع المناهج التعليمية والتربوية، ما أحدث تزاوجا بين العقيدة والأفكار السلفية والأفكار الإخوانية الحركية.[399]

كما ساهم تضارب الفتاوى الدينية والتداخل بين الديني والسياسي وأحداث كبرى، كأحداث الحادي عشر من سبتمبر، وقبلها الحرب الأفغانية، وبعدها حرب الخليج، واحتلال الكويت من قبل القوات العراقية، في تكاثر هذه الجماعات وتناسلها، حيث هاجر المئات من أعضاء الجماعات الإسلامية في فورة الجهاد إلى أفغانستان، وأسّسوا هناك مكتب الخدمات في مدينة بيشاور الباكستانية، بقيادة عبد الله عزّام الذي انبثقت عنه معسكرات القاعدة؛ لاستقطاب وتدريب المجاهدين، وهو التجسيم العملي لفكرة التكفير والجهاد والهجرة، التي بدأت في مصر كفكرة محلية، وتم إخراجها إلى ما أطلق عليه "الجهاد العالمي"، والمتمثّل في ضرب الجميع وفي كلّ مكان. وقد فصّل أيمن الظواهري في كتابه "فرسان تحت راية النبي" إستراتيجية هذه الجماعات، والعلاقة بينها وبين الفكر الأصولي، بإشادته بفكر سيد قطب وبفضله عليها،[400] وقفزت أسماء جديدة على الساحة، فبعد البنا وقطب برزت أسماء، مثل؛ ابن لادن، والظواهري، والزرقاوي، والبغدادي.[401]

وبدافع الإحساس بأنّ الهوية الدينية والثقافية مهدّدة، يحاول الإسلاميون بمختلف تشكيلاتهم استعادة العصر الذهبي للحضارات الإسلامية في القرون الخالية، بالنظر إلى المستقبل بعيون الماضي، دون مراعاة عناصر التحوّل والتغيير. وتعتبر الحركات الأصولية والسلفية المعاصرة نكوصا عن الحركة الإصلاحية التي بدأها الأفغاني وتلاميذه، حيث إنّ الحركات الأصولية والسلفية الحديثة تقوقعت على نفسها، ما جعل الآخرن يرون فيها حالة مقلقة تمثّل عائقا أمام التطوّر، ويرون أنها جماعات أساءت للإسلام من حيث لا تعلم، بتسبّبها في

---

[398] ظهرت في سبعينات القرن الماضي، العشرات من المؤلفات التي فيها دعوات صريحة للخروج على الحكّام وتكفير المجتمع؛ ككتاب "الفريضة الغائبة" لمنظّر الجهاد عبد السلام فرج سنة 1980، وكتاب "العمدة في إعداد العدّة" لسيد الإمام سنة 1988، و"رسالة الإيمان" لصالح سرية سنة 1973، و"كلمة الحق" لعمر عبد الرحمن سنة 1982، و"ميثاق العمل الإسلامي للجماعة الإسلامية" سنة 1984. انظر هذه الوثائق في أحمد، رفعت سيّد، النبي المسلح، رياض الريس للكتاب والنشر، لندن 1991، بجزئيه؛ "الرافضون"، و"الثائرون".

[399] من الأسماء البارزة: محمد المبارك (توفي 1982)، وعلي الطنطاوي (توفي 1999)، وعبد الرحمن حبنكة الميداني (توفي 2004)، ومحمد قطب (توفي 2014) الذي درّس في جامعة أم القرى بمكة، وسيد سابق (توفي 2000)، وعبد الله عزّام (توفي 1989) الذي درّس في جامعة الملك عبد العزيز في جدّة وفي جامعة الإمام بالرياض، ومنّاع القطان (توفي 1999)، وعبد الفتاح أبو غدّة (توفي 1997)، وعمر عبد الرحمن (توفي 2017) الذي درّس في المعاهد العلمية السعودية نهاية السبعينات والذي صار من أكبر منظّري الفكر الجهادي في العالم لاحقا. انظر: أبو رمّان، محمد، السلفية في الجزيرة العربية، ضمن كتاب الحركات الإسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013، المجلد الأول، ص 1105-1109.

[400] الظواهري، أيمن، فرسان تحت راية النبي صلى الله عليه وسلم، كتاب إلكتروني، ص 11. الرابط: https://www.dopdfwn.com/cacnretra/scgdfnya/kutubpdfcafe-TWXV.pdf (آخر زيارة 17.08.2020).

[401] رتب أبو مصعب السوري، حين أرّخ للفكر الجهادي المعاصر، ثلاث مراحل: "في الأولى وضع سيد قطب الأسس الفكرية للتيار الجهادي، أواسط الستينات. في الثانية وقعت الإضافات الفقهية التفصيلية، أواخر السبعينيات، عبر الاستعانة بفقه الإمام ابن تيمية كأساس للفقه الجهادي، على يد تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية في مصر. وفي الثالثة أضيف إليها ما طرحته مكتبة الأفغان العرب، أواخر الثمانينيات، وكانت تكرارا للفكر القطبي الحركي والفقه السلفي من تراث المدرسة الوهابية". انظر: عبد الحكيم، عمر، دعوة المقاومة الإسلامية العالمية، كتاب إلكتروني، ص 698. الرابط: https://ia800303.us.archive.org/25/items/Dawaaah/DAWH.pdf (آخر زيارة 17.08.2020).

إلصاق صفة الإرهاب به، وبعدائها لفكرة الدولة ورابطة المواطنة والهوية الوطنية، وتبنيها الأيديولوجيا العابرة للحدود.

5. السلفيون، والربيع العربي

عاشت الشعوب العربية بداية من سنة 2011 على وقع المظاهرات والاعتصامات المطالبة بالإصلاح السياسي والاجتماعي، وهو ما اصطلح على تسميته "بالربيع العربي"، انطلاقا من تونس، ثم مصر، ومنها إلى ليبيا وسوريا واليمن. وقد نجحت وبأشكال مختلفة في التخلّص من حكام شموليين، فشلوا في توفير مناخات الحرّية والعدالة، وكانت هناك دعوة إلى إقامة أنظمة ديمقراطية، وهو ما يتعارض مع الأيديولوجية السلفية، التي تقوم إمّا على طاعة ولي الأمر وعدم الخروج عليه، وإمّا على رفض العمل السياسي بوصفه عاجزا عن التغيير وإحداث الفروق، والالتزام بالعمل التربوي والدعوي والتعليمي،[402] وهناك الفرضية المقابلة، وهي أنّ العمل السلمي لن يؤتي ثماره، والحلّ يكمن في العمل السرّي والمسلّح، والتي ترى أيضا في الديمقراطية بضاعة غربية، ليست من الإسلام في شيء، وترفض اشتباكها بالإسلام.

وكشفت هذه الثورات عن وجود حالة متوسّعة وممتدة من "التسلّف" في العالم العربي، فرضت عليها الأحداث، التي فاجأت الجميع، الانتقال من تشكيلات دينية اجتماعية تقليدية إلى تشكيلات سياسية، كحزب النور في مصر الذي نجح في وقت وجيز في دخول البرلمان، إثر المشاركة في أول انتخابات تشريعية أقيمت بعد ثورة يناير،[403] وتم الخروج إلى العلن في تونس، واحتلال المساجد والساحات، مّا تسبّب في لفت الانتباه إليهم كظاهرة أحدثت ارتباكا في الساحتين الثقافية والسياسية، وإلى تواجدهم الكبير في البلدان التي استحالت فيها التحرّكات إلى مواجهات مسلّحة، كالذي جرى (ولا يزال إلى وقت كتابة هذا البحث) في سوريا وليبيا واليمن.

وفي الوقت الذي رأت فيه بعض الجماعات السلفية هذه الثورات على أنّها "فتنة" ومخطّطات خارجية لتقسيم بلاد العرب والمسلمين، سعى الكثيرون منهم إلى تغيير مواقفهم، وتجنّب الصدام مع الجماهير والشارع، والتوفيق بين أيديولوجياتهم والمتغيّرات الجديدة، ودخول الساحة كلاعب جديد، ومنافسة القوى السياسية الأخرى، والظهور بهيئة تفيد أنّهم يسيرون في المسار الشعبي نفسه، والدفع بالمشاركة في الأحداث، واستثمار أجواء الشجاعة والجرأة والتحدّي والاندفاع التي عاشتها الشعوب، خصوصا في بداية الثورات. وكمثال على ذلك، نذكر موقف تنظيم القاعدة حينها، الذي جاء في البيان الذي أصدره زعيمه أيمن

---

[402] ترى أنّ الطريقة الصحيحة المشروعة للإصلاح تتمثّل في تغيير ما في الأنفس، بالطرق المقرّة في الشرع، أما السنّة في تغيير أخطاء ولاة الأمور، فتكون بمناصحتهم والدعاء لهم والتكامل معهم. انظر: الحلبي، علي، البراهين الواضحات في حكم المظاهرات، كتاب إلكتروني، من موقعه: http://alhalaby.com/play.php?catsmktba=2752 (آخر زيارة 17.08.2020).

[403] حلّ الحزب في المرتبة الثانية ب 96 مقعدا بعد حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، وتقدّم على أحزاب عريقة، كحزب الوفد الذي لم يفز سوى ب 39 مقعدا.

الظواهري، بعنوان "رسالة الأمل والبشرى لأهلنا في مصر"، والذي اعتبر فيها أنّ ما حدث يعتبر جزءا مكملا للحرب التي تخوضها القاعدة ضد الأنظمة، بهدف تحرير الأمّة من الاستبداد، وهو خطوة لصالح تنظيم القاعدة، وفرصة أفضل للعمل والنشاط،[404] بالرغم من الفجوة الكبيرة بين ما دعا له الثوار من إقامة أنظمة ديمقراطية تعدّدية، وما تطرحه القاعدة التي تكفر بكل ذلك.

وفتح الربيع العربي شهية الباحثين لتسليط الضوء على الحركات السلفية وتطورها ومجالات تحركها، كما فتحت من قبل إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وعرفت المكتبة العربية والعالمية صدور الكثير من الدراسات التي تناولت الظاهرة من أوجه مختلفة.

[404] القديمي، نواف بن عبد الرحمن، الإسلاميون وربيع الثورات: الممارسة المنتجة للأفكار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2012، ص 28-27.

الفصل الثالث: السلفية في تونس

بحكم موقعها الإستراتيجي الذي يفتح على المحيط العربي والإسلامي والإفريقي والمتوسطي، لم تكن تونس عبر تاريخها الطويل في منأى عن التأثيرات الخارجية أو في معزل عمّا يدور حولها أو في العالم، وهي البلد الصغير الذي يتأثّر بسرعة بالمتغيّرات العالمية والإقليمية، وهي التي عرفت على مدى تاريخها الممتد العديد من الحركات الإصلاحية ومن التيّارات الفكرية والسياسية التي نجحت في إيجاد موقع قدم لها فيها، كالمؤسّسة الزيتونية، والحركات العلمانية واليسارية والقومية والليبرالية بمختلف توجّهاتها، ما أثّر على الشخصية القاعدية العميقة للمجتمع التونسي، وجعلها تتميّز بالاعتدال والتجانس، وأعطاها القدرة على صهر كلّ التراكمات، وعلى تقبّل كل الإضافات الحضارية والوافدة، والتأقلم معها بكلّ ما يقتضيه ذلك في أحايين كثيرة من تقديم تنازلات.[405]

وبالرغم من غلبة التديّن الوسطي المعتدل على الشخصية التونسية بعامة، نتيجة موروثات قديمة وحديثة، إلا أنّ الأفكار والمبادئ السلفية بخلفياتها الكلامية والفقهية والسياسية نجحت في اختراق المجتمع التونسي، شأنه شأن باقي المجتمعات العربية والإسلامية، الذي لم يصمد أمامها، خصوصا بعد نجاح الدعوة الوهابية (الترجمة السياسية للعقيدة السلفية) في الانتشار خارج الجزيرة العربية، إمّا بإغراق الساحات بأدبيات مشائخ السلفية، من أمثال محمد بن عبد الوهاب، وعبد العزيز بن باز، وابن عثيمين، والفوزان، ورسائل مبتسرة لابن تيمية وابن القيم، وإمّا بالاستفادة القصوى من الانفجار الإعلامي، عبر الفضائيات وشبكة الإنترنت.[406]

وتعود جذور الحركة السلفية في تونس إلى رسائل كان قد حملها حجّاج تونسيون، بداية القرن الثامن عشر، من الجزيرة العربية إلى تونس آنذاك،[407] إلا أنّ الوقائع التاريخية تشير إلى أنّها لم تلق القبول والترحيب من المؤسّسات الدينية؛ بسبب تفشّي الحركة الصوفية في المجتمع التونسي، ولم تلق القبول أيضا من السلطات السياسية؛ بسبب تبعية تونس للسلطة العثمانية، والتي كانت في صراع مع السعوديين؛ بسبب الصراع من أجل السيطرة على البقاع المقدّسة في الحجاز،[408] ووجدت هذه الرسائل ردودا من علماء الزيتونة، نشرها أحمد بن أبي الضياف، في كتابه "إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان".[409]

---

[405] ونّاس، منصف، الشخصية التونسية: محاولة فهم الشخصية العربية، مصدر سابق، ص 32. والشريف، محمد الهادي، ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس، مصدر سابق، ص 9.

[406] سجّل المشهد الإعلامي الديني تطوّرا عدديا، حيث قفز عدد الفضائيات الدينية من 43 سنة 2009 إلى 104 سنة 2012. انظر: مجلة الإذاعات العربية، الصادرة عن اتحاد إذاعات الدول العربية، العدد الثالث، لسنة 2012، ص 10. ويمكن الاطلاع عليه، من خلال هذا الرابط: http://www.asbu.net/medias/NewMedia2012/text/rev_asbu_3_2012.pdf (آخر زيارة 17.08.2020).

[407] أرسل ابن عبد الوهاب 3 رسائل إلى كل من تونس والمغرب، وهي: "ورقة الوهّابي الواردة من المشرق"، و"كتاب القواعد الأربعة"، و"كشف الشبهات". وقد لاقت ردودا متعدّدة منها: "رسالة في الرّد على الوهّابي" لعمر المحجوب (توفي 1807)، و"المنح الإلهية في الرّد على الوهابية" لإسماعيل التميمي (توفي 1833). انظر: الرديسي، حمادي ونويرة، أسماء، الرد على الوهابية في القرن التاسع عشر، مصدر سابق، ص 10-12.

[408] بن رمضان، فرج، تلقّي الوهابية في تونس، دار محمد علي للنشر، تونس 2013، ص 31.

[409] ابن أبي الضياف، أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الدار العربية للكتاب، تونس 1999، ص 60-75.

وسيتناول هذا الفصل بالبحث تشكّل التيار السلفي في تونس، وكيفية تفرّعه إلى تيارين كبيرين، هما؛ السلفية العلمية، والسلفية الجهادية، إلى جانب الشق الحركي منها، ومميزات وخصوصيات كلّ منهما، وأسباب تأخّر ظهور التيّار، مقارنة بغيره في البلدان المجاورة والبعيدة، وتتبّع الظاهرة منذ بروزها في العشرية الأخيرة من حكم زين العابدين بن علي، وما صاحبها من محاكمات، ووصولا إلى السنوات التي تلت ثورة يناير 2011، والتي تميّزت بخروجها إلى العلن، وبدء انخراط أفرادها في الصراع المسلح ضد الحكومات المتعاقبة، وبالتالي تتّبع نمو الظاهرة لأكثر من عقدين، اعتمادا على الكثير من المقالات والحوارات الصحفية والتلفزيونية لرموز وقادة وشباب من هذا التيار، وعلى أبحاث ميدانية أجراها متخصصون، ومن خلال ولوج فضاء المجموعات السلفية، ومواكبة أنشطتهم ورصد أسلوب عيشهم وعوائدهم اليومية في اللباس والتفاعل والحديث، ومن خلال نمط المحادثة البحثية المفتوحة معهم، لجمع المعلومات المفصّلة حول مواضيع البحث المختلفة من منظور فاعليه أنفسهم، وذلك بانتهاج عملية التبادل والتفاعل المباشر، وكذلك الاطلاع على أهم المراجع العقائدية؛ بحثا عن خلفيات الظاهرة وأصولها الفكرية، التي دفعت شبابا إلى اختيار هذا الطريق، الذي يعتبر غريبا عن نمط الحياة في تونس، لما شكّله من تداعيات على النسيج المجتمعي، بمحاولته فرض أنظمة سلوك معيّنة على الجميع. كما سيبحث هذا الفصل كيفية نظر السلفيين إلى الماضي، وكيفية عيشهم الحاضر، وتطلعاتهم، ونظرتهم للآخر ولأنفسهم، ونظرة الآخرين لهم، والفرق بين سلفيي ما قبل الثورة وما بعدها.

1. في عقد الأشعري وفقه مالك...وفي طريقة الجنيد السالك

امتزجت الثقافة التونسية منذ قديم الزمن بالعنصر الديني، وظهرت تيارات ومذاهب دينية وعقدية متنوعة، يصعب الإلمام بها، منها الوثني ومنها التوحيدي. وشكّل البربر قبل الفتح الإسلامي لإفريقية (تونس)،[410] السواد الأعظم من السكان، إلى جانب بعض الروم، الذين كانوا يخدمون بيزنطة، والذين تمكنوا بفضل عزلتهم من الاحتفاظ بنقاء دمائهم وتقاليدهم، وبعض الأفارقة من بقايا الفينيقيين واللاتين. وكان البربر مثل الشعوب القديمة يجهلون فكرة التوحيد، التي بدأ التعرّف عليها مع قدوم المجموعات اليهودية إلى شمال إفريقيا مع الفينيقيين.

واحتلت الديانة مكانة هامة في الحياة العامة والخاصة للمغاربة القدامى، الذين كانت لهم آلهتهم وطقوسهم الدينية ومعابدهم وأعيادهم الدينية. وحافظ القرطاجيون على العادات الدينية للفينيقيين، وتبنوا آلهة محلية

[410] إفريقية Africa اسم أطلقه الرومان على الإقليم الذي يشمل قرطاجنة وما حولها حتى نوميديا، وأطلقه العرب لاحقا على جميع بلاد المغرب، فيما عدا طرابلس وبرقة، ثم اقتصر اسم إفريقية بعد ذلك على البلاد التي تلي مصر غربا حتى بجاية، وأطلق اسم المغرب على البلاد التي تلي بجاية غربا حتى المحيط الأطلسي. انظر: محمد، سوادي عبد والحاج، صالح عمّار ، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي: الأحوال الجغرافية - الفتوح الإسلامية - قيام الإمارات والدول - الحضارة الفكرية - الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة 2004، ص 21.

كبعل حمون، وتانيت، وعشتارت، وأشمون، كما كان لهم كهوف مقدّسة، وأقاموا معابد انتدبوا لها عددا من الكهنة والكاهنات، وكانت لهم مكانة كبيرة وسط المجتمع القرطاجني.[411]

أمّا في الفترة الرومانية، فقد تواصلت الحياة الدينية غير منفصلة عن الحراك الفكري، ومتأثّرة بالمعتقدات التي كانت سائدة، في الوقت الذي انتشرت عند النوميديين عبادة الملوك.[412] أمّا الرّومان، فقد جلبوا معهم إلى إفريقية معتقداتهم، التي يتصدّرها ثالوث الكابتول: جوبتر، ويونو، ومنرفة. ولكن طقوسهم لم تؤثّر في الأهالي الذين واصلوا عبادة الإلهين؛ كايليستيس، وساتورنوس.[413]

وانتشرت الديانة المسيحية، التي تحمل في ثناياها معاني العدل والتسامح، في تونس، خلال القرن الثاني، عن طريق التجار، والإرساليات التبشيرية القادمة من روما، مستغلّين رغبة السكّان في إيجاد العدالة الاجتماعية، وفشل الديانة الرومانية الرّسمية والمتمثّلة في عبادة الإمبراطور، وغموض المعتقدات الوثنية. وأقبل الناس على هذه الديانة الجديدة، وتزايد عدد المسيحيين، الذين لم يسلموا لاحقا من اضطهاد السلطة الرسمية، وخصوصا في عهد الإمبراطور كومودوس، وعهد الإمبراطور ديوقليسيانوس، وكان لاعتناق الإمبراطور قسطنطينوس الأكبر للمسيحية سنة 312، ووقوفه إلى جانب الكنيسة الرسمية، الأثر الأكبر على مستقبل المسيحية، ما مكّنها من الانتشار في المدن والأرياف على حساب اليهودية، وميّزها تشبّث كنيستها بالاتجاه الرسمي، الذي يمثّله البابا المقيم في روما.[414]

وبدأ الفتح العربي الإسلامي لتونس سنة 642، والذي اندرج ضمن إطار حركة نشر الإسلام خارج الجزيرة العربية، وكانت هناك مقاومة من والي إفريقية البيزنطي جرجير،[415] الذي انهزم سنة 647، لتتولى القبائل البربرية بنفسها مقاومة القادم الجديد، كقبيلة أوربة المسيحية بقيادة كسيلة،[416] إلى حد سنة 688، وقبيلة جراوة المتهوّدة بقيادة الكاهنة،[417] إلى حد سنة 697.[418] واستغرق هذا الفتح قرابة النصف قرن، قبل أن يتنازل البربر عن الانتساب للحضارة البيزنطية ويدخلوا وبصفة نهائية في بوتقة حضارة أخرى شرقية، الحضارة العربية الإسلامية، وكان ذلك خلال الحكم الأموي، وقد تشكّلت على إثره شخصية المغرب العربية الإسلامية. وعرف الفضاء المغاربي منذ العصور الوسطى صراعات وخلافات بين الشّيعة والسنّة، وبين

---

411 حارش، محمد الهادي، التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضاري - منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر بدون تاريخ، ص 79-82.

412 المصدر السابق، ص 145-148.

413 المصدر السابق، ص 222.

414 المصدر السابق، ص 222-230.

415 جريجوري البطريرك (توفي سنة 647) من سلالة الهراقلة، ومن المتعصبين للديانة المسيحية الخلقدونية.

416 أكسل أو كسيلة البربري Aksel le berbere، يعتبر أحد الأبطال التاريخيين عند الأمازيغ إبان العصر الوسيط، ترأس قبيلة أوربة، ونجح في تأسيس مملكة أمازيغية واسعة الأطراف، شملت الجزء الأكبر من تونس، وجزءا من الجزائر، توفي سنة 686.

417 ديهيا بنت تابنة بن نيفان بن باورا، المشهورة بالكاهنة، ولدت سنة 585، وهي ملكة أمازيغية، قادت عدة معارك ضد الرومان والبيزنطيين، واستطاعت إلحاق الهزيمة بجيوش المسلمين، بقيادة حسان بن النعمان، وذلك سنة 693، وتوفيت سنة 712.

418 الهنتاتي، نجم الدين، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري - الحادي عشر الميلادي، تبر الزمان، تونس 2004، ص 18.

السنّة والخوارج، وبين فرق السنّة نفسها. وانتهت هذه الصراعات المذهبية بسيادة فكر وسطي إسلامي، يستند إلى مرجعيات ثابتة، تتمثّل في المذهب المالكي في الفقه، والأشعرية في العقيدة، والتصوّف السنّي.

ويتعايش في تونس أقليات دينية وعرقية، تتمتع بحرّية ممارسة شعائرها وبناء معابدها. وأقرّ عهد الأمان الصادر سنة 1857 ودستور 1861، المساواة بين المسلمين وبين غيرهم من أصحاب الديانات الأخرى.

ويعيش اليوم في تونس حوالي 3 آلاف يهودي، يقطن أغلبهم في جزيرة جربة، ويتوزّع البقية على العاصمة تونس وصفاقس، ولهم مدارسهم التلمودية التي يتعلمّ فيها الأطفال تاريخ اليهود واليهودية واللغة العبرية، ويساهمون بقوّة في الحياة الاقتصادية والتجارية للبلاد، حيث يعمل غالبية اليهود في التجارة، ويمارسون طقوسهم، ويحتفلون بأعيادهم، ويبقى حج الغريبة السنوي أكبر أعيادهم، والذي ينتظم سنويا في شهر مايو. كما يعيش في تونس حوالي 25 ألف مسيحي منحدرين من أصول أوروبية، أغلبهم من الكاثوليك، ويقطنون في المدن الكبرى. وتنتشر الكنائس في؛ سوسة، وحلق الوادي، وصفاقس، وجربة، والمهدية، والمنستير، وغيرها من المدن، إلى جانب كنيسة القدّيس فنسان دي بول Saint-Vincent-de-Paul، التي يعود بنائها إلى سنة 1662، وسط العاصمة تونس.

1.1 المذاهب الفقهية في تونس

كان للمذهب الحنفي أسبقية الدخول إلى بلدان المغرب في ظل الخلافة العباسية،[419] وشغل رجاله المناصب العلمية والسياسية، ونجح في أن يكون المذهب الرسمي للدولة الأغلبية. وتعايش في تونس مع المذهب المالكي،[420] إلى حدود أواخر القرن الثامن، حيث تمكّن أسد بن الفرات،[421] من المزج بين المذهبين والتوفيق بين أصولهما، وهو ما عرف حينها بالأسدية، قبل أن يدخل المذهبان في مرحلة تنافس بينهما.[422]

وكان لمدينة تونس دور ريادي في إدخال المذهب المالكي إلى إفريقية بفضل علي بن زياد التونسي سنة 767،[423] الذي كان يرى أنّ الأصول محصورة، والفروع كثيرة ولا يمكن تحديدها، إذ هي وليدة الظروف

---

[419] نسبة إلى أبي حنيفة النعمان (699-767). دخل هذا المذهب تونس مبكرا على يد أسد بن الفرات، الذي رحل إلى الكوفة، وتتلمذ على يدي محمد بن الحسن، تلميذ أبي حنيفة، وأيضا عن طريق عبد الله بن عمر بن فروخ، المعروف بالفارسي (توفي سنة 786)، وقد صاحب أبا حنيفة مدة طويلة في العراق، قبل أن يرحل إلى القيروان. انظر: عبد الوهاب، حسن حسني، الإمام المازري، دار الكتب الشرقية، تونس بدون تاريخ، ص 20-24.

[420] نسبة إلى الإمام مالك بن أنس، الذي ولد بالمدينة سنة 712، وتوفي بها سنة 795. فقيه ومحدّث، وصاحب الموطأ، وهو من أوائل كتب الحديث والمدونة.

[421] أسد بن الفرات بن سنان قاضي القيرواني، ولد بحرّان سنة 759، وقدم إلى القيروان مع والده في جيش ابن الأشعث سنة 761، اشتغل بالتدريس، وقاد الحملة إلى جزيرة صقلية سنة 827، وتوفي بها سنة 828. من أشهر مؤلفاته: الأسدية في فقه المالكية. انظر: اليحيى، عبد الله بن محمد العبد الله، أسد بن الفرات ودوره في العلم والدعوة، بحث مكمل لنيل درجة الماجستير، مقدم إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية بدون تاريخ، ص 19- 25. والطالبي، محمد، في تاريخ إفريقية (أعلام – مواقع - قضايا)، بيت الحكمة، الكراس الرابع، قرطاج 1994، ص 51-53.

[422] الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت 1982، الجزء العاشر، ص 225-228.

[423] علي بن زياد التونسي، من كبار تلاميذ الإمام مالك بن أنس، وهو أول من أدخل موطأه إفريقية، وهو شيخ الإمام سحنون وأسد بن الفرات، توفي سنة 183 هـ، وقبره بالقصبة. انظر: سعد، قاسم علي، جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي 2002، ص 750-751.

والأحوال المتقلّبة.[424] وابن زياد هو أستاذ كل من؛ أسد بن الفرات، وسحنون بن سعيد صاحب المدوّنة،[425] التي ربط فيها الفروع بأصولها، ويعود له الفضل في وصول القيروان إلى رتبة العواصم الثقافية في الإسلام، وتحوّل إفريقية إلى مركز هام لنشر المذهب المالكي في الغرب الإسلامي والأندلس وصقلية.[426]

وساهمت العديد من العوامل في انتشار المذهب المالكي في تونس، ومنها؛ وفود علماء من أهل الحجاز، كان عمر بن عبد العزيز قد أرسلهم، وكذلك الرحلات العلمية إلى بلاد الحجاز، باعتبارها أرض الرسالة ومهبط الوحي، وارتباط إفريقية بالحجاز عن طريق الحج، ووصول مؤلفات الإمام مالك، إضافة إلى التوافق والتشابه بين طبيعة المذهب وطبيعة البربر، حيث يلتزم الإمام مالك بالوقوف على النصوص، ومزج ذلك بأصول عقلية في غاية الدقّة والمرونة، ما أضفى على المذهب صفة الاعتدال والتوسّط ما بين العقل والنقل وما بين الشرع والواقع، وكذلك الصلة المباشرة بين علماء المالكية في القيروان والإمام مالك في المدينة. ويرجع ابن خلدون في مقدمته ذلك، إلى سببين: الأول جغرافي، ويتعلّق بطريق الرحلات إلى المشرق، وعدم وقوع العراق في الطريق إلى البقاع المقدّسة، والثاني حضاري اجتماعي، ويتعلّق بتماثل البيئة بين الغرب الإسلامي والحجاز.[427]

كما لعبت شخصية الإمام سحنون دورا هاما في تعلّق سكّان القيروان بالمذهب المالكي؛ بسبب نفوذه في شؤون الدولة والقضاء، ومساهمته في إتمام بناء المذهب وتأسيسه بفضل كتابه المدوّنة، التي أصبحت مرجع الأحكام القضائية والفقهية لأهل الغرب الإسلامي، وعمدة للدارسين والشرّاح وعلماء القيروان.[428] وصار المذهب المالكي المذهب السائد في شمال إفريقيا وشرقها، وساهم هذا المذهب في الحفاظ على وحدة المجتمع وهويته الثقافية.

ورغم ما عرفته البلاد عبر تاريخها من تحولات سياسية وأيديولوجية، فإنّ المذهب المالكي، الذي يعتبر مذهبا فقهيا ومذهبا سلوكيا أيضا، لم ينفصم عن الثقافة التونسية، ولم تتمكن الحركة الصوفية التي انتشرت انطلاقا من المغرب الأقصى منذ القرن الثالث عشر من إضعافه، بل هي من تأثّرت به.

ولم يسمح الصراع القائم بين المذهبين المالكي والحنفي لبقية المذاهب؛ كالمذهب الشافعي،[429] والمذهب الحنبلي، والمذهب الظاهري،[430] بالانتشار، حيث اقتصر وجودهم على قلّة قليلة من الأتباع، وخصوصا في

---

[424] المامي، محمد المختار، المذهب المالكي: مدارسه ومؤلفاته - خصائصه وسماته، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين 2002، ص 96.

[425] أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنّوخي، أصله من حمص، وقدم أبوه مع الجند إلى إفريقية سنة 771. ولد بالقيروان سنة 776، ولقب بسحنون (مع اختلاف في نطقها بفتح السين أو بضمها). تلقّى تعليمه على أحسن علماء القيروان؛ كالبهلول بن راشد (ت 799)، وعلي بن زياد (ت 799) الذي سمع منه سحنون موطأ مالك. وتولى القضاء سنة 849، وتوفي بالقيروان سنة 855. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، الجزء الثاني عشر، ص 63-69.

[426] ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، دار يعرب، دمشق 2004، الجزء الثاني ص 193.

[427] المصدر السابق، ص 190.

[428] سعد، قاسم علي، جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، مصدر سابق، ص 503-505.

[429] نسبة إلى محمد بن إدريس الشافعي، الذي ولد بغزة سنة 767، وهو صاحب الرسالة والأم والسنن، وتوفي بالقاهرة سنة 820.

[430] أسسه داود الظاهري الأصبهاني، الذي ولد بالكوفة سنة 816، وسمي بالظاهري؛ لأخذه بظاهر الكتاب والسنة. عاش في بغداد، وتوفي بها سنة 883.

عهد الإمام سحنون، الذي منع المناظرة في غير المذهب المالكي. وأخذ الصراع بين المذهبين الرئيسيين أشكالا مختلفة من المناظرات الدينية والصراع على المنشآت الدينية وأماكن القضاء وخطبة الجمعة بجامع عقبة. ومع بداية القرن العاشر، اتّسعت القاعدة الاجتماعية والجغرافية للمذهب المالكي، وتمكّن من تغطية رباطات الساحل الشرقي ومدينتي القيروان وتونس، كما تمكّن علماء المالكية من فرض رقابة على الحياة الفكرية، وعملوا على بسط تدوين المسائل والفتاوى، وتبسيط المذهب واختصاره وشرحه.

أمّا عن المذهب الإباضي، فتعدّ جزيرة جربة أحد معاقل هذا المذهب (إلى جانب كل من وادي مزاب بالجزائر والجبل الأخضر بليبيا وسلطنة عمان)، ويعود تاريخ دخول المذهب إلى تونس إلى سنة 766، مع تأسيس الدولة الرستمية،[431] وواصلت القبائل البربرية تمسكّها به، حتى بعد اندثار الدولة الرستمية، وبعد أن ذابت وانصهرت في المجتمع التونسي. ويعي مشائخ وأتباع هذا المذهب أنّهم أقلية دينية، تعمل على المحافظة على وجودها، من خلال الاستقرار والتعايش مع المختلفين عنهم مذهبيا، ويعتبر فرحات الجعبيري من أعلام المذهب في تونس، ولهم مكتبات تحوي الكثير من المراجع؛ كالمكتبة البارونية، والمكتبة اليعقوبية، والمكتبة الجادوية. ولا توجد إحصائيات دقيقة عن عددهم.

أمّا عن التشيّع، فهو ظاهرة قديمة جديدة، حيث تعود جذوره إلى قيام الدولة الفاطمية بإفريقية سنة 909 بمدينة المهدية، والتي كانت من أتباع المذهب الشيعي الإسماعيلي، وقامت على عاتق الجنس البربري، ما أدّى إلى تراجع نفوذ علماء المالكية السياسي والاجتماعي وتقلّص إشعاعهم الفكري.[432] ولقي الفاطميون مقاومة من علماء المالكية، كرفض التعامل مع الدولة، إلا أنّ الفاطميين اعترفوا بالمذهب المالكي، ولم يلغوا خطة القاضي المالكي، قبل أن تنتقل الدولة إلى القاهرة سنة 973، في عهد المعز لدين الله الفاطمي (-975 932)، ليسترجع المذهب المالكي نفوذه السياسي والاجتماعي من جديد. وعاد التشيّع من جديد، بعد قيام الثورة الإيرانية في ثمانينات القرن الماضي، في شكل جديد، عرف بالتشيّع الحديث، وهو التشيّع الجعفري (أو الاثني عشري)، وبقي محدودا، ولم يتحوّل إلى ظاهرة اجتماعية.

وكما لعبت القيروان دورا لا يستهان به في إرساء وحدة مذهبية في تونس وبقية بلدان المغرب الإسلامي، وذلك بنشر المذهب المالكي، فإنّ جامع الزيتونة الذي يعتبر رمزا وطنيا، وعلماءه الذين يعتبرون المرجعية العلمية لأهل تونس، يحرصون على وحدة المذهب الفقهي المالكي، مع الاستئناس بالمذهب الحنفي، ويرون فيه عنصر قوّة ومناعة، ضدّ الفتن العقائدية والطائفية.

---

[431] وهي سلالة تنتمي إلى المذهب الإباضي، تمكنت من تأسيس دولة في المغرب الأوسط (الجزائر)، على يد عبد الرحمن بن رستم، واستمرت 130 سنة، قبل إزاحتها سنة 901، من قبل الفاطميين. انظر: الحريري، محمد عيسى، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي: حضارتها وعلاقتها الخارجية بالمغرب والأندلس، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت 1987، ص 73-80.

[432] الهنتاتي، نجم الدين، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري - الحادي عشر الميلادي، مصدر سابق، ص 157.

وسعى الحكّام والحكومات على مرّ العصور إلى التحكّم بالدين وتحديده كوسيلة لتعزيز شرعيتهم، من خلال السيطرة على العلماء وعلى الخطاب الديني وتطويعه لخدمة السلطة. ولعب المذهب المالكي في تونس (وبقية البلدان المغاربية) دورا هاما في إرساء مركزية السلطة الدينية، وذلك بتوافق الفقه المالكي مع الممارسات المحلية والتقاليد الثقافية.[433]

1.2 المذاهب العقدية في تونس

لم تكن تونس في معزل عن التحوّلات الفكرية التي عرفتها بلدان المشرق العربي، فإلى جانب المذاهب الفقهية، عرفت البلاد مذاهب عقدية مختلفة، وصلت عبر رجال ارتحلوا إليها باعتبارها حاضرة بلاد المغرب. ولم يلق الكثير من هذه المذاهب رواجا، باستثناء "العقيدة الأشعرية"، التي نجحت منذ القرن الحادي عشر في فرض نفسها، وتحوّلت القيروان إلى مركز لنشر المذهب على مستوى المغرب الإسلامي. ومن هذه المذاهب:

- مذهب الاعتزال،[434] الذي دخل تونس عن طريق بعض الدعاة منذ القرن الثامن، ولكنه اقتصر على النخبة، نتيجة نفور العامة (البربر) من التدقيقات العقدية والتأويلات النظرية (مسألة خلق القرآن كمثال)، وتعصّب علماء القيروان المالكية ضدّهم وضدّ القائلين ببعض مبادئهم، بالرغم من تقديم الأغالبة منذ عهد زيادة الله الأول (817-838) الاعتزال كاتجاه عقدي رسمي لدولتهم؛ مسايرة منهم للخليفة العباسي المأمون في بغداد، إلا أنّ علماء إفريقية عمدوا إلى مواجهتهم فكريا عن طريق التأليف والمناظرة، ككتاب الحجّة على القدرية لمحمد بن سحنون (ت870)،[435] كما قاموا بمنعهم من التحليق في جامع عقبة أيام ولاية سحنون للقضاء، ما أدّى إلى إضعاف المذهب وتمهيد الأرضية لانتشار المذهب الأشعري.[436]
- الإرجاء،[437] الذي دخل تونس في العهد الأموي عن طريق أحاديث الإرجاء التي لم يجد بعض المحدّثين صعوبة في ترويجها، كأبي عبد الرحمن عبد الله الحلبي (ت 718)، صاحب حديث

---

[433] ملكا، حايم، الصراع على الهوية الدينية في تونس والمغرب العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، تقرير مايو 2014، ص 2. يمكن الاطلاع عليه، من خلال هذا الرابط:
http://csis.org/files/publication/140502_Malka_Maghreb_Religious_Identity_Web_AR.pdf (آخر زيارة 18.08.2020).

[434] ويعرفون بأصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية، وهم أصحاب واصل بن عطاء (748-700). يقرّون بأنّ مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا بكافر، وينفون الصفات، ويركّزون اهتمامهم على مسألة خلق القرآن. انظر: الشهرستاني، أبي الفتح، الملل والنحل، دار الكتب العلمية، بيروت 1992، ص 37-39.

[435] لمحمد ابن سحنون الكثير من المؤلفات منها كتاب الحجّة على القدرية. انظر: بن نور الدين، إبراهيم، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت 1996، ص 334.

[436] الهنتاتي، نجم الدين، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري - الحادي عشر الميلادي، مصدر سابق، ص 100-101.

[437] فرقة كلامية، لا يكفّر أصحابها أحدا مهما ارتكب من معاص (لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة). انظر: الشهرستاني، أبي الفتح، الملل والنحل، مصدر سابق، ص 137.

السجلات، وتمّ التصدّي لهم لاحقا من قبل علماء إفريقية، وعلى رأسهم الإمام سحنون الذي اعتبرهم مبتدعة.[438]

- المذهب الأشعري،[439] الذي دخل إفريقية في أواخر القرن العاشر عن طريق أبي الحسن القابسي (ت 1012) وأبي زيد القيرواني (ت 996)، وذلك بعد تجنّب علماء المالكية في القيروان الخوض في المسائل الكلامية؛ تأسّيا بإمامهم مالك بن أنس الذي أغلق الباب أمام كل من حاول مخاطبته في هذه المسائل. ووجد المالكية في المذهب الأشعري نظرية متكاملة مكّنتهم من الدفاع عن مذهبهم من الناحية العقدية. ولقي هذا المذهب العقدي العناية الفائقة على المدى الطويل من علماء القيروان، حتّى صارت القيروان مركزا مشعّا لنشر المذهب الأشعري على مستوى إفريقية، ومنه إلى بلدان الغرب الإسلامي والأندلس. وساهم التقارب بين المذهب الأشعري والمذهب المالكي واتحادهما في مواجهة المدّ الشيعي الفاطمي بدعم من الخلافة العباسية، في تّمكين المذهب الأشعري من بسط نفوذه في تونس، وقد تعصّب العديد من العلماء القيروانيين لهذا المذهب، باعتبار أنه يقوم على مبدأ التوسّط والاعتدال، بخلاف ما قام به المعتزلة والجبرية.[440]

إذن كان للقيروان دور لا يستهان به في التوجّه المذهبي بالغرب الإسلامي بعامة وتونس بخاصة، وإرساء وحدة مذهبية ما زالت موجودة حتى الآن.

2. التجربة التحديثية والإصلاحية التونسية

عرفت تونس عبر تاريخها رجالا نذروا حياتهم للدعوة إلى تحرير الفكر من قيد التقليد، وللدعوة إلى إصلاح المؤسّسات التعليمية وتطوير برامجها، وأيضا للدعوة إلى تحرير المرأة من القيود التي كبّلتها بها التقاليد، ويعرف هؤلاء بالإصلاحيين. وتعتبر المدرسة الإصلاحية التونسية فرعا للمدارس الإصلاحية التي انتشرت في العالم الإسلامي، والتي كان هدفها مقاومة التخلّف المزري الذي تردّى فيه المسلمون، بالرّغم من أنّ الإسلام دين علم وفكر وحضارة. وكانت تونس سبّاقة في الإصلاح، فهي أوّل بلد عربي وإسلامي قام بإلغاء الرّق سنة 1846،[441] وعرفت صدور أول دستور في العالمين العربي والإسلامي (دستور 1861)، وكانت لقرون طويلة منبع ثقافة وحضارة لامعتين، وقبلة لطلاب العلم الذين يقصدونها من باقي البلدان؛ للتزوّد من مناهل العلم والمعرفة.

---

[438] الهنتاتي، نجم الدين، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري - الحادي عشر الميلادي، مصدر سابق، ص 103.

[439] نسبة إلى أبي الحسن الأشعري (ت 935)، مدرسة كلامية تعتبر المكون الرئيسي لأهل السنة (إلى جانب الماتردية) وتعتبر منهجا وسطا بين دعاة العقل المطلق وبين الجامدين عند حدود النص وظاهره رغم تقديمهم النص على العقل. انظر: الشهرستاني، أبي الفتح، الملل والنحل، مصدر سابق، ص 81-91.

[440] الهنتاتي، نجم الدين، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري - الحادي عشر الميلادي، مصدر سابق، ص 185-186.

[441] كان ذلك بقرار من أحمد باي الذي سنّ قانونا ينص على منع العبودية ومنع بيع الرقيق. انظر نص قرار الإلغاء في الملحق عدد 7.

واستطاعت مدينة القيروان[442] أن تكون بداية تاريخ الحضارة العربية الإسلامية في المغرب العربي ومركزا للدعوة، حيث ينطلق منها الفقهاء لنشر الإسلام وتعليم العربية. وبقيت طوال أربعة قرون عاصمة الإسلام الأولى لإفريقية والأندلس، ونقطة ارتكاز رئيسية لإشاعة اللغة العربية، ومركزا تشعّ منه المعارف والعلوم والآداب.[443] ويحتفظ التاريخ بالكثير من الأسماء لأعلام ومفكّرين تركوا بصمتهم في مجالات مختلفة، وظلّت مؤلفاتهم حتى أيامنا هذه مقروءة؛ كابن الجزّار،[444] وابن شرف، وابن رشيق في الأدب، والفيلسوف وناقد التاريخ ابن خلدون، والفقيه ابن عرفة، والقاضي سحنون،[445] وغيرهم الكثير.

وعاشت تونس كغيرها من الأمصار معتركا ثقافيا، تأثّرت به حياتها الاجتماعية والفكرية والأدبية، وشهدت بروز حركة إصلاح وتحديث في وقت مبكّر نسبيا، ولم تكن في أيّ وقت من الأوقات في منأى عما يجري في العالم من حركات إصلاحية، كالتي عرفها المشرق، والتي قادها كلّ من جمال الدّين الأفغاني ومحمد عبده، هذه الحركة التي أثّرت تأثيرا لافتا في العالمين العربي والإسلامي. وسبق هذه الدعوات المشرقية دعوات خير الدين التونسي إلى الإصلاح والاجتهاد وحثّ الناس على الأخذ بأسباب تمدّن الغرب واكتساب مصادر قوّته، إضافة إلى الصلة التي كانت تربط العديد من زعماء الإصلاح في تونس بجمعية العروة الوثقى، التي أسّسها جمال الدين الأفغاني سنة 1882، وأنشأ لها شعبا في عدد من الأقطار الإسلامية، من بينها تونس.[446]

وكان عهد الأمان الذي صدر سنة 1857، والذي كرّس مجموعة من المبادئ، كضمان الحرّية الشخصية للأفراد والمساواة بين المسلم وغيره من معتنقي الديانات من المواطنين، والذي دعّمه دستور سنة 1861 الذي كرّس الفصل بين السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وإقرار المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات، وتأسيس المدرسة الحربية بباردو، والإصلاحات التي عرفتها الجامعة الزيتونية، إحدى ثمرات هذه الدعوات الإصلاحية. وأدّت كل تلك العوامل إلى بروز نخبة إصلاحية متميّزة تخرّج أغلبها من جامع الزيتونة، وآخرون من المدارس التي رأت النور لاحقا؛ كالمدرسة الصادقية، والجمعية الخلدونية. وشكّلت هذه الحركات الأرضية التي بنيت عليها الدولة الوطنية بعد الاستقلال سنة 1956، ولذلك يمكن اعتبار التجربة التحديثية والإصلاحية في البلاد التونسية تجربة عريقة ومتنوعة من حيث المنطلقات والأسس.

---

[442] تقع وسط البلاد وتبعد عن تونس العاصمة 156 كم، والقيروان كلمة فارسية دخلت إلى العربية، وتعني مكان السلاح ومحط الجيش أو استراحة القافلة وموضع اجتماع الناس في الحرب، وتعتبر هذه المدينة من أقدم المدن الإسلامية، وقد أسسها عقبة بن نافع سنة 670.

[443] كانت العاصمة السياسية للمغرب الإسلامي حتى آخر دولة الأمويين بدمشق، ثم عاصمة الدولة الأغلبية بين سنة 800 وسنة 909.

[444] أحمد بن إبراهيم أبي خالد القيرواني، المعروف بابن الجزّار القيرواني، ولد سنة 898 بالقيروان. طبيب وأديب ومؤرخ، صاحب كتاب "زاد المسافر وقوت الحاضر"، وتوفي بالقيروان سنة 979.

[445] سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي، من أشهر فقهاء المالكية. ولد بالقيروان سنة 777، وتولى القضاء بها، صاحب المدونة الكبرى، وتوفي بالقيروان سنة 855.

[446] ابن عاشور، الفاضل، الحركة الأدبية والفكرية في تونس، مطبعة دار المنار، القاهرة 1956، ص 59-60.

2.1 رائد الإصلاح محمود قبادو (1812-1871)

يمكن تلخيص نظرية الشاعر والأديب محمود قبادو في التغيير، في: "المعرفة مطلوب ديني لذاته، ولا سبيل إلى أخذ الإسلام بحظّه من السعادة والنهضة، إلا باستعادة نهضة العلوم، التي أضاعها المسلمون، والموجودة عند غيرهم".[447] ويعتبر قبادو، الذي وقف حياته على البحث والمعرفة، وأقبل على نواحي العلم يطلب الوقوف على جزئياته، ساعيا وداعيا إلى الرّقي بالبلاد الإسلامية داخليا وخارجيا، وهو الشيخ الزيتوني الذي أرّقته حالة التخلّف التي تخبطت فيها الممالك الإسلامية، أحد أهم رواد المذهب الفكري الإصلاحي الجديد في أوائل القرن التاسع عشر.[448]

ونجح قبادو، الذي سلّم له علماء الزيتونة بموسوعيته في العلوم التي نجح في حيازتها، والتي لم تقتصر على الجانب الشرعي منها فقط، بل توسّعت لتحيط بالنظريات والمذاهب وفنون الحكمة عامة، من العقلي والرياضي والطبيعي، إلى الفلكي والروحاني والإلهي، فضلا عن التعاطي مع اللغة العربية وآدابها، حيث فاق الكثيرين من علماء عصره في الإحاطة بمادة اللغة ورواية الأدب ومعرفة التاريخ واكتساب موهبة شعرية، وهو الذي اضطلع بمهمة تدريس العربية وآدابها في الزيتونة وفي المدرسة الحربية بباردو، وقد تتلمذ على يديه الضبّاط الذين احتلوا أعلى المناصب بالمملكة التونسية.[449] ووجدت دعواته الإصلاحية صداها في وسطين: وسط المدرسة الحربية التي ترأسّها، ووسط جامع الزيتونة الذي جاء منه. وتكوّن بذلك مجموعة من الشباب الزيتوني، تعلّقت به وآمنت بمذهبه ودعت إليه.

وكوّن هذا التلاقي بين الحربية والزيتونية وتكتّلهما حزبا قائما على أساس نظري في الإصلاح العلمي والاجتماعي والسياسي والإداري، انتصب في صدره الوزير خير الدين التونسي، واجتذب إليه أرباب القلم، الذين تكونوا تكوّنا علميا وأدبيا بجامع الزيتونة، وأرباب السيوف من قادة الجند. وعمل الجميع على فرض إصلاحات في مسألتي ضمان الحقوق وحسن تنظيم الإدارة وضبط المالية، انتهت بسنّ نظم مالية وإدارية وعمرانية تمكنت البلاد بفضلها من الدخول في ظل حكم دستوري، أعلنت أصوله سنة 1857، بعنوان "عهد الأمان"، وهو ما مثّل انتصارا للدعوة الإصلاحية، بعد 20 عاما من ظهورها، وتأسّست المطبعة الرسمية،[450] وازدهرت الحياة الثقافية، وانتصب المجلس التشريعي والمجالس البلدية.[451]

---

[447] المصدر السابق، ص 15.

[448] عبد الله، الطاهر، الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة بدون تاريخ، ص 19.

[449] الزمرلي، الصادق، أعلام تونسيون، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986، ص 68.

[450] كان ذلك سنة 1860، بإصدار العدد الأول من جريدة "الرائد التونسي"، وبداية من سنة 1946 أصبحت مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية، وهي المكلفة بطباعة النصوص الرسمية للدولة التونسية ونشرها وتوزيعها؛ كالرائد الرسمي، والإعلانات القانونية. الموقع الرسمي للمطبعة الرسمية: http://www.iort.gov.tn/ (آخر زيارة 18.08.2020).

[451] ابن عاشور، الفاضل، الحركة الأدبية والفكرية في تونس، مرجع سابق، ص 14-22.

2.2 رجل الدولة خير الدين التونسي (1822-1890)

تميّز خير الدين التونسي عن غيره من رجالات النهضة في القرن التاسع عشر بجمعه بين شخصية المفكّر ورجل السياسة، الأمر الذي جعل منه صاحب تجربة فريدة وسط مختلف التجارب التي خاضها غيره من رجالات الإصلاح في الوطن العربي والعالم الإسلامي. ومكّنته المواقع التي تقلّب فيها،[452] في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، من تحقيق بعض أفكاره الإصلاحية، التي جمعها في كتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"،[453] وخصوصا عند توليه منصب الوزير الأكبر، وشملت هذه الإجراءات مجالات السياسة والإدارة والاجتماع والقضاء والاقتصاد والثقافة والتعليم.

ويلقّب خير الدين بأبي النهضة التونسية الحديثة، حيث كان شغله الشاغل محاربة الفساد، وتحديث البنى والمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتمهيد للقاء حضاري بين مدنية الغرب ومدنية الإسلام، صادرا في كلّ ذلك عن نظرة متطوّرة لواقع المجتمع التونسي والمجتمعات العربية والإسلامية.[454]

وقامت الحركة الإصلاحية عند خير الدين على ضرورة التجديد والاجتهاد في الشريعة الإسلامية، بما يتلاءم مع ظروف العصر وأحوال المسلمين ويتّفق مع ثوابت الشريعة، مع دعوة علماء الأمّة إلى توسيع مفهوم السياسة الشرعية، وعدم قصرها على ما ورد فيه نصّ من القرآن أو من السنّة؛ لأنّ في ذلك تحقيق مقصد من مقاصد الشريعة، وعلى ضرورة الأخذ بالمعارف الموجودة في أوروبا؛ لأنّها طريق المجتمع إلى النهوض، ولن يكون ذلك ممكنا إلا بنشر التعليم.[455]

وكان خير الدين داعيا إلى الإصلاح الشامل، الذي يقوم على أساس تحقيق العدل والمساواة في حكم الرعية، ورفع مظاهر الظلم والعسف عن كاهله، واحترام حقوقه الإنسانية، وذلك من خلال إقامة نظام حكم يقوم على مبدأ الشورى، وتعدّد مؤسسات الحكم، وعدم انفراد شخص مهما أوتي من قدرة وكفاءة وحسن سياسة بتصريف شؤون البلاد وإدارة أمور الرعية؛ لأنّ في الاستبداد والانفراد مدعاة للتفريط في الحقوق. وفي مقابل ذلك، اشترط أن تكون الأمّة واعية مستنيرة، تدرك مسؤولياتها، وتحسن ممارسة حريتها، وتراقب سير أمور الحكم، وتطالب بما لها من حقوق. وكان خير الدين أوّل من بدأ بالترويج لفكرة استحداث مجلس شورى منتخب (برلمان)، يتشكّل من رجال ذوي كفاءة علمية وثقافية، وذوي صلاحيات واسعة، وخصوصا

---

[452] عيّن بداية مشرفا على مكتب العلوم البحرية، ثم أميرا للواء الخيالة سنة 1849، ثم وزيرا للبحرية سنة 1857، ثم رئيسا لمجلس الشورى سنة 1861، ثم رئيسا للجنة مراقبة المالية سنة 1869. تولى منصب الوزير المباشر سنة 1871، ثم منصب الوزير الأكبر سنة 1877. وفي إسطنبول التي سافر إليها سنة 1878 تولى رئاسة لجنة مراجعة الوضع المالي للدولة العثمانية، قبل أن يعين في سبتمبر 1878 صدرا أعظم، وأخيرا عضوا في مجلس الأعيان حتى وفاته.

[453] فرغ من تأليفه سنة 1867، وطبع الكتاب لأول مرّة سنة 1868 باللغة العربية، ثمّ تمّت ترجمته إلى الفرنسية، تحت عنوان Réformes nécessaires aux États musulmans (الإصلاحات الضرورية للأقطار الإسلامية)، ثم طبع عدّة مرات، كان آخرها ما طبعته كل من دار الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني ببيروت، سنة 2012.

[454] أبو حمدان، سمير، خير الدين التونسي: أبو النهضة التونسية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت 1993، ص 5-6.

[455] اعتمد خير الدين في صياغة أفكاره الدينية على ثلاثة من العلماء، وهم: شيخ الإسلام الحنفي أحمد العارف (1786-1859)، وكبير مفتي المالكية في تونس الشيخ إبراهيم الرياحي (1766-1850)، والشيخ محمد بيرم التونسي (1718-1800).

على صعيد سنّ القوانين ومراقبة تنفيذها وتقليص صلاحيات الحاكم الفرد، وحالفه النجاح في تشكيل هذا المجلس سنة 1860، وترأسّه بنفسه.[456]

ويعرّف خير الدين كتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" بأنّه "بحث في أسباب التقدّم والتأخّر للأمّة الإسلامية"،[457] واستوحى مضمونه من تجربته السياسية ومطالعاته ومشاهداته أثناء الرحلات التي قادها إلى الدول الأوروبية. وحذا في تأليفه حذو عبد الرحمن بن خلدون في تاريخه، حيث اشتمل على مقدّمة شرح فيها أوضاع المسلمين وحاجتهم إلى الإصلاح والأسباب التي أدّت إلى ما هم عليه، علاوة على دوافع تأليفه للكتاب، وهي كما أوردها: "إغراء ذوي الغيرة والحزم من رجال السياسة والعلم، بالتماس ما يمكنهم من الوسائل الموصولة إلى أحسن حال الأمة الإسلامية، وتنمية أسباب تمدّنها بمثل توسيع دوائر العلوم والعرفان، وتمهيد طرق الثروة من الزراعة والتجارة، وتحذير ذوي الغفلات من عوام المسلمين عن تماديهم في الإعراض عمّا يحمد من سيرة الغير الموافقة لشرعنا...فإنّ الأمر إذا كان صادرا من غيرنا وكان صوابا موافقا للأدلة، لا سيما إذا كنا عليه وأخذ من أيدينا، فلا وجه لإنكاره وإهماله بل الواجب الحرص على استرجاعه واستعماله..."،[458] كما حوى شرحا لأوضاع الممالك الأوروبية بوصف لكلّ دولة في إدارتها وجيوشها ونظام الحكم فيها وماليتها وكيفية ضبطها، ثم بعد ذلك وصف جغرافية أوروبا الطبيعية، قاصدا من ذلك وضع صورة للقارئ العربي عن نهضة أوروبا وأسبابها، حتى يقتبس المسلمون منها ما يصلح لهم، ويثير الرغبة عندهم في الاقتداء بهم والعمل على منوالهم.[459] وخلص إلى أنّ التمسّك بالدين لا يمنع من النظر فيما عند الأمم الأخرى والأخذ بأحسنه فيما يتعلّق بالمسائل الدنيوية، والحكمة ضالة المؤمن يأخذها حيث يجدها.

وبالرّغم من أنّ خير الدين لم يتمرّد على الأساس الذي كان قد وضعه مفكّرو عصر النهضة في القرن التاسع عشر، وتحديدا لجهة العلاقة التي يفترض أن تكون بين الإسلام والمدنية الغربية، والتي لا تتعارض مع بعضها البعض، إلا أنه اصطدم في تنفيذ إصلاحاته مع رجال الدّين القائلين بأنّ المدنية الغربية لا تناسب الأمم الإسلامية، وبأنّ الإصلاح بدعة من بدع الزمان، وعمل على "التوفيق بين الوسائل التي أوصلت الممالك الأوروبية إلى ما هي عليه من المنعة والسلطة الدنيوية من جهة وبين نصوص الشريعة من جهة أخرى".[460]

---

[456] أبو حمدان، سمير، مصدر سابق، ص 33-35.

[457] التونسي، خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية 2011، ص 75.

[458] المصدر السابق، ص 11.

[459] تناول ذلك في جزئين: يحتوي الجزء الأول منهما على عشرين بابا، كل باب خصّصه لبلد من البلاد، بداية بالدولة العثمانية، ثم البلاد الأوروبية، وتناولت الأبواب فصولا عن تاريخ هذه البلدان وجغرافيتها وموقعها ومساحتها وأهم ملوكها وتنظيماتها الإدارية والسياسية والعسكرية، أما الجزء الثاني، فيحتوي على ستّة أبواب؛ خمسة منها في جغرافية القارات الخمس، والباب الأخير للبحار.

[460] أبو حمدان، سمير، خير الدين التونسي: أبو النهضة التونسية، مصدر سابق، ص 67-68.

كما اصطدم خير الدّين مع أصحاب السلطان الذين سلبتهم إصلاحاته المتعدّدة الكثير من صلاحياتهم، إلى درجة أنّه حدّد بنفسه رواتبهم ومخصّصاتهم، بطريقة تنسجم مع الوضع الصعب الذي كانت تمرّ به خزينة الدولة، وذلك بعد أن كان الباي وبطانته يحيون حياة البذخ، وشهدت العلاقة بين الإصلاحيين بزعامة خير الدين والمحافظين من مقرّبي الباي صراعا حادا. واصطدم خير الدين أخيرا بالضغوطات الخارجية التي كانت تضغط لصالح الأقلّيات من أجل فتح مجال التجارة، ومن أجل فصل تونس عن الدولة العثمانية، من أجل تسهيل السيطرة عليها وخصوصا من قبل فرنسا.[461]

واهتمّ خير الدين بالوقف والتعليم، فأسّس جمعية لإدارة الأوقاف،[462] واهتمّ بإصلاح التعليم الزيتوني، وسنّ عدّة نصوص تنظيمية في ذلك، وكان أهمّ ما أقدم عليه هو تأسيس المدرسة الصادقية، وإنشاء المكتبة العبدلية، وتشجيع حياة الطباعة والصحافة والنشر.

2.2.1 المدرسة الصادقية والجمعية الخلدونية

فتحت المدرسة الصادقية[463] لتدريس العلوم العصرية أبوابها في وجه العموم، من العاصمة ومن داخل البلاد، في شهر فبراير من سنة 1875، بدفع من الوزير خير الدّين، الذي اكتشف من خلال تنقّلاته أنّ عدم الأخذ بالعلوم الكونية يعدّ من أهم أسباب تخلّف أيّ أمة من الأمم، وأنّ الاقتصار على مباحث الأديان ليس كافيا وحده لمجاراة الدول المتقدّمة، وأن السبيل الوحيد للنهوض من جديد هو نشر العلوم العصرية.[464] وتعدّ المدرسة الصادقية أوّل مدرسة تونسية على الطراز الحديث علّمت فيها اللغات الأجنبية (الفرنسية والإيطالية والتركية)، ودرّست فيها العلوم العصرية، مثل الرياضيات والفيزياء والكيمياء، إضافة إلى العلوم الشرعية في مرحلتين أولية وثانوية. وتخرّجت أوّل دفعة من هذه المدرسة العصرية سنة 1882، وتوالت بعد ذلك الدفعات، وتخرّجت منها النخبة التونسية، التي قادت الحركة الوطنية، وتولّت بعدها المسك بزمام دواليب دولة الاستقلال.

وغلب على هذه المدرسة الحديثة الطابع العملي، حيث توزّع التعليم فيها على ثلاث شعب: الأولى لدراسة الآداب العربية الثانوية، والثانية لدراسة علوم الفقه، والثالثة لدراسة اللّغات الأجنبية والعلوم الوضعية

---

[461] أمين، أحمد، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت بدون تاريخ، ص 171-172. وانظر: أبو حمدان، سمير، خير الدين التونسي: أبو النهضة التونسية، مصدر سابق، ص 21.

[462] جرى العالم الإسلامي على إنشاء مؤسسات خيرية ذات نفع عام، تقوم على القيام بقسط من أعباء الخدمات العامة، مثل بناء المؤسسات الدينية، وتعهد الإنفاق عليها، والاهتمام بالتعليم على مختلف مراحله، وبناء المكتبات والمستشفيات. وقد قام خير الدين سنة 1874 بتجميع هذه المؤسسات في تنظيم عام له شخصية مستقلة عن الإدارة العامة، وهو إدارة الحبوس، ما ساهم في تخفيف نفقات الدولة في المساعدة الاجتماعية وأعمال البر والتعليم.

[463] وتسمّى أيضا المعهد الصادقي، وتعود التسمية إلى محمد الصادق، الباي الثاني عشر لتونس، وهي لا تزال قائمة حتى الآن كمعهد ثانوي بساحة القصبة بتونس العاصمة. انظر وثيقة إعلان إنشاء المدرسة بالملحق عدد 8.

[464] بن الخوجة، محمد، صفحات من تاريخ تونس، مصدر سابق، ص 309.

(الرياضيات والفيزياء والكيمياء والتاريخ الطبيعي والتاريخ والجغرافيا وتشريع البلدان المختلفة)، وكان على الطالب التنقّل بينها.[465]

ولعبت جمعية قدماء الصادقية (التي تكوّنت سنة 1905) دورا كبيرا في تنشيط الحركة الثقافية في البلاد، وهي جمعية ذات صبغة ثقافية، فتحت في ناديها المجال للمحاضرين الفرنسيين والعرب لتقديم مسامراتهم (لم يكن مصطلح محاضرة معروفا آنذاك، وكل ما كان معروفا درس أو دروس)، وفتحت هذه المحاضرات بابا جديدا للإنتاج الأدبي، ومكنت الزيتونيين والصادقيين من الاختلاط والتعرف على بعضهم البعض.[466]

وبعد أن فتحت المدرسة الصادقية ثغرة في نظام التعليم الذي كان تقليديا، دعت الحاجة إلى بعث مؤسّسات تدعّم هذا الاتجاه وتساهم في إصلاح التعليم الزيتوني، وذلك بإدخال العلوم الحديثة في إطار اللغة العربية والثقافة الإسلامية، فكانت الجمعية الخلدونية التي تأسّست سنة 1896 من قبل حركة الشباب التونسي،[467] من أجل سدّ الثغرات الموجودة في التعليم الزيتوني، وذلك ببث العلوم العصرية باللغة العربية، حيث أوجدت تعليما وبعثت فنونا وأدخلت على الحياة العلمية عوامل تطوّر جديدة، فتحرّكت الهمم وتطلّعت إلى طرق جديدة في الإنتاج. ونظّمت الخلدونية دروسا باللغة العربية في الجغرافيا والتاريخ والعلوم الطبيعية والاقتصاد واللغة الفرنسية، وأقبل عليها الشبان من طلبة جامع الزيتونة، وعظمت سمعة الخلدونية وطار صيتها، وتسابق الناس إلى دروسها، وقصدها الطلبة من الجزائر والمغرب.[468]

وفي سنة 1946 أسّست الخلدونية معهدا للدراسات العالية باسم "معهد البحوث الإسلامية"، الذي نصّ قانونه الأساسي على أنّ "غاياته بعث روح الثقافة الإسلامية وقيادة ذوي الثقافة إلى الشعور بوحدة العالم الإسلامي وعظمته والوقوف على حقائقه الوجودية"، وأنشأت معهد الحقوق العربي ومعهد الفلسفة، وأحدثت سنة 1947 شهادة البكالوريا العربية؛ لتهيئة الطلبة للالتحاق بكليات التعليم العالي في جامعات الدول العربية الشرقية، وإمداد الزيتونة بأساتذة مساعدين، ونظّمت تعليما ثانويا عصريا باللغة العربية ينتهي بالإحراز على هذه الشهادة، ومكّن الحصول على الشهادة الكثيرين من الالتحاق بالجامعات العراقية والسورية والمصرية.

وفرضت هذه الحركة على جامعة الزيتونة بعث لجنة لإصلاح التعليم الزيتوني سنة 1898، سنّت فيها نظم جديدة للامتحانات، وأقرت بإلزامية مواد الحساب والهندسة، وعهد إلى الخلدونية تهيئة الطلبة الزيتونيين للامتحان في المواد الجديدة، وأصبحت سيطرة الفكرة الإصلاحية على الشبيبة الزيتونية سيطرة مطلقة.[469]

---

[465] الثعالبي، عبد العزيز، تونس الشهيدة، مصدر سابق، ص 56-57.

[466] ابن عاشور، الفاضل، الحركة الأدبية والفكرية في تونس، مصدر سابق، ص 89-90.

[467] حركة وطنية تأسست سنة 1907 من قبل مجموعة من خريجي المدرسة الصادقية وبعض الزيتونيين، في إطار حركة الإصلاح التي بدأت مع المصلح خير الدين، ومهدّت الطريق لتأسيس أول حزب سياسي تونسي "الحزب الحر الدستوري" سنة 1920. ويمكن الإطلاع على وثيقة إعلان الجمعية الخلدونية في الملحق عدد 9.

[468] ابن عاشور، الفاضل، الحركة الأدبية والفكرية في تونس، مصدر سابق، ص 54-55.

[469] المصدر السابق، ص 55.

ونجح خير الدين في تحقيق المراد من إنشاء الصادقية، وإصلاح التعليم الزيتوني، بتنظيم الدروس فيه وتعديل برامجه ومناهجه وترتيبها، وتنظيم طريقة اختيار الأساتذة بواسطة المناظرات. وساهمت المؤسستان الأخريان؛ المكتبة والمطبعة، في تعميم هذا التوجّه خارج الوسط الدراسي، ونشر الفكر الجديد بين ذوي الثقافة من الكهول والشيوخ.

2.2.2 المكتبة العبدلية

بعد أن كانت الكتب والمخطوطات متفرّقة بين خزائن الأوقاف ومكتبات المساجد والمدارس، أنشأ خير الدين المكتبة العبدلية سنة 1875، على غرار نمط المكتبات الحديثة، وجمع فيها ما تيسّر له جمعه من المكتبات المشتّتة، وضمّ إليها شتات المخطوطات والمطبوعات الحديثة الصادرة في المشرق العربي وفي أوروبا. ونظّمت المكتبة تنظيما عصريا على نحو ما يعرف اليوم، ووضعت فهارسها ومحتوياتها وطريقة تداولها بين القرّاء، وأوكل إليها نشر الكتب العلمية والأدبية، وساهمت في تلاقي المطالعين في مكان واحد، ووضع لها قانونا، من شروطه الانتفاع بتلك الكتب مطالعة واستنساخا، دون إخراجها من المكتبة، على غرار قاعدة خزائن الكتب العمومية في أوروبا حينها.[470]

وشكلت محتويات المكتبة العبدلية لاحقا رصيدا هاما (إلى جانب مكتبات أخرى) لدار الكتب الوطنية، التي بعثت بعد الاستقلال، والتي يوجد مقرّها بتونس العاصمة، وتزخر برصيد ثري من المخطوطات ومجموعات نادرة من الدوريات ورصيد قيّم من الكتب.[471]

2.3 عبد العزيز الثعالبي زعيم النهضة التونسية

يعتبر عبد العزيز الثعالبي، صاحب كتابي "روح التحرر في القرآن الكريم L'Esprit libéral du Coran" الذي أصدره سنة 1905،[472] و"تونس الشهيدة" الذي أصدره سنة 1920،[473] صاحب مشروع إصلاحي تنويري برز إلى الوجود في مرحلة اتّسمت بالظلمات، وتركّزت دعوته على الدعوة إلى تحرير الفكر والانفتاح على الفلسفة والحضارة الإنسانية، وتحرير المرأة من القيود التي كانت تكبّلها وتعليمها

---

[470] بن الخوجة، محمد، صفحات من تاريخ تونس، مصدر سابق، ص 306.

[471] موقع دار الكتب الوطنية: https://www.bibliotheque.nat.tn/ (آخر زيارة 18.08.2020).

[472] يمكن اعتباره قراءة نقدية ذات بعد إصلاحي، ومحاولة تخليص اعتقادات الناس الدينية من رين الضلالات والانحرافات والبدع، وإبراز تسامح الدين وعقلانيته وسموّه. صدر بباريس، وترجمه لاحقا حمادي الساحلي، وصدر معرّبا عن دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة 1985.

[473] أصدره بالفرنسية، وشرح فيه أعمال الاستعمار الفرنسي بتونس، وغايته من ذلك كانت تنوير الرأي العام الفرنسي، وسجن بسببه بتهمة التآمر على دولة فرنسا. انظر: الجندي، أنور، عبد العزيز الثعالبي: رائد الحرية والنهضة الإسلامية، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1984، ص 20.

وتمكينها من ممارسة حقّها في الحياة العامة، وكان نظره الإصلاحي محل اتّفاق مع بقية العناصر المكوّنة للمجتمع التونسي، ونجح في استقطاب الشباب وفي المساهمة في إنعاش الحياة الفكرية والأدبية.[474]

وركّز في كتابه "روح التحرر" على انتقاد الفكر الديني ورجاله الناقمين على التطوّر، وعكس فيه طموحه إلى تأسيس رؤية واقعية في التعامل مع الواقع المعاش، وعلى ضرورة الاستفادة من الحضارة الغربية بصفة عامة والثورة الفرنسية بصفة أخص، وهيمن على كتابه هذا البعد التجديدي التنويري الناشد للإصلاح الديني الاجتماعي، الذي أراد من خلاله إعادة الاعتبار للإنسان قيمة وفكرا، كما اهتم بالقضايا والمشاكل الحيوية التي كانت ترهق المجتمع وتقف حاجزا أمام تقدّمه وإقلاعه، حيث قام بتشخيص بعضها وقدّم البدائل الضرورية لتجاوزها، من خلال نقده لما وصفه بتيارات الجهل والتعصّب السائدة آنذاك، والتي سعت بكلّ الوسائل إلى إلجام صوته،[475] وكان يرى أنّ استرجاع المسلمين لمجدهم وعزّتهم لن يكون إلا من خلال تفتّحهم وتفاعلهم مع مكاسب الحضارات الأخرى، ودعا إلى ضرورة النهوض بالأمة الإسلامية انطلاقا من أسس وأصول الإسلام الأولى، مع ضرورة تخليصه مما علق به من خرافات وأوهام، معتبرا أنّ الإسلام في شكله الصحيح لا يتنافى مع المدنية الحديثة.

وعرف الثعالبي بسعة اطلاعه وتعدّد اهتماماته وكثرة رحلاته وتفاعله مع كلّ ما هو جديد وحديث، كما عرف بتشبّعه بالأفكار الإصلاحية الخاصة بخير الدّين التونسي ومحمد عبده والأفغاني والكواكبي، وتميّز فكره بثلاث مراحل: الأولى تميّزت بانتمائه الفكري للسلفية المستنيرة، والثانية تميّزت بمساهمته في تأسيس حركة الشباب التونسي، التي كانت تمثّل امتدادا للحركة الإصلاحية المشرقية، وامتدادا للتواجد العثماني بتونس، ويظهر ذلك في ارتباط الحركة بالاتجاه الوحدوي الإسلامي (الجامعة الإسلامية)، في حين تميّزت المرحلة الثالثة بدعوته للفكرة المغاربية والعربية.[476]

وأرجع الثعالبي الأسباب التي أدّت بالمسلمين إلى التفرّق إلى ظهور المذاهب الإسلامية التي بدأت سياسية ثم استحالت دينية، وأرجع ذلك إلى التعصّب الذي أصاب كلّ المذاهب، حيث ادّعى كل مذهب فيما بعد أنّه يمثّل المذهب الإسلامي الحقّ الحائز على الحقيقة. والقاعدة التي دعا إلى الرجوع إليها هي: أنّ القرآن واحد، والإسلام واحد، ولا ينبغي أن يوجد أيّ خلاف بين المسلمين في المذاهب والفرق، وقال أيضا: "حين أريد أن أذكر الإسلام لا أقصد المعتقدات الدينية بل المدنية الإسلامية أو الحضارة العربية التي نشأت وترعرعت في الإسلام وعاشت أجيالا في أحضانه ".[477]

---

[474] ابن عاشور، الفاضل، الحركة الأدبية والفكرية في تونس، مصدر سابق، ص 119.

[475] حوكم مرتين: الأولى بسبب رفع دعوى ضده من قبل المحافظين من شيوخ الزيتونة سنة 1904، بتهمة ثلب الأولياء الصالحين والاستنقاص من الطرق الصوفية، وحكم عليه فيها بالسجن شهرين. والثانية سياسية، وذلك بعد صدور كتابه تونس الشهيدة في باريس، والتهمة كانت المسّ بأمن الدولة، وحكم عليه فيها بعدم سماع الدعوى. انظر: المصدر السابق، ص 121.

[476] الجندي، أنور، عبد العزيز الثعالبي: رائد الحرية والنهضة الإسلامية، مصدر سابق، ص 50.

[477] المصدر السابق، ص 163.

أمّا عن موقفه من الطرق الصوفية المنتشرة في المغرب العربي، فقد رفضها، شأنه في ذلك شأن بقية زعماء الإصلاح الديني؛ لأسباب دينية وحضارية وسياسية. وبيّن أنّ القرآن قاوم الكهانة، ونفى الوساطة بين الله وعباده، ومنع التماس المعونة من غير الله. ونفى عن رجال الدين حق احتكار التكلّم باسم الدين؛ لأنّ الإسلام ليس فيه كهنة، مع انتقاده لروح التعصّب والتشبّث بحرفية المذاهب الفقهية.

كما اعتبر الثعالبي أن مسألة التسامح بين الأديان فكرة أساسية في القرآن الكريم، ودعا إلى إقامة علاقات متينة مبنية على المودّة والامتنان والثقة بين المسلمين والمسيحيين؛ نظرا لاعتراف الدين الإسلامي بالديانتين المسيحية واليهودية، وعلى اعتبار أنّ القرآن يوصي بالتسامح إلى أقصى حدّ ممكن في الأمور الدينية، حيث إنّه أوصى بحرّية الفكر واحترام جميع الآراء واستنكر أيّ اعتداء على المعتقدات، سواء منها الفردية أو الجماعية.

ولم يكن الثعالبي رجل فكر وإصلاح فقط، بل كان سياسيا أيضا، حيث ارتبط اسمه بالحزب الحرّ الدستوري (ويسمى اختصارا بالدستور)، الذي تأسّس سنة 1920، والذي كان بمثابة تجمّعا وطنيا نجح في تجميع عدد كبير من التونسيين حول برنامج مستوحى من كتاب "تونس الشهيدة"، كالمطالبة بإجبارية التعليم، وضمان الحرّيات، والمساواة بين المواطنين. وعمل مع رفاقه على مقاومة المستعمر وتحرير البلاد، واعتبر ذلك جزءا من رسالة الدعوة الإسلامية إلى الحرية.[478] كما أصدر العديد من الصحف والمجلات، كمجلة سبيل الرشاد سنة 1895، وهي مجلة ذات توجّه إسلامي وحدوي تنويري تحرّري، ومجلة الفجر سنة 1920، فضلا عن صحيفتي المنتظر والمبشّر. كما كتب في جريدة الحاضرة وهي أول جريدة عربية غير رسمية صدرت في تونس. ويمكن اعتبار الثعالبي همزة الوصل بين أفكار جمال الدين الأفغاني والأفكار التي ظهرت عقب الحرب العالمية الثانية وكذلك بين مغرب الوطن العربي ومشرقه.

2.4 مجلة المنار، وجمعية العروة الوثقى، وزيارة محمد عبده لتونس

فتحت الحركة الإصلاحية التي قادها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في العالمين العربي والإسلامي بصائر الناس على أوضاعهم الرثّة، وحرّكتهم لمقاومة المستعمر والتحرّر من الاحتلال الأجنبي بكل صوره، وأثّرت فيهم تأثيرا لافتا عبر مجلة العروة الوثقى (التي كان شعارها إيقاظ الأمم الإسلامية)، والزيارات المتتابعة لرواد هذه الحركة للبلدان الإسلامية. ولم تكن حركة الإصلاح هذه غريبة عن البيئة الثقافية والسياسية التونسية، فقد سبقتها دعوات خير الدين التونسي إلى الإصلاح والاجتهاد وحثّ الناس على الأخذ بأسباب تمدّن الغرب واكتساب مصادر قوته، إضافة إلى الصّلة التي كانت تربط العديد من زعماء الإصلاح

[478] المصدر السابق، ص 40.

في تونس بجمعية العروة الوثقى التي أسّسها جمال الدين الأفغاني سنة 1882 و التي أنشأ لها فروعا (شعبا) في عدد من الأقطار الإسلامية.[479]

وحصل التفاعل الحقيقي بين النخبة التونسية وهذا التيار الإصلاحي بعد أن أصدر جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده مجلة العروة الوثقى من باريس سنة 1884، وتم إرسال نسخ منها إلى تونس، حيث لقيت إقبالا شديدا. كما كان لمجلة المنار التي برزت إلى الوجود سنة 1898على يدي رشيد رضا الأثر في تحفيز روح الإصلاح التي بدأها خير الدين من قبل في نفوس قادة الفكر بالقطر التونسي والأوساط الطلابية بشقيها الزيتوني والصادقي.

واتّصل رفاق الوزير خير الدين التونسي بالشيخين الأفغاني وعبده، وقاموا بدعوة محمد عبده إلى زيارة تونس، فلبّاها سنة 1884، عقب حوادث الثورة العرابية،[480] وتعرّف في زيارته هذه على أعيان العلماء والأدباء، وحاضر في جامع الزيتونة عن التجديد الديني في الإسلام.[481] وتواصلت زيارته الأولى لتونس 40 يوما، لم يخطب فيها في المنابر العامة؛ لتجنيب مضيفيه ملاحقات إدارة الحماية الفرنسية ومضايقتها، واكتفى بالاتصال بأعيان البلاد والنخب الإصلاحية في بيوتهم، ووطّد فيها العلاقات بينه وبين شيوخ الإصلاح في تونس، كالشيخ سالم بوحاجب.

وعاد عبده إلى تونس في زيارة ثانية سنة 1903 (وكان حينها يشغل منصب المفتي بمصر)، حيث لقي حفاوة كبيرة من أندية العلم والأدب والإصلاح، وألقى محاضرة في المدرسة الخلدونية، وأقام شهرا، ترك بعده أثرا أدبيا واضحا. وكان أكثر من التحم به هم رجال الخلدونية وجريدة الحاضرة، والشيخ سالم بوحاجب، والشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الذي كان حينها من أبرز مدرّسي جامع الزيتونة. وأقامت الخلدونية مجمّعا عاما، ألقى فيه الأستاذ الإمام (كما كان يلقّب) محاضرة، جعل عنوانها العلم وطريق التعليم، كانت تأييدا وتقوية لطريق الإصلاحيين، وأصبحت أساس العمل لحركة الإصلاح الزيتوني، ونشرتها جريدة الحاضرة تباعا، وطبعت طبعتين مستقلتين؛ إحداهما بتونس، والأخرى بمصر. وصار عنوان الحركة الفكرية بتونس هو الإصلاح الديني، رائدها في ذلك الشيخ محمد عبده، ومجلة المنار التي كان لها رواجا كبيرا بالبلاد التونسية.[482]

---

[479] ابن عاشور، الفاضل، الحركة الأدبية والفكرية في تونس، مصدر سابق، ص 59.

[480] ثورة قادها أحمد عرابي بين 1879 و1882 ضد التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية المصرية، واشترك فيها العسكر مع الشعب. انظر: الرافعي، عبد الرحمن، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، دار المعارف، القاهرة 1983.

[481] الجندي، أنور، الثعالبي، مصدر سابق، ص 22.

[482] ابن عاشور، الفاضل، الحركة الأدبية والفكرية في تونس، مصدر سابق، ص 75.

2.5 الحركة الإصلاحية، ومؤسسة الزيتونة

كانت آفاق التعليم بجامع الزيتونة محدودة، حيث يعتمد التعليم فيه أساسا على العلوم الدينية، كالقرآن والتفسير والتجويد والحديث والفقه واللغة العربية (باعتبارها لغة القرآن)، كما كان يقوم على الحفظ والتلقين، وهو ما تسبّب في تخريج نخب غير قادرة على التحليل والإدراك ومواكبة العصر. إلا أنّ ذلك لم يمنع من بروز أعلام ممن تخرّجوا في هذه الجامعة وممن درّسوا فيها ونجحوا في لفت الاهتمام إليهم ولعبوا دورا كبيرا في حركة التجديد الفكري والديني، مثل؛ سالم بوحاجب، ومحمد الطاهر بن عاشور، ومحمد الخضر حسين.

2.5.1 الشيخ سالم بوحاجب

يعتبر سالم بوحاجب[483] ذو المكانة العلمية الرفيعة، أحد روّاد حركة الإصلاح في تونس والداعمين لها، حيث ساهم في تأسيس المدرسة الصادقية، والجمعية الخلدونية، وكان أول من حاضر فيها،[484] وساهم في إنجاح برامج خير الدين التونسي الإصلاحية، حيث كان أحد مستشاريه، إلى جانب وظيفته كمدرّس بالجامعة الزيتونية، والتي درّس فيها لمدّة تزيد عن نصف قرن. وكان من المعارضين للطريقة التقليدية في التعليم، وتواقّا إلى إيجاد نخبة مثقفة تحسن استساغة المعرفة الدينية، وتفتح عينيها على بديع الحداثة، وتنهض لمغالبة الشعوب الراقية. وتخرّج على يديه أغلب من قاد الحركة الفكرية والوطنية؛ كعبد العزيز الثعالبي، ومحمد الطاهر بن عاشور.

وتميّز بوحاجب عن غيره من المشائخ التقليديين بروح التحرر وروح النقد، ويعتبر من أوائل المجدّدين لمضامين الخطب الجمعية، بطرحه قضايا المجتمع وتحليل مشاغل الناس والأخذ بروح العصر وواقع الحياة المعاصرة، في زمن كثر فيه التزمّت والجمود. واستعان به المصلح خير الدين في تحرير كتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"، وفي مختلف اللجان المحدثة لضبط الإصلاحات الأساسية كتأسيس المدرسة الصادقية وإدارة الأوقاف.[485]

---

[483] ولد بتونس سنة 1827، وتوفّي بها سنة 1924، تولّى خطّة الفتيا المالكية، وتدرّج في سلكها، إلى أن ارتقى إلى خطة مشيخة الإسلام المالكية سنة 1919. انظر: الزمرلي، الصادق، أعلام تونسيون، مصدر سابق، ص 174.

[484] كان ذلك سنة 1896، وكان عنوان المحاضرة "وعلّم آدم الأسماء كلها". انظر: ابن عاشور، الفاضل، الحركة الفكرية والأدبية في تونس، مصدر سابق، ص 54.

[485] الزمرلي، الصادق، أعلام تونسيون، مصدر سابق، ص 172.

2.5.2 الإمام محمد الطاهر بن عاشور

محمد الطاهر بن عاشور[486] صاحب التفسير المشهور "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، والمعروف "بالتحرير والتنوير"، والذي يقرّ أهل العلم بقيمته الكبيرة.[487] كما اشتهر أيضا بالإصلاحات الكبيرة التي شهدها التعليم الزيتوني، وذلك بإدخال العلوم الصحيحة في برنامج الجامعة الزيتونية على يديه سنة 1944، حيث درس ودرّس وتولى الإمامة فيها.

وتناول اهتمام ابن عاشور، إلى جانب العلوم الشرعية، علوم اللغة والآداب العربية، فهو المفسّر لكتاب الله والشارح لديوان بشار بن برد، وهو الذي ما درّس مادة إلا ووضع فيها كتابا، ساعيا إلى أن يكون ابن عصره، محقّقا في أنظار أسلافه، مضيفا إلى ما توصلوا إليه، ومستشرفا للآفاق، وكان متأثّرا بمنهج محمد عبده في التغيير، حيث كان يدعو منذ شبابه إلى الحوار والعلم والمعرفة وتطوير البرامج، وكان يرى أنّ الإصلاح لا بدّ أن يتوجّه نحو العقول والأذهان، ولا يكون ذلك إلا بإصلاح التعليم، ولذلك انكبّ على النهوض بالتعليم الزيتوني، وساهم في بناء التعليم العصري، حيث درّس بالمدرسة الصادقية، وتتلمذ على يديه أجيال من زعماء البلاد ومن الوجوه الثقافية.

وعرف ابن عاشور بدعواته العلماء إلى ضرورة وضع الحلول المناسبة لما يشغل العالم الإسلامي من تحدّيات، وفتح بابا في مجال التجديد والاجتهاد، أراد من خلاله أن يدخل العقل الفقهي الإسلامي مرحلة جديدة في التعامل مع الحياة الحديثة، فهو صاحب فتاوى واكب بها عصره،[488] وصاحب "مقاصد الشريعة الإسلامية"، ولذا يمكن اعتباره من أوائل من كتبوا في فلسفة التشريع وغاياته، وصاحب "أليس الصبح بقريب"، الذي دوّن فيه رؤيته الإصلاحية للمؤسّسة العلمية التقليدية وللثقافة الإسلامية بعامة، وربط فيه أسباب تأخّر المسلمين بأسباب تأخّر العلوم لديهم وعكوفهم على ما قاله الأوّلون والإعجاب به وتقليده، وصاحب "أصول النظام الاجتماعي في الإسلام"، الذي تناول فيه مسألة الحرّية على أنّها إحدى المصالح الأساسية والضرورية التي يقوم عليها المجتمع.

وكانت القضية الجامعة عند ابن عاشور هي التجديد والإصلاح من خلال الإسلام وليس بعيدا عنه، فكانت كتاباته وآراؤه ثورة على التقليد والجمود، ونجح في ردم الهوّة بين تيار الأصالة المتمثل في الزيتونة وتيار

---

[486] ولد بتونس سنة 1879، وتوفي بها سنة 1973، اشتغل بالتدريس في جامع الزيتونة وفي المدرسة الصادقية، وكان عضوا بالجنة إصلاح التعليم بجامع الزيتونة سنة 1910، وقاضيا مالكيا، ثم مفتيا مالكيا سنة 1923، فكبير المفتين سنة 1924، فشيخ الإسلام للمذهب المالكي سنة 1932، وشيخ جامع الزيتونة وفروعه في السنة نفسها في مرّة أولى، ثم سنة 1945 في مرّة ثانية. شارك في إنشاء مجلة السعادة سنة 1952، ونشر بحوثا عديدة في المجلة الزيتونية ومجلات مشرقية مثل مجلة المنار ومجلة المجمّع العربي للغة العربية بالقاهرة وبدمشق، وناهزت مؤلفاته المنشورة الأربعين في العلوم الإسلامية والعربية وآدابها. انظر: الطباع، إياد خالد، محمد الطاهر بن عاشور علامة الفقه وأصوله والتفسير وعلومه، دار القلم، دمشق 2005.

[487] بدأه بإلقاء دروس التفسير في جامع الزيتونة في سنة 1920، ثم نشره في حلقات في المجلة الزيتونية التي تأسست سنة 1936، والتزم في تفسيره هذا الذي أخذ منه أربعين سنة، ونشر في تسع مجلدات، بدور المفسّر الوفي لمقتضيات اللغة ومنطق الخطاب، وفيه مقدمة من 10 فصول، وجمع بين الجوانب البلاغية والكلامية والأصولية والفقهية والحضارية. واسم (التحرير والتنوير) يقابل المبادئ التي رفعتها الثورة الفرنسية (كلمتي الحرية والأنوار).

[488] جمع منها محمد بن إبراهيم بوزغيبة 113 فتوى في كتاب "فتاوى الشيخ الإمام محمد الطاهر بن عاشور"، الذي صدر عن مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي سنة 2004.

المعاصرة المتمثّل في الصادقية، من خلال الإصلاحات الجذرية التي أدخلها على التعليم الزيتوني، والتي شملت المناهج وأساليب التدريس، وبعث أقسام التخصص، وتنمية ملكة الفهم.

2.5.3 الشيخ محمد الخضر حسين

يعتبر الأديب والفقيه محمد الخضر حسين (1876-1958) أحد أبرز الرموز الإصلاحية، ليس في تونس فحسب، بل في العالم الإسلامي، بفضل إسهاماته في المشروع الإصلاحي، الذي ارتسمت معالمه منتصف القرن التاسع عشر. وتقلّب حسين بين النضال السياسي والنضال الفكري الإصلاحي، حيث إنّه بدأ حياته مدرّسا بجامع الزيتونة وبالمدرسة الصادقية، واشتغل بالبحث وكتابة المقالات.

وحاول حسين في كتابيه "الدعوة إلى الإصلاح" و"رسائل الإصلاح" إبراز منهجه في الدعوة الإسلامية ووسائل النهوض بالعالم الإسلامي والبحث عن العلل التي أصابت الأمّة الإسلامية واستنهاض الهمم وتنوير العقول. كما اتّجه إلى تأسيس الجمعيات الإسلامية؛ كجمعية "الشبّان المسلمين" سنة 1927 (مع محب الدين الخطيب) من أجل الدفاع عن قيم الإسلام الخالصة، وجمعية "الهداية الإسلامية" سنة 1928 ذات النشاط العلمي. كما تولّى التدريس بكلية أصول الدين بالقاهرة، قبل أن يقع الاختيار عليه لتولي مشيخة الأزهر سنة 1952، وكان يعتبر في حينها أكبر منصب ديني في العالم الإسلامي.

ويمكن تلخيص مشروع حسين الإصلاحي في اعتنائه باللغة العربية، باعتبارها حافظا للهوية الإسلامية، والدّفاع عن كيان دولة الخلافة العثمانية، باعتبارها المظلة الجامعة التي تنضوي تحت ظلّها كافة الأمم والشعوب والأعراق الإسلامية، والاشتباك مع المشروعات الفكرية المضادة للمشروع الإسلامي، وضرورة الأخذ بكل ما تنتجه حضارته، وأخيرا دعوته إلى الإصلاح انطلاقا من الأرضية الإسلامية ذاتها وبعيدا عن الأطر الحضارية الأخرى.

ويرى حسين أنّ التهاون في أخذ تعاليم الشريعة وما يدعو إليه القرآن من وجوه الإصلاح ووسائل المنعة هو السبب الذي أدّى بالأمم الإسلامية إلى الوضع الذي آلت إليه من تخلّف وتفرقة، وتطرّق إلى مسألة العلاقة بين رجال الدين والسلطة السياسية، وقضية اكتساب الوسائل الكفيلة بنهضة الأمّة من الصناعات الحديثة والعلوم النظرية والطبيعية، باعتبارها أهم ما يشدّد في الدعوة إليه، ومن واجب دعاة الإصلاح البحث في أحوال الأمم الأخرى المتقدّمة عمّا يصلح للاقتباس منهم ويلائم أوضاع أمتهم ونقله إليها ومعرفة أسباب ارتقاء الأمم وعلل سقوطها.[489]

[489] حسين، محمد الخضر، الدعوة إلى الإصلاح على ضوء الكتاب والسنة وعبر تاريخ الأمة، دار الراية، الرياض 1417 هـ، ص 17-18.

وحيث إنّ حركة الإصلاح لا يقوم بها فرد أو فردان، بل هي جهود جماعية تتكامل من أجل النهوض، فإضافة إلى من سبق ذكرهم، أنجبت تونس عبر تاريخها الكثير من الأعلام والمصلحين، تجاوزت شهرتهم تونس إلى العالمين العربي والإسلامي؛ مثل الفاضل بن عاشور، وحسن حسني عبد الوهاب،[490] وزين العابدين السنوسي،[491] ومحمد الصادق بسيس،[492] وغيرهم الكثيرين، الذين لم يأخذ بعضهم حظّه من الشهرة بحكم قلّة إنتاجه الفكري.

وكما لعبت الزيتونة دورا رياديا جعل منها منارة معرفية في المنطقة المغاربية والتي اقتصر التعليم فيها على الفقه والعلوم الدينية واللغة العربية وآدابها، فإنّ المدرسة الصادقية لعبت دورا كبيرا أيضا في تحديث الثقافة التونسية على جميع المستويات بما فيهم خريجي الزيتونة.

2.5.4 التعليم الزيتوني بين الشد والجذب

بعد ركود استمرّ حوالي ستّة قرون، وبعد الصدمة التي أحدثها احتلال البلاد من قبل الجيوش الفرنسية، بدأت في تونس المحاولات الجادة للحاق بركب الدول المتقدمة بخطى حثيثة عبر الإصلاح السياسي والاجتماعي والديني والفكري، وكان إصلاح التعليم الزيتوني من ضمنها، وذلك بعد التفطّن إلى الفجوة التي تفصل بين التونسيين وجيرانهم في الضفة الشمالية للبحر المتوسط، خصوصا بعد زيارة أحمد باي[493] إلى فرنسا سنة 1846، ووقوفه بنفسه على ما وصلت إليه البلدان الأوروبية من تقدّم ورقي. ومن جملة ما قام به بعد عودته، وبدفع من خير الدين، تكليف لجنة لتحرير قانون الصادقية، وتخطيط برامج التعليم الزيتوني وترتيبها في درجات علمية مضبوطة بامتحانات لم تكن موجودة من قبل، وصدر بعدها قانون إصلاح التعليم الزيتوني متضمّنا 67 فصلا في فبراير 1876، في محاولة لمواكبة التعليم الزيتوني لعصره ولحاجيات البلاد. كما تمّ إخراج المكتبة الموجودة بقصر البايات وما فيها من كتب نادرة ومخطوطات نفيسة وإتاحتها لعامة الناس، من خلال وضعها في عشرين خانة بجامع الزيتونة سنة 1840.

ولم تسلم محاولات الإصلاح هذه من مقاومة المحافظين المتشبّثين بالهياكل القديمة التي كانت كفيلة بتخفيض سرعة الإصلاح حينا وتجميدها أحايين أخرى في مؤسسة الجامع الأعظم بتونس.

---

[490] من مواليد سنة 1884 بتونس، تخرّج في المدرسة الصادقية، وواصل تعليمه العالي بمدرسة العلوم السياسية بفرنسا، وتولى العديد من الوظائف قبل وبعد الاستقلال؛ كرئاسة المعهد القومي للآثار، ورئاسة إدارة المحفوظات التونسية. وكانت حياته حافلة بالأنشطة العلمية من بحث وكتابة وإلقاء محاضرات ومشاركة في المؤتمرات ومشاركة في المجمعات العلمية، وله العديد من المؤلفات والرسائل في الأدب والتاريخ والسياسة والاقتصاد، وتوفي بتونس سنة 1968.

[491] ولد بتونس سنة 1898 وتوفي بها سنة 1966، يعدّ من أعلام الصحافة التونسية، وصاحب كتاب "الأدب التونسي في القرن الرابع عشر".

[492] من مواليد العاصمة تونس سنة 1914، تلقى تعليمه بالزيتونة والخلدونية، وعمل بالتدريس في الزيتونة والكتابة في الصحف، ما سهّل له نقل أفكاره للناس. له مؤلفات في التصوّف وترجمة الأعلام والأبحاث الفقهية، وتوفي بتونس سنة 1978.

[493] عاشر بايات الأسرة الحسينية، حكم بين سنة 1837 وسنة 1855، أنشأ في فترة حكمه المدرسة الحربية ببارادو سنة 1840، وأصدر أول قانون منظّم للتعليم الزيتوني، يعرف ب "معلّقة باب الشفاء" (لأنه كتب بماء الذهب وعلّق على باب الشفاء بجامع الزيتونة سنة 1842)، وألغي الرّق وعُتق العبيد في عهده سنة 1846.

2.6 تحرير المرأة بين الطاهر الحدّاد ومجلة الأحوال الشخصية

تشبّع الطاهر الحدّاد (1899-1935) بالفكر الإصلاحي الذي برز في تونس منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، والذي يقوم على الحداثة والانفتاح على الغرب لكسب أسباب قوّته، كما تشبّع أيضا بأفكار روّاد الفكر الإصلاحي بالمشرق العربي (الأفغاني وعبده)، والذي عمل على ملاءمة الإسلام مع مقتضيات العصر، وعدم الاقتصار على أحكام وردت من علماء القرون الوسطى، والاجتهاد وفقا لمتطلبات المجتمعات الإسلامية في وقتها. كما تأثّر الحدّاد بأفكار ابن خلدون ومناهجه ومبادئه، والمصالحة بين الإيمان والعقل، والمبادئ المناهضة للاستبداد والظلم، والتي تقوم على فكرة "العدل أساس العمران" و"الظلم مؤذن بخراب العمران"، كما تشبّع بأفكار قاسم أمين،[494] التي وجد فيها الأدلة الدينية الضامنة لحقوق المرأة المسلمة ومساواتها بالرجل.

وفي الوقت الذي أهمل فيه الكثير من المصلحين، من أمثال خير الدين وقبادو وغيرهم، موضوع المرأة، واقتصر همّهم الإصلاحي على أمور السياسة والاقتصاد والعمران والتعليم، فإنّ مشروع الحدّاد الإصلاحي ارتكز على تحرير الإنسان، وعلى تكريس المبادئ المناهضة للاستبداد والظلم، وعلى المصالحة بين الإيمان والعقل، وذلك بتحويل الخطاب الفقهي إلى أدب اجتماعي، وبالانتقال من فقه النصوص إلى فقه الواقع.

وفتح كتاب الحدّاد "امرأتنا في الشريعة والمجتمع"، الذي أصدره سنة 1930، ثغرة في جدار الحقوق الاجتماعية، بدعوته إلى إدماج النساء في الحياة العامة، بعد أن كانت إلى ذلك الحين ذكورية نخبوية. واشتهر كتابه هذا أيّما اشتهار بما مثّله من فكر ثوري نهل من معين الإسلام. وحلّل الحدّاد في كتابه هذا الوضع المزري للمرأة التونسية، وبرأ فيه الإسلام من التسبّب في ذلك بتبيينه أنّ الشريعة الإسلامية لا تتنافى مع حقوق المرأة ومساواتها بالرجل،[495] كما برهن على جرأة فكرية نادرة ومقدرة على تحليل العقلية السائدة آنذاك في المجتمع التونسي، ورأى أنّ الوضعية البائسة التي عاشتها المرأة في حينها مردّها إلى التقاليد الاجتماعية الناجمة عن عقلية أبوية وعشائرية قديمة. وكذلك أفصح بكلّ وضوح عن إيمانه بالحداثة وما تستوجبه من تحرير للمرأة من سجونها؛ كي تساهم في مصير بلادها، حيث إنّها تمثّل نصف المجتمع، والنصف الآخر بين أحضانها، وذلك بتعليمها؛ لأنّ النهوض بالمرأة هو نهوض بالمجتمع.[496]

---

[494] كاتب وأديب مصري، صاحب كتاب "تحرير المرأة"، يعتبر أحد رواد حركة تحرير المرأة في العالم العربي.
[495] الحدّاد، الطاهر، امرأتنا في الشريعة والمجتمع، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة 2004، ص 15-16.
[496] المصدر السابق، ص 198-204.

ورأى الحدّاد أنّ الشريعة جاءت مرنة متّسعة المعاني من أجل قبول أطوار الحياة، وتوخّى في كتابه قراءة مقاصدية، واضعا الأحكام المتعلّقة بتعدّد الزوجات والإرث في إطارها التاريخي، مبيّنا أنّها أخذت عند نزولها بعين الاعتبار الأوضاع القائمة والعقليات السائدة في المجتمع العربي.[497]

وحوى كتابه إجابات مجموعة من رجال الشرع عن أسئلة تتعلق بالمرأة، كان الحدّاد قد طرحها على 6 من كبار العلماء آنذاك، مرجع القضاء والتعليم والفتوى، تمحورت حول مسألة الزواج وحقّ المرأة في اختيار زوجها وحقّها في الخلع وحقوقها بعد الطلاق وحقوقها في بيتها وحقها في التصرّف في مالها وحقها في تولّي الشؤون خارج البيت، وأخيرا مسألة الحجاب وما يجب أن تستره المرأة من جسدها. وجاءت الإجابات مختلفة بحسب المذهب الفقهي الذي ينتمي إليه المجيب (كانت تونس في العهد الحسيني تحتضن المذهبين المالكي والحنفي)، إلا أنّ رأي الحدّاد للمسائل المطروحة اختلف بالكلّية عن كلّ المشائخ الذين اعتمدوا في ردودهم على النصوص، واعتمد هو على المقاربة المقاصدية التي تنطلق من المعاينة الاجتماعية، وتوخّى في ذلك قراءة تاريخية لما ورد في القرآن والسنّة، واضعا أحكام الشريعة الخاصة بتنظيم المجتمع والمعاملات بين أفراده في إطارها التاريخي.

ودفع الحدّاد الثمن نتيجة أفكاره ودعواته التي رأى الزيتونيون حينها أنّها تصبّ في صالح الاستعمار الفرنسي، وسحبوا منه شهادة التطويع التي تخرّج بها في المؤسسة الزيتونية،[498] كما صودر كتابه، وعاش منبوذا، إلى أن توفّي سنة 1935 عن عمر 36 سنة. ولكنّ أفكاره لم تمت معه، وظلّت قائمة في أوساط النخب التونسية، ومهّدت لاحقا الطريق لصدور مجلة الأحوال الشخصية.[499]

وبعد أن بقيت قضية المرأة وحقوقها محلّ منازعة بين الفقيه والمناضل والسياسي، نجح بورقيبة في المزاوجة بين دعوى الاجتهاد الديني وتطبيق المبادئ القانونية الحديثة، وفي تجاوز حلقة الفقهاء والمفسّرين الذين ظلوا أسيري النصوص، وتحويل المسألة إلى مسألة حضارية تقع في صلب الاهتمامات السياسية للمجتمع. واستطاعت المجلة الصمود أمام حملات المحافظين وتحولت إلى ثابت من الثوابت الوطنية. كما مثّل إصدارها نجاحا في تقويض أسس النظام القديم وقلب الأوضاع الاجتماعية والتربوية والثقافية رأسا على عقب من دون تردّد.

---

[497] المصدر سابق، ص 13.

[498] شكلت نظارة الجامعة الزيتونية لجنة من كبار العلماء؛ للحكم في قضية كتاب الحداد وتوضيح الموقف الشرعي من القضايا التي أثارها، فأدانت اللجنة الكتاب وصاحبه، كما ردّ البعض على كتابه هذا بكتب معارضة، أشهرها كتاب "الحِداد على امرأة الحدّاد" لمحمد صالح بن مراد، والذي صدر سنة 1931، وآخر بعنوان "سيف الحقّ على من لا يرى الحقّ" لعمر بن إبراهيم البرّي.

[499] صدرت في 13 أغسطس 1956، ودخلت أحكامها حيّز التنفيذ مع بداية سنة 1957، وأُدخل على صياغتها الأولى حتى الآن ثماني تعديلات؛ من أجل تطويرها، ومن أجل ضمان حقوق أكثر للمرأة التونسية، والتي تعتبر وضعيتها جيّدة بالمقارنة مع مثيلاتها في باقي الدول العربية. يمكن الاطلاع على نصوصها كاملة، من خلال هذا الرابط:
http://www.legislation.tn/sites/default/files/codes/StatutpersonnelArabe.pdf (آخر زيارة 19.08.2020).

وألغت بنود المجلة القانونية الجديدة معظم أحكام الأسرة التي صيغت قبلها حسب المذهبين المالكي والحنفي، وأحدثت انقلابا ضخما في المجتمع التونسي، حيث أصبح يعاقب بالسجن كل من يتزوج بثانية، ولا يصير الطلاق إلا بحكم قضائي يضمن حقوق المرأة المالية والأسرية، ولا تزوّج الفتاة إلا بموافقة صريحة منها أمام عدول إشهاد.[500]

وتناغمت بنود المجلة مع مشروع الحدّاد، ومن ذلك؛ تحجير تعدّد الزوجات، وانعقاد الزواج برضا الطرفين، وتحديد السّن القانونية له، وإخراج الطلاق من سلطة الزوج، وسحب القضايا المتعلقة به من الفقهاء وتوكيلها إلى محاكم وضعية. كما أقرّت المجلة حرّية المرأة وحقوقها، كحقّها في التعليم وفي تولّي الوظائف والمسؤوليات، وبالتالي تحقّقت طموحات الحدّاد بتحصّل المرأة على مجال واسع من الحريات والحقوق، وصل حدّ إقرار التناصف في الترشّح والفوز في القائمات الانتخابية.[501]

3. التلقّي الأول للسلفية: الرسائل الوهابية، والردود عليها

استفحل أمر الدعوة الوهابية في الجزيرة العربية وما حولها في القرن التاسع عشر،[502] بعد أن ظهرت إلى الوجود أواسط القرن الثامن عشر في نجد، ولم تكن تونس، بالرغم من بعد المسافة، في غيبوبة عن أمرها وتطوراتها، خصوصا بعد نجاح الحركة في استقطاب أنصار ومؤيدين لها داخل موطنها بالجزيرة العربية وخارجها إلى الهند شرقا والمغرب الأقصى غربا.

ووصلت تباشير الدعوة إلى تونس ببعديها السياسي والديني حوالي سنة 1803 عن طريق رسائل وصلت عبر تنقّل الأشخاص (من حجّاج وطلبة علم وتجّار)، عرفت بالرسائل الوهابية،[503] وشاع خبرها في أوساط التونسيين قبل أن يصل خبرها إلى الباي آنذاك حمودة باشا،[504] الذي لم تكن مرسلة إليه. واثنتان من هذه الرسائل لقيتا اهتماما وتركيزا من العلماء التونسيين: الأولى قصيرة بعنوان "ورقة الوهابي الواردة من المشرق"، والتي ردّ عليها عمر المحجوب[505] سنة 1807، بردّ عنونه ب "الرّد على ورقة الوهابي الواردة

---

[500] مجلة الأحوال الشخصية، باب الزواج، الفصل التاسع.

[501] ينصّ الفصل 46 من الدستور التونسي على أن "تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة، وتعمل على دعمها وتطويرها، وتضمن تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمّل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات. تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة".

[502] نجحت الدعوة في دخول مكّة سنة 1803 والمدينة سنة 1805، وتسبّبت في إحداث تشويش على الحجيج، وقبلهما الغارة على مدينة كربلاء سنة 1801.

[503] عرف عن محمد بن عبد الوهاب إكثاره من المراسلة، حيث نسب إليه إحدى وخمسون رسالة، نشر منها ابن غنّام في كتابه "تاريخ نجد" ستا وعشرين رسالة، حثّ فيها أتباعه على نشر الدعوة وتهجّم فيها على أعدائه، ويبلغ عدد النصوص المكتوبة التي وصلت تونس والمنسوبة إلى محمد بن عبد الوهاب اثنين، وردا بين سنة 1803 وسنة 1811، وسميت رسائل في إطار نشر الدعوة الوهابية. انظر: الرديسي، حمادي ونويرة، أسماء، الرد على الوهابية في القرن التاسع عشر: نصوص الغرب الإسلامي نموذجا، مصدر سابق، ص 10- 17.

[504] خامس بايات تونس، حكم بين سنة 1782 وسنة 1814، وتميزت فترة حكمه بالاستقرار. انظر: الشريف، محمد الهادي، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، مصدر سابق، ص 88.

[505] فقيه وقاض، تولى الإمامة بجامع الزيتونة، وتوفي بتونس سنة 1807. انظر: مخلوف، محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتب العلمية، بيروت 2003، المجلد الأول، ص 525، الترجمة رقم 1471.

من المشرق"، والثانية طويلة بعنوان "كشف الشبهات"،[506] ردّ عليها إسماعيل التميمي[507] سنة 1832، بكتاب "المنح الإلهية في طمس الضلالة الوهابية"، وكلتا الرسالتين وردتا إلى تونس بعد وفاة ابن عبد الوهاب (سنة 1793)، ويرجّح أن يكون قد وضعهما قبل وفاته.[508] أمّا عن المحتوى، فكلتا الرسالتين تأسّستا على عنصر التوحيد وعلى تبيان أنّ الدّين كامل وكلّ ما عداه بدع.

3.1 ورقة الوهابي الواردة من المشرق

ففي الرسالة القصيرة، والمسمّاة "ورقة الوهابي الواردة من المشرق"، والتي لا يتجاوز حجمها الصفحتين،[509] دعوة صريحة إلى اعتناق العقيدة السلفية، من خلال الإلمام بالاتجاه العام للدعوة في صيغة مجملة، واستعراض ما حقّقته الحركة من نصر على خصومها والظفر بهم، وذلك بالتركيز على سَوْق الآيات القرآنية والتعقيب عليها، وتخصيص فقرة مطوّلة لحديث "الفرقة الناجية"، والإفاضة في مسألة اصطناع الوسطاء والشفعاء بين العبد وربّه، والبناء على القبور، وإقامة القباب والمشاهد، وأخيرا محاولة إظهار الجماعة (أتباعه) بمظهر الأقلية المضطهدة. وحاول ابن عبد الوهاب في هذه الرسالة توفير أهم معطيات القضية بوجهيها الاعتقادي والعملي، وتوجيه الدعوة إلى الإنضمام للحركة بقوله "من عمل على ذلك، وانخرط في الطريقة، فهو أخونا المسلم، له ما لنا، وعليه ما علينا".[510]

أمّا الرّد عليها، والذي أدرجه ابن أبي الضياف[511] كاملا في كتابه الإتحاف، والذي كان بطلب من الباي الذي أرسل هذه الرسالة إلى علماء عصره وطلب منهم توضيح محتواها للناس، فجاء على يد الشيخ الزيتوني عمر المحجوب، والذي يمكن اعتباره الردّ الرّسمي للدولة التونسية، التي كانت حينها محكومة بعلاقة مباشرة بالدولة العثمانية،[512] وكذلك بالتبعية للطرق الصوفية (كالطريقة القادرية). ويظهر من الرّد أنّ الدوافع كانت سياسية دينية، وذلك للحفاظ على الاستقرار والطاعة وحفظ النفس والدين.[513] وانتهج المحجوب الأسلوب

---

[506] نشرها ابن غنّام في كتابه "تاريخ نجد" على أنّها "رسالة عامة للمسلمين؛ جوابا لكثير من شبههم التي أدلوا بها"، وهي ليست موجّهة لأهل تونس خاصة. انظر، ابن غنام، حسين، تاريخ نجد، مصدر سابق، ص 225-242.

[507] قاض ومفت مالكي، درّس بجامع الزيتونة، وتولى رئاسة الإفتاء في تونس سنة 1827. انظر: مخلوف، محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، مصدر سابق، المجلد الأول، ص 530-531، الترجمة رقم 1489.

[508] يرجّح أن يكون الذي أرسل الرسالتين سعود بن عبد العزيز، إثر استيلائه على مكة والمدينة. انظر: الرديسي، حمادي ونويرة، أسماء، الرد على الوهابية في القرن التاسع عشر: نصوص الغرب الإسلامي نموذجا، مصدر سابق، ص 22.

[509] عبارة عن نص إعلامي موجّه أساسا إلى من هم ليسوا من أهل المذهب، ويمكن اعتبارها ملخصا لكتاب ابن عبد الوهاب "التوحيد الذي هو حق الله على العبيد"، الذي أوضح فيه مفهومه للتوحيد والشرك وما يتعلق بهما.

[510] للاطلاع على الرسالة كاملة، انظر: ابن أبي الضياف، أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان، مصدر سابق، المجلد الثاني، الجزء الثالث، ص 60-63. والرديسي، حمادي ونويرة، أسماء، الرد على الوهابية في القرن التاسع عشر: نصوص الغرب الإسلامي نموذجا، مرجع سابق، الرسالة ص 125-130. والرد عليها ص 149-168.

[511] الوزير والمؤرّخ والأديب، ولد بمدينة تونس سنة 1802، وتوفي بها سنة 1874، عرف بكتابه إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، والذي طبع في أربعة مجلدات.

[512] كانت تونس حينها خاضعة للخلافة العثمانية (ولو شكلا على اعتبار تمتّع حكام تونس بالاستقلالية في القرار) التي كانت في صراع مع آل سعود حول السيطرة على البقاع المقدّسة في الحجاز. ويعتبر الباي ممثلا للسلطة العثمانية، ولذلك يمكن اعتبار ردّ المحجوب على الرسالة الموقف الرسمي للدولة الحسينية بتونس؛ نظرا لصدور الأمر من الباي.

[513] الحمامي، عبد الرزاق، من قضايا الفكر الديني بتونس، الدار التونسية للنشر، تونس 1992، ص 122.

نفسه الذي انتهجه ابن عبد الوهاب في التشنيع على الخصم واستحضار الآيات والأحاديث التي تناسب الموقف والحجج الفقهية والمنطقية، كالتفريق بين العبادة لغة والعبادة شرعا عند التعرّض لمسألة زيارة القبور على أنّها شرك وعبادة لغير الله.

ويظهر الخلاف بين الرسالة والرّد؛ بسبب اختلاف البنية الثقافية التي انطلق منها ابن عبد الوهاب عن ما كانت عليه البنية الثقافية في تونس حينها، حيث يعايش الناس الأولياء والصالحين، ويستمدّ منهم الساسة البركة والعون. وختم المحجوب ردّه بالتلويح باستعداد تونس للحرب، إن فرضت عليها؛ "فإنّ بني عمك فيهم رماح، وما منهم إلا من يتقلّد الصفاح، ويجيل في الحرب فائز القداح"،[514] ردّا على التهديد الوارد في آخر الرسالة، والذي وصل حدّ التلويح بالسلاح.

3.2 كشف الشبهات

أمّا الرسالة الثانية "كشف الشبهات"، فتقع في حوالي عشرين صفحة، وتحوي عرضا لمبادئ الدعوة، وردّا على انتقادات وجّهت لابن عبد الوهاب حول تكفير الناس. ويبدو من عنوانها ومتنها أنها موجّهة إلى من انخرطوا في الدّعوة، وذلك من خلال المقدّمات العقدية والمساجلة الافتراضية بين أحد "أعداء الله القاعدين على الطريق إليه من أهل الفصاحة والعلم والحجج"،[515] والمرسل إليه الذي يخشى ابن عبد الوهاب عليه من أن يثير في قلبه الشبهات، وهو أحد الأسباب الدافعة لوضعه رسالته هذه، وتحوي أيضا ردودا جاهزة على ما يمكن طرحه من أسئلة أو اعتراضات ممن هم خارج المذهب.

أما الرّد عليها، والذي نشر منفردا (في 154 صفحة) سنة 1910، بطلب من الباي حمودة باشا، فقد أراده إسماعيل التميمي (وهو تلميذ الشيخ المحجوب، والمتصدّر لمنصب القضاء في وقتها) فرصة لتبيان موقفه من الحركة الوهابية كحركة آخذة في التمدّد، وحوى ردّه على مقدّمة وثلاثة مطالب، تناولت كل القضايا التي أثارها ابن عبد الوهاب في رسالته؛ كمفهومي التوحيد والعقيدة، ومسائل التوسّل والاستغاثة والنذر والذبح وزيارة القبور، بعرض يغلب عليه الاتّزان، حيث يعيد المحاور الرئيسية ملخّصة، ثم يعلّق عليها منتهجا أسلوب الرّد والمعارضة، بغاية تبيان أنّ كلّ ما جاء في الرسالة ليس إلا ضلالا، وذلك من خلال ضرب الأصول الفكرية التي تستمدّ منها الحركة الوهابية قوّتها، ومن خلال التشهير بابن تيمية الذي تعتبر اجتهاداته ومواقفه الأسس التي تعتمد عليها الحركة.[516] كما تعمّد الخلط بين الأفكار وصاحبها بالرغم من مرور سنوات على وفاته وقت تحريره للرّد، وتعمّد مقارنة الوهابية بالخوارج، وذلك من جهة تكفيرهم كلّ

[514] ابن أبي الضياف، أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان، مصدر سابق، المجلد الثاني، الجزء الثالث، ص 64-75.
[515] الرديسي، حمادي ونويرة، أسماء، الرد على الوهابية في القرن التاسع عشر: نصوص الغرب الإسلامي نموذجا، مرجع سابق، ص 134.
[516] المصدر السابق، ص 173.

من يخالفهم، وتنزيل آيات نازلة في المشركين على مخالفيهم.[517] وخلص إلى أنّ "الوهابية من الفرق الهالكة، وأنّ فتنتهم أعظم من بقية الفرق، وذلك أنّ ما استندوا إليه قياس فاسد لا مستند له من الكتاب والسنّة والإجماع".[518]

3.3 أهمية الرسائل والردود

لا يمكن الاعتماد على ردّي المحجوب وتلميذه التميمي كمرجع لتشخيص مواقف علماء الزيتونة والتونسيين من الدعوة الوهابية حينها، ولكن يمكن الاعتماد عليهما للتدليل على التيارات الفكرية التي كانت سائدة في بداية القرن التاسع عشر في تونس، والخوف من انتشار الدعوة الوهابية في تونس، وما يمكن أن تسبّبه من فوضى وخروج عن النظام العام السائد، وتغلغل مسألة الأولياء والصالحين ومسائل الكرامات والخوارق والعادات في الضمير الجمعي للتونسيين، حتى كادت تكتسب صبغة تقديسيه لا يجوز الطعن فيها، ويبرز ذلك من خلال حالة توتّر الشيخين في رديهما عندما تعلّق الأمر بمسألة التوسّل.

ويمكن أيضا الكلام عن تحالف عضوي بين الإسلام الرسمي والإسلام الطرقي الذي تمكّن من الانتشار واستحال إلى جهاز إضافي لتعزيز سلطان الباي،[519] ما كوّن حالة ثقافية واجتماعية اصطلح على تسميتها ب "الإسلام المغاربي"، وهي حالة من التديّن الذي يسمح لصاحبه بنوع من المرونة في السلوك والتعبّد، تعطي أتباعها القدرة على التكيّف والانسجام مع الذّات والتعايش مع المختلف، وخلق نوع من التوافق بين الإلهي والدنيوي وبين العقلاني واللاعقلاني،[520] وهو ما أفشل تأثير الوهابية على تونس في ذلك الوقت وحدّ من تأثير هذه الرسائل وما كان يحمله الحجيج معهم من قصص.

4. التلقّي الثاني للسلفية: من الظهور، إلى ثورة يناير 2011

لم تجد الدعوات السلفية القادمة من الجزيرة العربية المناخ الملائم الذي يخوّل لها الانتشار في تونس، بعد التصدّي الرّسمي والمشائخي، الذي أعقب ورود أخبارها عن طريق الرسائل الوهابية وما كان يتناقله الحجّاج العائدين من الجزيرة العربية من أخبار الحركة؛ بسبب تركيزها على مقاومة التصوّف الطرقي، بدعوى محاربة البدع التي تنحرف بعقيدة التوحيد، والذي كان وقتها متغلغلا في الثقافة الدينية للتونسيين،

[517] المرجع السابق، ص 259-261.
[518] المرجع السابق، ص 257.
[519] بن رمضان، فرج، تلقّي الوهابية في تونس، مصدر سابق، ص 32.
[520] الجورشي صلاح الدين، السلفية في تونس بين قمع السلطة ومخاوف النخبة، ضمن كتاب المسبار: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين - الإسلام السياسي في تونس، مصدر سابق، ص 313.

والتي كان لشيوخها تأثير واسع على السكان، سواء في المناطق الحضرية أو في الأرياف. إلا أنّه لا يوجد ما ينفي نجاح الحركة في كسب تعاطف محدود عند بعض التونسيين.[521]

وفي مقابل ذلك، لقيت السلفية الإصلاحية (أو السلفية الجديدة) الوافدة من المشرق، قبولا لافتا في تونس، وهي التي كانت انتقادا لواقع المسلمين، انطلاقا من نموذج السلف الصالح،[522] سواء عبر مجلة المنار التي لاقت إقبالا كبيرا عليها من قبل النخبة،[523] أو من خلال الضجّة والأثر الكبير الذي تركته الزيارتان اللتان قام بهما محمد عبده إلى تونس (سنتي 1884 و1903) على الساحة الدينية والثقافية، ولكن هذا التأثير بقي منحصرا في حدود مشائخ الزيتونة وجماعة الخلدونية في حينها، ليتوقف لاحقا ولم يجد من يستأنف مساره، فلا مؤسّسات دولة الاستقلال الحديثة ولا المؤسّسات الدينية التي رأت النور مع قيام الدولة الوطنية كانت قادرة على ذلك، ما تسبّب في خلق فراغ كبير في السّاحة الدينية التونسية، وأثّر ذلك على نمط التديّن العام، الذي صار عرضة للتأثير المباشر للدعاة والوعّاظ ولاحقا للحركيين من أنصار المذاهب والمجموعات السياسية والدينية.[524]

وفي ظلّ انقسام النخبة في تونس إلى قطبين: الأول يدعو إلى الإقبال على كلّ ما يصدر عن المشرق العربي الإسلامي، والآخر يحرص على الاستقلال عن الجذور المشرقية، ويدعو إلى الانفتاح على الفضاء الأوروبي،[525] وفي ظلّ خلو البلاد من مؤسّسات دينية قادرة على ملء الساحة، تمكنت السلفية الوهابية من إيجاد موطئ قدم لها بغزوة ثانية، ولكن هذه المرّة كحالة ثقافية دينية سلوكية، تبنّتها فئات من المجتمع، وخاصة الشباب منهم، مستغلة حالة التعطّش إلى بديل ثقافي لديهم، وضجرهم من خطاب ديني رسمي سطحي ونمطي أو من خطاب تحديثي أكاديمي نخبوي، واستغلت أيضا انتشار الدعوة الوهابية ببعديها الديني والثقافي خارج الجزيرة العربية، وانفجار إعلامي رقمي وفضائي لم تتهيأ له لا الدولة ولا النخب الفكرية.[526]

4.1 البدايات

تزامن تأسيس دولة الاستقلال مع إطلاق مشروع التحديث وفرض علمانية الدولة وتهميش المؤسّسات الدينية، حيث كانت البداية بإغلاق الجامعة الزيتونية كمؤسّسة تعليمية، بعد الدور الكبير الذي لعبته على

---

[521] براهم، سامي، الدين والسياسة بين تهافت العلمانيين وقصور الإسلاميين، منشورات كارم الشريف، تونس 2012، ص 101.

[522] تمكنت الوهابية وكذلك الإصلاحية لاحقا من الاندماج عبر مؤسسة المنار بمطبعتها ومجلتها، والتي كانت بمثابة الحلقة الواصلة بين الرافد السلفي الإصلاحي، الذي ينحدر منه صاحب المنار محمد رشيد رضا، والرافد السلفي الوهابي، الذي دعمه رضا بطبع منشوراته والدفاع عنه في مقالاته، وخصوصا في مجلة المنار. انظر: السلمان، محمد بن عبد الله، رشيد رضا ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مكتبة المعلا، الكويت 1988، ص 296-308.

[523] بن عاشور، الفاضل، الحركة الأدبية والفكرية في تونس، مصدر سابق، ص 57.

[524] براهم، سامي، الدين والسياسة بين تهافت العلمانيين وقصور الإسلاميين، مصدر سابق، ص 102.

[525] المصدر السابق، ص 123.

[526] خصوصا بعد تأسيس الدولة السعودية الثالثة، ونجاح سعود بن عبد العزيز في بسط نفوذه على مكة والمدينة، بين سنة 1803 وسنة 1805، واكتشاف البترول سنة 1930، ما وفّر للدعوة إمكانيات مادية غير مسبوقة.

مدى قرون، وبوضع حدّ لسلطات النخبة الزيتونية وعزلهم عن الحياة العامة وتهميش دورهم في المجتمع، وبمصادرة أراضي الأوقاف، ما ترتّب عليه فراغ كبير على مستوى الشرعية والمرجعية.[527]

ولأنّ الطبيعة تأبى الفراغ، فقد برز موقف رافض للمشروع التحديثي للنخبة الحاكمة، بدأ ببعض التحرّكات المحدودة أواخر الستّينات في جامع الزيتونة، بإلقاء مواعظ ودروس دينية من قبل بعض المشائخ؛ كمحمد صالح النيفر،[528] وعبد القادر سلامة،[529] والنشاط ضمن جمعية المحافظة على القرآن الكريم،[530] وإصدار بعض المجلات؛ كمجلة "جوهر الإسلام" سنة 1968، لصاحبها محمد الحبيب المستاوي، ومجلة "المعرفة"،[531] ومجلة "المجتمع"،[532] والتي تخصّصت في طرح قضايا عامة، مثل فساد أخلاق الأفراد والأمّة، وابتعاد التونسيين عن مرجعية الإسلام النقي وقيمه وقوانينه، ونقد الغرب والتصدّي لتقليده وللتشبّه به، فكان خطابها مزيجا من السلفية والتصوّف، لتبرز إلى الوجود "الجماعة الإسلامية" سنة 1972،[533] كأوّل مشروع دعوي ثقافي مغاير لمشروع بورقيبة، يرفض التغريب، ويطرح فهما جديدا للإسلام، وكان متكوّنا من عناصر متنوّعة، هدفها إحياء القيم والمبادئ ومفردات الثقافة الإسلامية، والدعوة إلى أداء الصلاة، وتنقية العقائد من الانحرافات والضلالات، وتبسيط المفاهيم الإسلامية، والتوجّه إلى الناس في الفضاءات العامة، من خلال رسائل دعوية بثّتها عبر وسائلها المتواضعة، إمّا مباشرة على شاكلة جماعة الدعوة والتبليغ، وإمّا في المساجد من خلال الدروس والمواعظ والمدارس الثانوية والجامعات، وإمّا عبر مجلاتها التي كانت تباع في الأكشاك وتطبع في مطابع الدولة.

ونجحت هذه الجماعة في الخروج من تونس العاصمة إلى المدن الداخلية، وفي الانخراط في الجمعيات والمنظمات الكشفية والنقابية والاجتماعية، وعملت على ردّ الاعتبار للغة العربية وعلى صناعة وعي جديد، ونجحت في تجنيب نفسها في البداية معارك جانبية مع السلطة ومع القوى العلمانية واليسارية، بالرغم من الغموض الذي اكتنف تحديد هويتها، وخصوصا في مسألة العلاقة بين الديني والسياسي، حيث كان أغلب المؤسّسين من الشباب حديثي التخرّج في الجامعة، ولم تكن لهم أدبيات منشورة تحدّد مرجعياتهم الفكرية.[534]

---

[527] تم تفصيل الكلام في هذه المسائل في الفصل الأول، عند الكلام عن الفترة البورقيبية.

[528] يعتبر الأب الروحي للحركة الإسلامية المعاصرة، ولد بتونس سنة 1902، وعمل مدرّسا بجامع الزيتونة، وهو من مؤسّسي جمعية الشبان المسلمين سنة 1928، وأحد مؤسّسي مجلة المعرفة في بداية الستينات، وتوفي بتونس سنة 1993. انظر: العمدوني، لطفي، الحركة الإسلامية في تونس: أطوار من النشأة والمحاكمات السياسية الكبرى 1965-1981، مصدر سابق، ص 34-35.

[529] شيخ زيتوني ومؤسّس مجلة المعرفة.

[530] يعتبر السماح لها بالنشاط بداية من سنة 1966 استثناء، بعد إقناع بورقيبة بالحاجة الماسة إلى حفظة للقرآن، يمثلون تونس في المسابقات الدولية لحفظة القرآن الكريم. انظر: المصدر السابق، ص 40.

[531] صدر عددها الأول سنة 1961، وتوقفت، ثم استئنف صدورها في فبراير 1972، واستمر حتى سنة 1980. وركزت في مقالاتها على القضايا الحضارية وعلى التعريف بالإسلام. انظر: المصدر السابق، ص 58-61. والنيفر، حميدة، شهادة عن سنوات التأسيس، ضمن كتاب من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين - الإسلام السياسي في تونس، مصدر سابق، ص 90.

[532] صدر أول أعدادها في أغسطس 1979، وأوقفت في نوفمبر من السنة نفسها. انظر: المصدر السابق، ص 76.

[533] كان ذلك فيما يعرف بمؤتمر الأربعين، الذي انعقد بضواحي العاصمة، وحضره أربعون شخصا من بقايا الزيتونيين ومن أنصار الفكر والتيار الإخواني. انظر: علاني، علية، الحركة الإسلامية التونسية ومسألة البحث عن الذات، ضمن كتاب: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين - الإسلام السياسي في تونس، مرجع سابق، ص 216.

[534] لم يبرز من بينهم مؤلفون عدا راشد الغنوشي وعبد المجيد النجار.

ولم تسلم بنية الجماعة الداخلية من التجاذبات بين مختلف مكوّناتها الفكرية، التي توزّعت على ثلاثة أجنحة:

1- جناح ارتكز على التديّن التقليدي التونسي المرتكز على التقليد المذهبي المالكي والعقائد الأشعرية والتربية الصوفية (كما صاغها ابن عاشر؛ في عقد الأشعري وفقه مالك...وفي طريقة الجنيد السالك).
2- جناح ارتكز على الاتجاه الأصولي الإخواني الوارد من المشرق المرتكز على سلطة النص الديني وشمولية الإسلام في كل ما يتعلّق بمناحي الحياة.
3- جناح ارتكز على التديّن العقلاني باعتماده على الفهم المقاصدي بدل الفهم النصّي، من خلال ردّ الاعتبار إلى المنهج الاعتزالي، وإعادة الاعتبار إلى المدرسة الإصلاحية التي مثّلها؛ عبده، والكواكبي، والطهطاوي، وخير الدين.[535]

وبالرّغم من فشل الحركة السلفية فكرا وسلوكا وتنظيما، من اختراق الحركة الإسلامية لفترة قاربت العقدين، إلا أنّها نجحت في ذلك بداية من سنة 1989، بخروج "الجبهة الإسلامية التونسية"[536] إلى العلن بقيادة كلّ من؛ محمد علي الحرّاث،[537] ومحمد خوجة،[538] ومجموعة من الشباب الذين غادروا البلاد إمّا لتلقّي العلوم الدينية في بلدان المشرق، وإمّا للعمل في البلدان الأوروبية، حيث تعرّف واختلط الكثير منهم مع قيادات فكرية ودينية سلفية.

ولكن سلطات بن علي الأمنية لم تترك المجال لهذه الجماعة الناشئة (شأنها شأن باقي مكوّنات التيارات الإسلامية) لتلتقط أنفاسها، وأجبرت عناصرها التي لم يتم اعتقالها على الفرار من البلاد.[539] إلا أنّ الظاهرة استفادت من الأحداث الإقليمية والعالمية، وتمكنت من التمدّد، بداية في شكل مجموعات شبابية صغيرة، لا يربط بينها أيّ رابط تنظيمي واضح، كلّ ما يجمع بينها هو الإيمان بوجوب العودة إلى التديّن الصافي، والاعتقاد بأنّ المسلمين يتعرّضون إلى التآمر من قبل أعداء خارجيين (الغرب)، وأنّ الرّد عليهم لا يكون إلا بالجهاد وبنصرة المسلمين.[540]

وتعتبر الظاهرة جديدة في تونس وغير مسبوقة في تاريخها المعاصر، ومكّنها نجاحها في اختراق المجال الديني، من التحوّل إلى قضية شغلت السلطة والنخب السياسية والفكرية والرأي العام، وخصوصا بعد

---

[535] المديني، توفيق، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، مصدر سابق، ص 246.
[536] تأسّست من قبل منشقّين عن حركة النهضة؛ بسبب ما اعتبروه عجزا منها عن مواجهة نظام بن علي. انظر: يحمد، الهادي، تحت راية العقاب: سلفيون جهاديون تونسيون، الديوان للنشر، تونس 2015، ص 38.
[537] درس بإيران، ثم عاد إلى تونس، قبل أن يغادرها إلى لندن، حيث يقيم الآن، ويرأس منظمة الوحدة والسلام، ويملك قناة تلفزية؛ "إسلام TV".
[538] أستاذ جامعي، ومؤسّس أول حزب سلفي في تونس؛ "حزب جبهة الإصلاح"، سنة 2012.
[539] علاني، علية، الحركة الإسلامية التونسية ومسألة البحث عن الذات، ضمن كتاب: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين - الإسلام السياسي في تونس، مرجع سابق، ص 351.
[540] الجورشي صلاح الدين، السلفية في تونس بين قمع السلطة ومخاوف النخبة، ضمن كتاب المسبار: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين - الإسلام السياسي في تونس، مصدر سابق، ص 42.

المواجهات المسلّحة مع قوات الجيش والشرطة أواخر 2006 بمنطقة سليمان جنوب العاصمة تونس، وهي الحادثة التي زادت من الاهتمام الأمني والإعلامي بها.

ورغم توفّر الأدلة على وجود نشاط سلفي، لم تتضح صورة هذه الجماعات قبل الثورة، ولم تظهر كجماعات متمايزة؛ بسبب قمع كل ما هو إسلامي من قبل النظام. وبعد ثورة يناير 2011 خرج الجميع، جماعات وفرادى، إلى العلن، مستغلين فتح باب الحرّيات على مصراعيه. وأتيحت الفرصة للجماعات السلفية ولغيرها من الجماعات، لرسم خارطة واضحة المعالم، بعدما تمكّنت هذه التيارات من اكتشاف أطرافها لأوّل مرّة منذ ظهورها، ومن التواصل بين قاداتها وقواعدها وبين الداخل والخارج.[541]

4.2 تنوّع الأسباب: بين المحلي، والإقليمي، والدولي

عديدة هي العوامل التي ساهمت في ظهور وانتشار التيار السلفي بشكل سلس في تونس، البلد التي عرف شعبها لقرون طويلة بانسجامه الديني والمذهبي، منها الاجتماعي والسياسي والثقافي والتربوي والاقتصادي، ومنها المحلي والإقليمي والدولي.

4.2.1 الأسباب المحلية

يصعب رصد كل الأسباب التي مكّنت التيارات السلفية بمختلف توجهاتها من التواجد أوّلا، ثمّ التمدّد لاحقا، لكن يمكن تكثيف بعضها في النقاط التالية:

- ضعف منظومة التديّن التقليدي داخل المجتمع، الذي دشّنه المشروع الأيديولوجي البورقيبي، والمتمثّل في الحدّ من نفوذ المؤسّسات الدينية، الشيء الذي تسبّب في عجزها عن القيام بواجبها، وتهميش الزيتونيين وتغييبهم بعد أن كان لهم دور فاعل في الحياة الثقافية والاجتماعية، ما أحدث فراغا كبيرا على مستوى الشرعية والمرجعية، وهو ما فتح الباب للبحث عمّا يعوّض هذا الفراغ من وراء الحدود، والتأثّر بالخطاب الوارد من هناك.
- المقاربة الأمنية البحتة، التي سلكها نظام بن علي، والتي خلطت بين مؤشّرات الالتزام السياسي وبين مظاهر التديّن، مثل الصلاة واللّحية عند الشباب والحجاب لدى الفتيات، وعدم مراعاة الفوارق بين ما هو أمني وبين ما هو إنساني متأصّل في الذّات البشرية، وعدم التمييز بين المعركة ضدّ الإسلاميين (الخصم السياسي) وبين التديّن باعتباره حقّا مشروعا وعنصرا أساسيا من عناصر

[541] الشعيبي، رياض، السلفية في تونس مخاض التحول، ضمن كتاب: الظاهرة السلفية: التعددية التنظيمية والسياسات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2014، ص 229-230.

الهوية، مع تغييب كامل للمقاربات الثقافية والاجتماعية والنفسية، لمعالجة ظاهرة "التطرّف الديني"، وإهمال قاعدة أنّ الطبيعة تكره الفراغ.[542]

- إغلاق السلطة لجميع منابر الحوار العمومية (ما يعرف بمصادرة الفضاء العمومي) أمام مناقشة المسائل السياسية والدينية، بالرّغم من محاولتها إظهار تديّنها (أكثر من خصومها الإسلاميين)، ولم تدرك السلطة عجزها عن معالجة المسألة الدينية واستقطاب الشباب، واستمرت في الاعتماد على التضييق الذي لم يعد يجدي نفعا في عصر تغيّرت فيه المفاهيم والقيم.[543]
- ترهّل الخطاب الديني الرّسمي، الذي خضع منذ الستّينات والسبعينات إلى مراقبة شديدة، وتميّز حتّى آخر أيام بن علي بحرصه الشديد على إضفاء شرعية على سياسات النظام، والتركيز على "المدح والتمجيد لسياسة الرئيس"، وقد أهمل تلبية حاجات الشباب للموعظة الدينية والتوجيه الأخلاقي الذي يحميهم من التطرّف، ما جعل جزءا من الشباب على استعداد لتقبّل الفكر السلفي الوافد من خارج الحدود بيسر، وقد استدعى جزء منهم منظومة القيم الدينية بطرق متعدّدة، بدءا من المظهر الخارجي (إطالة اللحية وارتداء القميص)، وحتى الانخراط في الجماعات الجهادية المسلّحة داخل البلاد وخارجها.[544]
- اختراق المجال الإعلامي من قبل الفضائيات التلفزيونية والمواقع الإلكترونية، بعد أن كان محتكرا من قبل الدولة، والذي كانت تعتبره جزء من سيادتها الوطنية،[545] وسمح هذا الاختراق للكثيرين بالولوج إلى عوالم مفتوحة آسرة، عبر متابعة القنوات الدينية السلفية، التي نجحت في اجتذاب جمهور، عبر بثها للخطب والدروس والفتاوى والأناشيد والأشرطة المصوّرة. وكذلك كان الشأن مع المواقع السلفية، التي استحالت وسيلة لنقل الأخبار والفتاوى والمعارك الفقهية والحصول على الكتب والمراجع، وهو الأمر الذي لم تتهيّأ له لا الدولة ولا النخب الفكرية، حيث إنّ المادة الرقمية كانت أسرع من محاصرتها.[546]
- وجود ما يعرف ب "التحضّر الانتقالي"، نتيجة نزوح آلاف العائلات من قراهم نحو المدن الكبرى؛ بحثا عن الشغل وعن مقوّمات الحياة؛ بسبب إسقاط الدولة المناطق الداخلية (في مقابل المناطق الساحلية) من سياساتها التنموية، ما تسبّب في خلق فضاءات مهمّشة، في شكل تجمّعات سكنية على أطراف المدن الكبرى.[547] وتسبّب تخلّي الدولة عن الاهتمام بسكان هذه الأحياء في ارتفاع مظاهر

---

[542] الشعيبي، رياض، السلفية في تونس مخاض التحول، ضمن كتاب: الظاهرة السلفية: التعددية التنظيمية والسياسات، مصدر سابق، ص 223.

[543] المديني، توفيق، تونس؛ الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية - الطوباوية الأصولية في السلطة، مصدر سابق، ص 115.

[544] الجورشي صلاح الدين، السلفية في تونس بين قمع السلطة ومخاوف النخبة، ضمن كتاب المسبار: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين - الإسلام السياسي في تونس، مصدر سابق، ص 318.

[545] عجز نظام بن علي عن الحد من انتشار الصحون اللاقطة للقنوات الفضائية، في الوقت الذي حجب فيه المواقع الجهادية والمعارضة.

[546] المصدر السابق، ص 319-320.

[547] وتسمّى ب "الأحياء الشعبية" وب "جيوب الفقر"، ولا تكاد تخلو مدينة كبيرة في تونس من مثل هذه الأحياء، التي تتميّز بكثافة سكّانية مرتفعة، مثل: حي دوار هيشر وحي التضامن على أطراف العاصمة تونس، وحي الحبيب وحي الحفارة على أطراف مدينة صفاقس، وحي العوينة وحي الطفالة على أطراف مدينة سوسة، وحي النور على أطراف مدينة القيروان.

الفقر، وبروز فراغات اجتماعية، ما فتح المجال أمام الجماعات السلفية (وجماعات الدعوة والتبليغ بصورة أقل) لتقديم المساعدات إلى العائلات المحتاجة، والاضطلاع بمهام الوعظ والإرشاد الأخلاقي، والتدخل لفض المشاكل بين المتساكنين، وهو ما مكّن التيار السلفي بشقيه الدعوي والجهادي من التغلغل في النسيج الاجتماعي عبر مدخلي الدعوة والعمل الخيري، وفتح المجال للتواجد والانتشار.[548]

- تفشّي البطالة في صفوف الشباب،[549] وغياب الآفاق المهنية، وشعورهم بخيبة الأمل والإقصاء، وعدم شعورهم بالأمان إزاء المستقبل، ما اضطرّ جزءا منهم إلى البحث عن ملجأ يعطيهم نوعا من السعادة ويلبّي رغبتهم في تحقيق الاعتراف الاجتماعي بهم، الشيء الذي وفّرته لهم الجماعات السلفية، باللّجوء إلى خوض تجربة التديّن بتسفيه الدنيوي وإعطاء إمكانية انتظار الأخروي الآجل، كمحاولة لإخماد الإحساس بالحرمان والخيبة.
- انتشار التيار السلفي في صفوف المهاجرين التونسيين، الذين تأثّروا بأفكار الجماعات السلفية في بلدان إقامتهم، والذين تمكّنوا من بثّها في صفوف الشباب، سواء خلال إقامتهم المؤقّتة في تونس أو بعد عودتهم النهائية إليها.

4.2.2 الأسباب الإقليمية والدولية

لم يكن ممكنا لتونس، بحكم موقعها الجغرافي، أن تبقى في معزل عن محيطها الإقليمي والدولي، ولا أن تسلم من وصول التيّار السلفي بكافة مكوّناته إليها، شأنها في ذلك شأن البلدان المجاورة والبعيدة، ويمكن حوصلة الأسباب الإقليمية والعالمية التي ساعدت على ذلك في:

- هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على برجي التجارة العالمية في نيويورك، التي تبنّاها تنظيم القاعدة، والتي تعتبر العامل الحاسم في الانتقال بالسلفية من إطارها المحلّي الضيّق إلى المجال الدولي الواسع. وشدّ هذا الحدث الضخم فئة من التونسيين، وحرّك فيهم الرغبة في التعرّف على الدوافع التي قادت المنفّذين إلى القيام بتلك العملية، والتعرّف على أيديولوجيا وخطاب ونمط تديّن هذا التيّار، الذي كان حتى ذلك الوقت غير معروف عندهم.

---

[548] في دراسة منشورة في كتاب "السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات"، تحت عنوان: دراسة ميدانية للظاهرة السلفية في حي شعبي، جاء الآتي: عرفت معتمدية سيدي حسين (إحدى ضواحي العاصمة)، منذ الأشهر الأولى لسنة 2011، تسارعا كبيرا في انتشار الفكر السلفي بين شبابها، وتناميا ملاحظا كمّا ونوعا في التمظهرات الشكلية والتحركات الميدانية للتيار السلفي الجهادي بصفة عامة ولأنصار الشريعة على وجه الخصوص. انظر: الفطناسي، معتز، السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات، مصدر سابق، ص 181.

[549] بعدما كان الشباب في ستينات القرن الماضي عنوان التغيير الاجتماعي لدى صانعي القرار، بوصفه موردا من موارد تحقيق التنمية والخروج من التخلّف، صار في العقود الأخيرة عنوان المشكلات الاجتماعية؛ بسبب سياسات الدولة غير المتوازنة، وما حادثة حرق محمد البوعزيزي لنفسه؛ احتجاجا على أوضاعه الاجتماعية، إلا مثالا على هذا المشكل العويص.

- الأوضاع التي شهدتها العديد من البلدان الإسلامية بعد نهاية الحرب الباردة؛ كالحرب على أفغانستان سنة 2001، وحرب العراق سنة 2003، وقبلها حربي البوسنة سنة 1992 والشيشان سنة 1994، والتي استقطبت الكثير من الشباب التونسيين، الذين وجدوا أنفسهم مشاركين في حروب يصعب الخروج منها، وقام من عاد منها بالترويج لهذه التيارات وأفكارها.
- الانتشار القوي للتيار السلفي في المشرق والدول المغاربية والصحراء الكبرى، وخصوصا بعد الإعلان عن توسّع تنظيم القاعدة، وتأسيس ما يعرف ب "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في نوفمبر 2006، والذي نجح في احتواء باقي الحركات الإسلامية المتشدّدة في البلدان المغاربية.
- المواجهات المسلّحة بين المؤسّسة العسكرية والجماعات المسلّحة في البلد المجاور جغرافيا، والقريب سياسيا؛ الجزائر، ما بين سنة 1992 وسنة 2002، والتي عرفت بالعشرية الحمراء، والتي خلّفت قرابة المائتي ألف قتيل.[550]

4.3 ما بين سبتمبر 2001، ويناير 2011

نجح تنظيم القاعدة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، في استيعاب مجموعة من تنظيمات الجماعات السلفية ذات الطابع القطري؛ ك "جماعة الجهاد" المصرية بقيادة أيمن الظواهري، و"الجماعة السلفية للدّعوة والقتال" في الجزائر بقيادة حسّان حطّاب، و"جماعة التوحيد والجهاد" العراقية بقيادة أبي مصعب الزرقاوي.

ونجح التنظيم في استقطاب الكثير من الشباب حول العالم وقام بتأطيرهم، ومن بينهم الكثير من التونسيين من داخل تونس ومن خارجها،[551] مستغلا الأوضاع السيئة التي كان يعيشها الكثير منهم؛ بسبب البطالة، ونتيجة غياب الحرّيات، وانسداد الأفق السياسي في البلاد، في ظلّ حرب قائمة بين نظام بن علي وحركة النهضة، والتي بسببها طالت الملاحقات كلّ أشكال التديّن، ومستغلا أيضا حماسة الكثيرين في التعامل مع الأحداث المتسارعة التي أعقبت أحداث نيويورك وغزو أفغانستان والعراق من قبل القوات الأمريكية، وذلك عن طريق متابعة أخبارها عبر الفضائيات وشبكة الإنترنت والأشرطة المسجّلة. وتمكّن الكثيرون منهم من التحوّل إلى ساحات المعارك للمشاركة فيما اعتبروه جهادا، في الوقت الذي انخرط فيه نظام بن علي فيما عرف بالمجهود العالمي ضدّ الإرهاب،[552] وتمت ملاحقة ومحاكمة المئات من الشباب الذين عزموا على

---

[550] المديني، توفيق، تونس؛ الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية - الطوباوية الأصولية في السلطة، مصدر سابق، ص 53.

[551] شارك العديد من التونسيين في عمليات تبنّاها تنظيم القاعدة في أماكن مختلفة من العالم، كالعملية التي استهدفت الزعيم الأفغاني شاه مسعود، والتي قام بتنفيذها تونسيان تظاهرا بأنهما صحفيان. انظر: الجورشي صلاح الدين، السلفية في تونس بين قمع السلطة ومخاوف النخبة، ضمن كتاب المسبار: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين - الإسلام السياسي في تونس، مصدر سابق، ص 328.

[552] تم سنّ "قانون الإرهاب" في ديسمبر 2003 (القانون عدد 75)، لدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال. ويمكن الاطلاع على فصوله، من خلال هذا الرابط: http://www.arp.tn/site/loi/AR/fiche_loi.jsp?cl=48526 (آخر زيارة 19.08.2020).

الالتحاق بالساحة العراقية عبر الأراضي السورية، واعتقل كل من عاد منهم بتهمة "الانضمام إلى تنظيم إرهابي".[553]

وتعتبر عملية تفجير الكنيس اليهودي "الغريبة" بجزيرة جربة في شهر أبريل 2002،[554] والتي تبنّاها تنظيم القاعدة،[555] مفاجأة لم تتوقّعها لا الأجهزة الأمنية ولا الرأي العام التونسي،[556] وتعتبر سابقة في تاريخ تونس من حيث النوعية وحجم الدمار وعدد الضحايا الذي خلفته، وبالرّغم من الحرص الذي أبدته السلطات الأمنية على التخفيف من ذلك وإخراجه على أنّه عمل إجرامي فردي، إلا أنّ التحقيقات الأجنبية أكّدت أنّها عملية إرهابية، خطّط لها في أفغانستان والباكستان، وقام بتنفيذها شاب تونسي،[557] وهي العملية الأولى التي عرفتها البلاد ذات طابع ديني.[558]

أمّا العملية الثانية، والتي شغلت السلطة والنخب السياسية والفكرية والرأي العام، فتتمثل في الاشتباكات المسلّحة بين مجموعة "جند أسد بن الفرات"[559] وقوات الأمن والجيش، أواخر سنة 2006 وبداية سنة 2007، والمعروفة ب "حادثة سليمان"،[560] والتي يمكن اعتبارها أخطر قضية شهدها نظام بن علي، بعد أن كان هو من يقوم بالعمليات الاستباقية. وتسبّبت هذه الحادثة في ازدياد الاهتمام الأمني والإعلامي بالظاهرة السلفية، حيث تجنّدت السلطة بكلّ قواها لمواجهة الظاهرة دون التفريق بين مكوّناتها، منتهجة الحل الأمني لتقزيمها والقضاء عليها، ما أربك أتباعها، وخصوصا من لم يتجاوز تأثّرهم بالظاهرة مستوى بعض الأفكار التي تلقوها وأشكال التعّبد والملبس والسلوك اليومي. كما ركّزت الكثير من وسائل الإعلام اهتمامها على الظاهرة؛ بحثا عن الأسباب التي جعلت من أرض تونس، التي تعتبر قلعة حصينة من قلاع

---

[553] توجد دراسة منشورة، أجرتها "الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين"، شملت تحليل ما ورد من معلومات في ملفات 1208 من المساجين السلفيين، الذين حوكموا تحت طائلة قانون الإرهاب لسنة 2003، وتراوحت أعمار غالبيتهم بين 25 و30 عاما، وانحدر أغلبهم من المدن، وكانوا من ذوي التعليم المتوسط. انظر نتائج الدراسة بالتفصيل في: براهم، سامي، الدين والسياسة بين تهافت العلمانيين وقصور الإسلاميين، مصدر سابق، ص 143-145.

[554] كنيس يعتبر من أقدم المعابد اليهودية في العالم، حيث يعود تاريخ إنشائه إلى سنة 566 قبل الميلاد، ويحج إليه اليهود من تونس ومن كل بلدان العالم في شهر مايو من كل سنة. وتمثّلت صورة الحادث في تفجير شاحنة غاز تخطّت الحواجز الأمنية، وشهدت العملية مقتل 19 شخصا، حيث قُتل؛ 14 سائحا ألمانيا، وفرنسيان، و3 تونسيون، فضلا عن منفّذ العملية، وجرح أكثر من ثلاثين. انظر: يحمد، الهادي، تحت راية العقاب: سلفيون جهاديون تونسيون، مصدر سابق، ص 79.

[555] للاطلاع على بيان تنظيم القاعدة الذي تبنّى العملية كاملا، انظر: فودة، يسري، في طريق الأذى: من معاقل القاعدة إلى حواضن داعش، دار الشروق، القاهرة 2015، ص 85-86. وكذلك البحث الذي أجراه المحقّق الفرنسي Jean Louis Bruguiere، والمنشور في كتابه "ما لم أستطع قوله": Bruguiere, Jean-Louis, Ce que je n'ai pas pu dire, Robert Laffont, Paris 2009, P. 382-393.

[556] تزامنت هذه العملية مع موجة من التفجيرات الانتحارية؛ ابتداء من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتفجيرات مدينة الدار البيضاء المغربية في مايو 2003، وتفجيرات العاصمة الإسبانية مدريد في مارس 2004، وتفجيرات لندن في يوليو 2005، والتي راح ضحيتها المئات.

[557] اسمه نزار نوّار، ويكنى بسيف الدين التونسي، من مواليد سنة 1977 بالجنوب. انظر: يحمد، هادي، تحت راية العقاب: سلفيون جهاديون تونسيون، مصدر سابق، ص 79.

[558] سبقتها عملية مسلّحة بمدينة قفصة سنة 1980، ولكنّها كانت ذات طابع سياسي، بين قوات الجيش ومجموعة من المعارضين لحكم بورقيبة من التيّار القومي العروبي "الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس". انظر: المديني، توفيق، تونس؛ الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية - الطوباوية الأصولية في السلطة، مصدر سابق، ص 112.

[559] بدأت المجموعة بالتشكّل على الحدود الجزائرية التونسية، كردة فعل على المحاكمات التي طالت الكثيرين من منتسبي التيار السلفي الجهادي تحت طائلة قانون الإرهاب، ورغبة من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توسيع عملياته، ونجحت الكتيبة في استقطاب الكثير من الشباب، حتى وصل عددهم الثلاثين شخصا، وتمركزوا في جبل "عين تبرنق" في منطقة سليمان، قبل أن يكتشف أمرهم من قبل أعوان الأمن. انظر: يحمد، الهادي، تحت راية العقاب: سلفيون جهاديون تونسيون، مصدر سابق، ص 45-49.

[560] منطقة سليمان تبعد عن العاصمة تونس حوالي 30 كلم، وأسفرت المعركة عن مقتل 15 مسلّحا، واعتقال البقية، الذين حوكموا، وتراوحت أحكامهم بين الإعدام (على صابر الرقوبي الذي لم ينفّذ فيه وأفرج عنه بعد الثورة) والسجن (سبعة أحكام بالمؤبّد، وما مجموعه 385 سنة لبقية المتهمين). انظر: المصدر السابق، ص 48.

الحداثة في المنطقة العربية، أرضا خصبة لتفريخ الفكر السلفي، وهي البلد الذي تميّز، ولا يزال يتميّز، بنمط من التديّن الرافض للزوايا الحادة والقيود الصارمة على المفاهيم العقائدية.

وبقيت المجموعات السلفية حتى ثورة يناير 2011 أشبه ما تكون بالمجتمع السري، الذي لا يعرف له وجود مرئي في الفضاء العام، باستثناء مجموعات صغيرة تشكّلت بطريقة عفوية بحكم الجوار أو الزمالة أو الصلاة في مسجد أو عبر شبكة الإنترنت. ولكنها كظاهرة دينية وفقهية جديدة بقيت موجودة ونجحت في اقتلاع مكان لها في المشهد الإسلامي التونسي، واستمدت آراءها ومواقفها من أدبيات ومراجع من خارج الحدود، وخصوصا من المملكة العربية السعودية.

وسمحت ثورة يناير 2011 للجماعات السلفية بمختلف أشكالها ومكوّناتها بالخروج من السرية إلى العلن، وبالتواجد في الفضائيين الاجتماعي والإعلامي، بعدما فتحت أبواب الحرّية على مصراعيها، ورفعت القيود عن كل المنظّمات والأحزاب والحركات، وأطلق سراح المساجين، وتمتّع جميع المسرّحين بحقوقهم المدنية، بعدما أوقفت جميع التتبعات في حقّهم، لتدخل تونس عهدا جديدا، سمّاه بعضهم ب "الفتح الوهّابي"،[561] ونجحت الظاهرة في إسالة الكثير من الحبر في كتب وتقارير ومقالات.

5. التلقّي الثالث للسلفية: سلفيات ما بعد الثورة

لا يمكن التغاضي عن أنّ التيّار السلفي (بشقّيه العلمي والجهادي) كان منتشرا لدى شرائح عديدة من المجتمع التونسي قبل ثورة يناير 2011، كفكرة جذّابة، وذلك عبر متابعة القنوات الفضائية الدينية والمنتديات على شبكة الإنترنت، إلا أنّ القبضة الأمنية التي سلكها نظام بن علي حالت دون بروزهم في الفضاءات العامة.

ولا يختلف اثنان على أنّ الهدف الأساسي من ثورة يناير 2011 كان، ولا يزال، وسيبقى، الدعوة إلى والعمل على إرساء نظام ديمقراطي، والقطع مع الاستبداد، والتأسيس لجمهورية ثانية تصان فيها الحقوق والحرّيات، ولا يفرض فيها شخص أو جماعة أو حزب أو تيّار آراءه على الآخرين، وعلى أن تبقى الكلمة العليا للقانون. كما لا يختلف اثنان أيضا على أنّ هذه الثورة كانت عفوية وتلقائية وسلمية، وفتحت الأبواب على مصراعيها لجميع التيّارات والحساسيات السياسية والاجتماعية والفكرية والدينية من أجل التواجد وإبداء الرأي والمشاركة، بعد عقود من الكبت والقهر والمنع وتكميم الأفواه.

ولم تتّخذ التيّارات الدينية التي ظهرت للوجود بعد الثورة شكلا واحدا أو فكرا ومنهاجا موحدين، فمنهم من اختار التنظّم، وتوجّه إلى القنوات الرسمية، وتحصّل على رخصة النشاط القانوني التي حرم منها لعقود، كحزب حركة النهضة وحزب التحرير، ومنهم من كفر بهذه التنظيمات، واختار السيطرة على الفضاءات

[561] بن رمضان، فرج، تلقي الوهابية في تونس، مصدر سابق، ص 51.

العمومية من مساجد وساحات؛ لإلقاء الدروس، ونصب الخيم الدعوية بشكل لم يتعود عليه التونسيون، كالتيارات السلفية، التي خرجت إلى العلن بعد عقود من السرّية بسرعة كبيرة، ونجح منتسبوها في لفت انتباه العامة ووسائل الإعلام والحساسيات الحزبية والفكرية إليهم؛ بسبب خطابهم وأفكارهم وشكلهم الخارجي.

وتمكّن التيّار السلفي من اكتشاف أطرافه لأوّل مرّة بعد اضمحلال القبضة الأمنية وتسريح كلّ المساجين الذين حوكموا تحت طائلة قانون الإرهاب، والذين تجاوز عددهم الألفين،[562] ومكّن المئات من الفارين خارج البلاد، ممن شاركوا في ساحات الجهاد الدّولية كأفغانستان والعراق، من العودة إلى البلاد. وفتح المجال واسعا للتنظّم والتحرّك والتعبير، وسط محيط سياسي واجتماعي جديد، ليدخل الجميع في سباق مع الزمن، سعت من خلاله مكوّنات التيّار إلى فرض واقع جديد من خلال أحداث ووقائع ودورات تكوينية وخيمات دعوية، وبعث جمعيات وأحزاب ورياض أطفال ومدارس وجامعات. وجرى كلّ ذلك في سياق مستقل خارج عن إطار رقابة الدولة، التي كانت تعاني الضعف على كل المستويات، وخصوصا الأمنية منها والاقتصادية.

وكان أوّل ظهور لهم عبر ما اصطلح على تسميته برجال الأحياء، الذي تشكّل لحماية الممتلكات والتجمّعات السكّانية في فترة الفراغ الأمني، الذي تلى فرار بن علي مساء الرابع عشر من يناير 2011، ومن ثمّ بدأ البروز تصاعديا في الفضاء العام، من خلال السيطرة على المساجد وإقامة الخيم الدعوية في الساحات العامّة، والتّي استغلّت للدّعوة إلى تطبيق الشّريعة الإسلامية والحكم بما أنزل الله، بدل الاحتكام إلى الديمقراطية التي تناقض الإسلام، وفق تأويلهم.[563] كما توجّه الكثيرون منهم نحو تأسيس الجمعيات السلفية، التي تعمل تحت يافطة العمل الخيري الموجّه للفئات الفقيرة. وتزامن ذلك مع بروز الكثير من "الدعاة"، ممّن تلقّوا تكوينا شرعيا في مصر وسوريا والسعودية، أو ممّن كانوا يعملون في مجال الدّعوة في أوروبا، ويمتلكون القدرة على الخطابة، وبدأ هؤلاء يجوبون المساجد ويلقون المحاضرات والدروس، مشكّلين شبكة من الأتباع والأنصار، غالبيتهم من الشباب.

ولم تحدّ المحن والسّجون، التي تعرّض لها أبناء هذا التيّار قبل الثورة، من قدراته الكبيرة على استقطاب وتجنيد الكثيرين، وبروز قيادات وأسماء، منها من دعا إلى نبذ العنف والاقتصار على الدّعوة، ومنها من دعا إلى تطبيق الشريعة بكلّ الطّرق المتاحة، بما فيها اللجوء إلى القوّة، ومنها من أبدى اهتماما بالشأن العام، والسياسي منه على وجه الخصوص، وأعرب عن رأيه فيما عرفته البلاد من أحداث متسارعة، ومنها من انزوى داخل بيئته الاجتماعية الحاضنة.

---

[562] المديني، توفيق، تونس؛ الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية - الطوباوية الأصولية في السلطة، مصدر سابق، ص 127.
[563] الحاج سالم، جهاد، الشباب الجهادي في دوار هيشر: دراسة حالة إثنوغرافية، ضمن كتاب: السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات، مصدر سابق، ص 242.

وساهم الظهور العلني للجماعات السلفية في إتاحة الفرصة لرسم خارطة تؤكّد أنّهم ليسوا على قلب رجل واحد ولا على نمط واحد ولا يسلكون منهجا واحدا، وأن ليس لهم الأهداف نفسها، وأنهم يتوزّعون بين غال ومتشدّد، وبين معتدل ومتسامح، وذلك تبعا للمدارس والمشائخ التي يتبعها كلّ منهم، ويمكن تقسيم الاتجاهات السلفية في تونس، إلى أربعة اتجاهات كبرى:

5.1 السلفية العلمية، والسلفية المدخلية

تزامن ظهور هذا التيّار في تونس مع عودة مجموعة من الطلبة التونسيين الذين زاولوا دراستهم بالجامعة الإسلامية بالمدينة (المملكة العربية السعودية)، في تسعينات القرن الماضي، وانطلاقهم في تبليغ أفكارهم، مستغلّين تعطّش الشباب إلى مصادر تعلّمهم دينهم، ومستعينين بالفضائيات الدينية وشبكة الإنترنت التي جذبت الكثير من الشباب الساعيين إلى الحصول على المعرفة الدينية. وتسامح نظام بن علي مع أنشطتهم، ليكون هذا النوع من التديّن بديلا غير سياسي لمشروع حركة النهضة.[564]

ويركّز دعاة هذا التيّار كلّ جهودهم على الجوانب العقدية والفقهية وطلب العلوم الشرعية، متقيدّين في ذلك بالمراجع السلفية في الخارج، كالمؤسّسة الدينية الرسمية في المملكة العربية السعودية (ما يطلق عليها هيئة كبار العلماء)، والدعاة في مصر، كمحمد حسّان وأبي إسحاق الحويني. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار هذا التيّار تيارا وافدا.

ولا ينتظم هذا التيّار داخل جماعة أو حركة أو تنظيم هرمي متماسك، بل يغلب عليه التفرّق، بحيث تتحلّق كلّ مجموعة حول شيخ أو طالب علم تأخذ عنه، وتتميّز هذه المجموعات بنهجها السلمي، حيث إنّها ترى أنّ طريق الدعوة والإصلاح هو الأسلم في تغيير الأوضاع، وتحرّم أصولهم الفكرية عليهم الخروج على الحكّام أو تكفيرهم أو التشهير بهم على الملأ، وترى أنّ نصحهم واجب؛ تجنّبا للفتن والبلبلة، بل يوجبون السمع والطاعة لهم، كما يمنعون التنظّم داخل جماعة أو جمعية أو حركة أو حزب، ويرون أنّ ذلك يعتبر من البدع التي لا يجوز الإتيان بها، وأنه لابد من الاقتصار على العمل الدعوي والوعظي، وتصحيح العقائد، ومقاومة البدع، وطلب العلم الشرعي.[565] وتتميز العلاقات بين أتباع هذا التيّار وبقية التيّارات السلفية بالتشنّج، ففي الوقت الذي تصف فيه هي البقية بالخروج عن منهج أهل السنّة والجماعة، يتّهمها الآخرون بالتعاون مع السلطات ويصفون شيوخهم بشيوخ السلطان.[566]

---

[564] براهم، سامي، الدين والسياسة بين تهافت العلمانيين وقصور الإسلاميين، مصدر سابق، ص 122.

[565] يتأكد ذلك من خلال ردّ أحد أبرز مشائخهم في تونس؛ البشير بن حسن، على أحد مشائخ السلفية الجهادية؛ خميس الماجري، الذي اتهمه بالإرجاء وبالتقرّب من السلطة. والردّ منشور على اليوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=tj7SEPLr8bY (آخر زيارة 20.08.2020).

[566] توجد دراسة ميدانية قام بها فوزي البلالي، وهي منشورة في كتابه حول علاقة هذا التيّار بباقي التيّارات السلفية، وكيف يرى أنصاره أنفسهم. انظر: البلالي، فوزي، التيار السلفي وعلاقته بالدولة التونسية، عليسة للنشر والتوزيع، تونس 2016، ص 34-37.

ومن أبرز قادة هذا التيار في تونس؛ البشير بن حسن، الذي درس بالمملكة العربية السعودية، وعاش لسنوات طويلة في فرنسا، قبل أن يعود بعد الثورة، ويتولّى الخطابة والتدريس في مسقط رأسه؛ مدينة مساكن وسط البلاد، قبل أن يعزل في شهر يوليو 2015 ضمن حملة عزل الأئمة، التي قامت بها وزارة الشؤون الدينية، والتي شملت العديد من الأئمة، بدعوى ترشيد الخطاب الديني ومحاربة التشدّد والإرهاب. وكمال المرزوقي، الذي درس الشريعة على يد مجموعة من مشائخ السلفية في مصر، وتولّى بعد الثورة رئاسة جامعة الإمام مالك للعلوم الشرعية، وهي جامعة خاصة. وليس لهذا التيار ولا لشيوخه أدبيات منشورة، سوى الدروس المسجدية وخطب الجمعة الكثيرة المتوفّرة على شبكة الإنترنت، والتي يدور أغلبها على المسائل العقدية والفقهية.[567]

كما توجد مجموعات صغيرة للسلفية المدخلية منتشرة هنا وهناك، وهي قرينة السلفية العلمية، إلا أنهم يتميّزون عنهم بنوع من التعصّب والجمود، حيث إنّهم يلتزمون بأفكار مشائخهم التزاما شبه عسكري، ولا يتّخذون موقفا ولا يسلكون سلوكا إلا بعد مراجعة مشائخهم.[568] وتكاد هذه المجموعات أن تكون نسخة مطابقة للأصل للسلفية الرسمية في المملكة العربية السعودية، حيث إنهم يرون في أنفسهم أنّهم هم الوحيدون السائرون على المنهج الصحيح، وكلّ من خالفهم إمّا خارجي وإمّا مبتدع.

والفرق بينهم وبين السلفية العلمية هو إغراقهم في تحريم الخروج على ولاة الأمور والأنظمة القائمة مهما كانت، ولا يوافقون حتى على إبداء النصيحة لها، ويتّهمون من قبل باقي التيّارات السلفية الأخرى ب "الإرجاء".[569]

5.2 السلفية الحركية

بخلاف التيار السلفي العلمي والمدخلي، يتميز التيار السلفي الحركي في تونس بالجمع بين تبنّي الفكر السلفي الذي يرتكز على منهج أهل السنّة والجماعة والاسترشاد بالسلف الصالح كمنهج في الحياة، وبين الاندماج في الحياة الحزبية والجمعياتية ومحاولة التأثير عبر الانتخابات والحياة البرلمانية، مع المحافظة على المطالب التاريخية بتضمين الشريعة الإسلامية كمرجعية أساسية واعتمادها مصدرا وحيدا للتشريع في دستور البلاد.[570]

---

[567] رابط الصفحة الرسمية للبشير بن حسن على اليوتيوب: https://www.youtube.com/user/bechirbenhassen (آخر زيارة 20.08.2020).

[568] البلالي، فوزي، التيار السلفي وعلاقته بالدولة التونسية، مصدر سابق، ص 42-47.

[569] فرقة كلامية لا تكفّر أحدا آمن بوحدانية الله، مهما كانت الذنوب التي اقترفها.

[570] غيّروا وجهتهم نحو العمل السياسي على غرار الحركات السلفية في مصر التي تستمد أصولها من التيار السروري ذي العقيدة السلفية والمنهج الإخواني بعد أن كانوا يرفضون في السابق الانتخابات كوسيلة والديمقراطية كمنهج.

ويمكن اعتبار هذا التيار من الناحية التنظيمية امتدادا "للجبهة الإسلامية التونسية"، التي تشكّلت سنة 1988، والتي أعاد مؤسّسوها بعثها من جديد بعد عودتهم من المنافي القصرية وانخراطهم من جديد في الحياة السياسية الجديدة التي أعقبت ثورة يناير 2011، والتي فتحت أبوابها في وجوههم بعد حالة الإقصاء التي عاشوها لعقود.

وتشكّلت ثلاثة أحزاب بعد أن أعلنت براءتها من جماعات العنف، وهي:

1- "جبهة الإصلاح الإسلامية التونسية"، والمعروفة اختصارا ب "جبهة الإصلاح"، وهي أوّل حزب سلفي رخّص له في تونس سنة 2012، اعتمادا على البرنامج الذي تقدّم به، والذي أعلن فيه التزامه بالقيم المدنية للدولة واحترام خصوصيات التجربة الديمقراطية في إطار سلمي بعيدا عن كلّ أشكال العنف. وعقد الحزب مؤتمره الأول في يوليو 2012، ويرأسه محمد خوجة ومجموعة من القياديين مِمَن حوكموا في ثمانينات القرن الماضي؛ بسبب انتمائهم للجبهة الإسلامية حينها.[571]
2- "حزب الأصالة"، الذي تحصّل على رخصة العمل القانوني في مارس 2012، ويعرّف نفسه على أنّه حزب سياسي مرجعه الإسلام، ولا يتنافى مع المدنية، ويرأسه مولدي علي المجاهد.
3- "حزب الرّحمة"، الذي تحصّل على الترخيص القانوني في يوليو 2012، ويعرّف نفسه على أنّه حزب سياسي وطني إسلامي، أساسه الرّحمة والمودّة والعدل والمساواة بين جميع أفراد الشعب التونسي، ومبني على أساس الشريعة الإسلامية، ويرأسه سعيد الجزيري.[572]

وبالرغم من تبنّي هذه الأحزاب للنهج المتسامح الوسطي والبعيد عن العنف والتطرّف، إلا أنّ العمليات الإرهابية المتنوّعة التي شهدتها البلاد من قبل الجماعات المسلّحة (المنتمية إلى السلفية الجهادية) تسبّبت في انحسار شعبيتها لارتباطها الفكري بهذه التنظيمات، ورغم أن هاته الأحزاب لم تتمكن من الحصول على مقاعد في البرلمان في انتخابات 2011 و2014، والتي تقدموا فيها بقائمات حزبية، إلا أن حزب الرحمة نجح في الحصول على أربعة مقاعد بالبرلمان في انتخابات 2019.

ولم يقتصر سلوك العمل الجماعي على الجانب الحزبي، بل تعدّاه إلى العمل الجمعياتي، حيث تنشط عشرات الجمعيات السلفية منذ 2011 في المجال الخيري والوعظي، ويتنتظم أغلبها تحت راية "الجبهة التونسية للجمعيات الإسلامية" التي يرأسها مختار الجبالي، وأحدث وجود هذه الجمعيات وكثرتها ومصادر تمويلها لغطا كبيرا في الساحة السياسية والإعلامية في تونس؛ بسبب علاقتها بالأحزاب ذات المرجعية الدينية، وخلط الكثير منها بين الطبيعة الجمعياتية والطبيعة الحزبية.[573]

---

[571] يوجد للحزب صفحة على موقع للتواصل الاجتماعي يبثون عبرها أخبارهم، ولا يوجد لهم موقع رسمي على الإنترنت.
[572] للحزب موقع رسمي على الانترنت عبر الرابط: http://errahmah.com (آخر زيارة 20.08.2020).
[573] السنوسي، منير، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، مصدر سابق، ص 17.

5.3 السلفية الجهادية

يعتبر هذا التيّار في تونس (وفي العالم) الأوضح موقفا من جميع القضايا السياسية والشرعية، والأعلى صوتا داخل التيارات السلفية المتنوّعة. ونجح في تونس، وفي وقت وجيز، في لفت أنظار السياسيين والإعلاميين والعامة إليه؛ بسبب خطابه الذي يتبنّى العنف، وما يمثّله ذلك من خطر على أمن البلاد والعباد.

ويتكوّن هذا التيّار أساسا من خليط من الشباب، من بيئات شتّى، من المتأثرين بالطروحات الجهادية لأسامة بن لادن وأيمن الظواهري، بالرّغم من أنّ الغالبية العظمى من منتسبيه غير محيطين بالإطار المرجعي للأفكار التي يحملونها. ويكمن إقبالهم على الانتساب إلى هذا التيار في الرغبة في التّدين الممزوجة بحماسة الشباب، وفي الطموح إلى بعض ما يعتبرونه ردّ الأذى عن الأمّة عبر السعي إلى الانخراط في حركات الجهاد في العراق وسوريا وليبيا، وقبلها في أفغانستان والبوسنة وفي الشيشان.

وتعود بداية ظهور هذا التيار في تونس إلى ثمانينات القرن الماضي، على يد مجموعات صغيرة متكوّنة في الغالب من شباب متحمس، قاموا بعمليات بدائية بسيطة، ما أدّى إلى قتل بعضهم، واعتقال آخرين، وفرار البقية خارج البلاد، كمحمد الأزرق الذي فرّ إلى المملكة العربية السعودية، بعد أن أفتى بمشروعية الجهاد واستهداف الدولة وهياكلها، ثمّ أعادت السعودية تسليمه إلى السلطات التونسية أواسط الثمانينات، حيث حكم عليه بالإعدام. كما برز إلى الوجود جماعة "الجهاد الإسلامي"، التي تبنّت تفجير فنادق بمدينتي سوسة والمنستير في صائفة سنة 1987، الذي لم يسفر عن قتلى، وحكم فيه على منفذّيه؛ محرز بودقّة ودخيل بولبابة، بالإعدام. وقضت الضربات الأمنية على هذه التجارب الفاشلة، ولم تبق لها أيّ أثر. غادر بعد ذلك العشرات من العناصر المتحمّسة، أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات، إلى ساحات الجهاد الأفغاني، ومنه إلى بقية بؤر التوتّر في البوسنة والشيشان والعراق، حيث كانت البداية الفعلية لتكوين الخلايا الجهادية المتبنّية لعقيدة الجهاد.[574]

وفي الوقت الذي غادر فيه بن علي البلاد إلى المملكة العربية السعودية، غادر قيادات وأعضاء التيّار الجهادي السجون بموجب قانون العفو التشريعي العام، الذي شمل أيضا المحكومين منهم بالإعدام،[575] وسمح القانون نفسه بعودة من كانوا في معتقل غوانتانامو[576] وفي ساحات القتال في العراق وأفغانستان.

---

[574] علاني، علية، الحركة الإسلامية التونسية ومسألة البحث عن الذات، ضمن كتاب: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين - الإسلام السياسي في تونس، مرجع سابق، ص 359.

[575] شمل العفو المساجين الذين تسلّمتهم السلطات التونسية من ذوي الخبرة الجهادية؛ كسيف الله بن حسين الذي تسلّمته من السلطات التركية سنة 2003، وسامي الصيد الذي تسلّمته من السلطات الإيطالية سنة 2008، ودفعة ممّن ساهموا في القتال ضدّ القوات الصربية التي تسلمتها من السلطات البوسنية سنة 2006، ومن الذين حوكموا بموجب قانون الإرهاب، وكذلك ممن تورّطوا في أحداث سليمان.

[576] سجن يقع جنوب كوبا ويعرف بمعسكر "إكس راي"، وقد فتح سنة 2002 على إثر إعلان الحرب على الإرهاب، واعتقل فيه حتى وقت إغلاقه سنة 2009 حوالي 750 معتقلا، من بينهم 12 تونسيا، قبض عليهم جميعا في أفغانستان، وأطلق سراحهم بعد ذلك على دفعات. انظر: يحمد، الهادي، تحت راية العقاب: سلفيون جهاديون تونسيون، مرجع سابق، ص 69-77.

ولم يفوّت كلّ أولئك مجتمعين الفرصة في تأثيث الخارطة السياسية في البلاد كلاعب لا يحتكم إلى قواعد اللعبة ولا يعترف بها، حيث إنهم يرفضون الديمقراطية والدستور والقوانين، ويعتبرونها تشريعا من دون الله وكفرا به، ولا يعترفون أيضا ببقية التيّارات الفكرية والسياسية، الإسلامية منها والعلمانية واليسارية.

ونجح شباب هذا التيّار في تكوين أكثر من جماعة تشترك في الأفكار نفسها، وتحرّكت غالبا من أجل القضايا نفسها، بعد أن التحق بهم من لم يكن لهم علاقة بالتيّار قبل الثورة، ممّن يمكن تسميتهم بجيل الثورة، الذين استفادوا من أجواء الحرّية التي رفعت الرقابة التي كانت مفروضة على المساجد، وسمحت لهم بنصب الخيام الدعوية، وإقامة الدروس والمحاضرات، واستقطاب الآلاف من الشباب، حتّى صار هذا التيّار الأكثر شعبوية، نتيجة نشاطه المتنامي، والمستفيد من ازدياد قوّة السلفية الجهادية إقليميا في ليبيا ودوليا في سوريا والعراق، ما اضطر السلفيين الجهاديين في تونس إلى تطوير أدواتهم المتفاعلة مع هذه الأحداث.

ولكن هذا التمدّد توقّف فجأة أواخر سنة 2013؛ بسبب الملاحقات الأمنية التي طالت الكثيرين منهم، وخصوصا مشائخهم، على إثر تصنيف تنظيم "أنصار الشريعة" كمنظمة إرهابية. وترك أتباع هذا التيار الساحات العامة، قبل أن يلتحق أغلبهم إمّا بالجبال وإمّا ببؤر التوتر خارج الحدود في ليبيا وسوريا؛ بسبب فقدانهم للحاضنة الشعبية، التي فشلوا في بنائها؛ بسبب طبيعة الشخصية التونسية التي ترفض كل تطرّف وتشدّد، ويعتبر عدد التونسيين الذين التحقوا بالسّاحة السورية العدد الأكبر مقارنة بالبلدان العربية والأوروبية.[577]

5.3.1 أنصار الشريعة

اجتمع في تونس بعد ثورة يناير 2011 ثلاثة أجيال من الجهاديين التونسيين من ذوي الخلفيات والخبرات المختلفة:

1. الجيل الأول، ممّن شاركوا في ساحات الجهاد المتنوّعة في تسعينات القرن الماضي (أفغانستان والشيشان والبوسنة والعراق والصومال)، ويمكن اعتبار سنة 1992 (وحتى سنة 2001) نقطة الانطلاق أو البدايات الأولى، وهي السنة التي بلغت فيها حملة نظام بن علي ضد حركة النهضة ذروتها، حيث زجّ بحوالي عشرين ألفا من قياديها وأنصارها والمتعاطفين معها في السجون، وهرب المئات منهم إلى خارج البلاد، وخصوصا إلى البلدان الأوروبية، أين وقع انتداب الكثيرين منهم في الخلايا الجهادية، التي كان لأغلبها ارتباط عملياتي بالجماعات الجهادية في أفغانستان والبوسنة والشيشان. كما شهدت هذه الفترة بداية أحداث الجزائر على إثر إلغاء نتائج الانتخابات

[577] فاق عددهم في سوريا الستّة آلاف مقاتل، وفي ليبيا الألفين، حسب تقديرات وزارة الداخلية التونسية.

البرلمانية سنة 1992، وتبلور الأطروحات السلفية الجهادية هناك، وتغوّل الجماعة الإسلامية المسلّحة التي نجحت في استقطاب الكثير من الشباب التونسيين.

وتوّجت هذه المرحلة بتجميع الكثيرين ممّن التحقوا بساحات الجهاد العالمية في "الجماعة التونسية المقاتلة"، التي تمّ بعثها في مؤتمر دار ضيافة التوانسة في مدينة جلال أباد بأفغانستان في شهر يونيو 2000، كتجمّع لجيل من الجهاديين، الذين حلموا بتكوين تنظيم تونسي يحمل أفكار الجهاد، وكان من أبرز رموز هذا الجيل سيف الله بن حسين، المعروف بأبي عياض،[578] والذي تمكّن من نقل تجربته ورؤيته إلى الجيل الثاني بعد تسليمه إلى تونس في 2003. ويمكن اعتبار أن تجربة هذا الجيل الأول انتهت مع عمليات الحادي عشر من سبتمبر، التي اضطرّت العديد من الجهاديين إلى مغادرة أفغانستان، وقد اعتقل البعض الآخر بعد غزوها من قبل القوات الأمريكية.

2. الجيل الثاني، ممّن يمكن تلقيبهم بجهاديي السجون، الذين شملهم قانون الإرهاب لسنة 2003، وهم من نشأوا داخل البلاد، دون أن تكون لهم تجارب جهادية خارجها، وتلقّوا الفكر الجهادي عن طريق الفضائيات والمواقع الإلكترونية، ودخلوا السجون بتهم عقد اجتماعات غير مرخّص فيها، أو بنيّة الالتحاق بساحات القتال في العراق، وكان ذلك خصوصا بعد التفجير الذي استهدف معبد الغريبة اليهودي في جزيرة جربة في شهر أبريل 2002، وهي الحادثة التي دفعت السلطة إلى سنّ ما عرف بقانون الإرهاب في ديسمبر 2003، والزّج بالمئات في السجون، أين تمّ الاحتكاك بذوي الخبرة الجهادية، الذين تمّ تسليمهم، بعد أن تمّ القبض عليهم في ساحات الجهاد العالمية. ويمكن اعتبار حركات المقاومة في العراق حينها هي من غذّت طموحات هذا الجيل.
3. الجيل الثالث، ممّن التحق بالسّاحة الجهادية من الشباب بعد الثورة بداية من سنة 2011، والذين يمكن تسميتهم بجيل الثورة أو بجهاديي ما بعد الثورة، وهو الجيل الذي ظهر في أجواء الحرّية التي عاشتها البلاد. وكانت لديهم الفرصة لاعتناق الأفكار الجهادية وارتياد المساجد دون رقابة أو تضييقات، بعدما تحوّل الأمر من حال المطاردة والاعتقالات والسجون، إلى مرحلة الانتشار والتوسّع، مستغلين حالة الانفلات التي عرفتها الدولة الجارة ليبيا، إثر سقوط نظام القذافي، وانتشار الجماعات المسلحة هناك، والتي مثلت متنفّسا لهم.

وفي الوقت الذي كان فيه الجميع يحاول أن يستوعب ماذا جرى بالضبط، نجحت هذه المجموعات الجهادية، بعد قرابة أربعة أشهر من الثورة، في لملمة نفسها، والخروج إلى العلن بضاحية "سكرة" شمال العاصمة

[578] من مواليد سنة 1965، غادر تونس في اتجاه المغرب سنة 1991، بعد انطلاق الحملة الأمنية ضد الإسلاميين، ومنها إلى بريطانيا؛ بسبب ملاحقة السلطات التونسية له، ثم إلى أفغانستان إبّان حكم طالبان، حيث أسّس هناك تجمّع الجهاديين التونسيين في جلال أباد سنة 2000، وأشرف على الجماعة التونسية المقاتلة، قبل أن يغادرها إلى تركيا، حيث وقع القبض عليه وتسليمه إلى السلطات التونسية سنة 2003، أين حوكم بالسجن 68 سنة، بتهمة الانتماء إلى تنظيم القاعدة، قضى منها ثماني سنوات، قبل أن يتمتّع بالعفو بعد الثورة، ويعيّن أميرا لتنظيم أنصار الشريعة، ويتوارى عن الأنظار منذ سبتمبر 2012. انظر: المديني، توفيق، تونس؛ الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية - الطوباوية الأصولية في السلطة، مصدر سابق، ص 130-131.

تونس، حيث تجمّع حوالي ثمانمائة شخص من شباب التيّار السلفي الجهادي حول منصّة نصبت في حدث غير مسبوق، ليعلن من فوقها عن تأسيس تنظيم "أنصار الشريعة"،[579] كإطار جامع للتيّار السلفي الجهادي في تونس. وأسفر هذا الملتقى، الذي اعتبر المؤتمر الأول للتنظيم، بالنظر إلى الشكل الذي انعقد به، والذي كان تحت شعار "اسمعوا منّا ولا تسمعوا عنّا"،[580] عن الإعلان عن قيادة هذا التيّار الوليد، حيث تمركز "سيف الله بن حسين" المكنّى "بأبي عياض" في قلب قيادة التيّار، وهو المعروف لدى الشباب السلفي كمؤطّر لهم في السجون، طوال العشرية التي سبقت الثورة، وقبلها في ساحات الجهاد الأفغانية، حيث إنه كان من المؤسسين ل "دار ضيافة التوانسة" في مدينة جلال آباد، أين تمّ تجميع التونسيين، الذين التحقوا بساحات الجهاد الأفغانية، وقام بالإشراف على تدريبهم.

ومرّ هذا المؤتمر، الذي حرص المؤتمرون على التأكيد فيه بأنّ التيّار ابن البيئة التونسية، وبأنّ تونس أرض دعوة وليست أرض جهاد، في غفلة من الإعلام ومن الرأي العام التونسي.[581] وتبع هذا التجمّع تحرّكات ميدانية في مجالات الوعظ والإغاثة والخدمات، حيث سُجّل حضور قوي للتيّار في مخيمات اللاجئين، التي نصبت على الحدود الجنوبية؛ لاستقبال الذين اضطرتهم الحرب، التي دارت رحاها في ليبيا بين الثوار وكتائب نظام معمر القذافي سنة 2011، والتي تواصلت أشهرا طويلة. كما سجّل حضورهم بقوّة في مناطق الشمال الغربي للبلاد، التي ضربتها موجة برد غير مسبوقة سنة 2012، حيث قاموا بتقديم المساعدات للمنكوبين، الذين حاصرتهم الثلوج وعزلتهم عن بقية المناطق.

الملتقى الثاني لهذا التيّار انعقد في شهر مايو 2012 (بعد عام من المؤتمر الأول)، في ساحة مسجد عقبة بن نافع بمدينة القيروان، ذات الرمزية التاريخية والإسلامية، تحت شعار "أفحكم الجاهلية يبغون"، وشهد تغطية إعلامية كبيرة، وحضره أزيد من أربعة آلاف مشارك. استغلّ التيّار هذه التغطية لاستعراض قوته، ولعرض برامجه وتصورّاته لبعض المسائل الحياتية؛ كالتعليم، بالدّعوة إلى منع الاختلاط بين الجنسين، وبالدّعوة إلى أسلمة السياحة لتجنّب مظاهر التفسّخ، وبالدّعوة إلى إنشاء بنوك إسلامية عوض البنوك الربوية، وبإنشاء مستشفيات يمنع فيها الاختلاط بين النساء والرجال.[582] وحاول المنظّمون الذين أشرفوا على تنظيم هذا الملتقى إعطاء انطباع يفيد أنّ الحركة منظّمة، وتحمل في طيّاتها مشروعا سياسيا واجتماعيا لا يهدّد لا المجتمع ولا الدولة، وإظهار أنّ التيار له الكثير من الأتباع، كما حاولوا إيصال رسائل إلى الشرق والغرب، من خلال الشعارات التي رفعوها والتي يفهم منها ولاؤهم المباشر لتنظيم القاعدة.

---

[579] حسب المؤسّسين، يعود أصل هذه التسمية إلى مطلب شرعي وإلى الآية 14 من سورة الصف (كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ). انظر: يحمد، الهادي، تحت راية العقاب: سلفيون جهاديون تونسيون، مصدر سابق، ص 34-35.

[580] يدلّ هذا الشعار على وعيهم بالصورة التي يحملها الناس عنهم، ويمكن اعتباره ردّ فعل على الحملات الإعلامية التي شنّت ضدّهم.

[581] انفردت بتغطيته قناة الحرّة الأمريكية الناطقة بالعربية. براهم، سامي، السلفية الجهادية في تونس بعد الثورة وفشل تجربة الانتظام، ضمن كتاب: السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات، مصدر سابق، ص 69.

[582] رابط الخطاب الخاص بزعيم التنظيم أبي عياض في المؤتمر على اليوتيوب:
https://www.youtube.com/watch?v=1bkYOkLnfSY (آخر زيارة 20.08.2020). وأيضا الخلفاوي، مختار، هل غادرنا السقيفة؟ الحنابلة الجدد في تونس المحروسة، دار صامد للنشر والتوزيع، صفاقس 2012، ص 149-151.

ووجدت تحركاتهم هذه مقاومة من نخب فكرية وجهات إعلامية مختلفة، حيث تناولت وسائل الإعلام هذه الظاهرة، وتابعتها بصورة مكثّفة، ربّما تجاوزت بكثير حجمها الحقيقي، وقامت بتسليط الضوء على برامجها وشخصياتها وقاداتها الذين أعطوا الفرصة للتعريف بأنفسهم وببرامجهم والدفاع عن أنفسهم.

إلا أنّ تواتر أحداث العنف، وثبوت تورّط شباب محسوبين على هذا التنظيم (أنصار الشريعة) في المواجهات المسلّحة، التي عرفتها البلاد مع قوات الأمن، والتي لم يتبنها التنظيم علنا، ومشاركته في أحداث أخرى لم يتعوّد عليها التونسيون، كالاعتداء على السفارة والمدرسة الأمريكيتين في ضواحي العاصمة، وسّع الهوّة بين الدولة وتنظيم أنصار الشريعة، الذي منع من عقد مؤتمره الثالث بمدينة القيروان سنة 2013، ليصنّف بعدها في شهر أغسطس 2013 من قبل وزارة الداخلية تنظيما إرهابيا.[583]

ولا يمكن تصنيف أنصار الشريعة كحزب غير معترف به، أو كجمعية مدنية دعوية تشتغل دون ترخيص قانوني؛ لأنّه هو ذاته لم يسع إلى الحصول على الترخيص القانوني وإلى الخضوع للقوانين المنظمة كباقي الأحزاب والجمعيات، بل أصرّ على البقاء كحركة، عملت على هيكلة مجموعات التيّار الجهادي المتناثرة، على قاعدة مشروع سياسي جهادي.[584] وبقى أنصار الشريعة تنظيما ذا وضع إشكالي، بحكم اختياره العمل في مواجهة الدولة، ورفضه الاحتكام إلى القوانين المعمول بها، التي اعتبرها "قوانين كفرية".

واعتمد تنظيم أنصار الشريعة في أدبياته على رسائل محمد بن عبد الوهاب في الأصول والتوحيد وكشف الشبهات، ومقدّمة أبي زيد القيرواني (922-996)، وكتاب الجهاد والاجتهاد لأبي قتادة الفلسطيني، وكتاب تبصير العقلاء لأبي محمد المقدسي، والرسائل المنهجية لأسامة بن لادن، ويعتبر الخطيب الإدريسي المرجع الرئيسي للتيّار.[585]

وحسب صفحته على الإنترنت، يوجد للتنظيم خمسة مكاتب: المكتب الدعوي، والمكتب السياسي، والمكتب الإعلامي (البيارق) الذي أصدر مرئيات وصوتيات وعددين من مجلة الوعد، واللجنة الشرعية، والمكتب الاجتماعي مع تعيين ناطق رسمي باسم التنظيم.[586] ولم يخف، ولا يخفي، التنظيم ولاءه لتنظيم "قاعدة الجهاد" وزعيمه بن لادن، كما أعلن ولاءه لتنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشّام وزعيمه أبي بكر البغدادي.[587]

---

[583] أعلن عن ذلك رئيس الحكومة علي العريض، وصدرت مذكرة جلب دولية في حق سيف الله بن حسين (أبي عياض)؛ لضلوعه وضلوع الجماعة في أعمال إرهابية. رابط الندوة الصحفية: https://www.youtube.com/watch?v=X9a-LK6-ANQ (آخر زيارة 20.08.2020).

[584] الحاج سالم، جهاد، الشباب الجهادي في دوار هيشر: دراسة حالة إثنوغرافية، ضمن كتاب: السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات، مصدر سابق، ص 205.

[585] يحمد، الهادي، تحت راية العقاب: سلفيون جهاديون تونسيون، مرجع سابق، ص 59-60.

[586] الحاج سالم، محمد، من أجل مقاربة نفسية اجتماعية للظاهرة السلفية في تونس، ضمن كتاب: السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات، مصدر سابق، ص 155.

[587] براهم، سامي، السلفية الجهادية في تونس بعد الثورة وفشل تجربة الانتظام، ضمن كتاب: السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات، مصدر سابق، ص 44.

5.3.2 الخطيب الإدريسي

في ظلّ غياب شبه كامل للمرجعيات المحلية لأتباع التيّارات السلفية بمختلف تشكيلاتها في تونس، تعلّق الجيل الجديد من سلفيي تونس بمشائخ مصر ودول الخليج العربي، عبر متابعتهم للفضائيات الدينية والمواقع الإلكترونية، التي ساهمت بقوّة في نقل الفكر السلفي إليهم. إلا أنّ اسم الخطيب الإدريسي، والمعروف في الأوساط السلفية باسم "الشيخ الوالد"، نجح في اقتلاع مكان له بين المتعطشين إلى تلقي العلوم والفتاوى الدينية. ولمع اسم الإدريسي في أوساط الشباب السلفي بداية من سنة 2005، ليصبح المرشد الروحي والمرجعية الدينية الأولى والمنظّر للتيّار في تونس قبل الثورة وبعدها.

وغادر الإدريسي (من مواليد سنة 1953) تونس سنة 1986 إلى مكّة، في إطار بعثة صحية، حيث مكث هناك تسع سنوات، اشتغل فيها ممرضا بالمستشفيات السعودية، واستغلّ إقامته هناك لتلقّي العلوم الشرعية على أيدي مشائخ مكّة؛ كعبد العزيز بن باز وصالح اللحيدان، ليعود بعدها إلى تونس سنة 1994، ويتفرّغ إلى الدّعوة والتدريس في مسقط رأسه؛ "سيدي علي بن عون"، التابع لمحافظة سيدي بوزيد، ويتحوّل بيته إلى مزار للشباب السلفي، يدرّسهم ويفتيهم، ليمنع لاحقا من استقبال الناس في بيته ومن التدريس، قبل أن يسجن لمدة سنتين بعد أحداث سليمان، بتهمة "التدريس في بيته بدون ترخيص وعدم التبليغ عن جريمة إرهابية"، وفرضت عليه بعدها الإقامة الجبرية في بيته.[588]

وتضاعفت مكانة الإدريسي داخل التيّار السلفي بعد ثورة يناير 2011، التي أخرجته إلى العلن، وأقبل الشباب من كل الجهات على دروسه في المساجد الكبرى، والتي ارتكزت على الجوانب العقائدية التي تتأسّس على المقولات السلفية الوهابية، والتي وصلت إلى حدّ اعتماد مقولات التكفير،[589] كما تصدّى للفتاوى في الأمور المعيشية والقضايا الكبرى والصغرى، وتناول في دروسه الأحداث المتسارعة التي عرفتها البلاد في الفترة التي تلت الثورة؛ كالانتخابات، والنقاب، وغيرهما من المواضيع، التي لم يكن طرحها من قبل يثير البلبلة، بالتحليل والتوجيه.

وعرف عن الإدريسي معارضته للمرور بالمشروع الجهادي في تونس إلى التنظّم قبل استكمال الجانب التربوي والتكوين العلمي الشرعي وبنائه لحاضنة شعبية،[590] وهو الأساس الذي جعله لم يعلن عن انضمامه إلى تنظيم أنصار الشريعة، وبقي على موقفه المعارض له، حتى تصنيف التنظيم منظمة إرهابية ومنعه من النشاط.[591]

---

[588] الزغلامي، ماهر، السلفي الجهادي في تونس، ضمن كتاب: السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات، مصدر سابق، ص 307-308.

[589] يحمد، الهادي، تحت راية العقاب: سلفيون جهاديون تونسيون، مصدر سابق، ص 60.

[590] براهم، سامي، السلفية الجهادية في تونس بعد الثورة وفشل تجربة الانتظام، ضمن كتاب: السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات، مصدر سابق، ص 68.

[591] للإدريسي مجموعة من الكتب؛ منها كتاب "السبيل المستنار"، وكتاب "أحكام الترتيل لآيات التنزيل"، وكتاب "صفة الصلاة". ويعرف وسط الأوساط الشبابية ب "الشيخ الضرير"، بعد أن فقد بصره سنة 1999، ويرفض التقاط صور له أو تسجيل محاضراته بالفيديو؛ بناء على فتوى تحريم التصوير والتجسيم.

5.3.3 ساحات التيار الجهادي

بعد أن كانت وجهة السلفيين الجهاديين التونسيين قبل ثورة يناير 2011 ساحات المعارك في جبال أفغانستان وصحراء الرمادي في العراق وشوارع أوروبا، وجدوا أنفسهم مباشرة بعد الثورة يبحثون عن ساحات جديدة يتحرّكون فيها، ولكن هذه المرّة داخل حدود البلاد. فبعد تواجدهم ومساهمتهم في مجريات الثورة دون رايات وشعارات، وجدوا أنفسهم منخرطين في لجان حماية الأحياء التي تشكّلت بصورة تلقائية؛ بسبب الحاجة إليها عشية مغادرة بن علي تونس، وانسحاب قوات الأمن من الشوارع؛ خوفا من ردّة فعل المواطنين.

وبعد الإعلان عن تحديد موعد أول انتخابات بعد الثورة لانتخاب المجلس التأسيسي في أكتوبر 2011، اشتدّ الصراع بين القوى السياسية في شكل حملات انتخابية، حرص التيار السلفي على تجنبها، وعلى البحث والظهور كتيّار مستقل عن باقي التيّارات الإسلامية، واتّخذ من المساجد والساحات العامة له أماكن تحرّك فيها، استقطب فيها أتباعا جددا، ونشر خطابا امتاز بالبساطة وبالمحافظة على النهج التقليدي المتصلّب القائم على المواجهة مع المخالف.

وشكّلت المساجد والجوامع (دور العبادة) القاعدة الأساسية لانتشار الفكر السلفي واستقطاب الشباب، وذلك بعد السيطرة على المشهد الداخلي للمساجد، بافتكاك المنابر، وتكثيف النشاطات والفعاليات داخلها من دروس ودورات متنوّعة، وكان كل ذلك يتمّ في ظل حالة الفوضى والتسيّب التي تلت سقوط نظام بن علي.[592] وتحوّل المسجد في المعيش اليومي للشباب السلفي الجهادي من مكان للعبادة وأداء للصلوات إلى مركز اقتصادي واجتماعي وثقافي، بعد تشكيل لجان تشرف على تصريف شؤونه من أعمال صيانة وجمع للصدقات، بعد إخراجه من ناموس السلطة المركزية، الممثّلة في وزارة الشؤون الدينية.[593]

أمّا خارج المساجد، فقد استغلّ التيار السلفي الفضاءات العمومية الحيوية وأماكن التجمهر، بتنصيبه "الخيام الدعوية" التي علّقت عليها رايات العقاب (التوحيد) والشعارات، وجهّزت بمكبّرات الصوت، ووُضع فيها وفي محيطها عدد من الكراسي؛ لاستقبال النّاس، الذين وزّعت عليهم المطويات والكتيبات الدعوية، التي ركّزت على التنفير من المعاصي، وإبراز مكانة الصلاة، ودعوة النساء إلى التزام اللباس الشرعي من حجاب ونقاب، وألقيت فيها الكلمات. وعرفت جلّ الساحات في المدن الكبرى هذه الخيام حتى شهر مايو 2013، تاريخ إصدار قرار منع الخيمات الدعوية دون ترخيص مسبق من وزارة الداخلية، بدعوى أنها استحالت منابر تدعو إلى العنف والقتل والتحريض على رجال الأمن، الأمر الذي رفضته المجموعات السلفية على اعتبار أنّ ما يقومون به من "دعوة وتوجيه ونشر لكلمة الله وإعلاء لدينه" لا يستوجب ترخيصا

---

[592] الفطناسي، معتز، دراسة ميدانية للظاهرة السلفية في حي شعبي، ضمن كتاب: السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات، مصدر سابق، ص 182.

[593] الحاج سالم، جهاد، الشباب الجهادي في دوار هيشر: دراسة حالة إثنوغرافية، ضمن كتاب: السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات، مصدر سابق، ص 228.

من أحد، وأنّ الدعوة إلى الله فرض على كل مسلم، وأنّ رخصتهم هي رخصة إلهية، علاوة على عدم اعترافهم لا بالدولة ولا بمؤسساتها ولا بقوانينها وأوامرها.

المساحة الأخرى التي تحرّك فيها أتباع التيّار الجهادي السلفي، هي ما يعرف بالجولات الدعوية، التي قام بها الشباب في المقاهي والأسواق والأماكن التي يرتادها البعض لشرب الخمر، وقاموا بتوزيع المطويات فيها، ودعوة الناس إلى المنهج القويم، وحضّهم على التوبة وترك المعاصي، إلى جانب ما يعرف بشبكات التثقيف وتحفيظ القرآن، التي قامت بتلقين الشباب الجديد مبادئ الأيديولوجيا الجهادية، وتثقيفه في مسائل العقيدة والتفسير والحديث، عبر الدروس، وبرمجة جلسات لتحفيظ القرآن وشرح الآيات، اعتمادا على كتب التفاسير، تبعا لرواية حفص، على عكس ما جرى عليه العرف في تونس، من اعتماد رواية قالون.[594]

كما تحرّك التيار في مجال العمل الاجتماعي بإشرافه على تجميع المساعدات في شكل مساهمات نقدية أو مواد غذائية من المواطنين، والقيام بإعادة توزيعها على العائلات المحتاجة في المناسبات الدينية خصوصا، كقفّة رمضان التي توزّع على العائلات المستحقّة لمساعدتها على تحمّل نفقات شهر رمضان، وتجميع زكاة الفطر، وإعادة توزيعها على المحتاجين، وتجميع اللحوم في عيد الأضحى، وإعادة توزيعها على العائلات المحتاجة، وتدخل جميعها في إطار العمل الخيري.[595]

5.4 طرق الاستقطاب

نجحت التيّارات السلفية في تونس في استقطاب الآلاف من الأتباع، أغلبهم من الشباب المتديّن وغير المتديّن، ومن جميع فئات المجتمع، إلى صفوفها في فترة قصيرة، باعتماد تقنيات الاقتراب والإقناع في الدعوة، مستغلّة حالة التعطّش إلى بديل ثقافي، يعبّر عن جذورهم وهويتهم وذاتهم وتطلّعاتهم، بعد فترة الكبت الفكري التي عاشوها لعقود بين خطاب ديني رسمي سطحي ونمطي وخطاب تحديثي أكاديمي نخبوي، ومستغلة أيضا مشاعر السّخط الاجتماعي والإحباط النفسي التي عاشها أغلبهم قبل الثورة.[596]

---

[594] المشهور عن بلاد المغرب الإسلامي قراءة القرآن برواية قالون عن نافع، وهو إمام أهل المدينة، بخلاف بلاد المشرق والحجاز، التي يقرأون فيها برواية حفص عن عاصم، وكلتاهما قراءتان للقرآن الكريم من القراءات العشر المتواترة والمشهورة.

[595] الحاج سالم، جهاد، الشباب الجهادي في دوار هيشر: دراسة حالة إثنوغرافية، ضمن كتاب السلفية الجهادية في تونس، مصدر سابق، ص 236-237.

[596] حسب دراسة أجراها المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية، وهي منشورة في كتاب "السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات"، يمثّل الانتماء إلى إحدى الجماعات السلفية استجابة لمطلب تحقيق الذات الاجتماعية؛ لأنّ أغلب من نجح التيار السلفي في استقطابهم ينتمون إلى شرائح فقيرة أو متوسطة، ومعظمهم من ذوي التعليم الإعدادي أو الثانوي، وبالتالي فأغلبهم يعاني من فقر مادي اقتصادي وفقر معرفي تعليمي، وأغلبهم متجرّد من المهارات التقنية والمعرفية التي تخوّلهم الولوج إلى الخبرات الثقافية من كتب ومعارف، فيقتصر تكوينهم الثقافي على المعرفة الأساسية بالكتابة والقراءة والثقافة الشعبية السائدة، ويعاني أغلبهم فقر ديني روحي يجعلهم عاجزين عن تلبية المتع المادية وملذّات العيش، ومنه أتى قمع الرغبات الحسّية، وتأجيل إشباعها في حياة أخرى، يقود إليها الجهاد بمعناه المختزل في الموت في سبيل الله، أو تحقيقها المؤجّل إلى حين تطبيق الشريعة. انظر: الحاج سالم، محمد، من أجل مقاربة نفسية اجتماعية للظاهرة السلفية في تونس، ضمن كتاب: السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات، مصدر سابق، ص 171.

وساعد الجماعات السلفية في ذلك سيطرتها على منابر الكثير من المساجد في السنتين الأوليين من الثورة، وسط حالة التسيّب التي عرفتها البلاد، وبثها لخطاب لا يستهدف العقل قدر استهدافه العاطفة الإيمانية، حيث إنه اعتمد على تفاسير جاهزة للدّين قدّمت على أنّها أدلة ثابتة غير قابلة للنقاش، وعلى أفكار جاهزة ومسائل عاطفية؛ كمسألة الخلافة، وتطبيق الشريعة، والتوحيد، والولاء والبراء، والفرقة الناجية، والسلف الصالح، وعلى استحضار قصص نشّطت المخيال الديني الموروث، وأسقطت صوره ورموزه على الحاضر، وعملت على تثبيت صور متوهّمة عن حياة مثلى في كنف الجماعة، وكان كل ذلك مرفقا بالاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وبأقوال الصالحين، حتى وإن كانت خارج سياقها.

كما ساعدهم في ذلك الخطاب الديني المبثوث في المجال الافتراضي، حيث وجدت الدعوة السلفية المقوّمات المساعدة على الانتشار والتغلغل في أوساط الشباب، الذين قذف بهم في عوالم آسرة من الكتب والوثائق والأشرطة المصوّرة والخطب والدروس والأناشيد، وتمّ كلّ ذلك في ظل غفلة وسوء تقدير أو استهانة أو إهمال من المتابعين للشأن العام من دولة ونخب فكرية، الذين لم يتهيؤوا لمثل هذا الاكتساح الذي كان أسرع من يد الرقيب. وساعد في سرعة الانتشار هذه أيضا حالة الضعف التي كانت عليها منظومة التديّن التقليدي؛ بسبب سياسة تجفيف منابع التديّن، واستهداف كل مظاهره منذ بداية التسعينات.

كما نجحت الجماعات السلفية في تكسير الصورة السلبية التي يحملها العامة عنهم، من خلال استراتيجية التأثير، عبر الجمعيات المختلفة ذات التوجّهات السلفية، والتي قامت بتوزيع المساعدات الاجتماعية على المحتاجين، إمّا مباشرة وإمّا من خلال القوافل الخيرية التي تمّ تسييرها، وأيضا من خلال التظاهرات الشعبية التي نجحوا في تنظيمها، والخيام الدعوية التي أقاموها في الأسواق وفي الساحات العامة، وأظهروا قدرة فائقة على استقطاب الكثيرين ممّن يعانون الفقر والتهميش الاجتماعي ويرفضون السياسات الثقافية المتّبعة.

ومثلت السلفية قوّة جذب للشباب، وخاصة الغاضبين منهم من سياسات الدولة الإقصائية، في ظل غياب الحصانة التي كان من المفترض أن توفّرها السياسات التعليمية والحركة الثقافية، ولذلك وجد التيّار أرضية خصبة لانتشاره في أحزمة المدن الكبرى وأحيائها الشعبية، وهي الأماكن المفضّلة للدعوة والتعبئة الجماهيرية، والمجال الحيوي لنشاطهم، حيث تتفشّى البطالة وينتشر مدمنو المخدرات وأصحاب السوابق العدلية، وكلّها تمثّل مصادر مولّدة للقلق والإحساس بالنقص ومشاعر السخط الاجتماعي والإحباط النفسي في مجتمع يقترن فيه تمثّل النجاح الاجتماعي للفرد بحيازته عمل ذي مردود مادي مستقّر، ويصبح العاطل عن العمل فيه فاشلا اجتماعيا، ما دفع أعدادا كبيرة من الشباب إلى الانتماء إلى جماعة قدّمت لهم حلولا جاهزة لتجاوز هذه الوصمات، وانخرطوا بسرعة في ضرب من الانتماء العقائدي والفكري، وشكّلوا ضربا من الرابطة العاطفية والوحدة العضوية بينهم.

وتبدأ الرحلة مع التيار السلفي بالتعاطف وبتقبّل التأويل الذي تطرحه الأيديولوجيا السلفية للعالم المحيط به، ثم يتحوّل هذا التعاطف إلى حماس يستشعر الشاب من خلاله واجب إنقاذ الناس من الشرك ومن البدع وتصفية عقائدهم، إلى أن يصل إلى درجة يرى فيها نفسه حاملا لمشروع تغيير تاريخي.

وانضاف إلى منتسبي التيار الجهادي شحنهم بموقف عدائي للمؤسّسة الأمنية، كتعبير لمعادتهم لسياسات الدولة العامة في إدارة الشأن العام، مع قابلية واسعة لمقولة الصراع ضدّ الطاغوت، الذي هو تواصل لصراع الإيمان والكفر القائم منذ زمن آدم. وحرص المنتمون الجدد أن يجعلوا سلوكهم مطابقا لسلوك الآخرين، وذلك عن طريق مرجعيات جديدة استبدلوها بالقديمة، من خلال تربية سلوكية اعتمدت على تعلّم لغة جديدة مخصوصة، كالتّحية والدعاء، وفرض مبدأ الطاعة، وتغيير المظهر والملبس (الزي الأفغاني واللحية وغطاء الرأس للرجال والنقاب للنساء)، والتقيّد الصارم بغضّ البصر، وعدم الاختلاط، وفقدان الاسم (ليصبح أبا فلان، أو تصبح أم فلان، بدل الاسم العائلي)، واعتماد عطور خاصة، واستبدال الزمن الشرعي بالزمن الفيزيائي (حيث يتمّ حساب الوقت وفقا لأوقات الصلوات والتواريخ وفقا للأعياد والمناسبات الدينية).[597]

5.5 محطّات هامة

بالرغم من إعلان قياديي الحركة السلفية الجهادية أن تونس "أرض دعوة وليست أرض جهاد"، إلا أنّ الأحداث المتنوّعة والخطيرة التي شهدتها البلاد أكّدت أنّ شعارهم هذا لم يصمد طويلا، بعد كشف النقاب عن تورّطهم المباشر في المواجهات المسلّحة والتفجيرات التي راح ضحيتها أفراد من الأمن ومن الجيش ومن المواطنين ومن السيّاح. وبعد أن كان العنف السياسي قبل الثورة "عنفا رسميا" موجّها من قبل النظام ضد القوى السياسية المعارضة على اختلاف مرجعياتها الفكرية والسياسية، استحال بعدها "عنفا مقدّسا" موجّها من الجماعات المتشدّدة نحو الدولة ومؤسساتها والمنشآت الدبلوماسية والسياحية والثقافية والجامعية، وأخذت هذه الأحداث بعدا تصاعديا، تمثّلت صورها في مضايقة للحرّيات العامة والفردية.[598]

5.5.1 جدلية الفعل ورد الفعل

لم تعرف تونس قبل الثورة اعتداءات على دور السينما أو المسارح، بحجّة أنّ ما يعرض فيها يتعارض مع الشريعة الإسلامية، إلا أنّ ما جرى من أحداث في الأشهر التي تلت الثورة، شغل الرأي العام وبعث فيه الخوف، مثل:

---

[597] الحاج سالم، محمد، من أجل مقاربة نفسية اجتماعية للظاهرة السلفية في تونس، ضمن كتاب: السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات، مصدر سابق، ص 175-176.

[598] تعددت هذه الأحداث وتنوعت وشملت تقريبا كل المجالات وتم إحصاء ما وقع منها بين شهر يونيو 2011 ويونيو 2013 في:
Fontaine, Jean, Du côté des salafistes en Tunisie, Arabesques, Tunis 2016, P.25-27.

- الهجوم على قاعة سينما "أفريكا"، التي تقع في الشارع الرئيسي وسط العاصمة تونس، وتهشيم واجهتها وجزء من محتوياتها؛ احتجاجا على عرض فيلم "لا ربي لا سيدي" للمخرجة التونسية نادية الفاني،[599] وكان ذلك في شهر يونيو 2011، وشهدت هذه الأحداث تبادلا للعنف بين المهاجمين ومن كانوا داخل القاعة أو من كانوا بالقرب منها.
- أحداث ما اصطلح على تسميته ب "أحداث العبدلية"، في منطقة المرسى شمال العاصمة تونس، والتي هاجمت فيها مجموعة من أتباع التيار السلفي معرضا للوحات تشكيلية، انتظم على هامش تظاهرة "ربيع الفنون"، بتعلّة وجود لوحات تسيء إلى المقدّسات الإسلامية، وكان ذلك أيضا في شهر يونيو 2011.[600]
- حادثة ما يعرف ب "قناة نسمة"، وهي قناة تلفزيونية خاصة، قامت بعرض الفيلم الإيراني "برسبوليس Persepolis"،[601] الذي يحوي مشهدا اعتبر تعديا على الذات الإلهية، قام بسببه مجموعة من أتباع التيار السلفي بمهاجمة مقرّ القناة وتهشيم بعض محتوياتها، وانتهت الاحتجاجات بمحاولة حرق بيت صاحب القناة نبيل القروي.[602]

وكما يظهر من الأمثلة المذكورة أنها كانت كلّها ردود أفعال على استفزازات رأى بعض الشباب السلفي أنها اعتداء على المقدّسات، وأنّهم يقومون بواجب الدفاع عن الدّين، في الوقت الذي رأى فيهم الآخرون خطرا على الحرّيات العامة والخاصة وعلى حرّية التفكير والتعبير. وأضرّت ردود الأفعال هذه كثيرا بالتيّار أكثر ممّا خدمته؛ لأنّ الردّ كان باستعمال العنف المرفوض من الجميع، وليس بالحوار والإقناع المطلوب في مثل هذه الحالات.

5.5.2 قضية النقاب

لم يكن قبل ثورة يناير 2011 مسموحا للنساء في تونس بارتداء الحجاب في المنشئات العامة؛ بسبب المنشور المعروف باسم "المنشور 108". وأمّا النقاب، فلم يكن معروفا حينها لدى التونسيين، بمختلف شرائحهم.

وانفجر بعد الثورة، في شهر نوفمبر 2011، جدل أخذ بعدا وطنيا؛ بسبب أحداث شهدتها كلية الآداب بمنوبة، غربي العاصمة تونس؛ بسبب النقاب، حيث قاد عدد من الطلبة السلفيين اعتصاما، طالبوا فيه بالسماح للطالبات المنتقبات بالدخول إلى قاعات الامتحانات واجتيازها دون الكشف عن وجوههن، وهو المطلب

---

[599] اسمه الأصلي بالفرنسية "Ni Allah, Ni Maitre"، والمقصود إنكار وجود الله وإنكار وجود النبي محمد. ويمكن متابعة محتواه على اليوتيوب، عبر هذا الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=k2StM5S0k88&list=PLmlmiHP1dq0XMLbMT5k-UIrKYZMKs4wHa (آخر زيارة 21.08.2020).

[600] الصغير، عميره عليه، الإرهاب في تونس، الآباء والأبناء: دراسة في أسانيد الإرهاب وواقعه، السانباكت، تونس 2016، ص 40.

[601] فيلم كرتوني من إنتاج إيراني فرنسي، أنتج سنة 2007، للكاتبة مرجان ساترابي، وبث على قناة نسمة التونسية الخاصة في صيف 2011، بعد ترجمته إلى العربية. انظر: المصدر السابق، ص 39.

[602] البلالي، فوزي، التيار السلفي وعلاقته بالدولة التونسية، مصدر سابق، ص 80-81.

الذي رفضته إدارة الكلية، ما تسبّب في توقّف الدروس والامتحانات وغلق الكلية لأكثر من أسبوعين،[603] كما جرت حادثة مماثلة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، وسط البلاد، حيث هاجم مجموعة من السلفيين في شهر أكتوبر 2011 الكلية، على خلفية منع طالبة منتقبة من التسجيل، رفضت إبراز وجهها والكشف عن هويتها.[604]

وتحوّل الموضوع إلى جدل في وسائل الإعلام وداخل الحساسيات الثقافية والسياسية، بين جهة أرادت فرض النقاب على أنّه "فرض شرعي" وحرية شخصية، بالرغم من قلّة عدد المنتقبات، وبين جهات نظرت إليه على أنه "ظاهرة مشرقية" غريبة على المجتمع التونسي وهويته، وينمّ عن احتقار للمرأة.

وبالرغم من أنّ الفصل السادس من الدستور يضمن "حرية المعتقد والضمير"، إلا أنه تمّ منع ارتداؤه لاحقا في المؤسسات التربوية من قبل وزارة التربية في نوفمبر 2015؛ لضرورات بيداغوجية، وبعدها تم منعه في الأماكن العامة في يوليو 2019؛ لدواع أمنية.

5.5.3 حادثة السفارة

شكّل الهجوم على السفارة والمدرسة الأمريكيتين بمنطقة البحيرة، ضواحي العاصمة تونس، في سبتمبر 2012، منعرجا خطيرا في علاقة السلفيين بالدولة، وذلك لما سببته لها من حرج كبير، إلى الحد الذي اتهمت فيه بالتقصير في حماية البعثات الدبلوماسية وموظفيها على أراضيها.[605] وجرى هذا الهجوم في إطار الاحتجاج على بث الفيلم الأمريكي "براءة المسلمين Innocence of Muslims"، الذي اعتبر مسيئا للإسلام ولنبيه ومسّا بالمقدسات.[606]

وتمثّلت الحادثة غير المسبوقة في تونس في مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن في محيطي السفارة والمدرسة (American Cooperative School of Tunis) الأمريكيتين، ثم تم اقتحامهما وحرق ممتلكاتهما، ما تسبّب في أضرار جسيمة بالمبانى والمعدّات والسيارات الرابضة في مأواهما. وأسفرت المواجهات عن أربعة قتلى وحوالي 50 جريحا وإيقاف العشرات ومحاكمتهم.[607]

---

[603] البلالي، فوزي، التيار السلفي وعلاقته بالدولة التونسية، مصدر سابق، ص 79. والصغير، عميره عليه، الإرهاب في تونس، الآباء والأبناء: دراسة في أسانيد الإرهاب وواقعه، مصدر سابق، ص 39.

[604] المديني، توفيق، تونس؛ الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية - الطوباوية الأصولية في السلطة، مصدر سابق، ص 105.

[605] وفق مقتضيات اتفاقية فيينا لسنة 1961، التي تنص على وجوب تعهد الدولة المضيفة بحماية مقرات وممتلكات البعثات الدبلوماسية المعتمدة لديها.

[606] كان هذا الهجوم متزامنا مع هجومات أخرى في أكثر من عاصمة عربية، وكان أشدّها الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي، والذي أدى إلى مقتل السفير الأمريكي في ليبيا. الفيلم من إخراج سام باسيل، وفيه اعتداء على الرسول وعلى القرآن.

[607] المديني، توفيق، تونس؛ الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية - الطوباوية الأصولية في السلطة، مصدر سابق، ص 131.

وأثبتت الأبحاث أنّ الجماعات السلفية كانت وراء التحريض على هذه الأحداث، وخصوصا التيار الجهادي منه، ما دفع الدولة إلى المضي نحو اتجاه أكثر تشدّدا في التعامل مع الجماعات السلفية، والعودة إلى خيار المواجهات المباشرة.

5.5.4 حرق وتهديم الزوايا والمقامات

تحت مظلّة مقاومة البدع، عرفت تونس بعد الثورة ظاهرة غريبة لم تعهدها من قبل، تمثّلت في حرق وتخريب مقامات الأولياء والزوايا واتلاف محتوياتها، وهي التي تعتبر جزءا من التراث الوطني ومن الذاكرة الثقافية ومن تاريخ تونس.

وتجاوز عدد الأضرحة والزوايا التي تمّ الاعتداء عليها الأربعين، في ظرف ثمانية أشهر، في شمال البلاد وفي جنوبها، وكان من أشهرها؛ مقام السيدة عائشة المنوبية، ومقام سيدي أبي سعيد الباجي، بضواحي العاصمة. ووجهت أصابع الاتهام في ذلك كلّه إلى التيّارات السلفية، التي تنظّر، ثم تكفّر، وأخيرا تفجّر، استنادا على فتاوى جاهزة، تعتبر وجود وزيارة هذه القبور والأضرحة من المنكر الذي يجب إزالته.[608]

وارتفعت الكثير من الأصوات المنددة بهذه العمليات من العامّة ومن منظمات المجتمع المدني، وبرز إلى الوجود "اتّحاد الطرق الصوفية بتونس" و"الرابطة التونسية للزوايا" كردّة فعل على عمليات التخريب هذه وللتصدّي لها، معتبرة ذلك أمرا مرفوضا عقلا وشرعا واعتداء على ذاكرة الأمة وعلمائها وصلحائها.

5.5.5 معركة المساجد

لدواع دينية وفقهية، من قبيل خروج إمام المسجد عن موجبات الشرع، أو عدم أهليته، أو ارتباطه بنظام بن علي، أو كفره في بعض الحالات، حسب زعم المدّعين الجدد للأحقية بالإمامة واعتلاء المنابر، وبدعوى استرجاع موقع المسجد والدعوة الدينية وتصحيح الممارسات التعبّدية، شهدت مساجد كثيرة في المدن والقرى ما بين سنة 2011 وسنة 2013 معارك بين عناصر تنتمي إلى الجماعات السلفية والأئمة المكلفين من قبل سلط الإشراف، بتعلّة عدم قدرتهم على تسيير المساجد، ولإدخال ما يرونه تحويرا ضروريا في الممارسات التعبّدية.[609] وتراوحت هذه النزاعات بين الإزاحة سلميا، وبين المناقشات المطوّلة التي وصلت في الكثير من المساجد حدّ ممارسة العنف، بفعل التنزيل (من على المنابر) والتنزيل المضاد.

---

[608] يعتبر هدم الأضرحة والمشاهد التاريخية نهجا حديثا، يعود إلى الحركة الوهابية، بداية من نجد، ثم انتقل إلى الأماكن التي تمكنوا من السيطرة عليها؛ لتطهير الأمة من الشرك، حسب زعمهم. وقد تزامن حرق المقامات والزوايا في تونس مع أحداث مشابهة في كل من ليبيا ومصر وسوريا.

[609] بحسب القانون عدد 34 لسنة 1988، الذي يحدّد الأطر القانونية للمساجد، من ناحية بنائها وتنظيمها وتسييرها وتحديد وظائفها، فإنّ الإشراف على الجوامع وتعيين أو عزل القائمين عليها من أئمة ومؤذنين، هو من صلاحيات وزارة الشؤون الدينية حصرا، ويعاقب القانون (الفصل العاشر منه)، والذي يعتبر الفضاء المسجدي مؤسّسة من مؤسّسات الدولة، كلّ من يقوم بنشاط في المساجد دون الحصول على ترخيص بالسجن وبغرامة مالية.

ونتج عن هذه الأحداث خروج حوالي 400 جامع ومسجد (من جملة ما يقرب من خمسة آلاف مسجد) عن سيطرة وزارة الشؤون الدينية بالكامل، بعد أن تمّت السيطرة عليها من قبل عناصر سلفية،[610] ليظهر إلى الوجود، ولأول مرّة في تونس، خطاب ديني متعصّب، غير متعوّد عليه، يحثّ على العنف وعلى التفرقة، ويعلن الحرب على العلمانيين، ويعادي حقوق المرأة، ويدعو إلى النقاب وإلى الفصل بين الجنسين، ويحرّض على الصحافيين والنقابيين ورجال الأمن.

وتبعت هذه المعركة معركة مضادة، نجحت فيها السلطات ممثّلة في وزارة الشؤون الدينية، بداية من سنة 2013، في استرجاع هذه المساجد ومنابرها، بعد أن رفض الكثيرون ممّن استحوذوا على المنابر تسوية وضعياتهم؛ لعدم اعترافهم لا بالسلطة ولا بالوزارة، وساعدها في ذلك تراجع الحضور السلفي داخل المساجد؛ بسبب الحملات الأمنية التي تبعت تصنيف أنصار الشريعة كمنظمة إرهابية سنة 2013، وعادت كل المساجد تدريجيا ودخلت تحت إشراف الوزارة مرّة أخرى بحسب ما تنصّ عليه القوانين المنظمة،[611] بعد معركة اعتبرت حلقة من حلقات ليّ الذراع بين الدولة والجماعات السلفية التي يمثّل المسجد لها أهم المعاقل للترويج علنا لأفكارها، عن طريق الدروس والحلقات والخطب الجمعية، وطرحت بعدها، وما زالت، مسألة تحييد المساجد عن كل التجاذبات الحزبية والسياسية.

5.5.6 الاغتيالات السياسية، واستهداف الأمنيين والعسكريين

لم تتوقّف العمليات الإرهابية التي تستهدف رجال الأمن والجيش في المدن والجبال التي تحصّن بها المسلّحون بعد الحملات الأمنية التي طالتهم، وبدأت أولى هذه العمليات في قرية الروحية من ولاية سليانة بالشمال الغربي للبلاد في مايو 2011، وخلّفت قتيلين من قوات الجيش وقتيلين من العناصر الجهادية، تلتها مواجهات في منطقة بئر علي بن خليفة جنوب البلاد في فبراير 2012، تورّط فيها عناصر من الذين شاركوا في عملية سليمان التي جرت قبل الثورة.[612] وتحصّنت العناصر الجهادية بجبال الشعانبي غرب البلاد، وأعلنت عن تشكيل كتيبة "عقبة بن نافع" التابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، والمتشكّلة من مقاتلين تونسيين وجزائريين وليبيين.

وأقحمت قوات الأمن والجيش في مرحلة جديدة من الحرب ضدّ هذه الجماعات المنتمية إلى التيار السلفي الجهادي، معلنين دخول البلاد مرحلة اللامتوقّع في العمليات المسلحة، وسقط العشرات من العسكريين

انظر: السعيداني، منير، المؤسسة المسجدية في زمن عاصف: ملاحظات ميدانية في الحالة التونسية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ديسمبر 2015، ص 13-22.

[610] المصدر السابق ص 14-13.

[611] أصدرت وزارة الشؤون الدينية منشورا في مارس 2014، يفرض غلق الجوامع خارج أوقات الصلاة، وبرّرت ذلك بحرصها على إحكام سير المساجد ومنع استغلال بيوت الله لغايات تتنافى وحرمة الأماكن. انظر: الفطناسي، معتز، دراسة ميدانية للظاهرة السلفية في حي شعبي، ضمن كتاب: السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات، مصدر سابق، ص 197.

[612] البلالي، فوزي، التيار السلفي وعلاقته بالدولة التونسية، مصدر سابق، ص 83.

والأمنيين ضحية الكمائن والهجمات المباغتة والمسالك المفخّخة في الجبال والمرتفعات وحتى داخل المدن، حيث تمّ تفجير حافلة للحرس الرئاسي وسط العاصمة تونس في نوفمبر 2015، ما أسفر عن مقتل 12 وإصابة 20 من الحرس، ووقع هجوم مسلّح على متحف باردو بتونس العاصمة في مارس 2015، أسفر عن مقتل 22 وجرح أكثر من 45 سائحا. وكذلك هناك الهجوم على نزل مرحبا بسوسة (وسط البلاد) في شهر يونيو 2015، والذي أسفر عن مقتل 38 سائحا من جنسيات مختلفة،[613] والهجوم المسلّح على مدينة بن قردان الحدودية مع ليبيا في شهر مارس 2016، والذي تواصل لثلاثة أيام من أجل السيطرة عليها وإعلانها إمارة داعشية، وأسفر عن مقتل 55 شخصا من الجنود والمواطنين والمهاجمين، والذي تمكّنت في النهاية قوات الجيش من إفشاله.[614]

أمّا حادثتا اغتيال كلّ من السياسي شكري بلعيد[615] في فبراير 2013، والنائب بالبرلمان (المجلس التأسيسي) محمد البراهمي[616] في يوليو 2013، فقد شكلتا زلزالا وطنيا بكلّ ما تحمله الكلمة من معنى، وكادتا أن تتسببا في إجهاض الثورة وإدخال البلاد في أتون المجهول. وعلاوة على الرجة السياسية والاجتماعية التي أحدثتاها، فقد تسببتا في استقالة حكومة حمادي الجبالي أولا، ثم حكومة علي العريض لاحقا، بعد تحميل حركة النهضة التي كانت في وقتها تقود الائتلاف الحاكم المسؤولية الأخلاقية والسياسية عن ذلك. وسبقت العمليتان بدعوات قتل صريحة من قبل مجموعات سلفية، فهناك مثلا مقطع نشر على اليوتيوب، يدعو فيه أحد المنتمين إلى التيار السلفي إلى إهدار دم كل من السياسيين نجيب الشابي وشكري بلعيد.[617] وأفضت الأبحاث إلى وقوف السلفية الجهادية، ممثلة في تنظيم أنصار الشريعة، وراء هاتين العمليتين، واللتين بسببهما تمّ تصنيف تنظيم أنصار الشريعة كمنظمة إرهابية، بعد توفّر القرائن والأدلة على وقوفه وراءهما ووراء العديد من العمليات الإرهابية التي استهدفت أيضا العسكريين والأمنيين.[618]

5.5.7 النفير إلى بلاد الشام

تزامن تصنيف تنظيم أنصار الشريعة كمنظمة إرهابية سنة 2013 ، وشن القوات الأمنية حملات اعتقال واسعة في صفوف عناصره، على خلفية الأحداث المتسارعة التي عرفتها البلاد، مع فشل التيار السلفي

---

[613] تبنى الهجومات الثلاثة تنظيم داعش، واستنكرتنها كل القوى.

[614] ساهم في ذلك الأحداث التي شهدتها الدولة الجارة ليبيا، وسقوط نظام معمر القذافي، والانتشار الكبير للسلاح هناك، وفتح معسكرات لسلفيين من بلدان متعدّدة للتدرّب، ومن بينهم مئات التونسيين، الذين يحلمون بنقل المعركة إلى تونس، وإقامة إمارة إسلامية أرادوا أن تكون بدايتها من بن قردان الحدودية.

[615] الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين، وأحد مؤسسي الجبهة الشعبية، التي تضم 11 حزبا يساريا وقوميا، والتي تأسّست في أكتوبر 2012, وتم اغتياله أمام منزله بمنطقة المنزه بضواحي العاصمة تونس.

[616] الأمين العام لحزب حركة الشعب القومي، واغتيل أيضا أمام منزله بحي الغزالة شمالي تونس العاصمة.

[617] رابط المقطع على اليوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=RV5cUjzk2z4 (آخر زيارة 21.08.2020).

[618] أعلن عن ذلك رئيس الحكومة آنذاك علي العريض. وبالنسبة لتبني أنصار الشريعة لحادثتي الاغتيال، فقد اعترف أبو بكر الحكيم أحد قيادي التنظيم من مدينة الرقة السورية في شريط مصور انتشر على اليوتيوب، تم حذفه لاحقا من قبل اليوتيوب، بأنه من يقف ومن معه خلف عمليات الاغتيال التي وقعت. وأبو بكر الحكيم مولود في فرنسا، ويحمل الجنسية الفرنسية، وسبق له أن سجن في فرنسا 8 سنوات؛ بسبب مشاركته مع الجماعات الإسلامية المتشدّدة في العراق سنة 2004، وعاد إلى تونس في فبراير 2011، وانضم إلى تنظيم أنصار الشريعة، ثم غادر تونس إلى سوريا، حيث لقي حتفه.

بعامة، والجهادي على وجه الخصوص، في بناء حاضنة شعبية له داخل النسيج المجتمعي التونسي، فاختار الآلاف من منتسبيه المغادرة إلى سوريا؛ للمشاركة هناك فيما رأوه جهادا مقدسا،[619] وكانت جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة الوجهة الرئيسية التي قصدها المقاتلون التونسيون في البداية، قبل أن يحولوا وجهتهم بداية من أواسط سنة 2013 إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، لاعتبارات دينية، بعد إعلان تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشام استئنافه لمشروع الخلافة.

وقضى الكثير منهم نحبه هناك، وصار الكثير في عداد المفقودين أو في السجون السورية والعراقية، وشكّلت هذه الهجرة الجديدة لآلاف من الشباب والشابات، تركوا دراستهم وشغلهم وعائلاتهم، حلقة جديدة في سلسلة الهجرات إلى الخارج من أجل الجهاد بعد أفغانستان والبوسنة والشيشان والعراق.[620]

ولم يعلم إن كان يقف وراء تسفير الآلاف إلى هناك شبكات منظمة سهلت وصولهم عبر الأراضي التركية، أم أنّ الأمر لا يعدو أن يكون تخطيطا فرديا عفويا، دافعه الحماسة والرغبة في حمل السلاح؛ للدفاع عن الإسلام ضد عدو يعتبر كافرا عندهم.

وفتح لاحقا ملف العائدين منهم من هناك بخبراتهم وشبكات العلاقات التي بنوها هناك مع جهاديين من أكثر من 120 دولة التحقوا بصفوف داعش، وما يمكن أن يشكّله العائدون المتمرّسون من تهديدات أمنية، فهناك من طالب بمنعهم من دخول البلاد، بالرّغم من أنّ الدستور التونسي لا يمنع أحدا من العودة إلى بلاده، وهناك من طالب بإيداعهم السجون ومحاكمتهم كإرهابيين، ولا يزال الجدل حتى وقت كتابة هذا البحث قائما.

[619] وذلك استنادا على فتاوى صدرت من هنا وهناك، استند أصحابها على أحاديث بشرت بعودة الخلافة من بلاد الشام، حيث ستقوم بين المهدي وبين قوى الكفر حرب في دابق السورية، وبعدها سينزل عيسى ويحكّم الشريعة، ومقر الخلافة سيكون في دمشق، ويسمون هذه المعركة بالملحمة الكبرى.

[620] اختار آخرون التوجّه إلى اليمن للقتال إلى جانب أنصار الشريعة هناك، أو إلى مالي لقتال القوات الفرنسية، أو إلى نيجيريا للقتال إلى جانب جماعة بوكو حرام، أو إلى الصومال للقتال إلى جانب المحاكم الإسلامية في مواجهة القوات الإثيوبية، أو إلى ليبيا والانخراط في صفوف داعش هناك.

الفصل الرابع: نقد السلفية

بالرغم من وجود الجذور البعيدة للتيّار السلفي في تونس، والتي تعود إلى القرن الثامن الميلادي، حيث إنه وفد مع تأسيس مدرسة القيروان المالكية كتيار عقائدي، لم ينجح في التأثير في السلوك العام للسكّان حينها، ولم يتمكّن من التحوّل إلى تيار كبير فاعل، وظلّ تأثيره منحصرا داخل النخبة الدينية، قبل أن يتلاشى، ولم يعد له أيّ ذكر. وهو نفس مصير المحاولة الثانية التي وفدت بعد قرون مع الرسائل الوهابية وبعض الحجّاج، بالرغم من تبنّيها من قبل بعض الزيتونيين الذين تأثّروا بها تأثرا محدودا؛ كأبي العباس البارودي (توفي 1814)، والمكي بن عزّوز (توفي 1916)،[621] حيث إنه لم يتجاوز تأثيرها في هذه المرّة أيضا المجال الديني، وكان سريع الزوال. إلا أنّ التيّار السلفي نجح في العقود الأخيرة في اقتلاع مكان له للمرّة الأولى في الساحات الثقافية والسياسية والاجتماعية، وبسرعة باغتت الجميع، وبطريقة غلب عليها الشكل الاستعراضي والخطاب العنيف،[622] وبالرغم من فشله في التحوّل إلى تيّار جارف؛ لأسباب متعدّدة، أهمها طبيعة الشخصية التونسية التي لا تميل غالبا إلى التشدّد، إلا أنّه نجح في إحداث ضجيج، وفي لفت الانتباه إليه، وفي إثارة جدل واسع داخل الدوائر السياسية والإعلامية والفكرية.[623]

وبعد أن سبق الكلام عن نشوء الظاهرة في تونس بمراحلها الثلاث، بداية من الرسائل الوهابية ومرورا بالسنوات التي سبقت الثورة وما تلاها والأحداث التي صحبتها، سيتناول هذا الفصل الرابع والأخير نقد الظاهرة بشكل أكاديمي وموضوعي، وسيكون ذلك عبر محاولة الإجابة عن السؤال الرئيسي للبحث الذي يدور حول الأسباب التي ساهمت في تواجد وصعود هذه التيارات ودراسة مجال أنشطتها وتقدير حجمها وتأثيرها الاجتماعي والسياسي، وأشكال التغيير وحدوده في منهجها الفكري وفي سلوكها السياسي، ورصد رؤية أصحاب هذا التيّار تجاه قضايا حيوية، ومدى احتكامهم إلى قواعد اللعبة السياسية، وعلاقتهم ببقية المكوّنات المتواجدة في الساحة، والتي تمتلك السيطرة على مفاصل الدولة والاقتصاد والإعلام.

---

[621] الشاهد على تلك الحادثة، التي تمثّلت في تكسير الحجر المعروف بكرسي الصلاح، بشاطئ الولي سيدي أبي سعيد سنة 1812؛ نزولا عند فتوى لأبي العباس البارودي وبحضوره، حيث كان يجتمع الناس ويتبرّكون بهذا الحجر. انظر: الرديسي، حمادي ونويرة، أسماء، الرد على الوهابية في القرن التاسع عشر، مصدر سابق، ص 59-58.

[622] لم يألف التونسيون مشاهدة اللحى الطويلة واللباس الأفغاني والأعلام السوداء والأعلام البيضاء التي تعلوها كلمة لا إله الا الله، إلا في الفضائيات والمسلسلات التاريخية.

[623] التأمت عشرات الندوات، وصدرت عشرات التقارير، التي حاولت فهم الظاهرة وكيفية التعامل معها. وأصدر المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية بقرطاج كتابا سنة 2014، بعنوان "السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات"، تضمّن مجموعة من الأبحاث والتقارير حول الظاهرة، أجراها مجموعة من الباحثين. كما فتحت مؤسسة الرئاسة أبوابها لأحد مشائخ السلفية العلمية؛ البشير بن حسن، لإلقاء محاضرة عن السلفية في شهر نوفمبر 2012. يمكن الاطلاع عليها على اليوتيوب، عبر هذا الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=OKolwZIjrXM (آخر زيارة 21.08.2020).

1. تيار وليس تنظيما!

لئن تأثّر جيل الستينات والسبعينات في تونس بالتيّارات اليسارية وبأفكارها، وخصوصا بحركة مايو 1968 في فرنسا، وتأثّر جيل الثمانينات والتسعينات بفكر التيّارات الإسلامية، وخصوصا بعد قيام الثورة الإيرانية سنة 1979، فإنّ جيل التسعينات وما تلاه يمكن تسميته بجيل السماوات المفتوحة والإنترنت وثورة المعلومات والانفتاح على العالم.

ويسّر الانفجار الإعلامي الرقمي والفضائيات الوصول إلى أشياء كثيرة، كان الوصول إليها إمّا صعبا وإمّا مستحيلا، وعبر هذه الوسائط وجدت الدعوة السلفية المقوّمات المساعدة على التواجد والانتشار والتغلغل في أوساط الشباب في تونس (وفي العالم)، وتمّ كلّ ذلك في ظل غفلة أو سوء تقدير أو استهانة أو إهمال من المتابعين ومن النخب فكرية، وبات محاصرة الظاهرة التي قذفت بالآلاف من الشباب في عوالم آسرة من الدروس والمحاضرات والكتب والوثائق مستحيلا.[624]

ومن حيث المنطلقات الفكرية والعقدية ومنابع التكوين، لا يختلف "السلفي التونسي" عن أيّ سلفي آخر في المشرق أو في المغرب، وترتكز هذه المنطلقات على الالتزام بأركان السلفية النظرية، القائمة على مبدأ التوحيد، وتقديم النص على العقل، وأحادية النظرة إلى النص الشرعي، والوقوف على حرفيته، ورفض التأويل، واحتكار الخطاب باسم أهل السنّة، وأيضا الالتزام بشروطها العملية، التي تنحصر في حدود الإطار العام للدين، والتركيز على المطالبة بتطبيق الشريعة في كلّ مناحي الحياة.

غير أنّ هناك سياقات وخصائص محلية أخرى، ساهمت في إنتاج تيارات "سلفية تونسية" غير موجودة في مناطق أخرى، أهمها:

- حداثتها، حيث يلحظ الباحث في المصطلحات والألفاظ السياسية والاجتماعية المتداولة في معجم العامية التونسية، أنه لا يوجد استعمال كبير لمصطلحات من قبيل الوهابية والسلفية والشيعة والخوارج ويسار ويمين.
- المناخ المعلمن الذي وجدت فيه، حيث إنّ شكل التديّن في تونس أقرب إلى الطقوسي والفردي، أي حالة شخصية تهمّ الفرد في علاقته مع ربّه، ولا يوجد فيه ما يؤصّل للمذهب الحنبلي ولا للفكر الوهابي؛ لما فيهما من شدّة، وهذا كان نتيجة لخيارات الدولة الحديثة، التي رأت النور إبّان الاستقلال، والتي بنت مشروعها على نزعة تحديثية، حوّلت بموجبها التعليم الديني إلى آخر أكاديمي، أفرز حالة من التديّن تسمح لصاحبها بنوع من المرونة في السلوك والتعبّد، وتعطي

[624] لا يمكن التغافل عن الدور السعودي في انتشار وصعود الحركات السلفية وفي رواج منهجيتها وأفكارها خارج المملكة، وخصوصا بعد ما بات يعرف بحادثة الجهيمان، والمتمثلة في احتلال الحرم المكي سنة 1979. انظر: هيغهامر، توماس ولاكروا، ستيفان، حتى لا يعود جهيمان - حفريات أيديولوجية وملاحق وثائقية نادرة، منتدى المعارف، بيروت 2014، ص 96-95.

لأتباعها القدرة على التكيّف والانسجام مع الذات والتعايش مع المختلف، وهو ما يعتبر بحسب مقاييس المدرسة السلفية المشرقية ميوعة وبدعة.[625]

- غياب القيادات المؤطّرة والمرجعيات الدينية المحلية، وغياب الأدبيات والنصوص الداخلية، والاعتماد بالكامل على مشائخ من خارج الحدود.

وبدأ التيّار في شكل مجموعات شبابية صغيرة، لا يربط بينها أيّ رابط تنظيمي واضح، وكلّ ما كان يجمع بين عناصرها هو الإيمان بوجوب العودة إلى تديّن صاف، وهو ما لا يختلف كثيرا عن مسلك باقي الجماعات الإسلامية والتي يعتبر جزءا منها، والمتمثّل في العمل على وجوب إصلاح الأفراد، عبر آلية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجعلهم يعودون إلى ممارسة الإسلام في الحياة اليومية من خلال الصلاة والصيام والحجاب، مع وجود هاجس أنّ الإسلام والمسلمين يتعرّضون للتهديد والتآمر من قبل الغرب.

وبالرغم من تناقض الفكر السلفي بصورة حادّة مع المشروع المجتمعي للدولة التونسية الحديثة، إلا أنه نجح (بشقيه العلمي والجهادي) في التواجد وانتزاع مكان له بين بقية التيارات الفكرية والدينية،[626] وتمكّن من استقطاب من لديهم إمكانية القبول بفهم متشدّد للنصوص المرجعية الإسلامية ولقوالب سلوكية وتعبّدية يتمسكون بها، ودعم ذلك ظروف عالمية وإقليمية، كالحرب في أفغانستان، والثورة الإيرانية، والهجرة إلى دول الخليج، وخصوصا السعودية؛ للعمل هناك، وبالرغم من المقاومة التي صدرت من المتمسّكين بمقومات الإسلام المحلّي والرافضة للدعوات الوافدة من خارج الحدود، وخصوصا التي تسعى منها إلى تغيير أنماط حياة وتفكير سادت قرونا.[627]

ورغم التضييق الأمني، وضعف النضج الفكري والسياسي للتيار السلفي، وافتقاده إلى القيادة العلنية والمرجعية الدينية الموحّدة، والغياب الكلّي لإنتاج فكري ولأدبيات تخاطب الواقع المحلي، إلا أنّه استطاع أن يبين عن نفسه، فكان بداية الظهور الملموس للجماعات السلفية في المجتمع التونسي في نهاية تسعينات القرن الماضي، والذي اعتبره الكثيرون حينها امتدادا للحركة الإسلامية التقليدية (حركة النهضة)، قبل أن يتبين لاحقا أنه في استقلال تام عنها.

أمّا المعالم الكاملة للتيّار، فلم تتّضح إلا بعد ثورة يناير 2011، كظاهرة متذبذبة بين السلمية والعنفية، ومركّبة من حيث مكوناتها البشرية؛ من مقاتلين قدامى على مختلف الجبهات العالمية، ومن مساجين وقع استقطابهم قبل الثورة وحوكموا بقانون الإرهاب، ومن مساجين حق عام تمّ استقطابهم داخل السجون، ومن منحرفين تائبين وجدوا الكفالة والدعم من هذه الحركات في ظل غياب الدولة، ومن متدينين يائسين من الخيار

---

[625] الجورشي، صلاح الدين، السلفية في تونس بين قمع السلطة ومخاوف النخبة، ضمن كتاب: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين - الإسلام السياسي في تونس، مصدر سابق، ص 313.

[626] ولكن الأحزاب والجمعيات السلفية (السلفية الحركية) فشلت في استقطاب الكثيرين بالرغم من حصولهم على التراخيص القانونية.

[627] تأثرت الحركات الإسلامية نفسها في مراحلها الثلاثة (الجماعة الإسلامية بين 1969 و1979، وحركة الاتجاه الإسلامي بين 1979 و1989، وحركة النهضة بداية من 1989)، ولو جزئيا، بالمشروع الحداثي.

الديمقراطي، ومن أشخاص لديهم نزوع إلى القيادة والزعامة، ومن أشخاص لديهم نزوع إلى البطولة والمغامرة.[628] ونجح التيّار السلفي في جمع كلّ هذه التشكيلات كظاهرة اجتماعية لها بعد ديني عقائدي سلوكي، ولها القدرة على التأثير في الناس وممارسة القوّة المادية والمعنوية المنظّمة وتنظيم الروابط والعلاقات مع الداخل والخارج.

واختار السلفيون العلميون، الذين تحرّم عليهم أدبياتهم الخروج على الحاكم، الابتعاد عن الاشتغال بالسياسة، والاقتصار على العمل التربوي والدعوي الوعظي، من خلال الدروس والمحاضرات الدينية في المساجد والجمعيات الإسلامية، وتمسّكوا بعدم المشاركة في الانتخابات؛ لرفضهم مفهوم الديمقراطية التي يعتبرون ممارستها خروجا عن شرع الله، ارتكازا على مفهوم الحاكمية، إلا أنهم لم يشوشوا على العملية الانتخابية، وانتحوا منحى الحيادية.[629]

أمّا صاحبة الصوت الأعلى في التيار السلفي: السلفية الجهادية، فقد اختارت عدم الاعتراف لا بالدولة ولا بمؤسساتها، ورفضت الانضباط تحت نواميسها وقوانينها، بدعوى أنهم لا يعترفون بمفهوم "الدولة القطرية"، بل يتحركون في إطار مشروع عالمي أشمل، لا يتلاءم مع الديمقراطية ومفاهيمها، وأيضا بحجّة أنّ الدّعوة إلى الله وإعلاء دينه لا يحتاج إلى أيّ ترخيص من أيّ كان. وأصرّوا على البقاء خارج التهيكل، بالرغم من النصائح التي قدّمت لهم مرارا، ومن جهات متعدّدة، للاستفادة من الفرصة التي وفرتها لهم الثورة، كما وفرتها لباقي القوى، إسلامية كانت أو حداثية، في التنظّم والعمل العلني. ويمكن اعتبار هذا الإصرار منهم دليلا على عدم استيعابهم للتحوّلات المتسارعة التي أحدثتها الثورة وقراءتهم الخاطئة للوضع الداخلي والإقليمي والدولي.[630]

وبالرغم من عدم الاعتراف هذا، إلا أنّ الدولة غضّت الطرف عن تنظيمهم مؤتمرهم الأوّل في ضاحية سكرة سنة 2011 ومؤتمرهم الثاني سنة 2012، وعن تنظيم خيماتهم الدعوية وحملاتهم الخيرية، إلا أنّ انتهاجهم إستراتيجية الانتشار والفعل وثبوت تورّطهم في أعمال عنف، أفسد هذه العلاقة، وبدأ منع إقامة خيامهم الدعوية، التي رأت السلطات أنّها استحالت إلى منابر للدّعوة إلى العنف والقتل والتحريض على رجال الأمن ووصفهم بالطواغيت، ومنعت انعقاد مؤتمرهم الثالث الذي كانوا يعتزمون تنظيمه في شهر

---

[628] هذا المقطع يحوي مثالا حيا لشاب تحول في وقت وجيز من بائع خمر إلى سلفي جهادي https://www.youtube.com/watch?v=DaZe3kmvZZ0 (آخر زيارة 21.08.2020).

[629] بالرغم من عدم مشاركتهم، إلا أن بعض الشخصيات والجمعيات أصدروا بيانا حثوا فيه الناخبين على المشاركة في الانتخابات التي جرت سنة 2014 والتي شهدت منافسة حادة بين التيار الإسلامي والمتمثل في حركة النهضة من جهة والتيار الحداثي العلماني والمتمثل في حزب نداء تونس من جهة أخرى. انظر البيان في الملحق عدد 11.

[630] كمثال على ذلك، انتشر على اليوتيوب تسجيل لراشد الغنوشي رئيس حركة النهضة، يدعو فيه ممثلي جمعيات سلفية، إلى اقتناص الفرصة والتنظم في جمعيات وأحزاب واحترام قوانين البلاد وعدم رفع السلاح في وجه الدولة. ويمكن متابعة التسجيل، عبر هذا الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=cbLj_ZPBjOM&t=335s (آخر زيارة 21.08.2020).

مايو 2013 بمدينة القيروان دون الحصول على رخصة من الجهات المختصّة التي رفضوا التقدّم بطلب لها، بتعلّة أنّ التأشيرة لا تطلب إلا من الله.

وحاول أتباع التيار الجهادي إفشال المسار الانتخابي في 2011، بتوزيعهم مناشير تخوّف الناس وتحذّرهم من المشاركة، على اعتبار أنّ التصويت يمثل انتهاكا للحاكمية الإلهية، وأنّ الديمقراطية تمثل شكلا من أشكال الشرك وصنمية جديدة، واتهام كل من قبل المشاركة فيها بالزندقة وبالخروج من الإسلام.[631] وأمّا الدولة عندهم، فهي دولة الخلافة التي يحكمها الخليفة، وتطبّق فيها الشريعة الإسلامية، وتتبنى الجهاد، وتعادي الغرب معاداة كلية. وما عداها، فهي الدولة الكافرة، وحكّامها ومن يتعاونون معهم هم الطاغوت، وبالتالي من الواجب تغيير الحكّام ومحاربة أعوانهم من شرطة وجيش في إطار مبدأ الولاء والبراء. وهو ما ترك التيّار أمام مفترق طرق:

- إمّا تطوير أطروحاته ومضامينه الفكرية والعقائدية، والاندماج في صلب الحراك الاجتماعي والحراك السياسي، والتأقلم مع الأعراف الثقافية، والمساهمة قدر الإمكان في البحث عن حلول للمشاكل المستعصية؛ من بطالة، واقتصاد منهار، وأوضاع أمنية هشّة.
- وإمّا المحافظة والتمسّك بنهجه التقليدي الصلب القائم على؛ المفاصلة، والتكفير، والهجرة، وترسيخ شعور الغربة، والجنوح إلى العنف تحت عنوان الجهاد لإقامة شرع الله على الأرض.

وباختياره الطريق الثاني عبر خطاب تكفيري مخيف في مرحلة أولى، ثم ممارسة العنف ورفع السلاح في وجه الدولة في مرحلة ثانية، نظر إليه من قبل الجميع على أنه تيّار يشكّل تهديدا للسلم الاجتماعي وللعملية السياسية الوليدة، وهو ما جعله يخسر الحاضنة الشعبية التي كان في أمسّ الحاجة إليها، وفشل في أن يكون تنظيما يعتمد حركية خاضعة للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي. بعكس حركة النهضة التي طورت منهجها الفكري والسياسي، وغيّرت اسمها أكثر من مرّة، لتنسجم مع متطلّبات المرحلة السياسية، وقامت بالكثير من المراجعات، وطوّرت خطابها، من خلال الدّفاع بقوّة عن خيار الانتقال الديمقراطي السلمي، وعن التعدّدية، وعن حقّ الجميع في المشاركة في الشأن العام وشؤون الحكم عبر البرلمان والمواقع الإدارية والمجالس البلدية. وكذلك بعكس حزب التحرير الذي بالرّغم من دعوته أيضا إلى إقامة الخلافة الإسلامية وعدم اعترافه لا بالدستور ولا بالنظام الجمهوري، إلا أنّه اختار عدم المواجهة، ونبذ العنف بكلّ أنواعه، والتواجد ضمن المجال السياسي منذ 2012، بطلبه التأشيرة القانونية وحصوله عليها، ما سمح له بالعمل بحرّية.

[631] في أدبياتهم؛ الديمقراطية "صنم العصر"، والقانون والدستور "طاغوت"، لا يجوز التحاكم إليها، وكل من يرضى أو يدعو أو يعمل داخل هذه المنظومة، هو طاغوت. انظر: المقدسي، عاصم، الديمقراطية دين. يمكن الاطلاع عليه، من خلال منبر التوحيد والجهاد، أو من خلال هذا الرابط: https://archive.org/details/Democracy_201307/mode/2up (آخر زيارة 21.08.2020).

2. ثقافة الفتوى العابرة للقارات

نظرا لحداثتها وللظّروف التي أحاطت بولادتها، وفي ظل غياب مرجعيات محلية من مشائخ ودعاة وأدبيات خاصة بها، وجد السلفي في تونس نفسه يستلهم من فتاوى مستوردة، جعلته مرتبطا عضويا ومعرفيا بالمراجع الخليجية والمشرقية، واتخذت عنده هذه الفتاوى الجاهزة والواردة من هناك شأنا كبيرا لافتا للنظر، واستحالت الأداة الأساسية لتشكيل ثقافته الدينية الشرعية، ولتشكيل البناء المعرفي والسلوكي عنده، ولتشكيل وعيه العام، حتّى في المسائل التي ليس لها علاقة بالشأن الديني، في شتى مجالات الحياة، ولم تعد الفتوى بالنسبة إليه "مسلكا لاستبيان الحكم الشرعي في واقعة من الوقائع الحادثة فقط".[632]

ولا تخفي لا السلفية العلمية ولا السلفية الجهادية متابعتها للخارج وخضوعها لفتاوى أنتجها واقع مغاير ومحكوم بإكراهاته الخاصة؛ فالأولى لا تخفي متابعتها للحركة الوهابية والمرجعيات السعودية، حيث إنّه لا يكاد يخلو نص أو دراسة أو نقاش من الاستشهاد ب "شيخ الإسلام"، والمقصود به ابن تيمية، أو بابن باز، أو بابن عثيمين، أو بغيرهم ممن يطلق عليهم "العلماء" بالمجموع، في حين أنّ الجهادية لا تخفي متابعتها وخضوعها لكل ما يصدر عن مشائخ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في ليبيا والعراق وسوريا، ويظهر ذلك في بياناتها التي لا تكاد تخلو من اسم ابن لادن، أو الظواهري، أو البغدادي.

ولئن اختلفت السلفيتان العلمية والجهادية في الحكم الشرعي المتعلّق بالسّاسة، إن كانوا مسلمين أو كفّارا، وما يترتب على ذلك من ولاء وطاعة أو خروج وجهاد، إلا أنهما اشتركتا في تبنّي الفتاوى ذات المضمون العقائدي المتعلّق بالمسائل الكلامية كالذّات والصفات، ومحاربة ما يعدّ من الشرك والانحراف في السلوك، في ضوء ما يحدّده الشيوخ من حلال وحرام، واستلهمتا جملة من الأحكام التي تحدّد كيفية التفاعل مع الواقع المحلي (التونسي)، دون أي مراعاة لحجم الاختلاف الثقافي والاجتماعي والسياسي بين البيئة التونسية وغيرها من البيئات مصدر الفتوى.

ومكّنت هذه الفتاوى الوافدة التيّار السلفي من النفاذ إلى عقول الشباب المستهدف، عبر ترجمتها إلى خطاب تبسيطي، يقوم على فكرة أساسية، مفادها رفض التحزّب والانقسام إلى جماعات متفرّقة واختلاف الكلمة، باعتبار أنّ طريق الحقّ واحد، وتحذيرهم من الجماعات الحزبية التي تنتمي إلى الاثنتين والسبعين الضالة،[633] حيث صبّت الكثير من الفتاوى كل اهتماماتها على ما يعتبرونه صراعا مفتوحا بين المسلمين (السلفيين) وأعدائهم (كل ما سواهم)، وتفاوتت بين التفسيق والتبديع والطرد من أهل السنة والجماعة

---

[632] الأصل في الفتوى أنها إبانة عن حكم شرعي متعلّق بواقعة مظروفة بملابساتها الموضوعية، ولا يمكن تعميمها وسحبها على وقائع مماثلة، إلا ضمن شروط دقيقة، لا يمكن تفصيلها، إلا من طرف المفتين والمجتهدين المعايشين لتلك الواقعة. انظر:
Lohlker, Rüdiger, Islam: Eine Ideengeschichte, P. 70-71.

[633] من أهم ما يكثر تكراره في خطاباتهم ودروسهم الدينية حديث افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار، إلا واحدة.

والإخراج من الفرقة الناجية، وبين تحديد الحكم الشرعي من المخالفين من أحزاب وجماعات؛ كالشّيعة، والصوفية، وجماعة الدعوة والتبليغ، وحركة النهضة، ما أنشا في أوساط الشباب حديثي العهد بالتديّن ضربا من المباينة والتدافع مع فئات أخرى من المتديّنين لهم تقاليد في الدعوة إلى أفكارهم ومعتقداتهم.

وبالرّغم من البون الشاسع بين مضمون الفتاوى الوافدة من خارج الحدود والقيم التي رسختها المدرسة الحديثة والجامعة التونسية التي تعدّ امتدادا لثقافة الإصلاح والتنوير والاجتهاد، إلا أنّ تبنيها لا يولّد لدى الشباب السلفي أيّ إحساس بالتمزّق؛ بسبب انخراطه في مجموعة يربطها سلوك مشترك، وهو ما يعطيه القوّة لإعادة نشرها وإقناع غيره بتبنيها والتوغّل في الفكر السلفي.

وبالرغم من وجود "ديوان الإفتاء"،[634] كمؤسّسة رسمية تتبع لرئاسة الحكومة، مهمتها التصدّي للأسئلة وللفتاوى التي ترد عليها، إلا أنّه فشل في سد الباب أمام توافد الفتاوى من خارج الحدود، ولم ينجح في ملء الفراغ والتصدّي للفتاوى الوافدة عبر نوافذ العالم المفتوح من فضائيات ومواقع إلكترونية، والتي يحوي الكثير منها مواضيع شائكة، يتعلّق بعضها باستسهال الدماء المعصومة.

3. معركة الشريعة: لا دستور لا قانون، قال الله قال الرسول

لا يختلف اثنان على أنّ مطلبي الحرية والكرامة (العدالة الاجتماعية) كانا أول ما نادت به جميع الأطياف التي شاركت إمّا بصفة مباشرة وإما بصفة غير مباشرة في ثورة يناير 2011، بعد أن ناضل الكثيرون، وعلى مدى عقود، من أجل نظام مدني ديمقراطي تعدّدي، يختار الشعب فيه من يحكمه، ويتساوى فيه الجميع أمام القانون، ويقطع مع الشمولية ونظام الفرد المستبد والمحتكر لكل السلطات. وفي الوقت الذي كان الجميع يبحث عن حلول للمشاكل الخانقة التي أورثت عن نظام بن علي؛ من بطالة مئات الآلاف من الشباب، وفقر مستفحل، كانت التيارات السلفية تدعو إلى إقامة الخلافة في تونس وإلى "تطبيق الشريعة".[635]

ورأت مكوّنات التيّار السلفي على اختلافها في الثورة هبة إلهية يجب استثمارها في ترسيخ حكم شرع الله، بالدّفع في اتّجاه تطبيق الشريعة في كلّ مناحي الحياة، اعتمادا على القرآن وما جاءت به السنّة النبوية، منطلقة من أنّ نظاما لا يحكم بشرع الله هو نظام فاسد، وأنّ نظام الدولة يجب أن يقوم على الدستور الإسلامي بكلّ أشكاله الشرعية والسياسية، ومتغافلة في مطالبها هذه عن التنوّع الذي يتميّز به المجتمع التونسي والذي هو أقرب إلى العلمانية في حياته العامة والخاصة.

---

[634] مؤسسة مهمّشة سياسيا، تم حصر مهامها في رصد دخول الأشهر القمرية والمواعيد والأعياد الدينية، ولا تحظى بثقة التونسيين، ولها موقع على الإنترنت يؤكد ضعفها من حيث الشكل والمحتوى: http://www.di.tn (آخر زيارة 22.08.2020).

[635] الشريعة تأتي في مقابل القوانين الوضعية، والمقصود بتطبيق الشريعة المطالب به هنا هو إقامة القوانين الجنائية الإسلامية؛ من تعزير وقصاص وحدود.

وضغطت الجماعات السلفية بمختلف تشكيلاتها على ضرورة اعتماد "الشريعة الإسلامية" كمرجعية أساسية في صياغة دستور البلاد، الذي انتصب المجلس التأسيسي سنة 2011 لصياغة فصوله، وتشكّلت من أجل ذلك ما عرف ب "الجبهة الوطنية للجمعيات الإسلامية"، التي ضمّت 40 جمعية، نجحت في حشد الآلاف من أنصارها، للتظاهر أمام المجلس التأسيسي بباردو ووسط العاصمة تونس.[636]

وسعت التيارت السلفية إلى تحويل المعركة إلى معركة على الهوية، ففي الوقت الذي رأت فيه حركة النهضة صاحبة الأغلبية في البرلمان أنّ الفصل الأول من الدستور الذي ينصّ على أنّ "تونس دولة حرّة مستقلة لغتها العربية ودينها الإسلام" كاف لمنع صدور قوانين مخالفة للشريعة الإسلامية، دون الحاجة إلى التنصيص على أنّ الشريعة هي المصدر الوحيد للتشريع، وأنّ الشريعة ليست فقط إقامة الحدود، بل هي أيضا إقامة القسط والعدل والتنمية والقضاء على الفقر وتوفير الأمن، إلا أنّ أنصار التيار السلفي ينطلقون من مسلمة إيمانية، مدارها أنّ الصراع قائم بين الإسلام والكفر، وأن كل رافض لتطبيق الشريعة يعد كافرا.

وفي الوقت الذي كان الصراع فيه تحت قبّة البرلمان محتدما حول فصول الدستور، والمراوحة بين التراث والحداثة، في قضايا شتى، مثل مكانة الدين في المنظومة التشريعية، واعتبار معايير حقوق الإنسان الكونية مرجعية أساسية، بما في ذلك المساواة الكاملة بين المرأة والرجل، كان السلفيون يهتفون خارج البرلمان "لا دستور لا قانون، قال الله قال الرسول".

4. العلاقة مع الآخر القريب والآخر البعيد

نجحت ثورة يناير 2011 في أشهرها الأولى في توحيد الشعب التونسي، بكلّ أطيافه السياسية والفكرية، حيث بات من الصعب التمييز بين اليساري والإسلامي والحداثي، ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلا، حيث بدأ التمايز في البروز بعد ذلك، وازداد حدّة بعد تحديد موعد انتخابات أكتوبر 2011، حيث برزت الفجوة بين التيارات الإسلامية من جهة والعلمانية واليسارية من جهة أخرى، ما تسبّب في تشنّج الأجواء، وكادت البلاد تدخل في أتون حرب أهلية، وخصوصا بعد اغتيال السياسيين بلعيد والبراهمي سنة 2013.

إلا أنّ "التوافق الإسلامي العلماني"، الذي نجح فيه الطرفان: حركة النهضة وحركة نداء تونس، حمى البلاد من إمكانية الإنزلاق إلى ما لا يحمد عقباه، بتمكنهما من تشكيل ائتلاف حكومي بعد انتخابات 2014، صمد خمس سنوات كاملة، بالرّغم من بعض الهزّات، وأسّس لثقافة التوافق هذه من قبل فيما يعرف بتجربة "الترويكا"، وهو ائتلاف أيضا بين الإسلاميين والعلمانيين (حركة النهضة، والتكتل الديمقراطي من أجل

[636] أكبر الجمعيات المكونة للجبهة: "الجمعية التونسية للعلوم الشرعية"، و"رابطة العلماء والدعاة"، و"الجمعية التونسية لأئمة المساجد"، و"رابطة الجمعيات القرآنية". صفحة "الجبهة التونسية للجمعيات الإسلامية" (والتي تعتبر أكبر تجمع للجمعيات الإسلامية) على فيسبوك: https://www.facebook.com/front.national.des.associations.islamiques (آخر زيارة 22.08.2020).

العمل والحريات، والمؤتمر من أجل الجمهورية)، حيث نجحوا مجتمعين في قيادة البلاد في أصعب فتراتها، وفي صياغة دستور يناير 2014.

إلا أنّ التيارات السلفية لم تنجح في بناء أي علاقة مع القوى الحداثية العلمانية منها واليسارية، بل على العكس، تسبب ظهورها على الساحة وتحوّلها من العمل التنظيمي السرّي إلى العمل الجماهيري ذي الطاقة الاستقطابية في تخويف هذه النخب، وطغى التطرّف على العلاقة المتبادلة بين الطرفين، والتي اتّسمت بحالة من الإقصاء والنفي المتبادل وشيطنة كلّ منهما للآخر:

- فالقوى الحداثية رأت في الأطراف السلفية تهديدا للعملية الديمقراطية وظاهرة غريبة ومقلقة تمثّل عائقا أمام التقدّم والتطوّر وتعيش اغترابا عن الواقع وقيمه ومؤسساته، ما جعل هذه القوى تطلق فزّاعة الخوف على المكاسب الحداثية للمجتمع والتشريعات المدنية للدولة ومكاسب المرأة والتي اختزلتها في مجلة الأحوال الشخصية. وتطوّر الأمر إلى حدّ التخويف من الإسلام ومن الإسلاميين، والمطالبة بداية بمراجعة الفصل الأول من الدستور (الذي ينصّ على أنّ تونس دولة حرّة مستقلة، العربية لغتها، والإسلام دينها)، ومعارضة عودة القيادات الإسلامية المهجّرة إلى تونس وإطلاق سراح من لا يزال مسجونا، ونسب أحداث متفرّقة إلى التيارات السلفية حتى قبل الشروع في التحقيق فيها.[637]
- وفي الجهة المعاكسة، نظر السلفيون إلى التيّارات الأخرى بكلّ تشكيلاتها على أنّها جماعات منحرفة عن الخط الإسلامي المستقيم، واعتبروهم تيارات كفرية لا تنتسب إلى الإسلام، متعالين بذلك عن الواقع وغير خاضعين له؛ لأنّ هذه التيارات التي يعادونها ويسبّونها هي من تمسك بمفاصل الدولة والإعلام.[638]

ولم تتوقف التجاذبات بين من يريد فرض تطبيق الشريعة من فوق وبأدوات الدولة والدفاع عن مبدأ الهوية العربية الإسلامية وعدم التنازل عن الثوابت، ومن يريد تجريد القانون وبرامج التربية والثقافة من كل تأثير ديني في المجتمع، ومبرّرهم في ذلك الخوف من الانقلاب على الديمقراطية، متناسين أنّ الإسلام دين الشعب، وليس دين الجماعات السلفية، والعامل الأساسي في استمراره ليس نفوذ القانون ولا الدولة، ولكن ما يتمتع به من قبول عام لدى معتنقيه، وهم كل الشعب تقريبا.

---

[637] جرت جريمة قتل قسّيس بولوني في إحدى ضواحي العاصمة في شهر فبراير 2011، فوجّهت الاتهامات إلى الإسلاميين بإشعال حرب دينية تهدّد غير المسلمين، ولكن التقارير الأمنية كشفت أنّ الحادثة لا صلة لها لا بالشأن الديني ولا السياسي، بل هي جناية أخلاقية. وكذلك وجهت تهم إلى الشباب السلفي بإقامة إمارة إسلامية على الحدود الليبية جنوب البلاد وبمدينة سجنان شمال البلاد، يمنع فيها الفن ويفرض فيها النقاب على النساء، ولكن الوقائع كذبت ذلك.

[638] أطلق على هذا النفي المتبادل "جفوة المعرفة" بين السلفيين وشرائح المجتمع المختلفة، والمقصود به غياب معادلة بين الدين والتراث من جهة، وشروط الحداثة والعصر من جهة أخرى.

وبالرغم من الدعوات المتكرّرة لمختلف مكوّنات التيّار السلفي إلى الانتظام ضمن المشهد السياسي وعرض أطروحاتها بصورة سلمية وإنشاء أحزاب وجمعيات، وإلى التعقّل والتبصّر وعدم الاستهانة بقوّة الدولة والتعلّم من دروس الماضي، وهو ما استجاب له السلفيون الحركيون الذين اختاروا الاندماج في العمل السياسي السلمي وتأسيس العديد من الأحزاب السلفية وحصلوا بذلك على الاعتراف الرسمي، إلا أنّ السلفية العلمية لم تبد أيّ اهتمام لا بالسياسة ولا بالتنظّم، وأمّا السلفية الجهادية، فقد رفضت التنظّم القانوني والاندماج في المنظومة المجتمعية التونسية والاحتكاك الإيجابي بالواقع واحترام القوانين المنظمة للحياة العامة، بل مضت في الاتجاه المضاد بالكامل للنسق المعيشي السائد، على أنهم حملة مشروع تاريخي لتغيير المجتمع التائه في الضلالات، عبر إنشاء الخيم الدعوية وإلقاء المحاضرات وتوزيع المنشورات، التي يبرّر أغلبها لأفكار في مجملها رفض للآخر المختلف ووصمه بالكافر والمرتد والعلماني والملحد،[639] ومنطلقهم في ذلك من مسلّمة إيمانية مدارها أنّ الصراع في تونس بين الكفر والإسلام، وأن كل معارض لمفاهيمهم يتموضع آليا في خانة الكفر، بالرغم من تجنبهم تكفير الأحزاب بالتعيين والتخصيص.

أمّا عن العلاقة مع باقي التيارات الإسلامية، وخصوصا مع حركة النهضة والمؤسسة الزيتونية، فلم تكن أيضا على ما يرام، فقد راهنت حركة النهضة على تغيّر مواقف السلفية الجهادية في إطار ما وفرته الثورة من مناخ للحرّيات وابتعادها عن نهج العنف، وحاولت مرارا إقناعهم بالتفاعل الإيجابي مع الأجواء الجديدة والتفاعل مع باقي مكونات المجتمع، كما دعت باقي المكوّنات إلى التواصل معهم وعدم إقصائهم من منطلق حقّ الجميع في التواجد والنشاط وفي حرية التعبير، إلا أنّ كلّ ذلك لم يحصل، ووجدت حركة النهضة نفسها في مواجهة مباشرة معهم، وخصوصا بعد أن امتنعت عن الإشارة إلى أنّ "الشريعة هي المصدر الوحيد للتشريع" في مسودّة الدستور، وبعد تصنيف أنصار الشريعة تنظيما إرهابيا، وبعد تموضع النهضة في الخطاب العمومي الخاص بمقاومة الإرهاب، تجذّرت القطيعة بين الطرفين.

أمّا عن الصوت الزيتوني، فقد بدأ تحرّكه بعد فترة من السكوت، انشغل فيها بمعركة إحياء التعليم الزيتوني واسترجاع كيان المؤسّسة وأملاكها التي كانت مصادرة، تحت عنوان مقاومة الغزو الوهابي والإصرار على إيقاف هذا المد في شتى مسالكه ووجوهه والدفاع عن تونس وزيتونتها إسلامية أشعرية مالكية جنيدية، وذلك بعد أن حاول أتباع التيار السلفي اختراق المؤسسة وإلقاء دروس داخل الجامع، وأصدر علماء الجامع بيانا دعوا فيه إلى ضرورة المحافظة على المرجعيات الدينية التونسية وعدم التفريط فيها لصالح مرجعيات لا تتماشى مع الواقع التونسي.[640]

---

[639] بسبب عدم قدرتهم على الإقناع والمواجهة الفكرية يلتجئون دائما إلى وصم الآخر القريب أو الآخر البعيد كحل أمثل للخروج من المأزق، وأيضا يعود ذلك إلى التشبث بالرأي ورفض الرأي المخالف، ولتبرير أفكار تتميز بالدوغمائية في أغلب الأحايين، ويكون ذلك حتى مع رجال الدين المخالفين للرأي، بوصفهم بأنهم شيوخ السلطان، وكل من يخالف في المظهر، إما مقصر وإما ضعيف الإيمان.

[640] عرف هذا البيان بميثاق علماء تونس، وصدر في شهر ديسمبر 2012. ويمكن الاطلاع عليه، في الملحق عدد 12.

أمّا عن علاقة الجماعات السلفية مع الدولة عموما، فقد تراوحت بين السلمي (أتباع السلفية العلمية لعدم اشتغالهم بالسياسة) والعنفي الذي ارتكز على النفي، إذ أنّ أتباع التيار الجهادي رأوا في الدولة والمجتمع الوجه التسلّطي الإقصائي الذي يحتقرهم ولا يوفّر لهم بدائل حقيقية للاندماج الاقتصادي،[641] ورأوا أنّه لا سبيل لرد العنف الرمزي والمادي هذا إلا بعنف آخر يوازيه، وهو التمرّد على مؤسّساتها وإنهاكها للوصول إلى التمكين،[642] وسبّب ذلك لمنتسبي التيار السلفي حالة من الارتباك النظري والتنظيمي، حيث إنهم لا يعترفون بشرعية الدولة، ويرفضون الاحتكام إلى منظومتها القانونية ومؤسساتها، ويدعون إلى إسقاطها، ضمن إستراتيجية تفكيك الدولة، وإقامة الخلافة، واستبدال مجتمع الشريعة الموازي لدولة الطاغوت وأعوانها وأحزابها بها مرحليا.[643] وأرادوا استغلال الفراغ المؤسساتي الذي أحدثته الثورة وتراخي الدولة على المستويين الأمني والاجتماعي لتحقيق هذه الأهداف.

أمّا عن العلاقة والتواصل بين مكونات المجتمع المدني والمتمثلة في الجمعيات والجماعات السلفية، فانحصرت فقط في مجال الجمعيات الحقوقية، حيث إنّ المكوّنات السلفية تحضر أحيانا في بيانات بعض هذه الجمعيات في موقع الضحية، نظرا للانتهاكات التي يتعرّض إليها بعضهم، وتحضر أحيانا أخرى في موقع المهدّد للحرّيات الخاصّة والعامّة وللسلم الأهلي ولأسس التعايش المدني بين المواطنين، وبالتّالي مثّلت أداة العنف وضحاياه في الوقت نفسه. وتحرّكت الكثير من الجمعيات الحقوقية من أجل سنّ بديل لقانون الإرهاب لسنة 2003 باعتباره مضيّقا على الحرّيات، بعد أن عملت أطراف عديدة على حصر الإرهاب والعنف في المكوّن الإسلامي بعامة وفي السلفيين بخاصة،[644] ولم تكلّل جهود هذه الجمعيات بالنجاح حتى وقت كتابة هذا البحث، حيث إنّ القانون لا يزال معمولا به، ويزجّ بالسلفيين حتى الآن في السجون، أو يمنعون من السفر، بمجرّد الشبهة.

أمّا عن العلاقة مع المنظّمة النقابية "الاتحاد العام التونسي للشغل"، فهي معدومة، حيث إنّ العمل النقابي لا يحتلّ أيّ أهمية عند الجماعات السلفية، فأغلبهم يمارسون الأعمال الحرّة، وبالتالي لا يحتاجون إلى من يدافع عنهم. وأتى ذلك جريا على الموقف السلبي للسلفية الوهابية (الأم) من العمل النقابي ومن مظاهر الاحتجاج، كالإضرابات والاعتصامات والمظاهرات، والتي يرون بطلانها من الناحية الشرعية.[645] وفي الجهة

---

[641] جلّ الذين انخرطوا في الحركة السلفية من الذين يعانون البطالة والتهميش الاجتماعي الذي يؤدي غالبا إلى الانحراف والسجن، وبالتالي الانخراط في الحركة السلفية بالنسبة للكثيرين هو محاولة لردّ الاعتبار إلى هوية سلبية، والخروج من وضعية دونية لا مرئية إلى وضعية مرئية تقوم على الاعتراف.

[642] من أجل ذلك تشكّلت أكثر من كتيبة مسلّحة، كان أشهرها؛ كتيبة جند الخلافة، التابعة لتنظيم داعش، والتي ظهرت إلى الوجود سنة 2014، وكتيبة عقبة بن نافع، التي ارتبطت بما يسمى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. كمثل، انظر بعض بيانات كتيبة عقبة بن نافع، في الملحق، عدد 14.

[643] تجد مقولة الطاغوت رنينا واسعا داخل التيار؛ للتدليل على عدائهم للدولة وأجهزتها، ويقصدون بالطاغوت كل نظام أو سلطان لا يحكم بما أنزل الله، وكل من يعمل معهم هو جند الطاغوت.

[644] مثال ذلك منظمة حرية وإنصاف، وهي منظمة حقوقية، أصدرت بيانا بتاريخ 06/ 02/ 2013، طالبت فيه بضرورة تنقيح القانون أو بإلغائه، وبيان الرابطة التونسية لحقوق الإنسان بتاريخ 01/ 05/ 2013، الذي أكدت فيه رفضها لهذا القانون، على اعتبار أن سنه من قبل بن علي كان للتنكيل بالمعارضة.

[645] العمل النقابي بالنسبة لهم هو تفاوض سلمي بين العامل وصاحب العمل أو صاحب المال (دون تدخل أجهزة الدولة)، وينتهي إمّا بالتراضي وإمّا بالاستقالة.

المقابلة، يعتبر الاتّحاد أنّ الهوية الإسلامية قيمة جامعة لكلّ أبناء الشعب التونسي، وما تقوم به الجماعات السلفية يعد فهما خاطئا للإسلام.[646] ولا يختلف موقف الاتّحاد عن موقف باقي الأحزاب والمنظمات في مسألة تحييد المساجد، ودعواته المتواصلة لتحييدها عن التجاذبات السياسية بجميع أنواعها.

أمّا موضوع المرأة وحقوقها، والذي يعتبر في تونس من المواضيع الحسّاسة، فقد غذّى الاختلافات الأيديولوجية بين الجماعات السلفية والقوى التقدّمية والليبرالية الذين يرون في السلفيين خطرا على المكاسب التي تحقّقت منذ أكثر من نصف قرن (والتي تعتبر رائدة بالنسبة لبقية البلدان العربية)، ويرون أنهم يقفون حجر عثرة أمام المزيد من تطويرها، ويتهمونهم دائما بمعاداة المرأة وامتهانها. وبنوا أحكامهم هذه على دعوات صدرت عن الجماعات السلفية، دعت علانية إلى ضرورة تعديل مجلة الأحوال الشخصية، بما يستجيب لروح الشريعة الإسلامية، ومنها إعادة السماح بتعدّد الزوجات، وكذلك إعادة النظر في مكانة المرأة في الحياة العامة، وربطهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلاد بخروج المرأة إلى العمل عوض مكوثها في مكانها الطبيعي الذي هو البيت والتفرّغ للإنجاب ولتربية الأبناء.[647]

وكانت علاقة السلفيين مع الفنانين والفنون بعامة من غناء وموسيقى ومسرح وسينما ورسم ونحت وغيرها منقطعة بالكامل، فهي في دائرة الحرام عندهم، على أنها تدفع إلى الفتنة والإشراك بالله ولا ينصح أخلاقيا بالاقتراب منها، وكل من يخالف ذلك، في عرفهم هو مطعون في عقيدته وفي استقامته، ولا يخشى الله، ويتّبع خطوات الشيطان.[648]

والخلاصة هي تشنّج علاقاتهم مع الجميع (المؤسسات والأحزاب والجمعيات ووسائل الإعلام والفنانين)؛ والسبب الرئيسي في ذلك هو عدم إيمانهم بالاختلاف، وقراءتهم الخاطئة للواقع، وخطابهم التحريضي والمتوتّر والمخيف. وأيضا بسبب الشح الموجود عندهم في الكوادر والإطارات القادرة على الإقناع والمناظرة، فأغلب من يتصدّون للدفاع عن الفكر السلفي في تونس يعانون فقرا فكريا وجهلا بالتاريخ (الذي يستمدّونه من النصوص الدينية)، كل تلك الأسباب وغيرها جعلتهم يفشلون في الحصول على حالة من المقبولية الفكرية والحشد العاطفي، ويفشلون في بناء علاقات طبيعية مع من يمسكون بمفاصل تسيير الدولة من أمن وإدارة وإعلام، والتي يسيطر عليها النخب الحداثية التي لا يمكن الإستهانة ولا التغافل عن قيمتها.

---

[646] كان ذلك واضحا في بياني الاتحاد بتاريخ 19/ 03/ 2012 وبتاريخ 30/ 06/ 2011، وقد جاء فيهما "أنّ ما أقدمت عليه مجموعة من المتطرفين من ذوي الفهم الخاطئ لديننا الإسلامي، القائم في جوهره على التسامح، وعلى ضمان الحق في اختيار المعتقد، بعيدا عن سياسة الترهيب والاعتداء على حق أبناء الشعب في المعرفة وفي تملّك القدرة على الفرز والتمييز". يمكن الاطلاع على البيانين، من خلال الموقع الرسمي للاتحاد، عبر هذا الرابط: http://www.ugtt.org.tn/category/بيانات-الاتحاد/ (آخر زيارة 22.08.2020).

[647] يمكن متابعة رد أحد قادة السلفية في تونس؛ بلال الشواشي، على سؤال حول المرأة والمساواة ومجلة الأحوال الشخصية، من خلال هذا الرابط، بداية من الدقيقة 45: https://www.youtube.com/watch?v=ZuEj3Gku4q8 (آخر زيارة 23.08.2020).

[648] يطلق بعضهم على الفنون كلمة "عُفون"؛ جمع عفن. ويمكن متابعة رد بلال الشواشي، على سؤال بخصوص موقفهم من الفنون، من خلال المقطع السابق نفسه، بداية من الدقيقة 50.

5. الهوية الثقافية ـ ما الذي يغري في السلفية؟

تعتبر الجماعة أو المجموعة السلفية التي ينتمي إليها الفرد السلفي التونسي الوحدة الاجتماعية المصغّرة التي تمنحه نظاما يتّسم بالثبات، وهي بالنسبة إليه أكثر أهمية من حيث الانتماء من العائلة والمجتمع والوطن. ويتفرّد السلفي عن غيره عموما بمظهر مخصوص، ولغة مخصوصة مكثّفة بالمصطلحات الدينية، ويعيش حالة من التديّن الذي يفيض على مختلف مناحي عيشه اليومي من مأكل ومشرب وملبس وسلوك وما إلى ذلك.

ويشترك جلّ الشباب السلفي في أسلوب مظهري مخصوص؛ كإطالة اللحية وحفّ الشارب، مع اختلاف في التعامل مع الشعر؛ فهو إما منسدل على الأكتاف وإما محلوق بالكامل. ويتميزون بنمط مخصوص من اللباس، يُعرف باللباس الأفغاني، الذي يتشكّل من قطعتين، ويتكوّن من قميص طويل يصل إلى أسفل الركبتين، دون أن يتجاوز الكعبين، وسروال، مع حذاء رياضي في الغالب، وعرّاقية (أو كوفية) تستعمل في غطاء الرأس، وهناك النقاب بالنسبة إلى النساء. ويتميزون باستعمال نوع خاص من العطور يسمّى الطّيب أو العطر، والذي يتحصّل عليه بسهولة وبأثمان بخسة.

كما يشترك جلّ المنتمين للتيارات السلفية أيضا في فقدان الاسم، ويكون ذلك بإضافة كنية إلى الاسم الأصلي، بصيغة أبي فلان أو أم فلان، على أنّ ذلك من باب التشبّه بالصحابة؛ لاعتقادهم بأنّ الإيمان لا يتحقّق إلا باتباع إسلام السلف، ويكون إمّا باستعارة كنية صحابي وإما بالنسبة إلى الابن الأكبر. هذا إضافة إلى الممارسات اليومية في حياتهم، والتي يمكن إجمالها في الخطاب اليومي الذي أدخلت عليه مفردات غير متعوّد عليها؛ كأحبّك في الله للتعبير عن المودّة، وأخي في الله للتدليل على قوّة الرابطة التي تربط شابا سلفيا بآخر، وإدماج الآيات والأحاديث وقصص السابقين لدعم الحجج في المحادثات اليومية.

ويتعارض كل ما سبق ذكره، من لباس وخطاب مخصوصين، والتلقّب بكنية معينة، مع النموذج الاجتماعي السائد، حيث إنّ المعمول به في تونس مناداة كلّ باسمه إلى آخر حياته، واستعمال العامية (أو الدارجة) التونسية، التي هي مزيج بين اللغة العربية الفصحى واللغة الفرنسية، والتي تخلو من كلّ تكثيف ديني.

كما يشترك الشباب السلفي في الالتزام بطقوس تفاعلية؛ كطريقة المشي، وهيئة معيّنة عند الوقوف فيها قبض لليدين، والتقيّد الصارم بغضّ البصر، وتجنّب الاختلاط، والعزل المجالي بين الذكور والإناث. كما يشتركون في جعل العمل العبادي محور تنظيم نشاطهم اليومي، وذلك باستبدالهم الزمن الشرعي بالزمن الفيزيائي المعهود في ترتيب مواعيدهم اليومية، من خلال ربطها بأوقات الصلوات، وربط التواريخ بمواعيد الأعياد الدينية. ويشترك أغلبهم في الاستعاضة عن المداواة بالطرق المتداولة بما يطلقون عليه الطب النبوي والرقية الشرعية وحبّة البركة، والتي تعتبر تجارة رائجة في الأوساط السلفية.

ونجحت الجماعات السلفية في غرس الإحساس بالاغتراب وتعميق الشعور بالمظلومية وبقلّة العدد في نفوس منتسبيها، اعتمادا على مرجعية دينية نصّية (الحديث رقم 145 في صحيح مسلم: "بدأ الإسلام غريبا، وسيعود كما بدأ غريبا، فطوبى للغرباء")،[649]

كما نجحت الجماعات في محو فردية الإنسان، وخلق شخصية جديدة أكثر تواءما مع حركية الجماعة، بفرضها مبدأ السمع والطاعة للمشائخ والمراجع وما يصدر عنهم. ووفّرت الجماعة لمنتسبيها نوعا من التضامن في السرّاء والضرّاء، ويتجلّى ذلك في مساعدة الشباب على الزواج، وفي تكوين مشاريع تجارية صغيرة (الانتصاب أمام المساجد أو في الأسواق الأسبوعية، وبيع العطور والكتب الدينية والفواكه)، وشكّل هذا التضامن الحي آلية لتقوية الانتماء إلى الجماعة، وطريقا لإقامة قطيعة مع المؤسّسات الاجتماعية الرّسمية للدولة.

وينحو التيّار السلفي بشقّيه العلمي والجهادي في تونس إلى احتكار الحقيقة الدينية، ورفض كلّ التأويلات الأخرى، ارتكازا على مقولة الفرقة الناجية والطائفة المنصورة، ويظهر ذلك جليا من خلال مشاركتهم في الحوارات التلفزية والندوات التي عقدت لمناقشة أفكارهم،[650] وانبثق عن هذه الوثوقية بروز ثقافة التكفير، التي طغت على خطاباتهم في الفضاء العام وفي خطب الجمعة، والتي اعتمدوها لإقصاء خصومهم ولرسم الحدود بينهم وبين المجتمع ومؤسساته وقوانينه التي يرون وجوب تغييرها لعدم تناسبها مع شرع الله. كيف لا، وهم حماة العقيدة، وحرّاس الشريعة، والغيورون على دين الله، والحاملون لمشروع تغيير حقيقي وتاريخي، ومَن يمتلكون القدرة على إعادة المسلمين مرّة أخرى إلى العصور الذهبية التي عاشها أسلافهم، وذلك بتحكيم الشريعة وإقامة الحدود.

6. بين التمدّد والانكماش

إذا كانت القاعدة تقول: "أربعة ظواهر لا يمكن صدّها خلال ذروة تشكّلها: الفيضانات والحرائق وثورة الجماهير والمشاعر الدينية الملتهبة"، فإنّ التصحّر الديني الذي تسبّبت فيه سياسات بن علي طوال عقدين من الزمن، بتضييقه على كلّ مظاهر التديّن، ومحاصرة الأفكار، وخاصة ذات المرجعية الدينية منها، كان أحد أسباب التهاب المشاعر الدينية لدى الكثير من الشباب، حالما أحسّوا بالتحرّر ولم يجدوا في طريقهم إلا

[649] فكرة الغربة التي يحملها السلفي تجاه المجتمع وثقافته، وصلت بالكثيرين منهم إلى حد تبني ثقافة تقدّس الموت وتكره الحياة، ومن ثمّ ارتكاب فعل الموت باسم الله أو الانتحار (الاستشهاد بحسب أعرافهم)؛ من أجل التغيير والتعبير عن وجودهم، أو الاحتجاج على أوضاع اجتماعية وسياسية داخلية وخارجية لا ترضيهم. ويغذّي هذه الأفكار الاعتقاد الراسخ بأنّ أفكارهم هي جوهر الحقيقة، وأنّ كل من يخالفها يعد من الطواغيت، فيستباح عرضه ويفقد حقه في العيش.

[650] كمثال على ذلك، يمكن متابعة حلقة من برنامج "التاسعة مساء"، على قناة التونسية، التي ناقشت الموضوع من أكثر من زاوية، عبر هذا الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=mYNjQTBjU8M (آخر زيارة 23.08.2020).

الجماعات السلفية،[651] التي كانت بدورها، وهي في طور الخروج من السرّية إلى العلن ككيان مستقل عن باقي التيّارات الإسلامية، في أمسّ الحاجة إلى قاعدة بشرية وحاضنة شعبية.

وعرف التيّار حالة من الانتشاء بالقوّة، ودخل في سباق ضدّ الزمن، ومارس سياسة فرض واقع جديد من "أسلمة المجتمع أو توهيبه (من الوهابية)"، وعمل على فرض واقع جديد يوظّف الدّين في مناحي الحياة العامة، تحت عنوان "عودة الشعب التونسي إلى دينه القويم"، وذلك بالمماهاة بين السلفية كحركة والإسلام كدين، ولقلّة الإمكانيات الداخلية تمّ الاستعانة ب "دعاة" من مصر وبلدان الخليج العربي؛ كمحمد حسان ووجدي غنيم ونبيل العوضي ومحمد العريفي، من قبل جمعيات محسوبة على التيّارات السلفية؛ لإلقاء محاضرات دينية في شمال ووسط وجنوب البلاد، حضرها الآلاف من المتعطّشين.[652]

ونجح التيّار في كسب بعض التعاطف؛ بسبب الحركية التي تمكّنوا من إحداثها في المساجد، بتكثيف تواجدهم وإلقاء الدروس وتنظيم حلقات لتحفيظ القرآن، إلا أنّ الغلظة التي كانوا يتصرّفون بها وتعصبّهم المذهبي، حوّل الكثير من المساجد إلى ساحات صراع بينهم وبين وباقي المصلّين، حول مسائل تعتبر من المسلّمات عند المسلم العادي ولا تحتاج إلى الكثير من اللّف والدوران.[653]

وعرفت فترة تمدّدهم هذه ثلاث محطّات تناسقت مع نسق الأحداث المتسارع الذي عرفته البلاد بعد الثورة:

1- مرحلة البروز والدعوة، التي اتخذوها منهجا للتعريف بأنفسهم وبفكرهم ولمحو الصورة السلبية المرسومة في أذهان الشعب التونسي عنهم على أنّهم جماعات إرهابية لا تحسن سوى التفجير والتخريب، وكان ذلك بالبحث عن خلق حاضنة شعبية لهم من خلال العمل الإغاثي وتقديم المساعدات للمعوزين والمحتاجين، وبتنصيب الخيمات الدعوية التي ركّزت على دعوة الناس إلى الالتزام بالعبادات وبترك المعاصي وإيلاء مسألة التوحيد القيمة التي تستحقّها، وأظهروا في كل ذلك قدرة عالية على التنظيم. إلا أنّ أعمالهم هذه لم تلق القبول من الجميع، حيث لاقى نصب الخيمات في الساحات العامة معارضة الكثيرين الذين رأوا فيها نقاطا لاستقطاب الناس للانخراط في الهياكل التنظيمية للتيارات السلفية.
2- مرحلة السيطرة على المساجد والمنابر، واستغلالها خارج أوقات الصلاة لتنظيم الدورات التكوينية وتمرير خطابهم، ما حرّك كل القوى الداعية إلى تحييد المساجد وإخراجها من بوتقة السياسة.

---

[651] إضافة إلى أسباب أخرى متعدّدة ومعقّدة؛ منها الاجتماعي كرد فعل على أوضاع الفقر والتهميش، ومنها السياسي القائم على فكرة الانتقام من الحكّام المستبدين، ومنها الثقافي القائم على رفض السياسات الثقافية المتبعة.

[652] كمثال على الجمعيات، نذكر: جمعية "بشائر الخير"، و"أكاديمية دار الحديث والفرقان لتعليم القرآن"، و"البصائر والدعوة الإسلامية"، وكلها تعمل بموجب ترخيص قانوني، حصلت عليه بعد الثورة، ولم تمرّ هذه الدعوات دون إحداث ضجيج في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة والمواقع الإلكترونية، وكانت هناك ردود فعل عنيفة من قبل منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوقية، على اعتبار أنّ الخطاب المتداول عند هؤلاء لا يمتّ للواقع التونسي بصلة، من قبيل موضوع ختان البنات ومشروع المحجبات الصغيرات.

[653] يعود ذلك إلى الربط الحنبلي بين العقائد والفقهيات، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من فرض أنظمة سلوك فقهية لا تتلاءم مع الشخصية التونسية.

3- مرحلة العنف السلفي، وهي مرحلة المرور من طور التنظيم والقول والتهديد بالعنف والتحريض، إلى طور الفعل، وهو ما ووجه ولا يزال من الجميع بالرفض والتنديد والاستنكار.

وبعد سنوات من الكبت والقهر نتيجة القبضة الأمنية قبل الثورة، وفي ظل غياب مؤطّرين ومشائخ للتيّار يمكنهم السيطرة على اندفاع الشباب، وبدافع الحماس والرغبة في الحصول على أكثر ما يمكن من الغنائم، وجد الشباب المتحمّس نفسه، وفي وقت قصير، أمام تحدّيات كبرى لم يكن مستعدا لها، ولكنه ووجه بمجتمع رافض في أغلبه لتصرفاته ولخطابه ولما يدعو إليه، وعلى رأسها التطبيق الصارم للشريعة الإسلامية بمفهومها الضيّق الذي يحصره في إقامة الحدود، وتمهيده الطريق لتأسيس الدولة الإسلامية، وهو ما يرفضه الجميع، بعد معايشتهم لتجارب طالبان في أفغانستان وفي السودان والصومال، وما آلت إليه هذه البلدان من تناحر وتقاتل وتقسيم.

وفشل السلفيون في السنوات القليلة التي عرفوا فيها انتعاشة ملحوظة (2011-2013) في الاستجابة إلى حاجات الواقع التونسي ومراعاة متطلباته ومصالحه؛ بسبب فقدانهم الخبرة، وقراءتهم الخاطئة للواقع، وبسبب فشلهم في الاستقلال عن الموجّهات الخارجية، وبقاء قرارهم مرتهنا لجهات ليس لها لا الخبرة ولا المعرفة الكافية بالواقع التونسي وبالأعراف العامة.

وواصل أتباع التيار استعراض عضلاتهم وتطاولهم على الدولة وعلى مؤسساتها وعلى الشعب، الذي كان لا يخفي تخوفه من أفكارهم ومن ردود أفعالهم ومن خطابهم المتشدّد، وبعد انخراط التيّار في ردود أفعال غير مدروسة، كالردّ على بعض التصرفات الاستفزازية من قبل بعض السياسيين والفاعلين والإعلاميين، وبعد تنامي العمليات الإرهابية التي استهدفت رجال الأمن والجيش والسياسيين والإعلاميين، أصبح الموقف من الإرهاب هو أداة الفرز الأساسية في الحقل السياسي التونسي، ومن هنا بدأت فترة انكماش التيّار بداية من سنة 2014، والتي يمكن تلخيص أسبابه في:

1- نجاح أجهزة الدولة في بسط نفوذها على كل مظاهر التسيّب التي انتشرت بعد الثورة؛ كظاهرة البناء الفوضوي، والانتصاب العشوائي، وخروج المساجد من تحت سيطرتها، واحتلال الساحات العامة. ونجحت جهودها في إحكام سيطرتها على كل المساجد،[654] وفي محاصرة الظاهرة السلفية وإخضاع عناصرها لسلطة القانون، ما فرض عليها ضرورة إعادة تشكيلها على أرض الواقع.

[654] خصوصا بعد صدور منشور من وزارة الشؤون الدينية بتاريخ 08 مارس 2014، فرض غلق المساجد بعد صلاة العشاء، وفتحها نصف ساعة قبل صلاة الفجر، وإعادة غلقها حتى صلاة الظهر، وذلك للمزيد من إحكام سير المساجد وتنظيمها، باعتبارها مؤسسات عمومية.

2- تصدّى عموم المصلّين ووقوفهم في وجه الأفكار المتّسمة بالتشدّد والتعصّب المذهبي داخل المساجد، ونجاحهم في منعهم من الاستيلاء على المنابر والاستحواذ على الخطاب الديني.[655]

3- الانقسامات الداخلية وحرب الزعامات داخل تنظيم أنصار الشريعة، وخصوصا بين أبي عياض وسليم القنطري المكنّى بأبي أيوب،[656] والتي لعبت دورا بارزا في تقليص حجم الظاهرة، حيث بلغت حدّة التنافس بين القيادات السلفية الجهادية درجة كبيرة من التوتر، وخصوصا بعد الإعلان عن تأسيس تنظيم أنصار الشريعة في أبريل 2011.

4- الخلافات الكبرى بين التيارات العلمية والجهادية، واتهام كل منهم للآخر بالخروج عن منهج الإسلام الصحيح، واليوتيوب طافح بالمقاطع التي يردّ فيها كلّ منهم على الآخر.[657] كما أثّرت الخلافات في الجبهة السورية بين جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في أبناء التيّار السلفي في تونس، الذين التحق الآلاف منهم بالجبهة، تحت عنوان "النفير" بين مؤيّد للجبهة ومؤيّد لداعش.

5- قرار الدولة بتصنيف أنصار الشريعة منظمة إرهابية في أغسطس 2013؛ بسبب اتهامها بالوقوف وراء اغتيال كلّ من محمد البراهمي وشكري بلعيد وعدد من عناصر الأمن والجيش، ويعدّ هذا القرار الضربة القاصمة للتيّار، حيث إنّه تسبّب في انخفاض التعاطف الشعبي بدرجة كبيرة معه؛ تجنّبا للتتبعات والملاحقات الأمنية، حتى أنّ عناصر التنظيم نفسها غيّرت من مظهرها الخارجي، إمّا تحت ضغط من المحيط العائلي وإما خوفا من الاعتقال والتورّط في قضايا إرهابية خطيرة.

6- الأحداث الإقليمية المندلعة في البلد الجار ليبيا وفي سوريا، والتي استقطبت الآلاف من الشباب السلفي،[658] وهو ما تسبّب في استنزاف المخزون البشري للتنظيم.[659]

---

[655] شهدت سنة 2015 حملة عزل بعض الأئمة من قبل وزارة الإشراف، وزارة الشؤون الدينية، وكان من بينهم من لديهم شعبية واسعة؛ كالبشير بن حسن، ونور الدين الخادمي، ورضا الجوادي، بمبرر غياب الكفاءة أو عدم احترام ضوابط الإمامة أو إلقاء خطب تحريضية.

[656] انشق لاحقا عن التنظيم بسبب خلافات مع أبي عياض حول الزعامة داخل التنظيم الوليد، قبل أن يتّهم بعدها بمحاولة شقّ الصفوف والجوسسة والاحتيال على أموال الناس.

[657] كمثال على ذلك، رد كلّ من بلال الشواشي وخميس الماجري من السلفية الجهادية على البشير بن حسن من السلفية العلمية، ورد الأخير عليهما في منابر تلفزية وفي محاضرات داخل المساجد، وهذا رابط أحد المقاطع، كمثال على هذه الردود:
https://www.youtube.com/watch?v=WkIx0YJgOvA (آخر زيارة 23.08.2020).

[658] تجاوز عدد الملتحقين منهم الخمسة آلاف مقاتل في سوريا، منقسمين بين جبهة النصرة وتنظيم داعش، حسب مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يوليو 2015. انظر: فهمي، جورج، مستقبل السلفية السياسية في مصر وتونس، موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط:
http://carnegie-mec.org/2015/11/16/ar-61954/ilx6 (آخر زيارة 23.08.2020).

[659] برز رأيان داخل السلفية الجهادية في تونس: أحدها دفع بالشباب نحو الهجرة إلى الشام، والثاني رأى أنّ ذلك سيفرغ الساحة التونسية من الشباب الذين يحتاج إليهم التيار.

7- التحوّلات التي جرت وتجري في السعودية، البلد الأم للفكر السلفي، منذ سنة 2017، للحدّ من تأثير التيّار الوهابي، وهو ما أثّر على الحركات خارج السعودية المرتبطة بها ماديا وفكريا.

ونتيجة لكلّ ذلك، تراجع حضور السلفيين الميداني والإعلامي، وأصبحت السلفية في تونس حالة مبتورة، لفقدانها للحاضنة الشعبية وللمخزون البشري بعد مغادرة الآلاف منهم إلى بؤر التوتر، فكاد وجودهم داخل المساجد يكون معدوما، وبات ذكرهم مرتبطا بحصول عمليات إرهابية هنا وهناك، تتبناها إمّا كتيبة عقبة بن نافع، الفرع التونسي لتنظيم القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي، والتي تحصنت بالجبال،[660] وإما تنظيم جند الخلافة، التابع لتنظيم داعش،[661] ولكنّ فكرهم باق بالرّغم من الجهود المبذولة لإعاقة حركة توسّعه وانتشاره في صفوف الشباب بوسائل مختلفة.

[660] كتيبة مسلّحة، تعود بداية ظهورها إلى سنة 2000، وتتمركز في الجبال على الحدود الغربية مع الجزائر، ويقدر عدد أفرادها بالعشرات، وتولى قيادتها خالد الشايب الملقب بلقمان أبي صخر، وهي التي تبنت الهجوم على متحف باردو في مارس 2015، والذي راح ضحيته 22 سائحا، وللكتيبة منبر إعلامي يعرف بإفريقية للإعلام وحسابان على فيسبوك وتويتر تحت مسمّى فجر القيروان.

[661] يعدّ أفراده أيضا بالعشرات، ويتمركز في الجبال الغربية، وقد ظهر إلى الوجود سنة 2014.

الخاتمة

لم يكن ممكنا لتونس لا قبل الثورة ولا بعدها أن تبقى منعزلة عن محيطها أو في منأى عن الظاهرة السلفية التي تمكّنت من إيجاد موطئ قدم لها في القارات الخمس، وإن بصور متفاوتة، بعد أن وقع تصديرها كظاهرة من البلد الأم، المملكة العربية السعودية، لمقاومة البدع في مرحلة أولى، ثم لتغيير الأوضاع وفق تصوّرها الخاص في مرحلة لاحقة في شكل شبكات عابرة للقارات والحدود، تغذيها الأحداث العالمية وخصوصا التي لها علاقة بالمسلمين أو بالعالم الإسلامي، مستعينة بوسائل التواصل الحديثة على تجاوز الحدود التي كانت تشكّل عقبة قبل ذلك في وجه انتشار مثل هذه الأفكار.

وعطّلت ثورة يناير 2011 الدور الرقابي والقمعي لوزارة الداخلية، وفتحت الباب على مصراعيه لكل التيارات، للقطع مع السرّية والتواجد والتقارب والتنافس دون إقصاء،[662] إلا أنّ بعض التيارات قدّرت حساسية الوضع، واختارت التعبير عن أفكارها وعقائدها بالطرق السلمية وبالوسائل المتاحة، في حين انتهز آخرون الفرصة لاستعراض قوتهم عبر استعمال (في أحايين كثيرة) العنف المادي والمعنوي، كالجماعات السلفية الجهادية، التي لم تعط الفرصة للمراقبين لاستكشاف الظاهرة الوافدة من بعيد، والمخترقة لمجتمع منفتح عصري متجانس مُحب للحياة، ولكن الظروف المواتية على الانتشار والتغلغل مكّنتها من التواجد.

وفي الوقت الذي كان البلد يحتاج إلى جميع قواه لمواجهة الصعوبات التي ثار من أجلها الناس كالفقر والتهميش الاجتماعي، أصرّت بعض القوى الفكرية والسياسية من الجهتين؛ الحداثية والتقليدية، على إقصاء الآخر عبر الثقافة الأحادية (أنا أو لا أحد)، وهو ما تسبّب في مضيعة كبيرة للجهود، وفي تعثّر المسار الثوري، الذي هو أشبه بنفق يمكن أن يفضي إلى النور أو إلى التخبط في ظلماته، وربما يؤدي إلى التورّط في أتون حرب أهلية.

وفي الوقت الذي لجأ فيه الآلاف من الشباب إلى تيّار يبحثون فيه عن بديل عمّا عجزت الدولة عن توفيره لهم، استغلّت أطراف أخرى تحركاتهم غير المحسوبة وتضخيمها وتسليط الضوء المكثّف عليها في وسائل الإعلام بصورة مبالغ فيها وأكبر من حجمها الحقيقي، عوض البحث في هدوء عن فتح قنوات للحوار معهم، بعد أن أثبتت التجارب السابقة أنّ الحلول الأمنية لوحدها لم تكن قادرة لا على الحدّ ولا على تحجيم الظاهرة، بل زادت في تضخيمها بتكوّن الخلايا الجهادية داخل السجون، وغادرها أصحابها وهم أكثر تصلّبا وأكثر عددا، بعد أن نجحوا هناك في إقناع واستقطاب عدد من ذوي السوابق العدلية.[663]

---

[662] يقترن العمل السرّي عموما بالفكر الراديكالي (التغيير الجذري للواقع القائم)، ويدفع نحو القطيعة والمقاطعة، ويخلق حالة ثقافية وسياسية متوتّرة مع السلطة ومع المجتمع.

[663] السلفية الجهادية تظلّ فكرا عقائديا، تعجز الحلول الأمنية عن معالجته، في عالم تعولم فيه الإسلام. وأثبتت التجربة أن التركيز على الجانب الأمني في معالجة الظاهرة كما كان قبل الثورة لم يقض عليها، بل جعلها ساكنة، تنتظر القفز مرّة ثانية، وهو ما كان فعلا سنة 2011، في لحظة فاجأت الجميع.

وظهرت الحاجة إلى نشر ثقافة التسامح،[664] بقبول الآخر المخالف فكريا ومذهبيا ودينيا، وجعل المحاججة الفكرية هي السبيل الأوحد للتعامل معهم، وإبعاد الظاهرة عمّا يعرف بالتجاذبات السياسية، التي أضرّت بالبلاد كثيرا، وجعل الدستور مرجعا لإدارة الخلافات بين جميع الفرقاء، واحترام الخصوصيات الثقافية والدينية للمجتمع، وإبعاد الدين عن السياسة وتجاذباتها واحتكار النطق باسمه.[665] كما يجب مناقشة مسألة الهوية، بعيدا عن الحساسيات السياسية، والخروج من سلطة الأنساق الأيديولوجية المغلقة، وبثّ الروح في ثقافة التعايش والاعتراف المتبادل والتعاون بين الإسلاميين والعلمانيين، بعيدا عن التهميش والإقصاء، وتجاوز فلسفة التسامح إلى فلسفة الاحترام من أجل مصلحة الجميع.[666] كما يجب إدانة العنف مهما كان مأتاه، والابتعاد عن أي خطابات ذات طبيعة صدامية تستحثّ مخاوف التونسيين من الانزلاق إلى نماذج مجتمعية فوضوية، والرفع من مستوى الخطاب الديني الذي يعاني ضحالة كبيرة لا تخفى على أحد.[667]

ولئن انكمشت الظاهرة في وقت وجيز نتيجة الملاحقات الأمنية ومغادرة الآلاف منهم إلى بؤر التوتّر (سوريا وليبيا خصوصا)، إلا أنّ عودتهم من هناك وبعث الحياة في التيّار مرّة أخرى، يبقى أمرا ممكنا في أي وقت، ما دامت مشاعر الإحباط واليأس لا تزال قائمة، فما زالت نسب البطالة بين الشباب في ارتفاع، وهي الدافع المحرّك للسخط الاجتماعي، وزادت القدرة الشرائية للتونسيين تدهورا نتيجة عدم توقّف ارتفاع الأسعار، وهشاشة الوضع الأمني وارتفاع نسب الجريمة المرتبط بتدهور الوضع الاقتصادي، وأيضا نتيجة فشل الحكومات المتعاقبة على إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي زادت سوءا عن ما كانت عليه سنة 2011، وما زال الآلاف من الشباب ممن لم يلتحقوا بالتيارات السلفية،[668] يحاولون ركوب "قوارب الموت" إلى أوروبا، من أجل البحث عن الشغل والاستقرار.[669]

ولسدّ الطريق أمام عودة محتملة، لا بد من معالجة مشاكل التهميش الاجتماعي، وسدّ الطريق أمام عودة من تورّط في القتال خارج تونس، حتى لا تتكرّر تجربة من عادوا قبل عقود من القتال في أفغانستان، ليتصدروا المشهد، ويشكّلوا تنظيم أنصار الشريعة وكتيبة عقبة بن نافع وجماعة أسد بن الفرات، ويتورطوا في سفك دماء رجال أمن وجنود وسياح ومدنيين أبرياء، في عمليات جبانة، كادت أن تلحق بتونس ما يجري في بقية دول الربيع العربي.

---

[664] ذات الأصل الإسلامي، الذي يرى أنّ الاختلاف ضرورة في طبيعة البشر، فالعقول تختلف والطبائع. والتعدّدية في الإسلام مبدأ فكري وثقافي، وضدّه التعصّب، الذي هو انحراف عن الطبيعة البشرية، وقد شوّه الإسلام بما فيه الكفاية.

[665] الدين جزء أساسي من المنظومة الثقافية والأخلاقية، وحقله يتّصل فيه المحلّي بالكوني، ولا يحتاج إلى من يدافع عنه، وكل من ادّعى ذلك، إنّما أراد توظيفه إمّا سياسيا وإمّا طائفيا، ويمكن قراءته قراءات متعدّدة تعبّر عن اجتهادات بشرية لا قداسة لها.

[666] للحفاظ على السلم الاجتماعي، يجب أن يقتنع الجميع بأنّه لا يمكن حكم تونس بثقافة الإقصاء القائمة على مسلّمات جاهزة دينية أو معلمنة، والمطلوب هو مدّ جسور الحوار في الاتجاهين.

[667] يكفي فقط حضور صلاة جمعة في أي مسجد، للتأكّد من كم هو الخطاب الديني في تونس سطحي شكلا ومضمونا وبعيد عن الواقع! وهو ما لاحظته شخصيا، بعد حضور عشرات الخطب، إمّا مباشرة في مساجد ومدن مختلفة، وإمّا عبر التلفاز التونسي الرسمي الذي ينقل الخطب مسجلة.

[668] بوصفها مصعدا اجتماعيا، وشبكة تضامن بديلة عن الدولة، يستعيد من خلالها الشاب كرامته المفقودة، التي تسببت فيها البطالة.

[669] تعتبر مرحلة الشباب مرحلة الأحلام الوردية الكبرى، التي يبحث فيها الشاب عن الاستقرار والشغل، وحين لا يتحقّق ذلك، يبدأ في الضياع ويستعد إلى ركوب المغامرات.

ويبقى البحث العلمي والموضوعي والرصين كفيلا بتشخيص الظاهرة، وتفكيك عناصرها المكوّنة لها، ثمّ معالجتها، بعيدا عن الأحكام المعيارية والتجاذبات السياسية،[670] فالموضوع مركّب؛ لارتباطه بمسألتي التطرّف الديني والإرهاب والعنف السلوكي لجماعات قاعدتها في العموم شبابية وغير مهيكلة التكوين، تريد العودة بالأمّة الى القرون الأولى بفهم مغلوط للسياسة وللدين وللتاريخ، وشوّهت صورة الإسلام السمحة بأعمالها، حتى استحال المسلم عند الآخرين يقدّس الموت ويكره الحياة.

وأخيرا تبقى تونس، شأنها شأن بقية دول الجوار والمنطقة، على مفترق طرق؛ بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وبسبب الأوضاع الأمنية المتفجّرة في دول الجوار.

[670] تجاذب بين قطبين؛ الأول يحرص على الاستقلال عن الجذور المشرقية والانفتاح بالكامل على الفضاء الأوروبي، والثاني يقبل على كل ما يصدر عن المشرق العربي دون مراعاة للخصوصيات المحلية.

الملاحق

الملحق عدد 1: خارطة الجمهورية التونسية

المصدر: موقع Maps Tunisia https://de.maps-tunisia.com/karte-von-tunesien

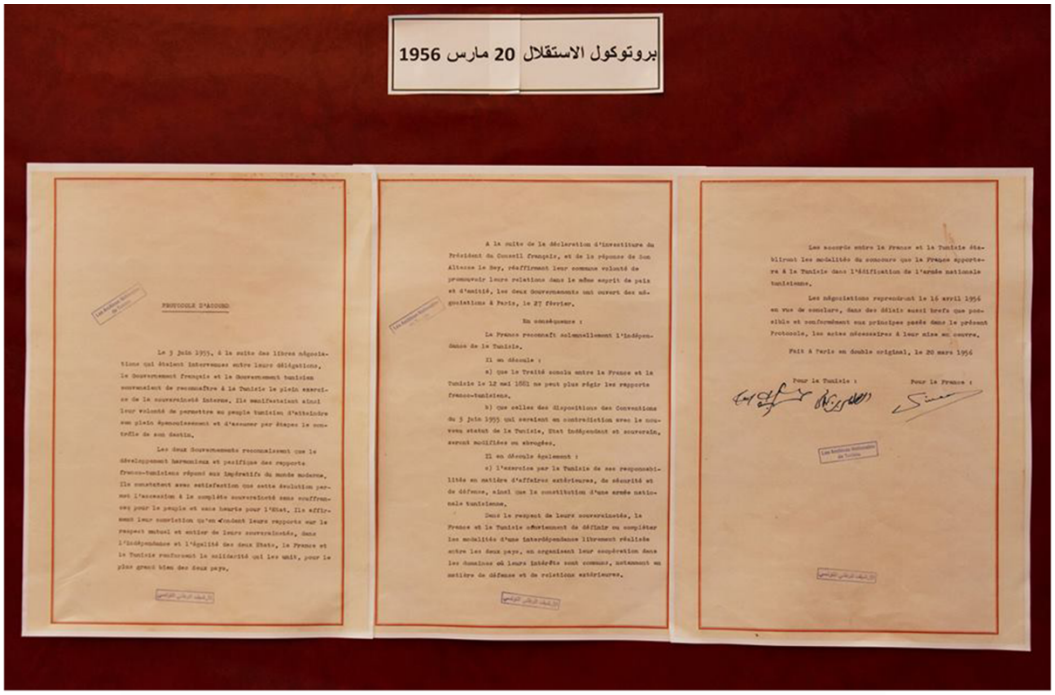

بـــروتـــوكـــول الاســـتـــقـــلال (1956)

في 3 جوان 1955 على إثر مفاوضات حرة حصلت بين وفديهما اتفقت الحكومة الفرنسية على الإعـــتراف لتونس بممارستها الكاملة للسيادة الداخلية فأبديتا على هذا النحو عزمها على تمكين الشعب التونسي من بلوغ ازدهاره الكامل وتولى الإشراف على مصيره على مراحل.

وتعـــترف الحكومـــتان بـــأن الـــتطور المنسجم والسلمي للعلاقات التونسية الفرنسية يتمشى مع مقتضـــيات العالم العصري ويلاحظان بابتهاج أن ذلك التطور يتيح البلوغ للسيادة الكاملة بدون آلام بالنسبة للشعب وبدون صدمات بالنسبة للدولة.

وتؤكد اقتناعهما بأنه بإقامة علاقتهما على أساس الإحترام المتبادل والكامل لسيادتيهما في نطاق استقلال الدولتين وتساويهما تدعم فرنسا وتونس التضامن الذي يربط بينهما لأجل خير البلدين.

وعلـــى إثـــر خطاب التولية الذي ألقاه رئيس الحكومة الفرنسية وجواب جلالة الملك المؤكدين لعـــزمهما المشـــترك علـــى التقدم بعلاقاتهما في نفس روح السلم والصداقة افتتحت الحكومتان مفاوضات بباريس يوم 27 فيفري وبناء عليه تعترف فرنسا علانية باستقلال تونس.

وينجم عن ذلك :

أ/ أن المعـــاهدة المـــبرمة بيـــن فرنسا وتونس يوم 12 ماي 1881 لا يمكن أن تبقى تتحكم في العلاقات الفرنسية التونسية ؛

ب/ أن أحكـــام اتفاقـــيات 3 جوان 1955 التي قد تكون متعارضة مع وضع تونس الجديد وهي دولة مستقلة ذات سيادة سيقع تعديلها أو إلغاؤها.

وينجم عن ذلك أيضا :

ج/ مباشـــرة تونس لمسؤولياتها في مادة الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وكذلك تكوين جيش وطنـــي تونسي في نطاق احترام سيادتيهما تتفق فرنسا وتونس على تحديد أو إكمال صيغ تكافل يكـــون محققـــا فـــي حـــرية بين البلدين بتنظيم تعاونهما في الميادين التي تكون مصالحها فيها مشتركة خاصة في مادة الدفاع والعلاقات الخارجية.

وستضـــع الإتفاقـــيات بين فرنسا وتونس صيغ المساعدة التي ستقدمها فرنسا لتونس في إنشاء الجيش الوطني التونسي.

وستســـتأنف المفاوضات يوم 16 أفريل 1956 قصد الوصول في أقصر الآجال الممكنة وطبقا للمبادئ المقررة في هذا البروتوكول لإبرام الوثائق الضرورية لوضعها موضع التنفيذ.

حرر بباريس في نسختين أصليتين يوم 20 مارس 1956
عن فرنسا : (أمضى) كريسيان بينو
عن تونس : (أمضى) الطاهر بن عمار

الملحق عدد 2: بروتوكول الاستقلال من فرنسا (1956)

المصدر: موقع مؤسسة الأرشيف الوطني التونسي

http://www.archives.nat.tn/index.php?id=55&L=1

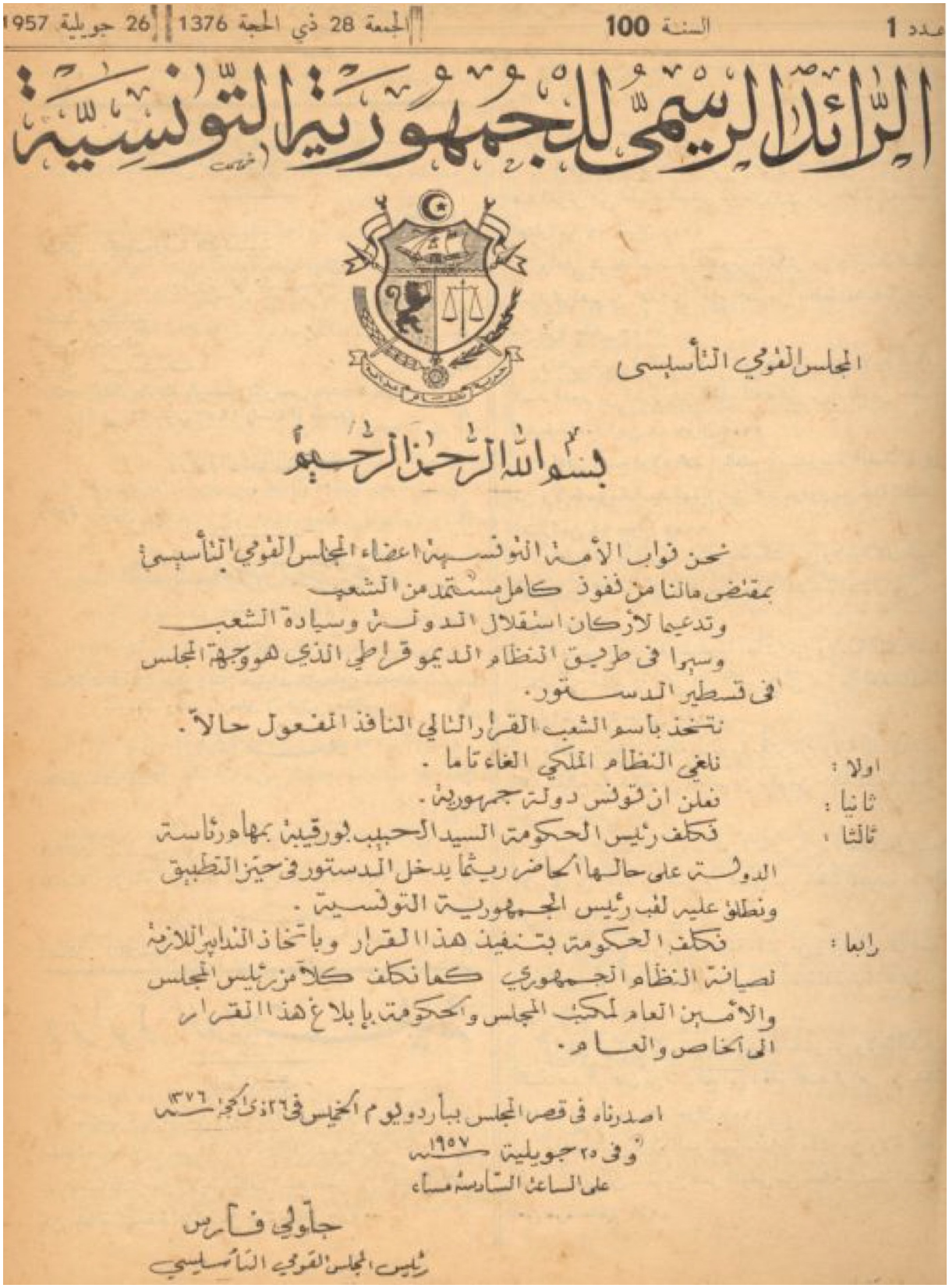

عدد 1 السنة 100 الجمعة 28 ذي الحجة 1376 | 26 جويلية 1957

الرائد الرسمي للجمهورية التونسية

المجلس القومي التأسيسي

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن نواب الأمة التونسية اعضاء المجلس القومي التأسيسي
بمقتضى ما لنا من نفوذ كامل مستمد من الشعب
وتدعيما لأركان استقلال الدولة وسيادة الشعب
وسهرا على طريق النظام الديموقراطي الذي هو وجهة المجلس
في تسطير الدستور.
نتخذ باسم الشعب القرار التالي النافذ المفعول حالاً.

اولا : نلغي النظام الملكي الغاء تاما .

ثانيا : نعلن ان تونس دولة جمهورية .

ثالثا : نكلف رئيس الحكومة السيد الحبيب بورقيبة بمهام رئاسة الدولة على حالها الحاضر ريثما يدخل الدستور في حيز التطبيق ونطلق عليه لقب رئيس الجمهورية التونسية .

رابعا : نكلف الحكومة بتنفيذ هذا القرار وباتخاذ التدابير اللازمة لصيانة النظام الجمهوري كما نكلف كلا من رئيس المجلس والأمين العام لمكتب المجلس والحكومة بإبلاغ هذا القرار الى الخاص والعام.

اصدرناه في قصر المجلس بباردو يوم الخميس في ٢٦ ذي الحجة ١٣٧٦
وفي ٢٥ جويلية ١٩٥٧
على الساعة السادسة مساء

جاولي فارس
رئيس المجلس القومي التأسيسي

الملحق عدد 3: قرار إعلان الجمهورية (1957)

المصدر: موقع مؤسسة الأرشيف الوطني التونسي

http://www.archives.nat.tn/index.php?id=55&L=1

قانون عدد 34 لسنة 1988 المؤرخ في 3 ماي 1988[1]

المتعلّ ق بالمساج . د

باسم الشعب،

بعد موافقة مجلس النواب،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصّه :

العن وان الأول

أحك . ام عام . ة

الفصل 1- تضبط أحكام هذا القانون النظام المنطبق علي المساجد.

الفصل 2- يعتبر مسجدا، البيت الذي تقام فيه الصلوات الخمس والنوافل من طرف العموم. ويوصف بالمسجد الجامع، المسجد الذي تقام فيه كذلك صلوات الجمعة وعيد الفطر وعيد الأضحى.

وتصنف المساجد بقرار من الوزير الأول.

الفصل 3- يكون التعبد في المساجد للأفراد والجماعة.

الفصل 4- تتولى الدولة ضمان حرمة المساجد واحترامها.

الفصل 5- لا يجوز مباشرة أي نشاط في المساجد من غير الهيئة المكلفة بتسييرها سواء كان الخطبة أو بالاجتماع أو بالكتابة إلا بعد ترخيص من الوزير الأول غير أنه يمكن للعائلات إبرام عقود الزواج وتقبل التعازي بها.

العنوان الثاني

بناء وإعداد المساجد

الفصل 6- يخضع بناء وإعداد المساجد بالإضافة علي الشروط الخاصة بالتهيئة العمرانية إلى ترخيص مسبق من الوزير الأول ويقدم طلب الترخيص بواسطة رسالة مضمونة الوصول.

الفصل 7- تعتبر المساجد جزءا من الملك العام للدولة غير قابل للتفويت فيه ولا لسقوط الحق بمرور الزمن.

العنوان الثالث

تسيير المساجد

الفصل 8- تقوم بتسيير شؤون المساجد هيئة تابعة للوزارة الأولى يقع ضبط مهامها بأمر.

الفصل 9- تحمل مصاريف المساجد المتعلقة خاصة بالماء والكهرباء والتأثيث والصيانة علي ميزانية الدولة. .1

الفصل 10- يعاقب بالسجن مدة ستة أشهر وبخطية قدرها خمسمائة دينار أو بإحدى العقوبتين فقط.

1) كل من قوم بنشاط في المساجد دون الحصول علي الترخيص المنصوص عليه بالفصل 5 من هذا القانون.

2) كل من يتعمد الإخلال بهدوء المساجد.

وعند العود يكون العقاب بالسجن وجوبيا.

الفصل 11- يعاقب بالسجن مدة عام وبخطية قدرها ألف دينار أو بإحدى العقوبتين فقط كل من يدعو في المساجد إلى التمرد علي السلطة العامة.

وعند العود يكون العقاب بالسجن وجوبيا.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

تونس في 3 ماي 1988

زين العابدين بن علي

الملحق عدد 4: القانون المنظم للمساجد لسنة 1988

المصدر: موقع دعم حقوق المرأة والطفل من خلال تكنولوجيا المعلومات في تونس
http://x.infochallenge.com/preview.php?type=law&ID=158

منظمة العفو الدولية

تونس

وفاة معتقلين أثناء احتجازهم قيد «الاحتفاظ»

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ (October 1991) فهرس منظمة العفو الدولية: MDE 30/22/91
وثيقة خارجية (للتوزيع العام) التوزيع: SC/CO/GR

تلقت منظمة العفو الدولية أنباءً مفادها أن خمسة أشخاص توفوا وهم قيد الحجز في تونس في الفترة بين نهاية نيسان/إبريل وبداية آب/أغسطس ١٩٩١؛ وفي كل مرة وردت فيها مثل هذه الأنباء، طلبت المنظمة إلى الحكومة التونسية إيضاح ملابسات الوفاة، ولكنها لم تتلق أي رد على استفساراتها حتى الآن.

وخلال العام الماضي، ألقي القبض على المئات من أعضاء الحركة الإسلامية المحظورة المعروفة باسم حركة «النهضة»، ومؤيديها وغيرهم من المشتبه في تعاطفهم معها، واعتُقلوا اعتقالاً انعزالياً فيما يُعرف باسم «الاحتفاظ» لفترات طويلة. وقد تلقت منظمة العفو الدولية عشرات من تقارير التعذيب، بما في ذلك استخدام الصدمات الكهربائية، والتعليق في أوضاع ملتوية، والإيذاء الجنسي، والضرب - وذلك خلال فترة «الاحتفاظ»؛ وحثت المنظمة السلطات التونسية مراراً وتكراراً على أن تكفل للمعتقلين سرعة الاتصال بالأقارب والمحامين، وألا تتجاوز فترة اعتقالهم قيد «الاحتفاظ» الحد الأقصى الذي ينص عليه القانون، وهو ١٠ أيام. وفي ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٩١، أمر الرئيس بن علي بتشكيل لجنة برئاسة السفير رشيد إدريس، للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في تونس، كما عين السيد الصادق شعبان مستشاراً رئاسياً خاصاً مكلفاً بحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من ذلك، استمر وقوع الوفيات أثناء الحجز، ولم يُعلن بعد عن نتائج أي تحقيق أجري في هذا الأمر.

ففي ٢١ نيسان/إبريل ١٩٩١، لم يعد عبد العزيز بن حمودة المحواشي إلى بيته من عمله، وهو موظف بوزارة الداخلية؛ ويُعتقد أنه قُبض عليه في ذلك اليوم. وعبثاً حاول أقاربه أكثر من مرة الاستعلام عن مكان وجوده، ولكن قيل لهم - فيما يبدو - إنه كان يعمل يومذاك ولم يستطع العودة إلى البيت. وفي ٣٠ نيسان/إبريل ١٩٩١، أخبر مسؤولون من وزارة الدفاع أسرته أنه توفي من أثر أزمة قلبية أصيب بها في اليوم السابق؛ وأعيد جثمانه إلى ذويه بعد ذلك ببضع ساعات، ولكن لم يُسمح لهم إلا برؤية وجهه، وقيل لهم إنه ينبغي دفن الجثة في غضون ساعتين؛ وظل عدة أشخاص، يُعتقد أنهم من المسؤولين بوزارة الدفاع، حاضرين طيلة هذه المدة، ولم يبرحوا المكان حتى تمت مراسم الدفن. وتشير الأنباء الواردة إلى أن عبد العزيز بن حمودة المحواشي كان قد فارق الحياة عند وصوله مستشفى حبيب ثامر العسكري. ومما يُذكر أن الشهادة الصادرة من المحكمة العسكرية، والمؤرخة في ٣٠ نيسان/إبريل ١٩٩١، تسمح للأسرة بدفن الجثة، ولكنها لا تذكر سبب الوفاة. ولم يُقدَّم لأقاربه أي شهادة وفاة، ولا تقرير تشريح أجري لمعرفة سبب الوفاة، ولا أي شهادة طبية توضح ذلك.

كما قُبض على عبد الرؤوف العريبي في ٣ أيار/مايو ١٩٩١، واعتُقل اعتقالاً انعزالياً قيد «الاحتفاظ» في وزارة الداخلية - حسبما ورد - حتى وفاته في ٢٦ أو ٢٧ أيار/مايو ١٩٩١. ولم يُسمح للذويه ولا محاميه بالاتصال به، بل ولم يُخبروا بمكان وجوده، رغم أن المدة القصوى «للاحتفاظ» السابق للمحاكمة انقضت في ١٣ أيار/مايو. وفي ٢٧ أيار/مايو، أبلغت السلطات التونسية أسرته بأنه توفي من أثر أزمة قلبية؛ ومن ثم سُلِّم الجثمان للذويه صباح ٢٨ أيار/مايو ١٩٩١، ولكن لم يُسمح لهم بفحص الجثة، وتعين عليهم دفنه على الفور؛ ولم يُقدَّم للأسرة أي تقرير عن تشريح الجثة ولا أي شهادة طبية توضح سبب الوفاة. وقد تلقت منظمة العفو الدولية ادعاءات مفادها أن عبد الرؤوف العريبي توفي من أثر التعذيب خلال فترة «الاحتفاظ».

وفي حزيران/يونيو ١٩٩١، قُبض على عامر دكاش، وهو طالب يدرس الفقه في السنة الثالثة بجامعة تونس؛ وأبلغت الشرطة أسرته في ١١ تموز/يوليو أنه توفي، وسوف يُدفن في اليوم التالي. ولم يُقدَّم للأسرة أي معلومات عن سبب الوفاة أو أي شهادة طبية؛ وورد أنهم لم يُسمح لهم بفحص الجثة عند دفنها. وفي وقت لاحق، صرح ناطق باسم وزارة الداخلية بأن عامر دكاش توفي متأثراً بإصابات لحقت به عندما قفز من نافذة بالطابق الثالث في وزارة الداخلية، حيث كان محتجزاً لاستجوابه.

وفي ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩١ - أو نحو ذلك - توفي عبد الواحد عبد الله، وهو طالب في السنة الرابعة بالمدرسة العليا للمعلمين في سوسة؛ وذكر ناطق باسم وزارة الداخلية أن عبد الواحد توفي من أثر عيار ناري أطلق عليه عندما أبدى مقاومة لمن حاولوا القبض عليه. غير أن منظمة العفو الدولية تلقت تقارير تزعم أنه توفي أثناء اعتقاله، وأنه قاسى التعذيب قبل وفاته.

وفي الرابعة والنصف من صباح ١٦ تموز/يوليو ١٩٩١ قُبض على فتحي الخباري، صهر عبد الرؤوف العريبي، وهو في الثالثة والثلاثين من عمره، ويعمل موظفاً بهيئة البريد؛ وكان آنذاك في بيت أصهاره حيث كان يقيم مع زوجته وأطفاله الثلاثة. ولم يقدِّم ضباط الشرطة الذين اعتقلوه أي أمر رسمي بالقبض عليه؛ وظل معتقلاً قيد «الاحتفاظ» فترة تجاوزت ١٠ أيام، وهي الحد الأقصى الذي يسمح به القانون التونسي. وسعى أهله ومحاميه مراراً للحصول على معلومات عن مكان وجوده أو وضعه القانوني من السلطات التونسية؛ ولكن باءت محاولاتهم بالفشل.

وفي الخامس من آب/أغسطس ١٩٩١، ذهب اثنان من ضباط الشرطة إلى بيت أسرته، وطلبا من والده وشقيقه الأكبر التوجه إلى مخفر الشرطة؛ ولما ذهبا قيل لهما إن فتحي الخباري قد توفي، وأنه سوف يُدفن في السابعة من صباح اليوم التالي؛ كما قيل للأسرة أن تتوجه رأساً إلى المقبرة؛ ولم يُعَد الجثمان إلى ذويه قبل الدفن. وتم إبلاغ الأسرة بأنه توفي من أثر مرض أصيب به، دون إعطائهم أي تفاصيل أو أي شهادة طبية أو تقرير عن تشريح الجثة. وفي المقبرة لم يُسمح لأهله بفحص الجثة، وقيل إنها كانت ملفوفة بالبلاستيك تحت الكفن. وقد تلقت منظمة العفو الدولية ادعاءات مفادها أن فتحي الخباري تعرض للتعذيب أثناء اعتقاله فيما يُعرف «بالاحتفاظ».

وفي كل من الحالات السابقة، سعت منظمة العفو الدولية للحصول على إيضاحات من الحكومة التونسية بشأن ملابسات الوفاة، ولكنها لم تتلق رداً حتى الآن. وتخشى المنظمة ألا تكون السلطات التونسية قد اتخذت كافة الإجراءات اللازمة لضمان سلامة المحتجزين احتجازاً انعزالياً قيد «الاحتفاظ». ولقد أعربت المنظمة مراراً عن قلقها لكثرة خرق القانون الذي يسمح باعتقال الأشخاص قيد «الاحتفاظ» لفترة أقصاها ١٠ أيام، إذ أن المعتقلين يكونون أشد عرضة لخطر التعذيب وسوء المعاملة إبان فترة «الاحتفاظ».

الأمانة الدولية - لندن - المملكة المتحدة
INTERNATIONAL SECRETARIAT, 1 EASTON STREET, LONDON WC1X 8DJ, UNITED KINGDOM

الملحق عدد 5: بيان لمنظمة العفو الدولية حول حالات تعذيب في السجون التونسية، يعود تاريخه إلى سنة 1991

المصدر: موقع منظمة العفو الدولية https://www.amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/tunisia/report-tunisia/

الملحق عدد 6: جامع الزيتونة

المصدر: موقع ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/جامع_الزيتونة

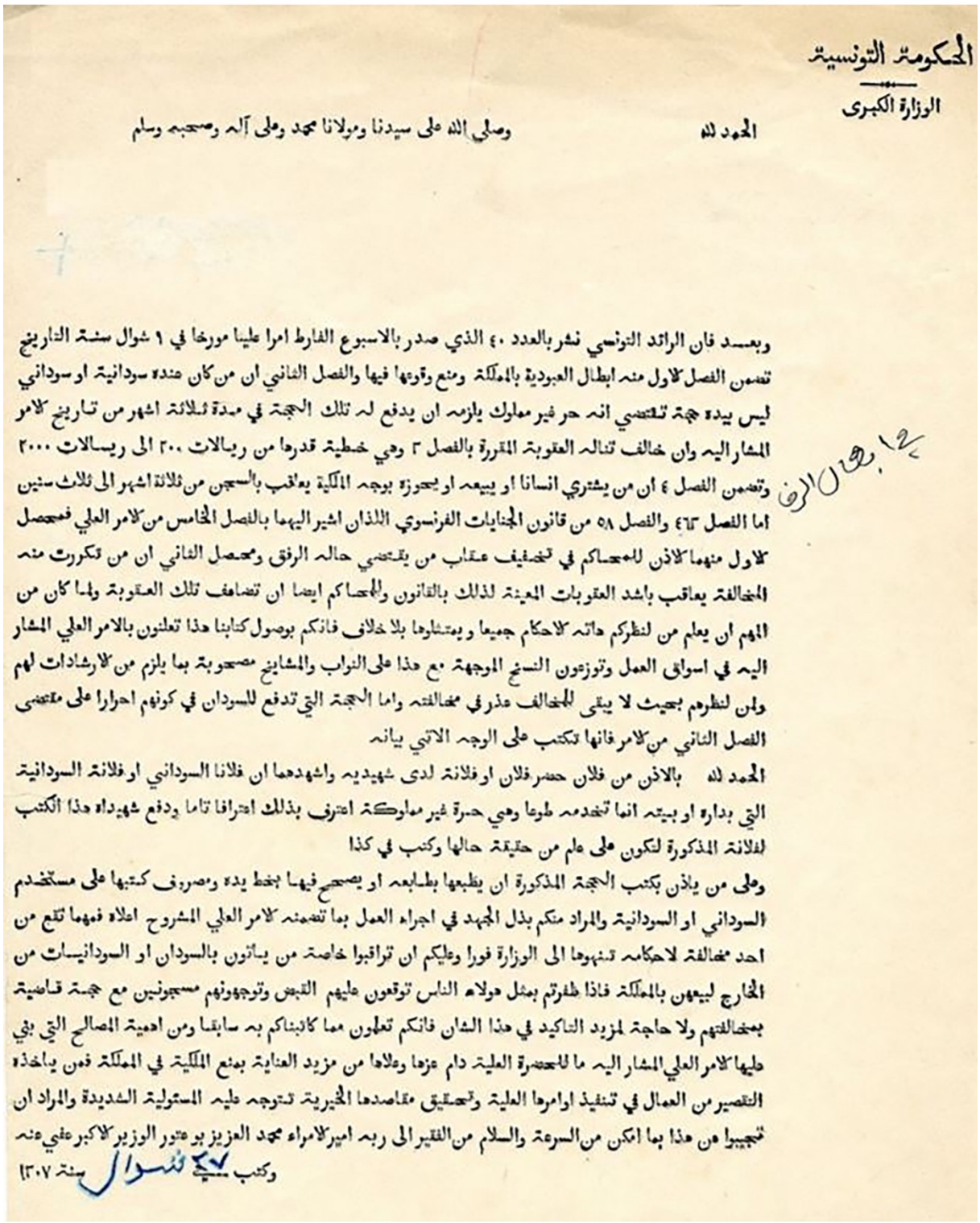

الحكومة التونسية

الوزارة الكبرى

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وبعد فان الرائد التونسي نشر بالعدد ٤٠ الذي صدر بالاسبوع الفارط امرا عليا مورخا في ٩ شوال سنة التاريخ تضمن الفصل الاول منه ابطال العبودية بالمملكة ومنع وقوعها فيها والفصل الثاني ان من كان عنده سودانية او سوداني ليس بيده حجة تقتضي انه حر فغير مملوك يلزمه ان يدفع له تلك الحجة في مدة ثلاثة اشهر من تاريخ الامر المشار اليه وان خالف تناله العقوبة المقررة بالفصل ٣ وهي خطية قدرها من ريالات ٢٠٠ الى ريالات ٢٠٠٠ وتضمن الفصل ٤ ان من يشتري انسانا او يبيعه او يحوزه بوجه الملكية يعاقب بالسجن من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين اما الفصل ٤٦٣ والفصل ٥٨ من قانون الجنايات الفرنسوي اللذان اشير اليهما بالفصل الخامس من الامر العلي فمحصل الاول منهما الاذن للمحاكم في تخفيف عقاب من يقتضي حاله الرفق ومحصل الثاني ان من تكررت منه المخالفة يعاقب باشد العقوبات المعينة لذلك بالقانون وللمحاكم ايضا ان تضاعف تلك العقوبة ولما كان من المهم ان يعلم من لنظركم هاته الاحكام جميعا ويمتثلوها بلا خلاف فانكم بوصول كتابنا هذا تعلنون بالامر العلي المشار اليه في اسواق العمل وتوزعون النسخ الموجهة مع هذا على النواب والمشايخ مصحوبة بما يلزم من الارشادات لهم ولمن لنظرهم بحيث لا يبقى للمخالف عذر في مخالفته واما الحجة التي تدفع للسودان في كونهم احرارا على مقتضى الفصل الثاني من الامر فانها تكتب على الوجه الاتي بيانه

الحمد لله بالاذن من فلان حضر فلان او فلانة لدى شهيديه واشهدهما ان فلانا السوداني او فلانة السودانية التي بداره او بيته انما تخدمه طوعا وهي حرة غير مملوكة اعترف بذلك اعترافا تاما يدفع شهيداه هذا الكتب لفلانة المذكورة لتكون على علم من حقيقة حالها وكتب في كذا

وعلى من يلاذن بكتب الحجة المذكورة ان يطبعها بطابعه او يصحح فيها بخط يده وصروف كتبها على مستخدم السوداني او السودانية والمراد منكم بذل الجهد في اجراء العمل بما تضمنه الامر العلي المشروح اعلاه فمهما تقع من احد مخالفة لاحكامه تنهوها الى الوزارة فورا وعليكم ان تراقبوا خاصة من ياتون بالسودان او السودانيات من الخارج ليبعهن بالمملكة فاذا ظفرتم بمثل هولاء الناس توقعون عليهم القبض وترجعونهم محجونين مع حجة قاضية بمخالفتهم ولا حاجة لمزيد التاكيد في هذا الشان فانكم تعلمون مما كاتبناكم به سابقا ومن اهمية المصالح التي بني عليها الامر العلي المشار اليه ما للحضرة العلية دام عزها وعلاها من مزيد العناية بمنع الملكية في المملكة فمن ياخذه التقصير من العمال في تنفيذ اوامرها العلية وتحقيق مقاصدها الخيرية تتوجه عليه المسئولية الشديدة والمراد ان تجيبوا عن هذا بما امكن من السرعة والسلام من الفقير الى ربه امير الامراء محمد العزيز بوعتور الوزير الاكبر عفي عنه

وكتب في شوال سنة ١٢٦٢

الملحق عدد 7: وثيقة إلغاء العبودية (الرّق) لسنة 1846

المصدر: موقع مؤسسة الأرشيف الوطني التونسي
http://www.archives.nat.tn/index.php?id=58&L=1

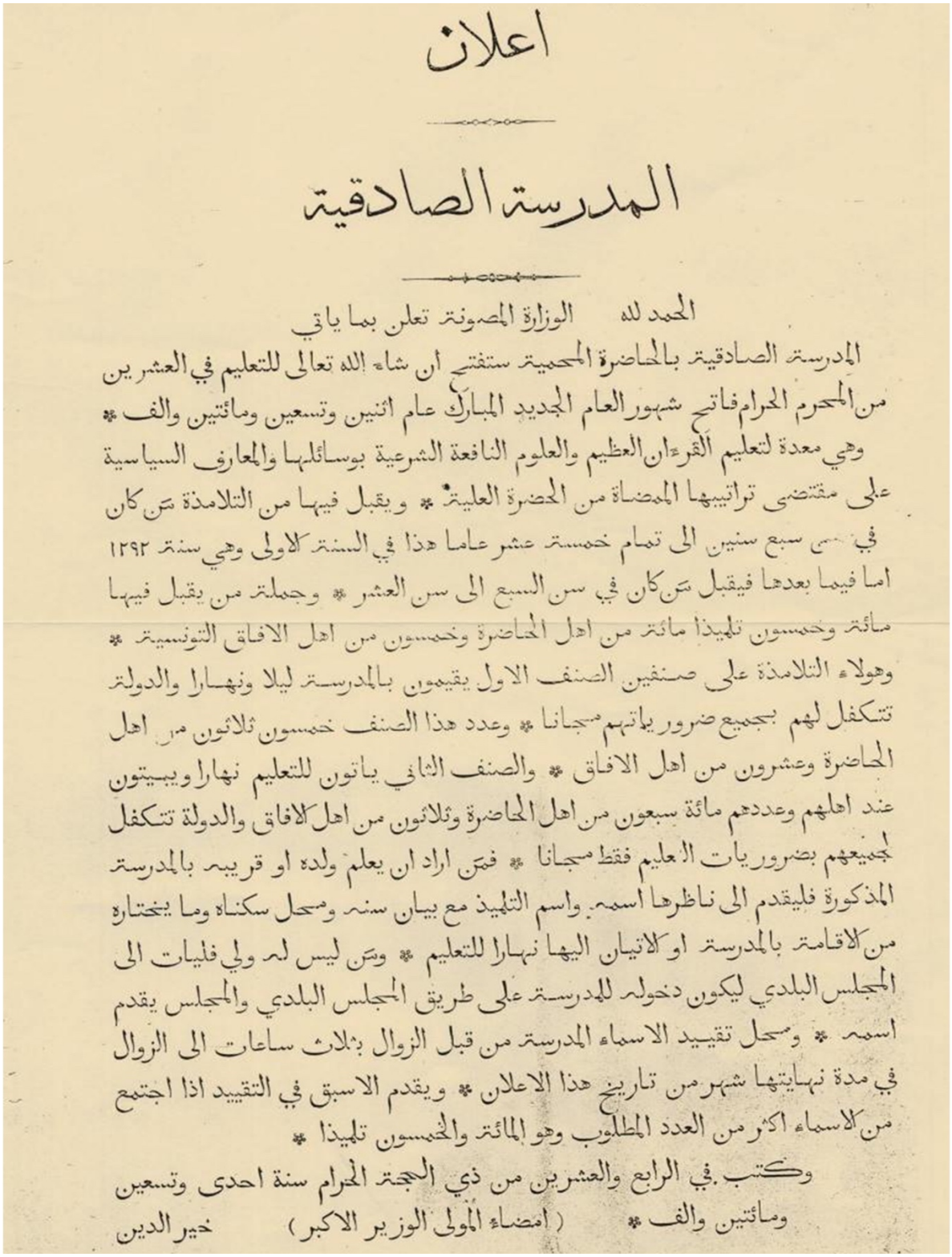

اعلان

المدرسة الصادقية

الحمد لله الوزارة المصونة تعلن بما ياتي
المدرسة الصادقية بالحاضرة المحمية ستفتح ان شاء الله تعالى للتعليم في العشرين من المحرم الحرام فاتح شهور العام الجديد المبارك عام اثنين وتسعين ومائتين والف * وهي معدة لتعليم القرءان العظيم والعلوم النافعة الشرعية بوسائلها والمعارف السياسية على مقتضى تراتيبها المرضاة من الحضرة العلية * ويقبل فيها من التلامذة من كان في سن سبع سنين الى تمام خمسة عشر عاما هذا في السنة الاولى وهي سنة ١٢٩٢ اما فيما بعدها فيقبل من كان في سن السبع الى سن العشر * وجملة من يقبل فيها مائة وخمسون تلميذا مائة من اهل الحاضرة وخمسون من اهل الافاق التونسية * وهولاء التلامذة على صنفين الصنف الاول يقيمون بالمدرسة ليلا ونهارا والدولة تتكفل لهم بجميع ضروريا تهم مجانا * وعدد هذا الصنف خمسون ثلاثون من اهل الحاضرة وعشرون من اهل الافاق * والصنف الثاني ياتون للتعليم نهارا ويبيتون عند اهلهم وعددهم مائة سبعون من اهل الحاضرة وثلاثون من اهل الافاق والدولة تتكفل لجميعهم بضروريات التعليم فقط مجانا * فمن اراد ان يعلم ولده او قريبه بالمدرسة المذكورة فليقدم الى ناظرها اسمه واسم التلميذ مع بيان سنه ومحل سكناه وما يختاره من الاقامة بالمدرسة او الاتيان اليها نهارا للتعليم * ومن ليس له ولي فليات الى المجلس البلدي ليكون دخوله للمدرسة على طريق المجلس البلدي والمجلس يقدم اسمه * ومحل تقييد الاسماء المدرسة من قبل الزوال بثلاث ساعات الى الزوال في مدة نهايتها شهر من تاريخ هذا الاعلان * ويقدم الاسبق في التقييد اذا اجتمع من الاسماء اكثر من العدد المطلوب وهو المائة والخمسون تلميذا *
وكتب في الرابع والعشرين من ذي الحجة الحرام سنة احدى وتسعين ومائتين والف * (امضاء المولى الوزير الاكبر) خير الدين

الملحق عدد 8: وثيقة إعلان إنشاء المدرسة الصادقية سنة 1875

المصدر: موقع مؤسسة الأرشيف الوطني التونسي

http://www.archives.nat.tn/fileadmin/user_upload/pdf_publications/756344.PDF

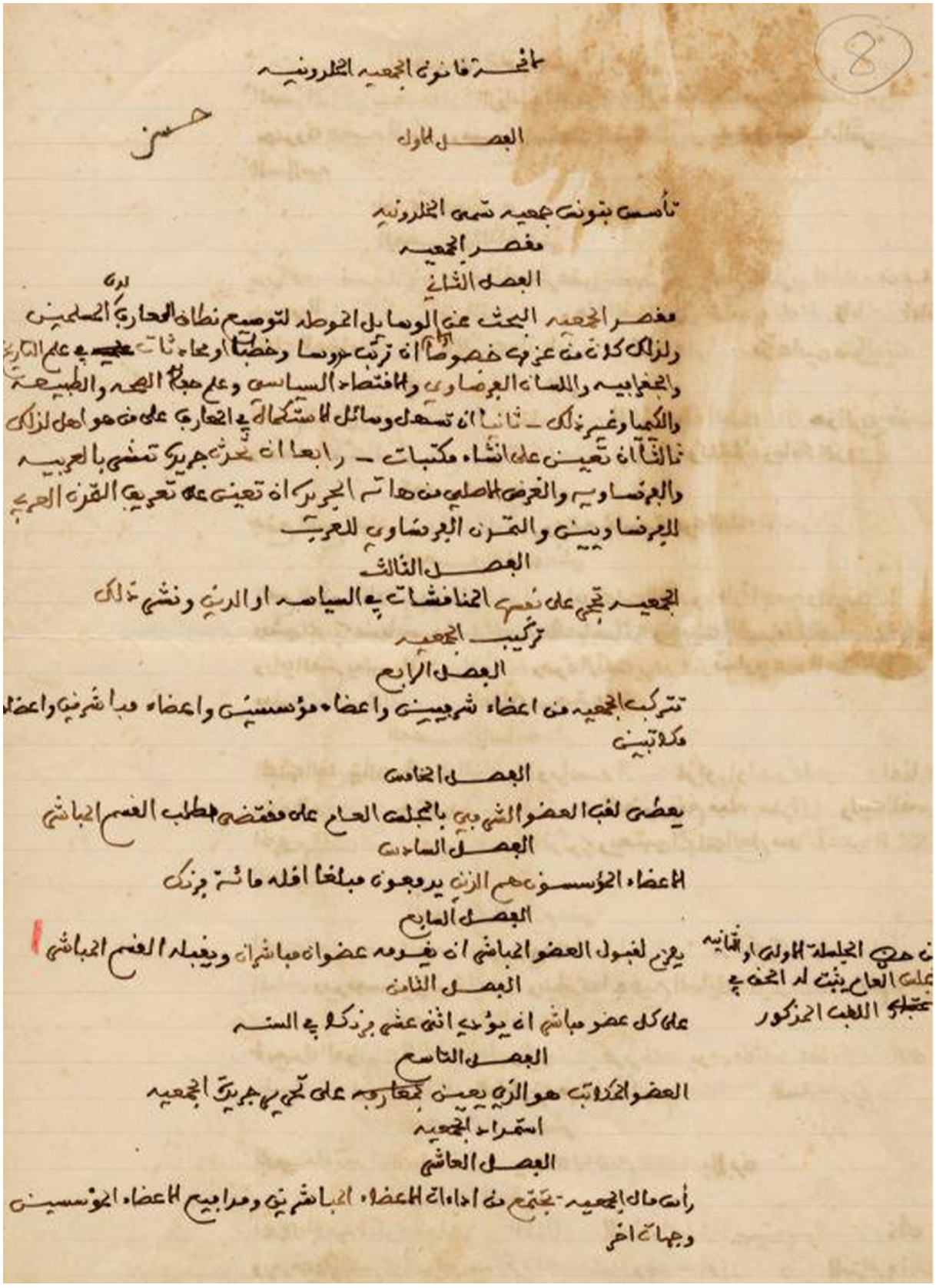

نامحة قانون الجمعية الخلدونية

حسن

الفصل الاول

تأسست بتونس جمعية تسمى الخلدونية

مقصد الجمعية

الفصل الثاني

مقصد الجمعية البحث عن الوسائل الموصلة لتوسيع نطاق الحضارة الاسلامية ولذلك كان من غرضها خصوصا ان ترتب دروسا وخطبا ومحاضرات تعلق بها على التاريخ والجغرافيا واللسان العربي والاقتصاد السياسي وعلم حفظ الصحة والطبيعة والكيمياء وغير ذلك - ثانيا ان تسهل وسائل الاستكمال في الحضارة على من هو اهل لذلك ثالثا ان تعين على انشاء مكتبات - رابعا ان تحرر جريدة تعنى بالعربية والعرضاويين والغرض الاصلي من هذه الجريدة ان تعين على تعريف القرن العربي للعرضاويين والقرن العرضاوي للعرب

الفصل الثالث

الجمعية تجتنب على نفسها المناقشات في السياسة او الدين ونحو ذلك

تركيب الجمعية

الفصل الرابع

تتركب الجمعية من اعضاء شرفيين واعضاء مؤسسين واعضاء مباشرين واعضاء مكاتبين

الفصل الخامس

يعطى لقب العضو الشرفي بالمجلس العام على مقتضى مطلب القسم المباشر

الفصل السادس

الاعضاء المؤسسون هم الذين يدفعون مبلغا اقله مائة فرنك

الفصل السابع

يلزم لقبول العضو المباشر ان يقدمه عضوان مباشران ويقبله القسم المباشر

الفصل الثامن

على كل عضو مباشر ان يؤدي اثنى عشر فرنكا في السنة

الفصل التاسع

العضو المكاتب هو الذي يعين بمعارفه على تحرير جريدة الجمعية

استمداد الجمعية

الفصل العاشر

رأس مال الجمعية مجتمع من اداءات الاعضاء المباشرين ومداخيل الاعضاء المؤسسين وجهات اخر

ن من الجلسة الاولى او الثانية
جلس العام ينبت له الحق في
عطاء اللقب المذكور

الملحق عدد 9: وثيقة إعلان إنشاء الجمعية الخلدونية سنة 1896

المصدر: موقع مؤسسة الأرشيف الوطني التونسي
http://www.archives.nat.tn/fileadmin/user_upload/pdf_publications/756344.PDF

الملحق عدد 10: صور لبعض علماء تونس (ابن عاشور، الثعالبي، حسين، والحداد)

المصدر: موقع ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki

بسم الله ؛ الحمد لله
والصلاة والسلام على رسول الله
وعلى آله وصحبه ومن والاه

تونس في 2014/10/15
1435/12/22هـ

بيان حول انتخابات تونس 2014

تشهد بلادنا استعدادات حثيثة للانتخابات التشريعية والرئاسية التي يُنتظر أن يكون لنتائجها أثر كبير في مستقبل البلاد ، وأمام هذا الحدث الهام والخطير فإن الجمعيات والمنظمات والشخصيات العلمية الشرعية الممضية أسفله تُوصي شعبنا الكريم بـ:

- وجوب المشاركة في هذه الانتخابات المصيرية للإدلاء بواجب الشهادة لله عز وجل القائل في كتابه المجيد :" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ" (النساء 135) والقائل أيضا :" وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ" (البقرة283).
- واجب الشهادة بالعدل، قال تعالى:"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ" (المائدة 8)
- الشعور بالمراقبة الإلهية عند أداء الشهادة وتحمّل مسؤوليتها. قال سبحانه :" سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ" (الزخرف 19)
- التنبّه إلى أن إعطاء الصوت أمانة ولا ينبغي إلا لمن توفر فيه الشرطان الضروريان : القوة (ومنها القدرة والكفاءة)، والأمانة (ومنها الصدق والإخلاص). قال عز وجل :" إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ" (القصص 26)
- الحذر من الرشوة والمال الفاسد. قال رسول الله ﷺ :"لَعَنَ اللهُ الرَّاشِي وَالمُرْتَشِي" (صحيح ابن حبان)
- الوعي بأن المشاركة في الانتخابات ليست بنيّة التحاكم لغير الإسلام وإنما بنيّة تأييد الحق وأهله وعدم الموافقة على الباطل، وبنيّة تكثير النفع والخير وتقليل الشر وتخفيف الضرر. قال رسول الله ﷺ :" إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ ما نَوَى" (رواه البخاري ومسلم)
- عدم تقاعس أهل الخير عن التصويت لما في ذلك من خذلان للحق وتمكين للشر وأهله. قال الله جل جلاله: "وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ" (التوبة 71)
- اجتناب إعانة الظالمين ورموز الفساد والاستبداد الذين ثار عليهم شعبنا ، قال رسول الله ﷺ : "مَنْ أَعَانَ ظَالِماً لِيُدْحِضَ بِبَاطِلِهِ حَقّاً فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ" (أخرجه الطبراني والحاكم بسند حسن)
- عدم التصويت لكل من استهزأ بالإسلام وأحكامه أو شارك في تعطيل أية شعيرة من شعائره أو حاول منع بيوت الله عن القيام برسالتها الشاملة في المجتمع. قال الله تبارك وتعالى:" وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا" (البقرة 114)

ولا ننسى في الأخير أن نُذكّر بالأصل في المسألة وهو واجب تحكيم الإسلام وينبغي أن يكون ذلك مطلب كل مسلم ومسلمة قولا وعملا. ونسأل الله أن يولي أمورنا خيارنا ، وأن يكفينا شرارنا ، وأن يحفظ بلادنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن.

﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ﴾ (هود88)

الإمضاءات

الجمعيات والمنظمات	الشخصيات العلمية والشرعية
- هيئة مسائل تونس - المجلس النقابي الوطني للأئمة والوعاظ والإخباريين - المنظمة التونسية للعمل - الجمعية الوطنية لأئمة المساجد	- د/ عمر بن حمد جامعة الزيتونة - د/ مختار اليحياوي - جامعة الزيتونة - الشيخ رضا الخوادمي إمام خطيب - د/ الهادي رويشو جامعة الزيتونة تونس - د. محمد الراسي - جامعة الزيتونة - الشيخ بشير بن حسن

الملحق عدد 11: بيان ممضى من شخصيات وجمعيات سلفية حول انتخابات 2014

المصدر: مدونة صحيفة الجمعة http://el-joumoua.blogspot.com/2014/10/2014.html

ميثاق علماء تونس

بقلم سماحة الشيخ كمال الدين جعيط
المفتي السابق للجمهورية التونسية

سماحة الشيخ كمال الدين
جعيط المفتي السابق للجمهورية
التونسية

نُشر بجريدة
المغرب
يوم السبت 15 ديسمبر 2012

الحمد لله الذي أعزنا بالاسلام، وأكرمنا بالايمان، ورحمنا بسيدنا ومولانا محمد عليه الصلاة والسلام فهدانا به من الضلالة وجمعنا به من الشتات، وألف ببركته بين قلوبنا فأصبحنا اخوة متحابين في الله.

وأفضل وأتم الصلاة والسلام، على سيدنا ومولانا محمد سيد الأنام، وعلى آله الكرام، وأصحابه العظام وورّاثه الفخام، ما تعاقبت الليالي والأيام.

اما بعد فنحن علماء الزيتونة وأتباعهم وتلاميذهم ومن كان على منهجهم، ونظرا لما بدأت تشهده بلادنا من حملات تشويه وتغيير للهوية، ومحاولات لفصل التونسي عن ماضيه وأمجاده وهويته الأصلية وعقيدته السمحة، فإننا ندعو لهذه الوثيقة ونقر ونبيّن ما يلي:

البند الأول
التونسيون أهل اتباع لا ابتداع منذ الفتح الاسلامي

إن تونس وأهلها كانت ولاتزال وستبقى بعناية الله منذ الفتح الإسلامي، رائدة في الاتباع والانضواء تحت راية جماعة المسلمين، متحققة في ذلك بقوله تعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا» ومنتهية عن الخروج عن جماعة المسلمين، المنهي عنه في قوله عز وجل: «ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله، ما تولى ونُصله، جهنم وساءت مصيرا» وهي بموافقتها لما انتهجه السواد الأعظم من الأمة، تعصم نفسها من الانزلاق في متاهة الزيغ عن سبيل الهدى، منتهجة ما كان عليه الحبيب المصطفى. القائل: «لايزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك» أخرجه الشيخان.

البند الثاني
عقيدة علماء الزيتونة

ان أهم وأول واجب على المسلم، هو معرفة العقيدة التي هي أساس توحيد صف المسلمين وجمع كلمتهم، والتي جنى التونسيون ومنذ القديم ثمار صحتها ووحدتها، وذلك بفضل جامع الزيتونة المعمور، الذي زرع في أهلها أطهر وأنقى وأصفى بذورها، اذ كان في هذا الجانب غير خارق لاجماع الأمة، يدين الله بعقيدة أهل السنة والجماعة، والمراد بها ومنذ القديم عند اطلاقها: عقيدة الأشاعرة والماتريدية، شأنه في ذلك شأن جامع الأزهر في مصر، وجامع القرويين في المغرب، وسائر منارات العلم الديني في العالم الاسلامي.

ولمزيد من البيان نقول: إن علماء الزيتونة والقيروان في القرون الهجرية الثلاثة الأولى، كانوا في عقيدتهم على مذهب السلف من الصحابة والتابعين، وهو مذهب «الإثبات والتفويض» أي اثبات صفات الله تعالى مع نفي التشبيه والتجسيم والتعطيل، وتفويض حقيقة معانيها المرادة الى الله تعالى.

ثم في أواخر القرن الرابع الهجري تلقى بالقبول اقتناعا علماء الزيتونة والقيروان المذهب الأشعري في التوحيد، وذلك لما وجدوا فيه من دفاع عن عقيدة المسلمين، ومن تحصين لها ضد العقائد الفاسدة والشبهات التي أثارتها بعض الفرق المنتسبة للاسلام آنذاك. وهذا المذهب يعتبر استمرارا لمنهج السلف في تقرير العقائد والاستدلال عليها بالأدلة النقلية، لكنهم اضطروا الى اضافة الأدلة العقلية التي احتاجها ويحتاجها المسلمون في كل زمان للرد على المبتدعة وأصحاب الأهواء وغير المسلمين ومن شاكلهم.

والمذهب الأشعري هو مذهب الإثبات والتأويل، أي إثبات صفات الله تعالى في كل ما ورد من نصوص الكتاب والسنة، وتأويل الذي لا بد منه في تنزيه الله سبحانه وتعالى في خصوص الألفاظ المتشابهة، بمعان تليق بالله تعالى، وبحسب ما تسمح به قواعد استعمال الكلام العربي البليغ من مجاز واستعارة وغيرها ، مع الإقرار بالتفويض.

البند الثالث
المعتمد في الفقه عند علماء الزيتونة

إن المذهب المعتمد في الفقه عند أهل تونس هو المذهب المالكي، بترجيحات واجتهادات علماء المغرب عموما، وعلماء تونس وجامع الزيتونة خصوصا، مع مراعاة الاختلاف التكاملي المعتبر مع بقية المذاهب السنية(الشافعية والحنفية والحنبلية).

والمذهب المالكي، نسبة للإمام مالك بن أنس، إمام دار الهجرة في وقته، الذي بشر بظهوره الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم حين قال:(يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحدا أعلم من عالم المدينة) أخرجه الحاكم وابن حبان وأحمد الترمذي وأجمع العلماء على أنه الإمام مالك، وقال فيه تلميذه الإمام الشافعي:(إذا ذكر العلماء فمالك النجم)

ولقد اتبع أهل إفريقية المذهب المالكي تفقها واجتهادا وقضاء، ومعلوم أن القاضي والفقيه والعلامة الإمام سحنون، هو جامع مذهب مالك في مدونته، وإن علماء إفريقية منذ أبي العرب التميمي، وعلي بن زياد وأسد بن الفرات، إلى ابن عرفة، وصولا إلى سالم بوحاجب والخضر حسين ومحمد الزغواني والطاهر بن عاشور وكل علماء الزيتونة كافة، كانوا على مذهب الإمام مالك فبينوه للناس وأثروه.

ولقد حرص علماء الزيتونة على وحدة المذهب الفقهي المالكي، مع الاستئناس بالمذهب الحنفي، لوجود بعض فقهائه ومتبعيه من أصل تركي في إفريقية، ولطالما كانت وحدة العقيدة والمذهب الفقهي عنصر قوة ومناعة لتونس ضد الفتن العقائدية والطائفية

البند الرابع
المنهج المعتمد في التزكية عند علماء الزيتونة

إن علم التزكية هو الركن الثالث من الدين، وعليه مدار تزكية النفس والأدب مع الله والسلوك إلى رضوانه. ومرجع علماء تونس في هذا العلم هو طريقة الإمام أبي القاسم الجنيد، إمام القوم في مقام الإحسان، وعلم التزكية والسلوك.

ولقد أحسن وأجاد الإمام العلامة ابن عاشر حيث جمع أقسام الدين الثلاثة هذه في منظومته، فكان أبناء تونس يحفظونها منذ نعومة أظافرهم فيحفظون بما فيها من منهج قويم إذ قال:

في عقد الأشعري وفقه مالك وفي
طريقة الجنيد السالك.

البند الخامس
علماء الزيتونة هم مرجعية أهل تونس

لقد كان لتونس علماؤها وأعلامها الراسخون في العلم، الذين شهد لهم القاصي والداني من العلماء العارفين المحققين: بسعة الاطلاع، والتبحر في العلوم: منقولها ومعقولها، مع نبذ الابتداع، وملازمة الجماعة، والإتباع لأئمة سلف هذه الأمة، المشهود لهم بالرئاسة في العلم والتقى، والنهج على ما كان عليه الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم.

وإن جميع التونسيين كانوا ولايزالون مقرين ومجمعين على أنّ علماء الزيتونة هم مرجعيتنا العلمية المثلى بل هم مرجعية لأهل العلم في سائر الأقطار، وأشعوا بنور علمهم على أهل المغرب خاصة، وعلى المسلمين حيثما كانوا عامة، ويدل على ذلك تآليفهم التي اعتمدت وتلقيت بالقبول في سائر الأقطار الاسلامية.

وإن ما شهدته تونس من حملات تغريب، خلال العقود الخمسة الماضية وما كان فيها من تجفيف للمنابع، جعل البعض يجهل أو ينسى او يتناسى قيمة الزيتونة وعلمائها، وحقيقة المرجعية الدينية لأهل تونس ألا وهي العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والسلوك على طريقة الجنيد، وأن كل ذلك انما كان بسند متصل وحبل موصول أخذه أسياد العلم ومشائخه وأقطابه كابرا عن كابر وخلفا عن سلف، ودلت على ذلك كتبهم ومناقبهم وشهد بذلك التاريخ.

وعليه فإننا اليوم، اذ نخط هذا الميثاق، نقر بما فيه من مكونات هويتنا العريقة من عقيدة وفقه وفكر ديني وسلوك وتزكية وهي هوية خاصة بأهل تونس، لأن المعلوم أن كل مصر وبلد لديه هوية خاصة تتماشى مع عرفه من جانب، ومع ما سخر الله سبحانه وتعالى فيه من أهل العلم وما سلكوه للناس من مناهج ومعارف ومن مذهب وأحكام من جانب آخر، فليس في هذا مساس بكون الاسلام هو دين كوني ولا أن فيه تشرذما أو تفرقة ولكنه تقسيم منهجي واقعي حقيقي. ومن أجل ذلك جاز القول أن هؤلاء على مذهب الشافعية في ذاك البلد، وأن الآخرين في قطر آخر على مذهب المالكية أو الحنفية او الحنبلية مع ما يكون من تقاطعات واستئناسات لأن الاختلاف تكاملي، فيه تيسير ورحمة من المشرع بالمكلفين وليس تصادميا، وتبقى العقيدة واحدة لدى الغالبية العظمى من أهل الاسلام وهي الأشعرية والماتريدية.فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «وعليكم بالجماعة فإن الله لا يجمع أمة محمد على ضلالة» أخرجه الترمذي وابن أبي شيبة بسند صحيح.

ونحن اذ نقرّ بهذا ونوقع على هذه الوثيقة، ندعو كل أهل تونس الى الوعي، والالتزام ونبذ التشرذم والصدام والأخذ من أهل السند المتصل على المنهج الزيتوني الحقيقي، من منهله الصافي ونبعه النقيّ، وأنه لا يحق لأحد أن يبدل ذلك بأي حجة كانت أو يحرّفه أو يأتي بما يناقضه، أو يسفهه، لأنه بذلك خالف إجماع علماء البلاد منذ أن أنارها الله بنور الإسلام، وإلى أن يرث الأرض رب الأنام.

تم الإقرار والتوقيع عليه من طرف الشيخ: كمال الدين جعيط، ابن محمد العزيز بن يوسف.

الملحق عدد 12: ميثاق علماء تونس الصادر في جريدة المغرب، بتاريخ 15.12.2012

المصدر: موقع SCRIBD https://de.scribd.com/doc/117727534/ميثاق-علماء-تونس

الخطيب الإدريسي سيف الله بن حسين (أبو عياض)

البشير بن حسن كمال المرزوقي

الملحق عدد 13: صور لبعض علماء السلفية في تونس (الإدريسي وبن حسين عن السلفية الجهادية، وبن حسن والمرزوقي عن السلفية العلمية)

المصدر: موقع ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki

الملحق عدد 14: ثلاثة بيانات لكتيبة عقبة بن نافع

الأول يتعلق بتبني الكتيبة لإحدى العمليات المسلحة سنة 2015، والثاني يتعلق بعملية استهدفت مدرعة للجيش التونسي سنة 2019، والثالث عبارة عن "رسالة موجهة إلى رئيس الجمهورية وجنوده"

المصدر: موقع نواة الإخباري https://nawaat.org/ar

قائمة المراجع

المراجع العربية

- إبراهيم، محمد يسري، فقه الأولويات في الخطاب السلفي المعاصر بعد الثورة، دار اليسر، القاهرة 2012.
- ابن أبي الضياف، أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الدار العربية للكتاب، تونس 1999، المجلد الثاني.
- ابن تيمية، أحمد، مجموع الفتاوى، دار الكتب العلمية، بيروت 1987، المجلد الخامس.
- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق 2004.
- ابن عاشور، الفاضل، الحركة الأدبية والفكرية في تونس، مطبعة دار المنار، القاهرة 1956.
- ابن عبد الوهاب، محمد، كتاب التوحيد الذي هو حقّ الله على العبيد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض بدون تاريخ.
- ابن عبد الوهاب، محمد، كشف الشبهات، دار الإيمان، الإسكندرية بدون تاريخ.
- ابن غنّام، حسين، تاريخ نجد، تحقيق ناصر الدين الأسد، دار الشروق، بيروت 1994.
- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1999، الجزء الثاني.
- أبو اللوز، عبد الحكيم، الحركات السلفية في المغرب: بحث أنثروبولوجي سوسيولوجي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013.
- أبو حمدان، سمير، خير الدين التونسي: أبو النهضة التونسية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت 1993.
- أبو رمان، محمد وأبو هنية، حسن، الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان 2012.
- أبو رمان، محمد، السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013.
- أبو رمان، محمد، أنا سلفي: بحث في الهوية الواقعية والمتخيلة لدى السلفيين، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان 2014.
- أبو زهرة، محمد، ابن تيمية: حياته وعصره - آراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، القاهرة 1991.
- أبو زهرة، محمد، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، دار الفكر العربي، القاهرة بدون تاريخ.

- أحمد، رفعت سيد، النبي المسلح، من جزئين: الرافضون والثائرون، رياض الريس للكتاب والنشر، لندن 1991.
- أحمد، محمد شريف، تجديد الموقف الإسلامي في الفقه والفكر والسياسة، دار الفكر، دمشق 2004.
- أحمد، محمود محمد، تطوّر مفهوم الجهاد: دراسة في الفكر الإسلامي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت 2015.
- أرندت، حنة، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2008.
- الألباني، محمد ناصر الدين، التصفية والتربية وحاجة المسلمين إليهما، المكتبة الإسلامية، عمان 1421 هـ.
- أمين، أحمد، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت بدون تاريخ.
- بالضيافي، منذر، الإسلاميون والحكم: تجربة حركة النهضة في تونس بين استحقاقات الثورة ومتطلبات الدولة، ورقة للنشر، تونس 2014.
- براهم، سامي، الدين والسياسة بين تهافت العلمانيين وقصور الإسلاميين، منشورات كارم الشريف، تونس 2012.
- برنشفيك، روبار، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15 م، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988، من جزئين.
- بشارة، عزمي، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2012.
- بشارة، عزمي، المجتمع المدني: دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2012.
- بشارة، عزمي، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2012.
- بشارة، مروان، العربي الخفي: وعود الثورات العربية ومخاطرها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2013.
- البلالي، فوزي، التيار السلفي وعلاقته بالدولة التونسية، عليسة للنشر والتوزيع، تونس 2016.
- بلخوجة، الطاهر، الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم - شهادة على العصر، الدار الثقافية للنشر، القاهرة 1999.
- بن الخوجة، محمد، صفحات من تاريخ تونس، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986.

- بن بشر، عثمان، عنوان المجد في تاريخ نجد، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، الرياض 1983، من جزئين.
- بن رمضان، فرج، تلقّي الوهابية في تونس، دار محمد علي للنشر، صفاقس 2013.
- بن عبد الوهاب، سليمان، الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية، دار الهداية للطباعة والنشر، طهران 1420 هـ.
- بن علي، ليلى، حقيقتي، ترجمة نانيس حسن عبد الوهاب، دار نهضة مصر، الجيزة 2013.
- بن عيسى، مصطفى، الإرهاب من العنف السياسي إلى التهديد الاستراتيجي ـ رؤية أمنية من واقع التجربة، الدار المتوسطية للنشر، تونس 2018.
- بن نور الدين، إبراهيم (المعروف بابن فرحون المالكي)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت 1996.
- بن يوسف، الطاهر، ضابط متقاعد من الحرس الوطني يتحدث..قراءة في المنظومة الأمنية والمسألة الإرهابية في تونس، مطبعة فن الطباعة، تونس 2016.
- بن يونس، كمال، الإسلاميون والعلمانيون في تونس: من السجون والاضطهاد إلى تحدّي حكم البلاد، برق للنشر والتوزيع، تونس 2012.
- بو، نيكولا وغراسياي، كاترين، حاكمة قرطاج: الاستيلاء على تونس، دار محمد علي للنشر، صفاقس 2011.
- بورغا، فرنسوا، فهم الإسلام السياسي، ترجمة جلال بدلة، دار الساقي، بيروت 2018.
- البوطي، محمد سعيد، الجهاد في الإسلام: كيف نفهمه؟ وكيف نمارسه؟ دار الفكر، دمشق 2003.
- البوطي، محمد سعيد، السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي، دار الفكر، دمشق 1988.
- البوعزيزي، محسن، الثقافة والإرهاب: محاولة في الفهم، منشورات زخارف، تونس 2015.
- التونسي، خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، دار الكتاب المصري، الإسكندرية 2012.
- التونسي، خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية 2011.
- التيمومي، الهادي، تونس 1956-1987، دار محمد علي للنشر، صفاقس 2008.
- التيمومي، الهادي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس: 23 سنة من حكم بن علي، دار محمد علي للنشر، صفاقس 2013.
- التيمومي، الهادي، كيف صار التونسيون تونسيين؟ دار محمد علي للنشر، صفاقس 2015.

- ثامر، الحبيب، هذه تونس، مطبعة الرسالة، القاهرة بدون تاريخ.
- الثعالبي، عبد العزيز، تاريخ شمال إفريقيا من الفتح الإسلامي إلى نهاية الدولة الأغلبية، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990.
- الثعالبي، عبد العزيز، تونس الشهيدة، ترجمة سامي الجندي، دار القدس، بيروت 1975.
- جارش، محمد الهادي، التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضاري - منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1992.
- جلالي، محمد بلقاسم، حقيقة دولة البغدادي: داعش، الدار المتوسطية للنشر، تونس 2015.
- الجلالي، محمد بلقاسم، لماذا تحاكم السلفية في شمال إفريقيا؟ الدار المتوسطية للنشر، تونس 2014.
- الجندي، أنور، عبد العزيز الثعالبي: رائد الحرية والنهضة الإسلامية، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1984.
- الجوزية، ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الكتب العلمية، بيروت 1996، المجلد الأول.
- حافظ، أحمد محمود، السلفيون: الفكر والممارسة، الدار التونسية للكتاب، تونس 2012.
- حجازي، أكرم، دراسات في السلفية الجهادية، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة 2013.
- حجّي، لطفي، إسلام السلطة وإسلام الجماعة ـ محنة أمّة، الدار المتوسطية للنشر، تونس 2018.
- حجّي، لطفي، بورقيبة والإسلام - الزعامة والإمامة، دار الجنوب، تونس 2013.
- الحدّاد، الطاهر، امرأتنا في الشريعة والمجتمع، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة 2004.
- الحريري، محمد عيسى، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي: حضارتها وعلاقتها الخارجية بالمغرب والأندلس، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت 1987.
- حساييني، غفران، جذور الخوف بين الإسلام والغرب، دار ورقة للنشر والتوزيع، تونس 2018.
- حسين، محمد الخضر، الدعوة إلى الإصلاح على ضوء الكتاب والسنة وعبر تاريخ الأمة، تحقيق علي بن الحسن الحلبي، دار الراية، الرياض 1417 هـ.
- الحمامي، عبد الرزاق، من قضايا الفكر الديني بتونس، الدار التونسية للنشر، تونس 1992.
- خدومة، فريد، الشخصية التونسية بين التاريخ والسياسة، منشورات كارم الشريف، تونس 2012.
- الخرفي، صالح، عبد العزيز الثعالبي: من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1995.
- الخشن، حسين، الإسلام والعنف: قراءة في ظاهرة التكفير، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 2006.

- الخطيب، معتز، العُنف المُستباح - "الشريعة" في مواجهة الأمة والدولة، دار المشرق، القاهرة 2017.
- الخلفاوي، مختار، هل غادرنا السقيفة؟ الحنابلة الجدد في تونس المحروسة، دار صامد للنشر والتوزيع، صفاقس 2012.
- دخيل، محمد حسن، أنظمة الحكم في الوطن العربي - دراسة مقارنة، دار ومكتبة البصائر، بيروت 2014.
- الدوري، عبد العزيز، النظم الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008.
- الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت 1982، من الجزئين العاشر والثاني عشر.
- الذوادي، زهير، نقد العقل الجهادي، دار آفاق، تونس 2015.
- الرافعي، عبد الرحمن، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، دار المعارف، القاهرة 1983.
- الرحموني، محمد، العلمانيون في تونس - صراع الفكر والسياسة، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت 2013.
- الرحموني، محمد، دولة البوليس: قراءة في طبيعة الدولة الحديثة من خلال هوبز، دار سحر للنشر، تونس 2015.
- الرديسي، حمادي ونويرة، أسماء، الرد على الوهابية في القرن التاسع عشر - نصوص الغرب الإسلامي نموذجا، دار الطليعة، بيروت 2008.
- الرشيد، عبد العزيز الناصر، التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية، دار الرشيد للنشر والتوزيع، الرياض 1995.
- رمضان، حسن محسن، تشريح الفكر السلفي المتطرف، دار الحصاد، دمشق 2009.
- الزغل، عبد القادر وموسى، آمال، حركة النهضة بين الإخوان والتونسة ـ كيف نفهم تقلّبات وتطوّرات الإسلام السياسي في تونس؟ دار سراس للنشر، تونس 2014.
- الزمرلي، الصادق، أعلام تونسيون، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986.
- زمرلي، فوّاز أحمد، عقائد أئمة السلف، دار الكتاب العربي، بيروت 1995.
- زيد، ماهر، الإرهاب والفساد: الحقائق الممنوعة، الإرهاب والفساد الحقائق الممنوعة، دار ميّارة للنشر والتوزيع، القيروان 2016.
- سافيدان، باتريك، الدولة والتعدّد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 2011.

- الساكري، كمال، الظاهرة السلفية بالوطن العربي في القرن العشرين: المفاهيم - التيارات - الأطروحات، دار شامة للنشر، تونس 2018.
- سالم، أحمد وبسيوني، عمرو، ما بعد السلفية: قراءة نقدية في الخطاب السلفي المعاصر، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت 2015.
- سان برو، شارل، الإسلام - مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب، ترجمة وجيه جميل البعيني، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض 2010.
- السراجي، كريم، الأسس الدينية للاتجاهات السلفية، دار السلام، بيروت 2010.
- السروري، محمد عبد الفتاح، السلفية المعاصرة: قراءة الذهنية المشتركة في الإسلام والمسيحية، دار العين للنشر، القاهرة 2014.
- سعد، قاسم علي، جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي 2002، الجزء الأول.
- السعيد، رفعت، الإخوان المسلمون في لعبة السياسة، دار صامد للنشر والتوزيع، صفاقس 2013.
- السلمان، محمد بن عبد الله، رشيد رضا ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مكتبة المعلا، الكويت 1988.
- سمراوي، محمد، الإسلاميون والعسكر: سنوات الدم في الجزائر، ترجمة عومرية سلطاني، تنوير للنشر والإعلام، القاهرة 2015.
- السمعلي، عادل، معالم الثورة المضادة في تونس: الإعلام التونسي نموذجا، دار المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، تونس 2013.
- السمهوري، رائد، نقد الخطاب السلفي: ابن تيمية نموذجا، طوى للنشر والإعلام، لندن 2010.
- سويدية، حبيب، الحرب القذرة: شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري 1992-2000، ترجمة روز مخلوف، ورد للطباعة والنشر، دمشق 2003.
- السّيلي، سيد عبد العزيز، العقيدة السلفية بين الإمام ابن حنبل والإمام ابن تيمية، دار المنار، القاهرة 1993.
- الشرفي، زهير، حوار مع الأصولية الدينية - الحجاب العلمانية التقليد وحرية الإيمان، بدون دار نشر، وبدون تاريخ.
- الشريف، مازن، بصيرة عقل - حوارات ومقالات عن الإرهاب وقضاياه، دار الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، تونس 2015.
- الشريف، محمد الهادي، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ترجمة محمد الشاوش ومحمد عجينة، دار سراس للنشر، تونس 1993.

- الشهرستاني، أبو الفتح، الملل والنحل، دار الكتب العلمية، بيروت 1992.
- صافي، لؤي، الحرية والمواطنة والإسلام السياسي، دار المجتمع المدني والدستور، فوبرتال 2012.
- صالح، نغم محمد، الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب - تونس - الجزائر) (دراسة لدورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية)، الجنان للنشر والتوزيع، الخرطوم 2010.
- الصعيدي، عبد المتعال، الحرية الدينية في الإسلام، دار الكتاب المصري، القاهرة 2012.
- الصغير، عميره عليه، الإرهاب في تونس، الآباء والأبناء: دراسة في أسانيد الإرهاب وواقعه، السانباكت، تونس 2016.
- الصيداوي، رياض، خريف الدم العربي: أسرار داعش وأخواتها، المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية، جنيف 2016.
- الطالبي، محمد، الدولة الأغلبية التاريخ السياسي 184-296 هـ/ 800-909 م، ترجمة المنجي الصيادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1995.
- الطالبي، محمد، في تاريخ إفريقية (أعلام - مواقع - قضايا)، كراس 4، بيت الحكمة، قرطاج 1994.
- طاليس، أرسطو، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة بدون تاريخ.
- الطبابي، عبد الحميد، دراسات حول قضايا الثورة التونسية، الدار التونسية للكتاب، تونس 2013.
- الطبّاع، إياد خالد، محمد الطاهر ابن عاشور - علامة الفقه وأصوله والتفسير وعلومه، دار القلم، دمشق 2005.
- طقوش، محمد سهيل، التاريخ الإسلامي (الوجيز)، دار النفائس، بيروت 2002.
- طقوش، محمد سهيل، تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقية ومصر وبلاد الشام، دار النفائس، بيروت 2007.
- عاطف، محمد، التيارات الإسلامية والثورات العربية - مصر وتونس وسوريا، دار اكتب للنشر والتوزيع، القاهرة 2012.
- العامري، عز الدين، المجتمع الدولي وفائض العنف، دار نقوش عربية، تونس 2013.
- عباس، عيد، الدعوة السلفية وموقفها من الحركات الأخرى، دار الإيمان، الإسكندرية 2002.
- عبد الرحمن، طه، العمل الديني وتجديد العقل، المركز الثقافي العربي، بيروت 1997.
- عبد الله، الطاهر، الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، دار المعارف للطبع والنشر، سوسة بدون تاريخ.
- عبد الوهاب، حسن حسني، الإمام المازري، دار الكتب الشرقية، تونس بدون تاريخ.

- العبود، صالح بن عبد الله، عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة بدون تاريخ.
- عرفاوي، خميس، المعارضة الراديكالية والسلطة زمن بورقيبة وبن علي (1986-2010)، مطبعة الثقافية، تونس 2016.
- العسل، إبراهيم حسين، الجهاد الإسلامي: أحكام وتطبيقات، دار بيروت المحروسة، بيروت 1991.
- العطاونة، محمد، الإسلام الوهابي في مواجهة تحديات الحداثة، ترجمة أبو بكر باقادر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت 2014.
- عمارة، محمد، الأعمال الكاملة للشيخ محمد عبده، دار الشروق، القاهرة 1993، المجلد الأول.
- عمارة، محمد، السلفية، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة بدون تاريخ.
- عمارة، محمد، تيّارات الفكر الإسلامي، دار الشروق، القاهرة 1997.
- العمدوني، لطفي، الحركة الإسلامية في تونس: أطوار من النشأة والمحاكمات السياسية الكبرى 1965-1981، بدون دار نشر وبدون تاريخ.
- غانياج، جان، ثورة علي بن غذاهم 1864، المطبعة الرسمية التونسية، تونس 1965.
- الغنوشي، راشد، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، بدون مكان وبدون تاريخ.
- الفاسي، علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مؤسسة علال الفاسي، الدار البيضاء 2003.
- فوده، يسري، في طريق الأذى: من معاقل القاعدة إلى حواضن داعش، دار الشروق، القاهرة 2015.
- القاضي، محمد محمود، عقبة بن نافع الفهري فاتح إفريقية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة 1999.
- القرضاوي، يوسف، التطرف العلماني في مواجهة الإسلام (نموذج تركيا وتونس)، دار الشروق، القاهرة 2008.
- القرضاوي، يوسف، الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف، دار الشروق، القاهرة 2005.
- القصّاب، أحمد، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، ترجمة حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1986.
- قصوري، إدريس، تنظيم القاعدة والأصولية الإسلاموية: أسس التكفير وأهداف التفجير، منشورات دار التوحيدي، تونس 2013.
- قطب، سيد، معالم في الطريق، دار الشروق، القاهرة 1979.

- القلالي، محمد مختار وبن يوسف الطاهر، القوى المضادة للثورة في تونس - الباجي قائد السبسي نموذجا، مطبعة فن الطباعة، تونس 2012.
- القوماني، محمد، ما بعد العلمنة والأسلمة: مقاربات في الثورة والإسلام والحداثة، دار ورقة للنشر، تونس 2016.
- كالهون، نويل، معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت 2014.
- كرّو، أبو القاسم محمد، عصر القيروان، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق 1989.
- كوناكاتا، حسن، النظرية السياسية عند ابن تيمية، دار الإخاء للنشر والتوزيع، الدمام 1994.
- لاكروا، ستيفان، زمن الصحوة: الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية، ترجمة عبد الحق الزموري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت 2012.
- لطيف، شكري، الإسلاميون والمرأة: مشروع الاضطهاد، دار سحر للنشر، تونس 2007.
- المازقي، صالح، الثورة والدولة، الدار المتوسطية للنشر، تونس 2011.
- المامي، محمد المختار، المذهب المالكي: مدارسه ومؤلفاته - خصائصه وسماته، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين 2002.
- مجموعة باحثين، التطرف الديني في فكر الجماعات الإسلامية ـ نحو مقاربات تفسيرية، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، بيروت 2018.
- مجموعة باحثين، السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات، المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، قرطاج 2014.
- مجموعة باحثين، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين - الإسلام السياسي في تونس، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي 2011.
- مجموعة مؤلفين، الثورة في العالم العربي - تونس ومصر ونهاية عصر، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة 2013.
- مجموعة مؤلفين، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013، المجلد الأول.
- مجموعة مؤلفين، السلفية الجامية (عقيدة الطاعة وتبديع المختلف)، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي 2012.
- مجموعة مؤلفين، الظاهرة السلفية: التعّددية التنظيمية والسياسات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2014.

- مجموعة مؤلفين، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2012.
- مجموعة مؤلفين، حراسة الإيمان - المؤسسات الدينية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي 2011.
- مجموعة مؤلفين، حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي: الصعود والأفول، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2014.
- محمد، سوادي عبد والحاج، صالح عمار، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي: الأحوال الجغرافية - الفتوح الإسلامية - قيام الإمارات والدول - الحضارة الفكرية - الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة 2004.
- مخلوف، محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتب العلمية، بيروت 2002، المجلد الأول.
- المدني، أحمد توفيق، قرطاجنة في أربعة عصور: من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.
- المديني، توفيق، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2001.
- المديني، توفيق، تونس؛ الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية - الطوباوية الأصولية في السلطة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2013.
- مرغي، جاسم عثمان، الشيعة في شمال أفريقيا، مؤسسة البلاغ، بيروت 2004.
- مفتي، محمد أحمد، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية - دراسة تحليلية نقدية، مركز البحوث والدراسات البيان، الرياض 1435 هـ.
- مناعي، أحمد، التعذيب التونسي في الحديقة السرية للجنرال بن علي، ترجمة حسين حيدر، مكتبة مدبولي، القاهرة بدون تاريخ.
- المنصر، عدنان، دولة بورقيبة: فصول في الأيديولوجيا والممارسة (1956-1970)، دار أمل للنشر والتوزيع، صفاقس 2007.
- منصري، آزر، على تخوم داعش، منشورات سوتيميديا، تونس 2018.
- مهنا، فريال، إشكالية الجهاد في عصر المعلوماتية، دار الفكر، دمشق 2005.
- موسى، آمال، بورقيبة والمسألة الدينية - إلى أيّ حد طغى التوتّر في علاقة الديني بالسياسي؟ سراس للنشر، تونس 2011.
- ميادان، مادلين هورس، تاريخ قرطاج، ترجمة إبراهيم بالش، منشورات عويدات، بيروت 1981.

- الميلي، محسن، ظاهرة اليسار الإسلامي - دراسة تحليلية نقدية لأطروحات الاستنارة والتقدمية، دار النشر الدولي، الرياض 1993.
- نظيف أحمد، بنادق سائحة: تونسيون في شبكات "الجهاد العالمي"، المعهد التونسي للعلاقات الدولية، سوسة بدون تاريخ.
- الهلالي، سليم بن عيد، الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، الدار الأثرية، عمان 2004.
- الهلالي، سليم بن عيد، المقالات السلفية في العقيدة والدعوة والمنهج والواقع، مكتبة الفرقان، عجمان 2002.
- الهنتاتي، نجم الدين، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري - الحادي عشر الميلادي، تبر الزمان، تونس 2004.
- هورويتز، نيمرود، أحمد بن حنبل وتشكّل المذهب الحنبلي - الورع في موقع السلطة، ترجمة غسان علم الدين، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت 2011.
- هيغهامر، توماس ولاكروا، ستيفان، حتى لا يعود جهيمان - حفريات أيديولوجية وملاحق وثائقية نادرة، ترجمة حمد العيسى، منتدى المعارف، بيروت 2014.
- الورداني، صالح، أهل السنة شعب الله المختار، مدبولي الصغير، القاهرة 1996.
- ولد أباه، السيد، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير - يوميات من مشهد متواصل، دار جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت 2011.
- ولد أباه، السيد، الدين والهوية - إشكالات الصدام والحوار والسلطة، دار جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت 2010.
- وتّاس، المنصف، الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية، الدار المتوسطية للنشر، تونس 2014.
- يحمد، هادي، تحت راية العقاب: سلفيون جهاديون تونسيون، الديوان للنشر، تونس 2015.
- اليحيى، عبد الله بن محمد، أسد بن الفرات ودوره في العلم والدعوة، بحث مكمل لنيل درجة الماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية بدون تاريخ.
- يحيى، كارم، نظرتان على تونس من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 2012.

الكتب الإلكترونية

- أبو زكريا، يحيى، الحركة الإسلامية في تونس: من الثعالبي وإلى الغنوشي، دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2003. (الرابط: http://www.nashiri.net/index.php/ebooks/9-2015-08-10-19-35-57-5)
- البالمبوري، محمد عمر، إظهار الحق البليغ من لسان الدعوة والتبليغ، موقع مكتبة نور. (الرابط: https://www.noor-book.com/en/ebook-اظهار-الحق-البليغ-من-لسان-الدعوه-والتبليغ-pdf#)
- بن علي، ياسين، خروج الوهابية على الخلافة العثمانية (قراءة تاريخية ومناقشة شرعية)، موقع مجلة الزيتونة. (الرابط: http://azeytouna.org/wp-content/uploads/2019/02/خروج-الوهابية-على-الخلافة-العثمانية-معتمدة-pdf.1)
- بن يوسف، مهدي وبن صغير، سفيان وباشا، خير الدين، السلفية في تونس: الواقع وآفاق التطور، 2012، موقع Slideshare. (الرابط: https://de.slideshare.net/amirayahyaoui0/etude-des-mouvements-salafistes-en-tunisie)
- الحلبي، علي، البراهين الواضحات في حكم المظاهرات، منتديات كل السلفيين. (الرابط: http://alhalaby.com/emad/albaraheen.pdf)
- الدريسي، محرز، التجربة التونسية: النموذج والظلال، كتاب الإصلاح العاشر، يناير 2016. (الرابط: http://alislahmag.com/livre-10.pdf)
- زلّوم، عبد القادر، نظام الحكم في الإسلام، منشورات حزب التحرير، 2002، موقع حزب التحرير. (الرابط: http://www.hizb-ut-tahrir.org/PDF/AR/ar_books_pdf/NithamAlHukm.pdf)
- الظواهري، أيمن، الولاء والبراء - عقيدة منقولة وواقع مفقود، منبر التوحيد والجهاد. (الرابط: http://www.ilmway.com/site/maqdis/MS_134.html)
- الظواهري، أيمن، فرسان تحت راية النبي صلى الله عليه وسلم، منبر التوحيد والجهاد. (الرابط: http://www.ilmway.com/site/maqdis/MS_134.html)
- عبد الحكيم، عمر (المعروف بأبو مصعب السوري)، دعوة المقاومة الإسلامية العالمية، 2004، موقع أرشيف. (الرابط: https://archive.org/details/Dawaaah)
- عبد الخالق، عبد الرحمن، المسلمون والعمل السياسي، موقع طريق الإسلام. (الرابط: https://books.islamway.net/1/abdulkhaliq/Muslemoon.doc)

- العودة، جاسر، بين الشريعة والسياسة ـ أسئلة لمرحلة ما بعد الثورات، المورد للثقافة والنشر الإلكتروني. (الرابط: https://www.jasserauda.net/new/pdf/shariah_w_siyasah.pdf)
- فرج، محمد عبد السلام، الجهاد الفريضة الغائبة، موقع مكتبة نور. (الرابط: https://www.noor-book.com/كتاب-الفريضه-الغائبه-محمد-عبد-السلام-فرج-pdf#)
- الفلسطيني، أبو قتادة، معالم الطائفة المنصورة، منبر التوحيد والجهاد. (الرابط: http://www.ilmway.com/site/maqdis/MS_35525.html)
- المباركي، نور الدين، الإرهاب والتطرف في تونس - نحو مقاربة محلية، موقع Slideshare. (الرابط: https://fr.slideshare.net/noureddine01/ss-50340340)
- المباركي، نور الدين، نصوص حول الإرهاب في تونس، 2014، موقع Slideshare. (الرابط: https://fr.slideshare.net/noureddine01/ss-38722126)
- مجموعة مؤلفين، من الجماعة الإسلامية إلى حركة النهضة ـ الإسلاميون في تونس "مسيرة ألم وأمل"، كتاب الإصلاح الثالث، يونيو 2015. (الرابط: http://alislahmag.com/livre-3.pdf)
- ناجي، أبو بكر، إدارة التوحش - أخطر مرحلة ستمر بها الأمة، موقع الدرر الدعوية. (الرابط: https://ia801303.us.archive.org/4/items/dorarr.blogspot.com-books/idarat-altwhsh-dorarr.blogspot.com.pdf)
- الوادعي، مقبل بن هادي، هذه دعوتنا وعقيدتنا، دار الآثار السلفية، 2008، من موقعه. (الرابط: https://muqbel.al3ilm.com/up/sites/29/alkutub_muqbil_aqidatina.pdf)

الدراسات والتقارير

- ابن عاشور، عياض، الثورة التونسية في تجلياتها الدستورية ـ المبحث الأول ـ المرحلة الانتقالية الأولى، من موقعه. (الرابط: http://yadhba.blogspot.com/2012/10/14-2011-16-2011.html)
- اتحاد علماء المسلمين، التشيّع في إفريقيا (تقرير ميداني)، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت 2011. (الرابط: https://down.ketabpedia.com/files/bnr/bnr4328-1.pdf)
- أوراق ونقاشات مؤتمر "التحولات السلفية" ـ الدلالات، التداعيات والآفاق، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان 2013. (الرابط:

https://www.academia.edu/15296126/أوراق_ونقاشات_مؤتمر_التحولات_السلفية_ا
لدلالات_والآفاق_)

- بن حفيظ، عبد الوهاب، محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية 2014، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2014. (الرابط: https://de.calameo.com/read/001231435d50ca8ca3079)
- تقرير منظمة العفو الدولية لسنة 2009: حالة حقوق الإنسان في العالم. (الرابط: https://www.amnesty.org/download/Documents/48000/pol100012009ara.pdf)
- الجابري، محمد عابد، من الوهابية إلى السلفية الإصلاحية ... إلى "الجهادية"! مقال منشور على موقعه. (الرابط: http://www.aljabriabed.net/terrorism17.htm)
- الجمعاوي، أنور، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2014. (الرابط: https://platform.almanhal.com/Files/Articles/50699)
- الحبيّب، سهيل، الثورة على دولة الاستقلال، وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الأيديولوجي التونسي المعاصر - جذور أزمة الدولة في المسار الانتقالي الجاري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2013. (الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_7736FFB4.pdf)
- الحمادي، سمير، قراءة في مصطلح -السلفية الجهادية-، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن. (الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=423306&r=0)
- السعيداني، منير، المؤسسة المسجدية في زمن عاصف: ملاحظات ميدانية في الحالة التونسية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، تونس 2015. (الرابط: https://www.mominoun.com/pdf1/2015-12/5672cd42c894e1549568215.pdf)
- السنوسي، منير، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، تونس 2014. (الرابط: https://de.slideshare.net/SAKRAFIRIDHA/ss-77752670)
- الشعيبي، رياض، العنف السلفي في تونس: الواقع والخيارات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2014. (الرابط: https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-

ar/documents/20144711355126734Salafi%20violence%20in%20Tunisia.
(pdf

- صديقي، العربي، تونس: ثورة المواطنة.. "ثورة بلا رأس"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2011. (الرابط:
https://harakawahida.files.wordpress.com/2011/01/d8aad988d986d8b3-
(d8abd988d8b1d8a9-d8a7d984d985d988d8a7d8b7d986d8a9.pdf
- عبد المولى، عز الدين، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2013. (الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324
(101039595777.html
- فاعور، محمد، التعليم الديني والتعدّدية في مصر وتونس، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012. (الرابط:
(https://carnegieendowment.org/files/Religious_education_FaourAR.2.pdf
- فهمي، جورج، مستقبل السلفية السياسية في مصر وتونس، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت 2015. (الرابط: https://carnegie-mec.org/2015/11/16/ar-pub-61954)
- القديمي، نواف بن عبد الرحمن، الإسلاميون وربيع الثورات: الممارسة المنتجة للأفكار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2012. (الرابط:
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-
(PDFDocumentLibrary/document_8BAB4EA8.pdf
- مجموعة مؤلفين، تنظيم "الدولة الإسلامية": النشأة، التأثير، المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 2014. (الرابط:
https://alabasirah.com/sites/default/files/artical_files/Tanzeem_AL-
(dwla_0.pdf
- هكو، أمينة، مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة الدستورية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015. (الرابط: https://caus.org.lb/ar/مؤسسة-الرئاسة-في-تونس-بين-الثابت-والث/)
- الورغي، جلال، تونس: قراءة في التجربة الدستورية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2014. (الرابط: https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-

ar/documents/20141131051247997 34Tunisia-(Read%20in%20constitutional.pdf

- Gartenstein-Ross, Daveed, Ansar al-ShariaTunisia's Long Game: Dawa, Hisba, and Jihad, The International Centre for Counter-Terrorism – The Hague, 2013. (via: https://www.researchgate.net/profile/Daveed_Gartenstein-Ross/publication/285538338_Ansar_al-Sharia_Tunisia's_Long_Game_Dawa_Hisba_and_Jihad/links/58bdda9145851591c5e9ba37/Ansar-al-Sharia-Tunisias-Long-Game-Dawa-Hisba-and-Jihad.pdf)
- Malka, Haim, The Struggle for Religious Identity in Tunisia and the Maghreb, Center for Strategic and International Studies - Middle East Program, May 2014. (via: https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/140502_Malka_Maghreb_Religious_Identity_Web.pdf)
- Marks, Monica, Tunisia's Ennahda: Rethinking Islamism in the context of ISIS and the Egyptian coup, Project on U.S. Relations with the Islamic World, Brookings 2015. (via: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/Tunisia_Marks-FINALE-5.pdf)
- Merone, Fabio und Cavatorta, Francesco, Salafist mouvance and sheikh-ism in the Tunisian democratic transition, Centre for International Studies, Dublin 2012. (via: http://doras.dcu.ie/17570/1/1207.pdf)
- Tunisie: violences et défi salafiste, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°137, 2013. (via: https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/tunisia-violence-and-the-salafi-challenge-french.pdf)

المجلات والدوريات

- مجلة الإذاعات العربية، الصادرة عن اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس، العدد الثالث، لسنة 2012.
- مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد 43، يناير 2011.
- مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 407، لسنة 2013، والعدد 432، لسنة 2015.
- مجلة دراسات دولية، الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد 43، والعدد 58.
- مجلة دراسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد السادس، يناير 2014.
- مجلة ذوات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط 2016، العدد 25.
- مجلة سياسات عربية، تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، العدد 18، يناير 2016.
- مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 154، صيف 2013.
- مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات، العدد 88، مارس 2011.

المراجع الأجنبية

- Amirpur, Katajun und Ammann, Ludwig (Hrsg.), Der Islam am Wendepunkt, Herder Spektrum, Freiburg 2006.
- Beau, Nicolas und Tuquoi- Jean-Pierre, Notre Ami Ben Ali - L'envers du miracle tunisien, Edition la Décoverte, Paris 1999.
- Ben Jelloun, Tahar, Arabischer Frühling - vom Wiedererlangen der arabischen Würde, Berlin Verlag, Berlin 2013.
- Berger, Lutz, Islamische Theologie, Facultas, Wien 2010.
- Bruguiere, Jean-Louis, Ce que je n’ai pas pu dire, Robert Laffont, Paris 2009.

- Ceylan, Rauf und Jokisch, Benjamin, Salafismus in Deutschland: Entstehung Radikalisierung und Prävention, Peter Lang Edition, Frankfurt am Main 2014.
- Ceylan, Rauf und Kiefer, Michael, Salafismus - Fundamentalistische Strömungen und Radikalisierungsprävention, Springer VS, Wiesbaden 2013.
- Fontaine, Jean, Du côté des salafistes en Tunisie, Arabesques, Tunis 2016.
- Jünemann, Annette und Zorob, Anja (Hrsg.), Arabellions - Zur Vielfalt von Protest und Revolte im Nahen Osten und Nordafrika, Springer VS, Wiesbaden 2013.
- Krische, Antonia, Tunesien unter Ben Ali 1987 bis 2002: Das Scheitern einer demokratischen Systemtransformation, Diplomarbeit an der Universität Wien, Wien 2004
- Lohlker, Rüdiger, Die Salafisten - Der Aufstand der Frommen Saudi-Arabien und der Islam, C.H.Beck, Menschen 2017.
- Lohlker, Rüdiger, Dschihadismus, Facultas, Wien 2009.
- Lohlker, Rüdiger, Islam: Eine Ideengeschichte, Facultas, Wien 2008.
- Lohlker, Rüdiger, Theologie der Gewalt - Das Beispiel IS, Facultas, Wien 2016.
- Perthes, Volker, Der Aufstand - Die arabische Revolution und ihre Folgen, Pantheon, München 2011.
- Röhrich, Wilfried, Die Politisierung des Islam - Islamismus und Dschihadismus, Springer VS, Wiesbaden 2015.
- Roy, Olivier, Der falsche Krieg - Islamisten, Terroristen und die Irrtümer des Westens, Siedler Verlag, München 2007.
- Schneiders, Thorsten Gerald (Hrsg.), Der arabische Frühling - Hintergründe und Analysen, Springer VS, Wiesbaden 2013.
- Seidensticker, Tilman, Islamismus - Geschichte, Vordenker, Organisationen, C.H.Beck, Menschen 2014.

- T. Said, Behnam und Fouad, Hazim (Hrsg.), Salafismus - Auf der Suche nach dem wahren Islam, Herder, Freiburg 2014.

Zehetner, Elisabeth, La politique linguistique tunisienne sous le régne du President Bourguiba, Diplomarbeit an der Universität Wien, Wien

Kurzfassung

Salafistische Bewegungen in Tunesien zwischen Erscheinung, Verbreitung und Untergang

Diese Dissertation „Salafistische Bewegungen in Tunesien zwischen Erscheinung, Verbreitung und Untergang“ befasst sich mit einer Bewegung, das sich auf die Welt als veränderliches soziales Phänomen aufgezwungen hat und sich sehr schnell verbreitete. Diesem ist gelungen, nach den Terror-Anschlägen vom 11. September 2001 und später nach dem im Jänner 2011 angefangenen „arabischen Frühling“ auf sich aufmerksam zu machen. Dazu beigetragen hat die Welle von Terror-Anschlägen auf der ganzen Welt, für die vor allem Gruppen wie z.B. *al-Qaida* oder *ISIS* die Verantwortung übernommen haben.

Diese Arbeit fokussiert sich auf Tunesien, das aufgrund seiner strategischen Lage es nicht geschafft hat, sich vor dieser Bewegung zu schützen, da es im Mittelpunkt zwischen Europa, der arabischen Welt und Afrika steht. Sie untersucht auch in akademischer und objektiver Form die fernen und nahen Wurzeln dieses Phänomens und versucht, diesem zu folgen, zu verstehen und die Gründe für seine Entstehung, Verbreitung und seinen Erfolg zu erklären, vor allem dafür, wie es tausende Jugendliche angesprochen und an sich gezogen hat. Dieses Werk studiert deren Bereich seiner Aktivitäten, schätzt seine Größe und seinen sozialen bzw. politischen Einfluss und hinterfragt, wie die Entwicklung des Salafismus in Tunesien – wo die Strömung, relativ zu anderen Staaten, spät angekommen ist - abgelaufen ist und welche Reaktionen der Aufstieg des Salafismus während und nach der Revolution von 2011 hervorgerufen hat.

Die Einleitung dieser Arbeit beschäftigt sich damit, wie es dazu gekommen ist, dieses Thema ausgewählt zu haben, mit dessen Wichtigkeit, mit welcher Methode gearbeitet wurde und umfasst den Überblick über die Struktur der ganzen wissenschaftlichen Auseinandersetzung, die aus vier Kapiteln besteht.

Das erste Kapitel enthält eine ausführliche Präsentation über die Geschichte Tunesiens – über die alte, mittelalterliche und zeitgenössische Zeit - um die kulturelle Tiefe des Landes darzustellen. Überdies wird hier der Beginn des modernen Staats gezeigt, der unmittelbar nach der Unabhängigkeit von Frankreich im Jahre 1956 gegründet wurde. Dies markiert auch der Anfang der Ära des Ex-Präsidenten Bourguibas, welche 30 Jahre andauerte (1957-1987), gefolgt von der Ära des Ex-Präsidenten Ben Alis, welche 23 Jahre andauerte (1987-2011). Viele Gründe führten zu einer Revolution im Jänner 2011, der zu einer Übergangszeit hinleitete, in der viele Phänomene erschienen sind, welche entweder davor erst nicht existierten oder nur nach langer Unterdrückung wieder ins Rampenlicht treten durften – wovon einige die salafistischen Strömungen ausmachen.

Das zweite Kapitel handelt vom Salafismus im Allgemeinen – von der Gründung mit Ibn-ḥanbal (gestorben 855) über den gemäßigten Salafismus mit Ibn-Taymīya (gestorben 1328) bis hin zum späten Salafismus mit Ibn ʾAbdalwahhāb (gestorben 1792), von dem die modernen salafistischen Bewegungen in verschiedenen Gruppen verzweigten. Diese einigen sich auf einige Problematiken und stimmen einander in anderen nicht zu, wie z.B. im Umgang mit der Politik oder dem Dschihad (dem religiösen militanten Kampf). Selbstverständlich wird in diesem Kapitel auch ein Einblick in diese spezifischen Gruppen gegeben.

Das dritte Kapitel spezialisiert sich auf den Salafismus in Tunesien – von der Gründung über die Evolution bis hin zur Aufteilung in drei großen Gruppen (dem *ʾlmīa, ḥarakīa und ǧihādīa*) und dessen Verbindungen mit einander und anderen salafistischen Gruppen außerhalb Tunesiens, vor allem mit jenen aus Saudi-Arabien. Zusätzlich werden die Unterschiede zwischen dem Salafismus in Tunesien vor und nach der Revolution von 2011 ausgewogen und verglichen und die Ereignisse dargestellt, die mit dieser Strömung in Verbindung stehen, wovon bei der Mehrheit von Terror-Anschlägen die Rede ist. Auch werden die Methoden erklärt, womit viele Jugendliche rekrutiert werden.

Das vierte und zugleich das letzte Kapitel fokussiert sich auf die Kritik an dieser Bewegungen in Bezug zu deren Haltung zu wichtigen Themen wie Demokratie, Frauenrechte, öffentliche und individuelle Freiheiten, der Beziehung zwischen Religion und Staat und deren Relation mit anderen politischen Parteien und soziale Organisationen. Auch wird untersucht, wie Anhänger des Salafismus auf die Revolution und dessen Nachwirkungen reagiert haben. Zum Schluss werden die Gründe dafür erforscht, warum sich diese Bewegung so schnell expandierte und gleichweise schrumpfte.

Schließlich wird diese Dissertation mit ihren entsprechenden Schlussfolgerungen abgeschlossen.

Abstract

Salafist movements in Tunisia
between appearance, spread and decline

This thesis “Salafist movements in Tunisia between appearance, spread and decline” deals with a movement that has imposed itself on the world as a changeable social phenomenon which has spread very quickly. This succeeded in drawing attention to itself after the terrorist attack of September 11th in 2001 and later after the Arab Spring that began in January 2011. The wave of terrorist attacks all over the world, for which groups such as *al-Qaida* or *ISIS* have taken responsibility, have played a major role in publicizing this movement even further.

This work focusses on Tunisia, which, due to its strategic location, did not manage to protect itself from this movement, as it stands in the centre between Europe, the Arab world and Africa. It also examines - in an academic and objective form - the far and close roots and reasons of this phenomenon, tries to follow and understand it and to explain the reasons for its emergence, spread and success, as it has appealed to and attracted thousands of young people. This paper studies the field of its activities, estimates its size and its social and political influence and questions the development of Salafism in Tunisia – to which the movement arrived late, compared to other countries. Furthermore, it scrutinizes what reactions the rise of Salafism evoked during and after the revolution of 2011.

The introduction to this thesis deals with how it came to have selected this topic, its importance and with which method the topic was approached and researched. It also includes an overview of the structure of the entire scientific paper, which consists of four chapters.

The first chapter contains a detailed presentation of the history of Tunisia - from the ancient, to the medieval and over to contemporary times - to illustrate the cultural depth of the country. Furthermore, the beginning of the modern state is

examined here, which was founded immediately after the independence from France in 1956. This also marks the beginning of the era of ex-president Bourguiba, which lasted 30 years (1957-1987), followed by the era of ex-president Ben Ali, which lasted 23 years (1987-2011). Many reasons led to a revolution in January 2011, which led to a transitional period in which many phenomena appeared that either did not exist before or were only allowed to come back to the limelight after a long period of oppression - some of which are the Salafist groups.

The second chapter deals with Salafism in general - from the establishment with Ibn-ḥanbal (died in 855) to moderate Salafism with Ibn-Taymīya (died in 1328) to late Salafism with Ibn ʾAbdalwahhāb (died in 1792), out of which the modern Salafist movements branched into different groups. These agree on some issues and disagree on others, such as the way of dealing with politics or the way they view Jihad (the religious militant combat). Of course, this chapter also provides an insight into these specific groups.

The third chapter specializes on Salafism in Tunisia - from its founding to its evolution and later to its division into three large groups (the *ʾlmīa, ḥarakīa und ğihādīa*) and its connections with each other and other Salafist groups outside Tunisia, especially with those in Saudi Arabia. In addition, the differences between Salafism before and after the revolution of 2011 are presented and compared and the events related to this movement are displayed, which are mostly terrorist attacks. The methods used to recruit many young people are also explained and examined.

The fourth chapter, which is also the last, focuses on the criticism towards these movements with relation to their views to important issues such as democracy, women's rights, public and individual freedoms, the relationship between religion and the state and their relationship with other political parties and social organizations. It also examines how supporters of Salafism reacted to the Tunisian

revolution of 2011 and its aftermath. At the end of this chapter, the reasons for why this movement expanded and contracted so quickly are explored.

Finally, this dissertation is concluded with its corresponding conclusions.